جامـــــعة الأزهـــــــر – غـــزة
عمـــــادة الـدراســـــات العليـــــا
كـليـــــــــة الشريـعـــــــــة
قســـم الحـــديث الشريف وعلومـــه

العِلَّةُ وَعَلَاقَتُهَا بِعُلُوْمِ الحَدِيْثِ

دراسة تطبيقية من النَّوع الثالث والعشرين إلى النَّوع الرابع والأربعين من مقدمة ابن الصلاح

The metastases and its relation to Hadeith Sciences

The application study from the thirty second to the fourty forth type from the introduction of IBn Salah Book .

إعداد الباحث

أنس عبد العظيم قدوره مشتهى

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى نجم

أستاذ الحديث الشريف وعلومه في جامعة الأزهر – غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه من كلية الشريعة في جامعة الأزهر – غزة

١٤٣٨هـ /٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾

(الأحزاب : ٢١)

أُهدي هذا العمل إلى:

الغرس الشامخ الطيب، الذي نَبَتُّ تحت ظلِّه، وتقلَّبت بين حناياه الدافئة، وحنانه الجَمّ، الذي بفضله بعد فضل الله ﷻ رأت عيناي ضياء الحياة حتى أكون على ما أنا اليوم عليه، إلى الهامتين، الصابرتين، المُميزتين، الفاعلتين، الخيِّرتين: أبي وأمي العزيزين – حفظهما الله ورعاهما –.

من طاب لي العيش معهم وقد قسمت مداده بحلوه ومره برفقتهم، الذين كانوا وما زالوا طاقاتٍ فاعلةٍ متفوقةٍ، أصحاب محطات الفخر والنَّجاح: إخوتي وأخواتي – حفظهم الله ورعاهم–.

كل من علمني حرفاً، وألهمني مجداً، وأشعل فيَّ الرغبة في العلم والتعلم، من أساتيذَ ومشايخَ في قسم الحديث الشريف وعلومه في جامعة الأزهر– غزة، وأساتيذي ومشايخي في قسم الدراسات الإسلامية – حفظهم الله ورعاهم جميعاً –.

أعمامي، وأخوالي، وعائلتي، وزوج أختي، وجيراني – حفظهم الله ورعاهم جميعاً –.

الذين تمددت في صفاء قلوبهم، من عزَّ علينا الخطاب لهم، أصدقائي، وأحبابي، ومعارفي – حفظهم الله ورعاهم جميعاً –.

كل طالب علمٍ شرعيٍّ توقدت فيه الرغبة في النَّماء والرقيِّ الدينيِّ العلميِّ والعمليِّ.

كل من اعتز بنسبته إلى الدين الإسلامي، ورفع كلمة الحق.

إليكم جميعاً أُهدي هذا العمل والجهد، وأسأل الله ﷻ أن يتقبله وأن ينفعني به.

شكر وتقدير

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه محمد بن عبد الله ﷺ، أمَّا بعد:

فلله المنَّةُ والفضل من قبل ومن بعد بأن أكرمني بإتمام هذا العمل، وأسأله أن يَمُنَّ عليَّ برحمته في الدنيا والآخرة.

ولأنَّ الإنسان أُمر بالإحسان ونَسْبِّ الحقِّ إلى أصحابه، خاصَّةً عندما يعيش في وسطٍ مليئٍ بالطاقات والأفكار التي يحتاج إليها، أو يحتاج إلى أن يُوَجَّهُ إليها، وانطلاقاً من قول الله تعالى:﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾[1]، ومن قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾[2]، وقول المصطفى ﷺ: " لا يَشْكُرُ الله من لا يَشْكُرُ النَّاس " [3]، كان واجباً عليَّ من هذا المقام أن أتقدم بأرقى عبارات الشكر وكلماته، والامتنان، والعرفان، والتقدير والاحترام، التي تتساقط من قلبي قبل لساني مكللةً بنيةٍ صادقةٍ، وإخلاصٍ عميقٍ أوجهها إلى من يستحق ذلك وأشهد الله ﷻ على ذلك.

على إثر ذلك أتقدم أولاً بجميل الشكر والامتنان خافضاً الطرف في ذلك إلى الأب الحنون، صاحب الصبر الجميل، وصاحب التواضع الكبير، ومورد طلبة العلم، والباحوث الشرعي، سماحة العالم المُعلم مشرفي: أ. د. محمد مصطفى نجم – حفظه الله ورعاه –، عميد كلية الشريعة في جامعة الأزهر – غزة، على ما تحمَّله من عناءٍ وصبرٍ في الإشراف عليَّ في هذه الرسالة، وما وجهني إليه في دراستي بسعة علمه، واطلاعه، فللَّه الحمد والشكر بأن أكرمني أن أكون أحد طلبته.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى الأب المربي صاحب الحرص على طلبة العلم سماحة المناقش الداخلي: أ. د. عبد الله مصطفى مرتجى – حفظه الله –، وسماحة المناقش الخارجي: د. رأفت منسي نصَّار– حفظه الله –؛ لتكرمهما بقبول مناقشة رسالتي؛ من أجل جبر نقصها، وتقويم معوجها، لكي تظهر بصورةٍ جميلةٍ تلقى قبول من نظر إليها وفيها.

والشكر موصول أيضاً إلى البيت الدافئ، والصرح الشامخ، إلى جامعتي جامعة الأزهر – غزة، بدءاً برئيسها، ثمَّ العاملين فيها من إداريِّين وأكاديميِّين، وكذلك الشكر موصول إلى عميد

١– سورة النمل (١٩).

٢– سورة لقمان (١٢).

٣– أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب: الأدب، باب (١٢) شكر المعروف، (١٨٨/٧)، حديث رقم: (٤٨١١)، وكذلك أخرجه التِّرْمِذِيُّ في سننه، في كتاب (٢٥): أبواب البر والصلة، باب (٣٥) ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، (٤٠٣/٣)، حديث رقم: (١٩٥٤)، كلاهما من حديث أبي هريرة ﷺ، وقال التِّرْمِذِيُّ: " حديثٌ صحيح "، قلت: الحديث بهذا السند " صحيحٌ ".

الدراسات العليا والعاملين فيها؛ على ما قدموه من خدمة لأبنائهم الطلبة من أجل ضمان سير المسيرة التعليمية التَعَلُمِيَّة.

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى من بجهدهم وبتحفيزهم وصلت إلى هذه المرحلة، أساتيذي ومشايخي في قسم الدراسات الإسلامية، والذين منهم: فضيلة الشيخ العلّامة/ عبد العزيز عودة، وأ. د. علي النجار، وأ. د. عبد الله مرتجى، وأ. د. مازن صبَّاح، ود. سليمان عودة، ود. محمد عبد الواحد، الذين منحوني بُعد النَّظر في حياتي العلمية العملية، ووجهوا أنظاري إلى مفاتيح طلب العلم بصورته الواسعة، ورسَّخوا فيَّ بعض الأفكار المنهجية التي يحتاج إليها من أراد أن يعرف وسطية الإسلام.

وأتقدم بالشكر والامتنان وخفض الجناح إلى الأب الحنون صاحب الكرم، السخيّ المعطاء، الحريص على كل أمرٍ خيِّر، أبي الغالي: أ. د. عبد العظيم قدوره مشتهى – حفظه الله ورعاه –، المحاضر في كلية الآداب – قسم الجغرافيا الطبيعية في جامعة الأزهر – غزة، على ما قدَّمه إليَّ طوال حياتي من تشجيعٍ على طلب العلم، ودعمٍ ماديٍّ، وإرشاد وتوجيهٍ خاصَّةً في مجال البحث العلميّ بحكم خبرته، فأسأل الله ﷻ أن يبارك له في علمه وعمله وعمره.

وكذلك أتقدم بواسع الشكر والامتنان وخفض الجناح إلى مُربية الأجيال، والأم الحنون التي بذلت الغالي والنفيس، وسهرت الليالي الطوال داعيةً الله من أجل سعادتي ونجاحي، وسعادة إخوتي وأخواتي، أمي الغالية – حفظها الله ورعاها –؛ على ما قدمته لي طوال حياتي حتى تراني في مثل هذا الموضع الذي تفخر به، فأسأل الله ﷻ أن يبارك لها في علمها وعملها وعمرها.

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى إخوتي وأخواتي، وأصدقائي، وزملائي داخل قسم الحديث الشريف وعلومه؛ على ما قدموه من تشجيعٍ، ونصحٍ، وتحفيزٍ، حتى أصل إلى هذه المرحلة.

وكذلك أتقدم بالشكر أيضاً إلى كل من كان له سهمٌ في بلوغي لحظتي هذه، بأي مساهمة كانت، سواءٌ بكلمةٍ، أو دعمٍ نفسيٍّ أو ماديٍّ، أو دعوةِ خيرٍ في ظهر الغيب.

ملخص الرسالة

تُعَدُّ هذه الرسالة دراسةً من الدراسات التأصيليَّة الحديثيَّة لموضوعٍ مهمٍ من موضوعات مصطلح الحديث وهو علم العلل؛ هدفها بيان مداخل هذا العلم في غيره من علوم الحديث وعلاقته بها – وقد درست بعضها –، وعلى ذلك جاء عنوانها: " **العِلَّةُ وعَلَاقَتُهَا بِعُلُومِ الحَدِيْثِ دراسةٌ تطبيقيَّةٌ من النَّوع الثالثِ والعشرين إلى النَّوع الرابع والأربعين من مقدمة ابن الصلاح** ".

اشتملت الدراسة على: مقدمةٍ، وثلاثة فصولٍ، وخاتمةٍ، وقائمة المصادر والمراجع.

أمَّا المُقدمة فقد تضمَّنت: أهمِّيَّة الموضوع ودواعيه، وأهدافه، ومنهج الباحث، والدراسات السابقة، وحدود الدراسة، وهيكليَّتها.

وأمَّا الفصل الأول فقد تضمَّن: ثلاثة مباحثٍ، أوَّلها ترجمةٌ مختصرةٌ للحافظ ابن الصلاح، والباقية خاصَّة بالعِلَّةِ وما يتعلق بها.

وأمَّا الفصل الثاني فقد تضمَّن: أحدَ عشرَ مبحثاً بيَّنت فيه العِلَّة وعلاقتها بالأنواع من النوع الثالث والعشرين إلى النوع الثالث والثلاثين من مقدمة ابن الصلاح.

وأمّا الفصل الثالث فقد تضمَّن: أحدَ عشرَ مبحثاً بيَّنت فيه العِلَّة وعلاقتها بالأنواع من النوع الرابع والثلاثين إلى النوع الرابع والأربعين من مقدمة ابن الصلاح.

أمَّا الخاتمة فقد تضمَّنت: ذكر أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وأهم التوصيات التي أُوصي بها من يشتغل في مجال علوم الحديث بشكلٍ خاص، والباحثين في العلوم الشرعيَّة بشكلٍ عام.

وذكرت في نهاية الدراسة قائمةً للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراستي.

Abstract

This massage is considered a study of Alhdithip basic studies to important topic of Moading Hadith which is aware of the metastases ؛ goal statement entrances of this science in other Hadith science and its relationship to – Some of which have been studied – and it was entitled :

“ **The metastases and its relation to Hadeith Sciences** The application study from the thirty second to the fourty forth type from the introduction of IBn Salah Book ” .

The study includes : introduction, three chapters, conclusion and a list of sources and references.

The introduction includes : the importance of the subject , its objectives , the methodology of the researcher , previous studies and the limits of the study and its structuring .

The first chapter includes : three studies , the first is abbreviation translation to Al Hafaz Ibn Al Salah and the other is special for metastases and related .

The second chapter includes : eleven studies ensure the metastases and its relationship with types from twenty third to thirty three type from the introduction of Ibn Al salah.

The third chapter includes : eleven studies ensure the metastases and its relationship with types from thirty forth to forty forth type from the introduction of Ibn Al salah.

The conclusion includes : the most important results that I have been reached and the most important recommendations that I recommended who work on Hadith science , in particular , and the researchers in forensic science in general .

Finally, I reported a list of sources and references which I depended on in my study.

المقدمــة

الحمد لله العليِّ العظيم، القوي المتين، الذي خلقنا بعظمته وقدرته وحكمته، وهو أرحم بنا من أنفسنا، وتفضَّل علينا بأن كرَّمنا وميَّزنا عن سائر مخلوقاته، وخصَّنا من بين عباده بشريعةٍ عظيمةٍ فيها فلاحنا ونجاتنا، وجعل لنا صفة الولاء لله ورسوله والمؤمنين، والبراء من الكفار والمشركين وممَّن خالف الدين، والحمد لله الذي جعلنا ممَّن انتسب إلى سنَّة الحبيب المصطفى ﷺ، وإلى أهل الحديث، الرافعين لواء الحقِّ دفاعاً عن سنَّة النَّبيِّ ﷺ، والمُفتشين عن صحة الأحاديث، الكاشفين لكيد المبطلين، ودسائس المبتدعين، والوضَّاعين.

والصلاة والسلام على مُعلِّم البشرية الخير، وداعي الناس إلى سبيل الرشاد، والطريق القويم، محمد بن عبد الله ﷺ، الذي رغَّب أتباعه في اتباع سنته المطهرة، وأمر بتبليغها داعياً لمبلغها بالنُّضرة يوم القيامة، فقال: " نَضَّرَ[1] الله امرأً سَمِعَ منَّا حديثاً فحفِظَه حتى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حامِلِ فقهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيهٍ "[2]، ورضي الله عن صحابته ناقلي ميراثه ﷺ، وأتباعهم، وأتباع أتباعهم، ومن تبعهم من علماء الحديث ونُقَّاده الذين أفنوا أعمارهم في حفظ السنَّة وتنقيتها إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فلا يمكن لنا أن نعرف أو نميِّز صحيح حديث رسول الله ﷺ من سقيمه، ومُعلِّه من سليمه، إلا من خلال نوعٍ خاصٍّ من أنواع علوم الحديث – إضافة إلى حاجته إلى الأنواع الأخرى كعلم: الجرح والتعديل وعلم التخريج – التي تعارف عليها أهل الحديث وخاصَّة النُّقَادَ منهم، وهو: علم علل الحديث، الذي أولاه العلماء بالعناية والاهتمام؛ لصعوبته، ودقَّته، وقلَّة الخائضين فيه، وصاحب الكلمة النهائيَّة في قَبول الحديث أورده، فهو رأسُ علوم الحديث وأهمُّها، ويدخل في أنواعها كلها.

وبناءً على ذلك جاءت دراستي هذه؛ لأُبين علاقة علم علل الحديث ببعض أنواع علوم الحديث الأخرى، مُطبقاً ذلك على كتاب: " معرفة أنواع علم الحديث "، المشهور بمقدمة ابن الصلاح؛ لما لها من أهميَّةٍ كبيرةٍ، فتصنيف ابن الصلاح جاء أوَّل تصنيفٍ منهجيٍّ مرتَّبٍ مفهرسٍ خاصٍّ بعلوم الحديث، بخلاف من كان قبله كالرَّامَهُرْمُزِيُّ (٣٦٠هـ) في كتاب: " الْمُحَدِّثُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي"، لذلك كان قاعدةً رئيسةً لمن جاء بعده.

١- " أي: نعَّمه، ويروى بالتخفيف والتشديد من النَّضارة، وهي في الأصل: حُسنُ الوجه، والبريق، وإنَّما أراد حَسَّنَ خُلقه وقدره ". النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٧١).

٢- أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب: العلم، باب (١٠) فضل نشر العلم، (٥/٥٠١)، حديث رقم: (٣٦٦٠)، وكذلك أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب: أبواب العلم، باب (٧) ما جاء في الحث على تبليغ السماع، (٤/٣٣٠)، حديث رقم: (٢٦٥٦)، كلاهما من حديث زيد بن ثابت ﷺ، وقال التِّرْمِذِيُّ: " حديثٌ حسنٌ "، قلت: الحديث بهذا السند " صحيحٌ ".

ولشدة أهميَّته صُنِّفت عليه التصانيف، فمن العلماء من اختصره كالنَوَوِيُّ(٦٧٦هـ) في كتاب: " إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ "، وابن جَمَاعَةَ(٧٣٣هـ) في كتاب: " المنهل الروي في الحديث النبوي "، والطِّيْبِيّ(٧٤٣هـ) في كتاب: " الخلاصة في علوم الحديث "، وابن التُرْكُمَانِيّ(٧٤٤هـ)[1] في كتاب: " المنتخب في علوم الحديث "، وابن كَثِيْر(٧٧٤هـ) في كتاب: " اختصار علوم الحديث "، وغيرهم.

ومنهم من علَّق عليه بعض التعليقات والفوائد، كالْأَبْنَاسِيّ(٨٠٢هـ) في كتاب: " الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح "، والْبُلْقِينِيّ(٨٠٥هـ) في كتاب: " محاسن الإصلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح "، وغيرهم.

ومنهم من قدَّم عليه اعتراضاتٍ وإصلاحاتٍ، كابن اللبان(٧١٥هـ) في كتاب: " إصلاح كتاب ابن الصلاح "، ومُغْلَطَاي(٧٦٢هـ) في كتاب: " إصلاح كتاب ابن الصلاح "، والعِرَاقِيّ(٨٠٦هـ) في كتاب: " التقييد والإيضاح لما أغلق وأطلق من كتاب ابن الصلاح ".

ومنهم من نكَّت عليه نكتاً، كالزَّرْكَشِيّ(٧٩٤هـ) في كتاب: " النكت على مقدمة ابن الصلاح "، وابن حَجَر(٨٥٢هـ) في كتاب: " النكت على كتاب ابن الصلاح ".

ومنهم من نَظَم عليه منظوماتٍ شعريَّة، كالعِرَاقِيّ في الألفية، وكذلك السُّيُوْطِيّ(٩١١هـ) نظم عليه ألفيةً.

وصنيع العلماء هذا يُدلل على مدى أهميَّةِ هذا الكتاب الذي صنَّفه ابن الصلاح، وعلى إثر ذلك كان لي حظاً في أن أكون ضمن مشروعٍ يُبيِّن علاقة العلَّة بعلوم الحديث الأخرى تطبيقاً على الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في كتابه: " معرفة أنواع علوم الحديث " والذي طرحته كلية الشريعة في جامعة الأزهر– غزة، وذلك بتقسيم الأنواع على ثلاثة طلبة، فكانت الأنواع الخاصَّة بدارستي الاثنين والعشرين نوعاً الوسطى، وذلك من النَّوع الثالث والعشرين إلى النَّوع الرابع والأربعين، فموضوع رسالتي المقدمة استكمالاً لنيل درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه، جاء بعنوان: " **العِلَّةُ وَعَلَاقَتِهَا بِعُلُوْمِ الحَدِيْثِ – دراسة تطبيقية من النَّوع الثالث والعشرين إلى النوع الرابع والأربعين من مقدمة ابن الصلاح** – ".

فأسأل الله أن يُلهمني الصَّواب، والتوفيق والسداد، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسوله الكريم.

١– هو: القاضي، تاج الدين، أبو العباس، أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، ابن التركماني، الحنفي، من أهل القاهرة، له مصنفات كثيرة منها: كتاب الجوهر النقي في الرد على البيهقي، والتعليقة على المحصول، توفي في سنة أربع وأربعين وثمانمائة. انظر إلى: الأعلام (١/ ١٦٧).

أولاً – أهمِّيَّة الدراسة ودواعي اختيارها:

١- تبرز أهمِّيَّته من خلال تعلقه بثاني مصادر التشريع بعد القرآن الكريم – السنَّة النبويَّة –.

٢- معرفة أنَّ علم علل الحديث هو صاحب الكلمة النِّهائية في الحكم على الحديث بالقبول أو الردِّ، والتي من خلالها تحفظ السنَّة النبويَّة.

٣- من شأن هذا الموضوع البيان لحقيقة العلَّة بين الاصطلاح والإطلاق.

٤- حاجته إلى المنهج الاستقرائي الاستنباطي، القائم على تتبع مسالك العلَّة وفهم أقوال العلماء فيها.

٥- الإشارة إلى بعض فوائد علم العلل وخصائصه.

٦- تتعلق الدراسة بأهمِّ علوم الحديث وأدقَّها وهو علم العلل، الذي يدخل في أنواع علوم الحديث كلها.

٧- يضيف إضافة جديدة إلى المكتبة الحديثيَّة الإسلامية.

٨- يضع الباحثين أمام فهمٍ واضحٍ لجهود العلماء من المحدِّثين والنُّقاد الذين أوصلوا إلينا مثل هذا العلم.

ثانياً – أهداف الدراسة:

١- دراسة الأنواع الاثنين والعشرين الثانية – من النوع الثالث والعشرين إلى النوع الرابع والأربعين – من مقدمة ابن الصلاح.

٢- إيجاد دراسة تبيِّن مكانة علم العلل وعلاقته الدقيقة بغيره من أنواع علوم الحديث.

٣- بيان مراد العلماء من اصطلاح العلَّة وإطلاقها، ومنهجهم في ذلك.

٤- الإشارة إلى بعض الأنواع التي يجهل بعضهم دخول العلَّة فيها.

٥- إبراز سبق المُحدثين والمُصنِّفين من العلماء فيما أوردوه من كلامٍ خاصٍّ بعلم العلل وضرورته للمشتغلين في نقد الأحاديث.

٦- بيان أنَّ العلَّة تدخل في بعض الأنواع المشهورة وغير المشهورة.

ثالثاً – منهج الباحث:

المنهج في دراسة العلاقة بين العلَّة وأنواع علوم الحديث:

١- ضبطت اسم النَّوع بالشَّكْلِ كما ورد في مقدمة ابن الصلاح، مع الإشارة في الهامش إلى ترتيبه فيها.

٢- بدأت المبحث بالتعريف الخاصِّ بالنَّوع، واعتمدت فيه على التعريف الذي ذكره ابن الصلاح في مقدمته.

٣- إذا ذكر ابن الصلاح أقساماً للنَّوع وألحق بكل قسمٍ تعريفاً له فأذكر هذه الأقسام وتعريفاتها.
٤- إذا لم يذكر ابن الصلاح تعريفاً محدداً للنوَّع، ذكرت تعريفاً يُفهم من كلامه الذي ذكره، مع الإشارة – غالباً – في الهامش إلى بعض تعريفات العلماء.
٥- لا أعلق – غالباً – على التعريف في المتن الخاص بالرسالة، ولكن إن كان هناك اختلافاتٌ واعتراضاتٌ على ما ذكره ابن الصلاح في التعريف، بيَّنت ذلك في الهامش، بالإضافة إلى بعض التنبيهات المهمة.
٦- أذكر في الهامش أولاً مصدر كتاب: " معرفة أنواع علم الحديث "، وأذكر بعده عدداً من المصادر يُنظر إليها للاستزادة.
٧- إذا كان هناك شروط للنَّوع ذكرتها باختصارٍ شديدٍ.
٨- بيَّنت بعد ذكر التعريف في عنوانٍ مُستقلٍّ العلاقة بين العلَّة والنَّوع بناءً على ما ذكره ابن الصلاح في مقدمته، مستعيناً بما أوجده العلماء ممَّن جاؤوا بعده من شروحاتٍ، وتعليقاتٍ، وتنكيتاتٍ، وغير ذلك، حسب ما تقتضيه علاقة العلَّة بالنَّوع.
٩- غالباً أقدم بمقدمة صغيرةٍ في بداية حديثي عن العلاقة بين العلَّة والنوع.

المنهج في ذكر الأمثلة:

١- أذكر بعض الأمثلة – غالباً حسب النَّوع –، مُستدلاً من خلالها على دخول العلَّة وعلاقتها بالنَّوع.
٢- إذا احتجت إلى تكرار بعض الأمثلة في بعض المواضع فأكررها.
٣- إذا احتوت الأمثلة على أسانيد لا أترجم لرواتها، إلا إذا احتجتُ إلى التَّرجمة لبعضهم ممَّن وقعت فيه العلَّة، فأترجمُ لهم ترجمةً مختصرةً جداً.
٤- أنقل الأمثلة من الأحاديث مضبوطةً بالشَّكْل من مصادرها، وكذلك الأسماء والكُنى.

المنهج في الكلمات الغريبة:

قمت بضبط الكلمات الغريبة بالشَّكْل، ثمَّ بيَّنتُ المراد بها في الهامش معتمداً على بعض الكتب المشهورة في ذلك، من كتب اللغة، والغريب.

المنهج في الأعلام:

١- أذكر تاريخ وفاة العالم عند ذكره أوَّل مرة، مع الترحم عليه.
٢- أضبط أسماء الأعلام بالشَّكْل كما وردت في المصادر المعتمدة.
٣- لا أترجم للعالم إذا ورد أوَّل مرةٍ داخل نصٍّ، إلا إذا جاء في غير النَّصِّ.

٤- أُترجم في الهامش للأعلام من المصنفين، أو أصحاب الأقوال الذين تمَّ ذكرهم في الدراسة، مُعتمداً في ذلك على كتب الرجال والأعلام، ومُعتمداً على أكثر من مصدر لترجمة العلم الواحد.

٥- أذكر في الهامش صفته، ثُمَّ كنيته، ثُمَّ اسمه، ثُمَّ شهرته – إن وُجدت –، وبعض مصنفاته – غالباً –، وتاريخ ميلاده ومكانه – إن وُجد –، وتاريخ وفاته ومكانها – إن وُجد –.

المنهج في التَّخريج:

١- إذا كان الحديث مذكوراً في الصحيحين – البخاري ومسلم – خرَّجته منهما واكتفيت بذلك، وإذا لم يكن فيهما توسعت في غيرهما – حسب الحاجة –.

٢- عند تخريجي للحديث أذكر في الهامش مصدر الحديث أولاً، ثُمَّ رقم الكتاب – إن وجد – موضوعاً بين قوسين، ثمَّ اسمه، ثُمَّ رقم الباب موضوعاً بين قوسين، ثُمَّ اسمه، ثُمَّ رقم الجزء ورقم الصفحة وأضعهما بين قوسين، ثُمَّ رقم الحديث موضوعاً بين قوسين، ثُمَّ أذكر اسم الراوي الأعلى مع الترضي عنه.

٣- إذا وُجد الحديث في أكثر من كتاب من كتب التخريج، ذكرت أصحها، ثُمَّ أتبعتها بالأخرى، مع توحيد روايتهم عن الراوي الأعلى – إن اتفق –.

٤- إذا لم أجد الحديث في كتب السنَّة المشهورة، فخرَّجته من المصادر الأولى من الأقدم التي ذكرته، ككتب العلل وما شابه، حسب وجوده.

٥- أحكم على سند الحديث – غالباً – إذا لم يكن في الصحيحين.

المنهج في النَّقل من المصادر والمراجع:

١- اعتمدت في دراستي على المصادر الأصيلة، وأشرت في الهامش إلى غيرها من المصادر الفرعية.

٢- إذا لم أقف على المصدر الأصلي للنَّص المنقول، أو المُقتبس، فأنقله من أوَّل مصدر فرعيٍّ يذكره.

٣- رتَّبت أقوال العلماء التي أستدل بها في متن الرسالة حسب تواريخ وفاتهم، بدءاً بالأقدم فالأحدث.

٤- تكرار بعض النصوص والأقوال في أكثر من موضعٍ في الرسالة، حسب الحاجة إلى ذلك.

٥- إذا وجد داخل النَّص المُقتبس كلامٌ بين معكوفين [ ] فهو من تعليق الباحث، أو توضيحه.

المنهج في هامش التوثيق:

١- أذكر المصادر المتعددة للمعلومة الواحدة مرتبةً حسب تواريخ وفاة مصنفيها.

٢- في كثير من المواضع أذكر المصدر الأصيل، متبوعاً بعدد من المصادر والمراجع للاستزادة.

٣- إذا تكرر المصدر الواحد بشكل متتالٍ فأذكر المصدر اللاحق بلفظ: " المصدر السابق والصفحة " إذا اتحد في الجزء والصفحة، أمَّا إذا اختلف الجزء والصفحة، أو الصفحة فقط، فأذكره بلفظ: " المصدر السابق " مع ذكر الجزء والصفحة.

٤- أذكر بعض التنبيهات مشيراً إليها بعلامة " * ".

٥- إذا ذكرت بعض أقوال العلماء في الهامش تعليقاً على معلومةٍ في المتن رتبتها على حسب تواريخ قائليها.

٦- أضبط الكلمات الغريبة، وأسماء الأعلام بالشَّكْل.

٧- إذا قلت انظر إلى: فإنَّني لا أنقل نصَّاً، أو أنقل بالمعنى أو جزءٍ منه، أو جزءٍ من النص بتصرف، مع الإشارة في الهامش إلى أن هذا اللفظ خاصٌّ بالفقرة التي وضعت عليها علامة التوثيق، أو جزء منها.

المنهج في المصادر والمراجع النهائية:

١- عند ترتيب قائمة المصادر والمراجع – في نهاية الرسالة – التي اعتمدت عليها في دراستي أرتبها أبجدياً، مسبوقةً بمسلسلٍ رقميٍّ أضع القرآن الكريم أوَّلها ولا أضع له رقماً؛ تشريفاً وتعظيماً له.

٢- أذكر لكل مصدرٍ أو مرجعٍ اسمه أولاً، ثُمَّ كنية مؤلفه، ثُمَّ اسمه، ثمَّ شهرته – إن وجدت –، ثمَّ محقق المصدر أو المرجع – إن وُجد –، ثمَّ النَّاشر، ثمَّ رقم الطبعة، ثمَّ تاريخ النشر.

٣- إذا لم أجد رقم الطبعة رمزت لذلك " بدون ط "، وإذا لم أجد تاريخاً للنشر رمزت لذلك " بدون ت ".

رابعاً – الدراسات السابقة:

بعد التفتيش والبحث، وسؤال أساتيذنا ومشايخنا، لم أجد دراسةً خاصَّةً ببيان علاقة العلَّة بعلوم الحديث الأخرى تطبيقاً على مقدمة ابن الصلاح، لكن ما وُجد من دراساتٍ في العلَّة عند المتقدمين على وجه الخصوص: كعلل ابن أبي حاتم، والدَّارَقُطْنِيّ، والتِّرْمِذِيّ، وغيرهم، تتعلق بالكلام عن علل الحديث بشكلٍ عام، حتى من كتب، أو تكلَّم في ذلك بشكلٍ نظريٍّ فكلامهم يحتاج إلى الاستنباط والبحث الدقيق؛ لكشف هذه العلاقة كما في مقدمة ابن الصلاح.

خامساً – حدود الدراسة:

اعتمدت في الفصل الأول: (العلَّة وأهمُّ ما يتعلق بها)، على كل كتاب نظريٍّ أو تطبيقيٍّ، متقدمٍ أو متأخرٍ، أو معاصرٍ يخدمني في الحديث عن العلَّة وما يتعلق بها، وحدُّ الدارسة من النَّوع الثالث والعشرين إلى النَّوع الرابع والأربعين من مقدمة ابن الصلاح، وقد اعتمدت في فصليّ دراسة العلاقة بين العلَّة والأنواع المحددة على كتاب: " معرفة أنواع علم الحديث "، المشهور بمقدمة ابن الصلاح، وما يتعلق بها من شروحٍ، ومنظوماتٍ، وتعليقاتٍ، واختصاراتٍ، ونكتٍ، وما اعتمد عليه ابن الصلاح في كتابه من كتبٍ مُصنَّفةٍ أخرى، بالإضافة إلى كتب العلل العملية التطبيقية، وغيرها.

سادساً – هيكلية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تتكون من: مقدمةٍ، وثلاثة فصولٍ، وخاتمةٍ، وقائمة المصادر والمراجع.

المقدمة وقد اشتملت على: أهمِّيَّة الدراسة ودواعي اختيارها، وأهدافها، ومنهج الباحث، والدراسات السابقة، وحدوده البحث، وهيكليته.

الفصل الأول – العلَّة وأهم ما يتعلق بها:

وينقسم إلى ثلاثةِ مباحث:-

المبحث الأول – ترجمة الحافظ ابن الصلاح.

المبحث الثاني – تعريف العلَّة.

المبحث الثالث – مكانة علم العلل بين غيره من علوم الحديث.

الفصل الثاني – العلَّة وعلاقتها بالأنواع من النَّوع الثالث والعشرين إلى النَّوع الثالث والثلاثين من مقدمة ابن الصلاح:

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً:-

المبحث الأول – العلَّة وعلاقتها بمعرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد.

المبحث الثاني – العلَّة وعلاقتها بمعرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه.

المبحث الثالث – العلَّة وعلاقتها بكتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده.

المبحث الرابع – العلَّة وعلاقتها بصفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك .

المبحث الخامس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة آداب المحدث .

المبحث السادس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة آداب طالب الحديث.

المبحث السابع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الإسناد العالي والنازل .

المبحث الثامن – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المشهور من الحديث .

المبحث التاسع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الغريب والعزيز من الحديث .

المبحث العاشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة غريب الحديث.

المبحث الحادي عشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المسلسل من الحديث .

الفصل الثالث – العلَّة وعلاقتها بالأنواع من النَّوع الرابع والثلاثين إلى النَّوع الرابع والأربعين من مقدمة ابن الصلاح:

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً:-

المبحث الأول – العلَّة وعلاقتها بمعرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.

المبحث الثاني – العلَّة وعلاقتها بالمصحف في أسانيد الأحاديث ومتونها.

المبحث الثالث – العلَّة وعلاقتها بمعرفة مختلف الحديث.

المبحث الرابع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المزيد في متصل الأسانيد.

المبحث الخامس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المراسيل الخفي إرسالها.

المبحث السادس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الصحابة – ﷺ أجمعين –.

المبحث السابع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة التابعين .

المبحث الثامن – العلَّة وعلاقتها بمعرفة رواية الأكابر الرواة عن الأصاغر .

المبحث التاسع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المدبج وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض.

المبحث العاشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة .

المبحث الحادي عشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة رواية الآباء عن الأبناء.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات التي أوصي بها الباحثين.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة وآية.	ب
إهداء.	ت
شكر وتقدير.	ث
ملخص الرسالة باللغة العربية.	ح
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.	خ
المقدمة.	د
فهرس المحتويات.	ط
الفصل الأول – العلَّة وأهم ما يتعلق بها.	**١-٣٤**
المبحث الأول – ترجمة الحافظ ابن الصلاح.	٢
المبحث الثاني – تعريف العِّلة.	١٣
المبحث الثالث – مكانة علم العلل بين غيره من علوم الحديث.	٢٧
الفصل الثاني – العلَّة وعلاقتها بالأنواع من النَّوع الثالث والعشرين إلى النَّوع الثالث والثلاثين من مقدمة ابن الصلاح.	**٣٥-١٥١**
المبحث الأول – العلَّة وعلاقتها بمعرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد.	٣٦
المبحث الثاني – العلَّة وعلاقتها بمعرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه.	٦٠
المبحث الثالث– العلَّة وعلاقتها بكتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده.	٧٧
المبحث الرابع – العلَّة وعلاقتها بصفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك.	٨٨
المبحث الخامس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة آداب المحدث.	١٠٣
المبحث السادس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة آداب طالب الحديث.	١٠٧
المبحث السابع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الإسناد العالي والنازل.	١١٣
المبحث الثامن – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المشهور من الحديث.	١٢٤
المبحث التاسع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الغريب والعزيز من الحديث.	١٣٠
المبحث العاشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة غريب الحديث.	١٣٩
المبحث الحادي عشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المسلسل من الحديث.	١٤٥

الفصل الثالث – العلَّة وعلاقتها بالأنواع من النَّوع الرابع والثلاثين إلى النَّوع الرابع والأربعين.	**١٥٢-٢٠٧**
المبحث الأول – العلَّة وعلاقتها بمعرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.	١٥٣
المبحث الثاني – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المُصحَّف في أسانيد الأحاديث ومتونها.	١٥٩
المبحث الثالث – العلَّة وعلاقتها بمعرفة مختلف الحديث.	١٦٨
المبحث الرابع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المزيد في متصل الأسانيد.	١٧٣
المبحث الخامس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المراسيل الخفي إرسالها.	١٧٩
المبحث السادس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الصحابة ﷺ أجمعين.	١٨٦
المبحث السابع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة التابعين.	١٩٢
المبحث الثامن – العلَّة وعلاقتها بمعرفة رواية الأكابر الرواة عن الأصاغر.	١٩٧
المبحث التاسع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المُدَبَّج وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض.	١٩٩
المبحث العاشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة.	٢٠١
المبحث الحادي عشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة رواية الآباء عن الأبناء.	٢٠٥
الخاتمة	**٢٠٨-٢١٠**
أهمِّ النتائج.	٢٠٨
أهمِّ التوصيات.	٢٠٩
قائمة المصادر والمراجع.	**٢١١-٢٣٥**

الفصل الأول
الْعلَّةُ وَأهم مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا

وينقسم إلى ثلاثةِ مباحث:-

المبحث الأول – ترجمة الحافظ ابن الصلاح.

المبحث الثاني – تعريف العلَّة.

المبحث الثالث – مكانة علم العلل بين غيره من علوم الحديث.

المبحث الأول

تَرْجَمَةُ الحافظ ابنِ الصَّلَاحْ

اسمه :

هو الإمام الحافظ العلاَّمة، شيخ الإسلام، تقيِّ الدين، أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان بن موسى بن أبي نصر النَّصْريّ[١]، الشَهْرُزُوْريّ [٢]، الكُرْدِيُّ [٣]، المعروف بابن الصلاح، الشَرَخَانيّ[٤]، المَوْصليّ[٥] الشافعيّ. [٦]

كنيته :

أبو عمرو، وهو معروفٌ ومشهورٌ بابن الصلاح؛ نسبةً لأبيه الذي كان يلقب بصلاح الدين. [٧]

---

١ – النَّصْري: بفتح النون وسكون الصاد وفي آخرها راء هذه النسبة إلى قبيلة وجد ومحلة، فأمَّا القبيلة فهي ولد نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن، قبيلة من هوازن، وهوازن من قيس عيلان، ينسب إليها كثير من العلماء. انظر إلى: الأنساب (١٣/ ١١٠)، واللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٣١١)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٤٥).

٢– الشَهْرُزُوْري: بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وضم الراء والزاي وسكون الواو وفي آخرها راء أخرى، هذه النسبة إلى شهرزور، وهي بلدة بين الموصل وهمدان مشهورة، بناها زور بن الضحاك، فقيل شهرزور معناه مدينة زور ينسب إليها جماعة من العلماء والمحدثين، وهي في الإقليم الرابع طولها سبعون درجة وثلث وعرضها سبع وثلاثون درجة ونصف وربع، وهي كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمذان، أحدثها زور بن الضحاك، ومعنى شهر بالفارسية المدينة وأهل هذه النواحي كلهم أكراد. انظر إلى: الأنساب (٨/ ١٧٨–١٧٩)، واللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٢١٦)، ومعجم البلدان (٣/ ٣٧٥).

٣– الكُرْدي: بضم الكاف وسكون الراء والدال المهملة هذه النسبة إلى طائفة بالعراق ينزلون بالصحارى، وقد سكن بعضهم القرى، يقال لهم الأكراد خصوصاً في جبال حلوان، والنسبة إليهم الكردي، وقرية أيضاً يقال لها كُرد. الأنساب (١١/ ٧٩)، وانظر إلى: اللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٩٢).

٤– انظر إلى: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣)، وشَرخان: " بفتح الشين المثلثة والراء والخاء المعجمة وبعد الألف نون، قرية من أعمال إربل قريبة من شَهرزور ". وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٥)، وانظر إلى: الأعلام (٤/ ٢٠٧).

٥– المَوْصِلي: " بفتح الميم وسكون الواو وكسر الصاد المهملة وفي آخرها لام هذه النسبة إلى الموصل، وهي من بلاد الجزيرة وإنَّما قيل لبلادها الجزيرة؛ لأنَّها بين دجلة والفرات خرج منها جماعة من العلماء والأئمَّة في كل علم، ومدينة الموصل تسمى الحديثة وبينها وبين القديمة فراسخ ". اللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٢٦٩).

٦– انظر إلى: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩)، والعبر في خبر من غبر (٣/ ٢٤٦–٢٤٧) ، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢٦)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٦٨)، وغيرها.

٧– قال السَّخَاوِيُّ : " الصلاح تخفيف من لقب والده ". فتح المغيث (١/ ٢٣).

نسبه:

ينسب إلى قرية شَرَخَان وهي قرية قريبة من شَهْرُزُوْر، وهي من أعمال إرْبِّل[١]، ولكن نسبه إلى شهرزور أشهر. [٢]

مولده :

اتفق العلماء على أنَّ أبو عمرو ابن الصلاح ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة في شَهْرَزُوْر، وانفرد تلميذه ابن خَلِّكَان في أنَّ ولادته بشَرَخَان [٣]، فمن نسبه إلى شهرزور فقد دقَّق، ومن نسبه إلى شَرَخَان فقد اكتفى بذكر الُقطر الأعَم. [٤]

نشأته ورحلاته :

كانت نشأة ابن الصلاح نشأة علمية مليئة بالعلم والتعلم منذ صغره؛ فكان أهلاً لطلب العلم والجد والاجتهاد في ذلك، وطلب الرحلة من أجل ذلك.

ارتحل إلى المَوْصل[٥]، وخُرَاسَان[٦]، وبغداد[٧]، وطَبَرْزَذ[٨]، وهَمَذَانَ[٩]، ونَيْسَابُور[١٠]، وحلب[١١]، ودمشق[١]، وحَرَّانَ[٢]، وغيرها، وسمع من مشايخ تلك البلاد، بالإضافة إلى شغله في في التدريس في أكثر من مدرسة من مدارس البلاد التي ارتحل إليها.

١- إرْبِّل: وهي قلعة حصينة، ومدينة كبيرة على مرحلة من الموصل، كان منها جماعة من العلماء، وهي في طرف من المدينة، وسور المدينة ينقطع في نصفها، وهي على تلٍ عالٍ من التراب عظيم واسع الرأس، وطولها تسع وستون درجة ونصف، وعرضها خمس وثلاثون درجة ونصف. انظر إلى: الأنساب (١/ ١٥٢)، ومعجم البلدان (١/ ١٣٨).

٢- انظر إلى: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٥).

٣- وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٤).

٤- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/١٢)، مقدمة التحقيق.

٥- هي: " المدينة المشهورة العظيمة إحدى قواعد بلاد الإسلام قليلة النظير كبراً وعظماً، وكثرة خلق، وسعة رقعة، فهي محطّ رحال الركبان، ومنها يقصد إلى جميع البلدان، فهي باب العراق، ومفتاح خراسان... ". معجم البلدان (٥/ ٢٢٣).

٦- هي: " بلاد واسعةٌ، أول حدودها ممَّا يلي العراق وآخرها مما يلي الهند، قيل: أنَّها سُميت بذالك لأنَّ خُراسان بن عالم بن سام بن نوح نزل فيها، وقيل: خُر: اسم للشمس بالفارسية الدّريّة، وأسان: كأنَّه أصل الشيء ومكانه، وقيل: معناه كل سهلاً؛ لأنَّ معنى خُر: كل، وأسان: سهل". المصدر السابق (٢/ ٣٥٠).

٧ - هي: " مدينة كبيرة بالعراق ". مختار الصحاح (/ ٣٧).

٨- لم أقف لها على تعريف واضح.

٩ - هي: " مدينةٌ كَبيرةٌ بالعَجَمِ مشهورةٌ [أي في بلاد فارس أو ايران] ". تاج العروس (٣٦/ ٢٨٦).

١٠- هي: " مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء...، طولها خمس وثمانون درجة، وعرضها تسع وثلاثون درجة، خارجة من الإقليم الرابع في الإقليم الخامس [من بلاد خراسان] ". معجم البلدان (٥/ ٣٣١).

١١- هي: مدينة عظيمة واسعة من مدن بلاد الشام، كان فيها ابراهيم – عليه السلام –. انظر إلى: المصدر السابق (٢/ ٢٨٢).

من بدايات تعلمه أنه قرأ الفقه أولاً على والده الصلاح الذي كان من جُلَّة مشايخ الأكراد المشار إليهم، ثم نقله والده إلى المَوْصل واشتغل بها مدة، وقيل أنَّه كَرَّرَ على جَمِيْعِ كتاب: " المهذب " [٣] ولم يَطُرَّ شاربه[٤]، ثُمَّ إنَّه تولى الإعادة عند الشيخ العلامة عماد الدين أبي حامد بن يونس[٥] بالمَوْصل أيضاً، وأقام قليلاً ثم سافر إلى خُراسان وجال في بلادها، واستفاد من مشايخها، وعلق التعاليق المفيدة، فقد أقام بها زماناً وحصَّل علم الحديث هناك، ومن خلال رحلاته تَعَلَّمَ اللغة العربية وشارك في علوم أخرى غير الفقه والحديث، ثمَّ رجع إلى الشام وورد دمشق، ثمَّ تولى التدريس بالمدرسة النَّاصرية – الصلاحية – بالقدس المنسوبة إلى الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب – رحمه الله – وأقام بها مدة، واشتغل الناس عليه وانتفعوا به، ثم ارتحل وجال في البلاد طلباً للعلم، ثمَّ انتقل إلى دمشق واستوطن فيها بعد أن نزح من القدس؛ بسبب أمر المُعظم هدم سور المدينة، وتولى التدريس في المدرسة الرواحية التي أنشأها الزكي أبو القاسم هبة الله بن عبد الواحد ابن رواحة الحَموي، وهو الذي أنشأ المدرسة الرواحيَّة بحلب أيضاً، ولمَّا بنى الملك الأشرف ابن الملك العادل بن أيوب– رحمه الله تعالى– دار الحديث الأشرفيَّة بدمشق فَوَّضَ تدريسها إليه، فهو أوَّل من درَّس فيها، وأفتى، واشغل، ومكث فيها ثلاث عشرة سنة، ثم ولي التدريس في الشاميَّة الصغرى، وكانت فتاوى ابن الصلاح في زمانه هي العمدة عند النَّاس، وكان لا يُمَكِّن أحداً من قراءة المنطق والفلسفة، والملوك تُطيعه في ذلك، وفي هذا الوقت اشتغل الناس عليه بالحديث، ثمَّ تولى تدريس ست الشام زُمُرُّد خاتون بنت أيوب، وهي

١– هي: " دِمَشْقُ الشّام: ...البلدة المشهورة قصبة الشام، ...، قيل: سمِّيت بذلك لأنَّهم دمشقوا في بنائها أي: أسرعوا... ". معجم البلدان (٢/ ٤٦٣).

٢– هي: " مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مُضر، بينها وبين الرّها يوم، وبين الرّقّة يومان، وهي على طريق الموصل والشام والروم، قيل: سميت بهاران أخي إبراهيم – عليه السلام –؛ لأنَّه أوَّل من بناها فعرّبت فقيل: حرّان ". المصدر السابق (٢/ ٢٣٥).

٣– هو: " المهذب في فقه الإمام الشافعي" للشِّيْرَازِيّ، وقال عنه أبو إسحاق الشِّيْرَازِيُّ: " هذا كتاب مهذب أذكر فيه – إن شاء الله – أصول مذهب الشافعي رحمه الله بأدلتها وما تفرع على أصوله من المسائل المشكلة بعللها...". المهذب في فقة الإمام الشافعي للشيرازي (١/ ١٤).

٤– قال ابن الأَثِيْر: " ومنه الحديث (إنَّه كان يَطُرُّ شاربَه) أي يَقُصُّه ،... الطَّرّ: القَطْع والشَّق،... ومن رَوَاه بفتح الطَّاء أراد: طَلَعت، يقال: طَرَّ النباتُ يَطُرُّ إذا نَبَت وكذلك الشَّارب". النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١١٨)، قد يكون المراد بقوله: لم يَطُرَّ أي لم يقص، أو يقطع؛ لأنَّ الطَّرَّ بالضم :القطع ، وقد يراد أنهَّ لم ينبت ولم يطلع إذا كانت بالفتح، ومنه طَرَّ النبتُ والشاربُ والوَبَرُ يَطُرُّ بالضم طَرّاً وطُرُوراً طلَع ونبَت. انظر إلى : لسان العرب (٤/ ٤٩٩)، وفي ذلك دلالة على صغر ابن الصلاح وقتها.

٥– هو: " أبو حامد، محمد بن يونس بن محمد بن منعة بن مالك بن محمد، المُلقب عماد الدين، الفقيه الشافعي؛ كان إمام وقته في المذهب والأصول والخلاف، وكان له صيت عظيم في زمانه، ... وصنَّف كتباً في المذهب: منها كتاب المحيط في الجمع بين المهذب والوسيط، وشرح الوجيز للغزاليّ، ... وتوفي يوم الخميس، تاسع عشر جمادى الآخرة، سنة ثمان وستمائة بالموصل ". وفيات الأعيان (٤/ ٢٥٣–٢٥٥).

شقيقة شمس الدولة توران شاه بن أيوب، فكان يقوم بوظائفه المُوكلة إليه من غير إخلال بشيءٍ منها إلا لعذرٍ ضروري لا بُدَّ منه، وكان من العلم والدين على قدمٍ حسنٍ [١]. [٢]

شيوخه وشيخاته :

تفقَّه على يد والده بشَهْرُزُوْر، وسمع عن كثير من المشايخ في عدد من البلدان، من ذلك:

في الموصل من: عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ السَّمِينِ[٣]، وَنَصرِ بن سَلاَمَةَ الهِيْتِيِّ، وَمَحْمُوْدِ بنِ عَلِيٍّ المَوْصِلِيِّ، وَأَبِي المُظَفَّرِ بنِ البَرْنِيِّ، وَعَبْدِ المُحْسِنِ ابْنِ الطُّوْسِيِّ.

وببغداد من: أَبِي أَحْمَدَ بنِ سُكَيْنَةَ، وَأَبِي حَفْصِ بنِ طَبَرْزَذَ.

وبهَمَذَانَ من: أَبِي الفَضْلِ بنِ المُعَزِّمِ.

وبنَيْسَابُور من: أبي الفتح منصور بن عَبْدِ المُنْعِمِ بْنِ الفُرَاوِيِّ، وَالمُؤَيَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الطُّوْسِيِّ، وَزَيْنَب بِنْتِ أَبِي القَاسِمِ الشَّعْرِيَّةِ، وَالقَاسِمِ بن أَبِي سَعْدٍ الصَّفَّارِ، وَمُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الصَّرَّامِ، وَأَبِي المَعَالِي بنِ نَاصِرٍ الأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي النَّجِيْبِ إِسْمَاعِيْلَ القَارِئ، وطائفة.

وبمَرُو[٤] من: أَبِي المُظَفَّرِ بْنِ السَّمْعَانِيِّ، وجماعة.

وبدمشق من: القَاضِي أَبِي القَاسِمِ عَبْدِ الصَّمَدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الحَرَسْتَانِيِّ، والإِمَام فَخْرِ الدِّيْنِ ابْنِ عَسَاكِرَ وَالشيخ مُوفَّقِ الدِّيْنِ ابْنِ قُدَامَةَ المقدسيِّ.

وبحلب من: أبي محمد بن علوان.

وبحَرَّانَ من الحَافِظِ عَبْدِ القَادِرِ الرُّهَاوِيِّ. [٥]

تلاميذه:

حدَّث عنه: الإِمَامُ شَمْسُ الدِّيْنِ ابْنُ نُوْحٍ المَقْدِسِيُّ، وَالإِمَامُ كَمَالُ الدِّيْنِ سَلاّرُ، وَالإِمَامُ كَمَالُ الدِّيْنِ إِسْحَاقُ، وَالقَاضِي تَقِيُّ الدِّيْنِ بنُ رَزِيْن، وتفقهوا به.

وروى عنه أيضاً: العَلاَّمَةُ تَاجُ الدِّيْنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَخُوْهُ الخَطِيْبُ شَرَفُ الدِّيْنِ وَمَجْدُ الدِّيْنِ ابْنُ المهتَارِ، وَفَخْرُ الدِّيْنِ عُمَرُ الكَرَجِيُّ، وَالقَاضِي شِهَابُ الدِّيْنِ ابْنُ الخُوَيِّيّ، وَالمُحَدِّثُ عَبْدُ

١- وذكر عبد الحي الحنبلي – ابن العماد – أنَّه: " كان من العلم والدين على قدم عظيم، ولم يزل أمره جارياً على السداد والصلاح والاجتهاد في الاشتغال إلى أن توفي ". شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧/ ٣٨٤).

٢- انظر إلى: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣-٢٤٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠-١٤٣)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩-١٥٠)، والعبر في خبر من غبر (٣/ ٢٤٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢٧-٣٢٨)، وغيرها.

٣- هو أقدم شيخ له، انظر إلى: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢٦).

٤- هي: " مدينة بفارس معروفة ". معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٤/ ١٢١٦)، ومَرْوُ الشاهِجَان: " هذه مرو العظمى أشهر مدن خراسان وقصبتها ". معجم البلدان (٥/ ١١٢).

٥- انظر إلى: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠-١٤١)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩).

اللهِ بنُ يَحْيَى الجَزَائِرِيُّ، وَالمُفْتِي جَمَالُ الدِّيْنِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ الشَّرِيْشِيُّ، وَالمُفْتِي فَخْرُ الدِّيْنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ يُوْسُفَ البَعْلَبَكِّيّ، وَنَاصِرُ الدِّيْنِ مُحَمَّدُ بنُ عَرَبْشَاه، وَمُحَمَّدُ بنُ أَبِي الذِّكْرِ، وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرُزُوْرِيُّ النَّاسِخُ، وَكَمَالُ الدِّيْنِ أَحْمَدُ بنُ أَبِي الفَتْحِ الشَّيْبَانِيُّ، وَالشِّهَابُ مُحَمَّدُ بنُ مُشَرِّفٍ، والشيخ زين الدين الفارقي، والقاضي شِهَاب الدين الجوريُّ، والخطيب شرفُ الدينِ الفَرَاويُّ، وَالصَّدْرُ مُحَمَّدُ بنُ حَسَنٍ الأُرْمَوِيُّ، والعماد بن البَالِسِيُّ، وأحمد بن هبة الله بن عَسَاكِر، والشرف محمد بن الخطيب الآبَّارِيِّ، ونَاصِرُ الدين مُحمد بن المُهتَار، وَالقَاضِي أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ الجِيْلِيُّ، وَالشِّهَابُ أَحْمَد ابْنُ العَفِيْفِ، وشَمْسُ الدينِ عبد الرحيم بن نوح بن محمد المقدسيُّ[1]، وغيرهم.[2]

عقيدته:

أوضح ابن الصلاح عقيدته عندما تحدث عن المفتي في كتابه " أدب المفتي والمستفتي" فقال: " ليس له إذا استفتي في شيءٍ من المسائل الكلاميَّة أن يفتي بالتفصيل، بل يمنع مستفتيه وسائر العامة من الخوض في ذلك أصلاً، ويأمرهم بأن يقتصروا فيها على الإيمان جملة من غير تفصيل..." [3].

قال عنه الذَّهَبِيُّ(٧٤٨هـ)– رحمه الله – [4]: " كان متين الديانة، سلفيُّ الجملة، صحيح النِّحلة، كافَّاً عن الخوض في مزلَّات الأقدام، مؤمناً بالله، وبما جاء عن الله من أسمائه ونعوته " [5].

وقال أيضاً:" وكان سلفيَّاً حسن الاعتقاد، كافَّاً عن تأويل المتكلمين، مؤمناً بما ثبت من النصوص غير خائضٍ ولا معمقٍ " [6] .

أي أن عقيدته عقيدةٌ سليمةٌ صحيحةٌ، وهي عقيدةُ السلف دون الخوض في تأويلات المتكلمين.

١– قال الذَّهَبِيُّ: وهو: " مُدرس الرواحية، وأجل أصحاب ابن الصلاح، وأعرفهم بالمذهب ". العبر في خبر من غبر (٣/ ٢٧٣).

٢– انظر إلى: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤١–١٤٢)، وتاريخ الإسلام (١٤/٤٥٥)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩–١٥٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢٦)، وغيرها بتصرف.

٣– أدب المفتي والمستفتي (/ ١٥–١٦).

٤– هو: الإمام الحافظ، المؤرخ، المتقن، الكبير، محدث العصر، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، صاحب التصانيف المشهورة التي منها: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، ولد بدمشق سنة ثلاث وسبعين وستمائة، فيها سنة ثمان وأربعين وسبعمائة . انظر إلى: طبقات الشافعية الكبرى (٩/١٠٠–١٠٥)، ومعجم الشيوخ (١/٣٥٢–٣٥٤)، وذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد (١/٥٣–٥٤)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٦١–٦٢)، والأعلام (٥/٣٢٦)، وغيرها.

٥– سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٢).

٦– تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩).

أقوال العلماء فيه وثناؤهم عليه [١]:

قال ابْنُ خَلِّكَان(٦٨١هـ) – رحمه الله – [٢] : " كان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مسددة وهو أحد أشياخي الذين انتفعت بهم " [٣].

وقال أيضاً: " وبلغني أنَّه كَرَّرَ على جميع كتاب (المُهَذَّب) ولم يَطُرَّ شاربه " [٤].

وذكر الذَّهَبِيُّ أن المحدث عمر بن الحَاجِب(٦٣٠هـ) – رحمه الله –[٥] ذكره في (معجمه الكبير) فقال: " إمامٌ ورعٌ، وافر العقل، حَسن السَّمت، متبحر في الأصول والفروع، بالغ في الطلب حتى صار يُضرب به المثل، وأجهد نفسه في الطاعة والعبادة " [٦].

وقال الذَّهَبِيُّ: " تخرَّج به الأصحاب، وكان من كبار الأئمَّة " [٧].

وقال أيضاً: " كان ذا جلالةٍ عجيبةٍ، ووقارٍ وهيبةٍ، وفصاحةٍ، وعلمٍ نافعٍ، ... وافر الحرمة، معظماً عند السلطان، وقد سمع الكثير بمرو من مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ المُوْسَوِيِّ، وَأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ السَّنْجِيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ المَسْعُوْدِيِّ، وكان قدومه دمشق في حدود سنة ثلاث عشرة بعد أن فرغ من خُراسان والعراق والجزيرة " [٨].

وقال أيضاً: " وكان مع تبحره في الفقه مجوداً لما ينقله، قوي المادة من اللغة والعربية، متفنناً في الحديث مُتصوِّناً، مكباً على العلم، عديم النَّظير في زمانه، وله مسألة ليست من

١– نُقل عن ابن الصلاح قوله: " ما فعلت صغيرة في عمري قط ". طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢٧).

٢– هو: قاضي القضاة، والمؤرخ الكبير، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلّكان البرمكي الإربلي، صاحب التصانيف المشهورة والتي أشهرها، كتاب: وفيَّات الأعيان، ولد في إربل بالقرب من الموصل سنة ثمان وستمائة، وتوفي في سنة إحدى وثمانين وستمائة بدمشق. انظر إلى: طبقات الشافعية الكبرى (٣٢/٨)، وذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد (٣٧٤/١–٣٧٥)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٥٧–٥٨).

٣– وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣).

٤– المصدر السابق والصفحة، وانظر إلى: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٢)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢٢١)، وغيرها.

٥– هو: المحَدِّث البارع، عزُّ الدِّيْنِ، عُمَرُ بن محمد بن منصور الأَمِيْنِيُّ، الدِّمَشْقِيّ، ابْنُ الحَاجب الجُنْدِيُّ، صاحب كتاب: المعجم الكبير، توفي في سنة ثلاثين وستمائة. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (٣٧٠/٢٢–٣٧١).

٦– سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٢)، وانظر إلى: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩)، وطبقات الشافعية (٢/ ١٤٥).

٧– سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤١).

٨– المصدر السابق (٢٣/ ١٤٢–١٤٣).

قواعده شذَّ فيها وهي صلاة الرغائب[١] قوَّاها ونصرها مع أنَّ حديثها باطلٌ بلا تردد، ولكن له إصابات وفضائل " [٢].

وقال أيضاً: "... وكان وافر الجلالة حسن البزَّة[٣]، كثير الهيبة، موقراً عند السلطان والأمراء " [٤].

وقال أيضاً: " وتفقَّه وبرع في المذهب وأصوله، وفي الحديث وعلومه، وصنَّف التصانيف، مع الثقة والديانة والجلالة " [٥] .

وقال عنه السُّبْكِيُّ(٧٧١هـ) – رحمه الله – [٦]: " كان إماماً كبيراً، فقيهاً محدثاً، زاهداً ورعاً، مفيداً معلماً، استوطن دمشق يعيد زمان السالفين ورعاً، ويزيد بهجتها بروضة علم جنى كل طالب جناها ورعاً، ويفيد أهلها فما منهم إلا من اغترف من بحره، واعترف بدره، وحفظ جانب مثله ورعاً " [٧].

وقال أيضاً: " الشيخ العلامة تقي الدين، أحد أئمَّة المسلمين علماً وديناً " [٨].

وقال ابْنُ كَثِيْر(٧٧٤هـ) – رحمه الله – [٩]: " هو في عداد الفضلاء الكبار...، وكان ديِّناً، زاهداً، ورعاً، ناسكاً، على طريق السلف الصالح، كما هو طريقة متأخري أكثر المحدثين، مع الفضيلة التَّامة في فنون كثيرة، ولم يزل على طريقة جيدة حتى كانت وفاته " [١٠].

١- وهي: الصلاة في ليلة أوَّل جمعة من شهر رجب، وهي باطلة غير واردة. انظر إلى: الباعث على إنكار البدع والحوادث (/ ٤١)، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (/ ١٣٤).

٢- سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٣).

٣- " البِزَّة: الشّارةُ الحَسَنةُ من الثياب ". العين (٧/ ٣٥٣).

٤- تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩).

٥- العبر في خبر من غبر (٣/ ٢٤٧).

٦- هو: قاضي القضاة، المؤرخ، أبو نصر، عبد الوهّاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمّام بن يوسف بن موسى ابن تمام السّبكيّ الشافعي، صاحب كتاب: طبقات الشافعية الكبرى، ولد في القاهرة سنة سبعٍ وعشرين وسبعمائة، ومات شهيداً بالطاعون سنة إحدى وسبعين وسبعمائة في دمشق. انظر إلى: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٦٦-٦٧)، والأعلام (١٨٤/٤).

٧- طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢٧).

٨- المصدر السابق (٨/ ٣٢٦).

٩- هو: الإمام الحافظ، المفسر، والمؤرخ الكبير، إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن كثير القرشي البصروي الدمشقي، صاحب كتاب: البداية والنهاية، ولد في مدينة بصرى في بلاد الشام سنة سبعمائة، وتوفي في دمشق سنة أربع وسبعين وسبعمائة. انظر إلى: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٤٧١/١-٤٧٢)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٦٧-٦٨)، والأعلام (٣٢٠/١).

١٠- البداية والنهاية (١٣/ ١٦٨).

وقال السَّخَاوِيُّ(٩٠٢هـ) – رحمه الله – [١]: " هو العلَّامة الفقيه حافظ الوقت، مفتي الفرق، شيخ الإسلام، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الإمام البارع صلاح الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن عثمان الشَّهْرَزُوْرِيِّ، المَوْصليِّ، ثمَّ الدمشقيِّ الشافعيِّ، كان إماماً بارعاً، حجة متبحراً في العلوم الدينية، بصيراً بالمذهب ووجوهه، خبيراً بأصوله، عارفاً بالمذاهب جيداً المادة من اللغة العربية، حافظاً للحديث متقناً فيه، حسن الضَّبط، كبير القدر، وافر الحرمة، عديم النَّظر في زمانه، مع الدين والعبادة، والنُّسُك والصيانة، والورع والتقوى " [٢] .

وقال ابن العماد – عبد الحي الحنبلي(١٠٨٩هـ) رحمه الله – [٣]: " تفقَّه وبرع في المذهب وأصوله، وفي الحديث وعلومه، وصنَّف التصانيف، مع الثِّقة والديانة والجلالة " [٤].

مصنَّفاته وآثاره العلمية:

بعد حياة طويلة من العلم والتعلم أبدع الحافظ ابن الصلاح في التأليف والتصنيف في علوم الدين من: حديثٍ، وفقهٍ، وفتوىً، وغيرها، وهذا يدلل على مدى سيلان ذهنه وصفائه، سائراً في ذلك على خُطى العلماء الكبار، أصحاب القريحة الواسعة، الذين أفادوا الأمَّة الإسلاميَّة .

فقد أشار كثيرٌ من العلماء على مدى براعة الحافظ ابن الصلاح، منهم:

ابن خَلِّكَان قال: " صنَّف في علوم الحديث كتاباً نافعاً " [٥].

وقال أيضاً: " كان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة، وكانت له مشاركة في فنون عديدة، وكانت فتاويه مُسددة وهو أحد أشياخي الذين انتفعت بهم " [٦].

وقال الذَّهَبِيُّ قال: " أشغل، وأفتى، وجمع وألَّف " [٧]، وقال أيضاً: " تفقه وبرع في المذهب وأصوله وفي الحديث وعلومه وصنَّف التَّصانيف " [٨].

١– هو: الإمام الحافظ، والمؤرخ الكبير، العالم بالحديث والتفسير، أبو الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السّخاوي، ولد في القاهرة في سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة، وتوفي في المدينة سنة اثنتين وتسعمائة . انظر إلى: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٧٦–٧٧)، والأعلام (١٩٤/٦).

٢– فتح المغيث (١١/١–١٢).

٣– هو: الفقيه المؤرخ، أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، صاحب كتاب: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ولد في دمشق، وتوفي في مكة حاجاً سنة اثنين وثلاثين وألف. انظر إلى: الأعلام (٢٩٠/٣).

٤– شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢٢١).

٥– وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٤).

٦– المصدر السابق (٣/ ٢٤٣).

٧– سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤١).

٨– العبر في خبر من غبر (٣/ ٢٤٧).

وقال ابن كَثِيْر: " صنف كتباً كثيرة مفيدة في علوم الحديث والفقه، وله تعاليق حسنة على الوسيط وغيره من الفوائد التي يُرْحَل إليها " [١].

وقال السَّخَاوِيُّ: " انتفع به خلق وعوَّلوا على تصانيفه " [٢].

ومن مؤلفاته وتصانيفه:

- مناسك الحج ، جمع فيه أشياء حسنة يحتاج الناس إليها، وهو مبسوطٌ. [٣]
- وله إشكالات على كتاب " الوسيط " في الفقه، وسماه البعض: "مشكل الوسيط". [٤]
- كتاب الفتاوى، وهو جمع بعض أصحابه في مجلد كما قال ابن خَلِّكَان. [٥]
- معرفة أنواع علوم الحديث [٦]، وهو الذي نحن بصدد دراسة بعض أنواعه.
- كتاب أدب المفتي والمستفتي. [٧]
- نكت على المُهَذَّب. [٨]
- فوائد الرحلة. [٩]

١- البداية والنهاية (١٣/ ١٦٨).

٢- فتح المغيث (١/ ١٢).

٣- انظر إلى: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٤).

٤- انظر إلى: المصدر السابق والصفحة، وهو نكت على مواضع متفرقة وأكثرها في الربع الأول. انظر إلى: طبقات الشافعية (٢/ ١١٥)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢٢٢)، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق: عبد المنعم خليفة أحمد بلال، ونشرت الطبعة الأولى منه عام ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م من خلال دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع في المملكة العربية السعودية.

٥- انظر إلى: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٤)، وطبقات الشافعية (٢/ ١١٥)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢٢٢)، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ونشرت الطبعة الأولى منه عام ١٤٠٧هـ من خلال مكتبة العلوم والحكم في بيروت.

٦- انظر إلى: المصادر السابقة، ويُعد كتاب: معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح من أشهر كتبه المصنَّفة التي كانت سنداً لمن جاء بعده في علوم الحديث، وقاعدة يسيرون عليه وهو مشهور (بمقدمة ابن الصلاح)، مع أنَّ اسمه الصحيح هو (معرفة أنواع علم الحديث)، ويعدُّ هذا الكتاب صاحب السبق في هذا المجال بصورةٍ منهجيةٍ مرتبةٍ، بخلاف ما كان ممن سبقوه في الكلام عن علوم الحديث، فمنهم من شرحها، ومنهم من اختصرها، ومنهم من هذَّبها، ومنهم من نظمها، ومنهم من علق عليها...إلخ .

٧- انظر إلى: طبقات الشافعية (٢/ ١١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢٢٢)، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ونُشر من خلال مكتبة العلوم والحكم في المدينة المنورة.

٨- انظر إلى: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢٢٢)، انظر إلى: طبقات الشافعية (٢/ ١١٥).

٩- انظر إلى: طبقات الشافعية (١١٥/٢)، وهي أجزاء كثيرة مشتملة على فوائد غريبة من أنواع العلوم نقلها في رحلته إلى خراسان عن كتب غريبة.

- طبقات الفقهاء الشافعية. [١]
- الأمالي. [٢]
- الأحاديث الكلية. [٣]
- الأحاديث في فضل الإسكندرية وعسقلان. [٤]
- تاريخ أسطوري للرسول ﷺ .[٥]
- شرح الورقات في الأصول. [٦]
- صيانة صحيح مسلم. [٧]
- حلية الشافعي. [٨]

وفاته :

بعد حياةٍ مليئةٍ بالعلم والتَّعلم، والتَّصنيف والتَّأليف كان لا بُدَّ من الختام، فقد توفي الشيخ العالم تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن الصلاح – رحمه الله– في سنة الخوارزمية [٩] بمنزله في دار الحديث الأشرفية، في سحر يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وحمل على الرؤوس، وازدحم الخلق على سريره؛ لما له من حُسن السيرة،

١– قال ابْن قاضى شُهْبَة: " اختصره النَّوَوِيُّ واستدرك عليه، وأهملا فيه خلائق من المشهورين فإنَّهما كانا يتتبعان التراجم الغريبة، وأما المشهورة فإلحاقها سهل فاخترمتهما المنية – رحمهما الله– قبل إكمال الكتاب ". طبقات الشافعية (٢/ ١١٥)، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق: محي الدين على نجيب، ونشرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٩٤م من خلال دار البشائر الإسلامية في بيروت.

٢– انظر إلى: الأعلام (٤/ ٢٠٧).

٣– انظر إلى: جامع العلوم والحكم (٥١/١)، وقال ابن رجب الحنبلي: " وأملى الإمامُ الحافظُ أبو عمرو بنُ الصَّلاحِ – رحمه الله – مجلساً سمَّاه (الأحاديث الكلّيّة) جمع فيه الأحاديثَ الجوامعَ التي يُقال: إنَّ مدارَ الدِّين عليها، وما كان في معناها مِنَ الكلمات الجامعةِ الوجيزةِ، فاشتمل مجلسهُ هذا على ستَّةٍ وعشرين حديثاً، ثمَّ إنَّ الفقيهَ الإمامَ الزَّاهِدَ القُدوةَ أبا زكريا يحيى النَّوويَّ –رحمةُ اللهِ عليهِ– أخذَ هذه الأحاديثَ التي أملاها ابنُ الصَّلاحِ، وزادَ عليها تمامَ اثنينِ وأربعينَ حديثاً، وسمى كتابه بـ " الأربعين "... ". جامع العلوم والحكم (١/ ٥١).

٤– انظر إلى: تاريخ الأدب العربي – لبروكلمان – (٢١٠/٦)، وهو عبارة عن مخطوط نُشر عام ٢٠٠٤م.

٥– انظر إلى: المصدر السابق والصفحة.

٦– انظر إلى: المصدر السابق (٢١١/٦).

٧– انظر إلى: المصدر السابق والصفحة، وقد شرح فيه قطعة من صحيح مسلم اعتمدها النَّوَوِيُّ في شرحه، وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ونُشر من خلال دار المغرب الإسلامي في بيروت.

٨– انظر إلى: المصدر السابق والصفحة.

٩– وهي: سنة ثلاث وأربعين وستمائة. انظر إلى: البداية والنهاية (١٣/ ١٦٦)، وسميت بهذه الاسم لأنَّ الخوارزمية حاصرت دمشق. انظر إلى: مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤/ ٨٢)

فكانت جنازته تتصف بهيبة العلماء، واستحضرها الخشوع، فَصُلِّيَ عليه بجامع دمشق، وشيعوه إلى داخل باب الفرج فصلوا عليه بداخله ثاني مرة، ورجع الناس لمكان حصار دمشق بالخوارزمية وبعسكر الملك الصالح نجم الدين أيوب لعمه الملك الصالح عماد الدين إسماعيل، فخرج بنعشه نحو العشرة من الرجال مشمرين، ودفنوه بمقابر الصوفية، خارج باب النَّصر بدمشق، وقبره ظاهر يزار في طرف المقبرة من غربيها على الطريق، وعاش ستاً وستين سنة– رحمه الله –. [1]

١– انظر إلى: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٤)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٠)، والعبر في خبر من غبر (٣/ ٢٤٧)، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤/ ٨٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٢٧–٣٢٨)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٦٨)، وغيرها.

المبحث الثَّاني
تعريفُ العلَّة

العلَّةُ في اللغة :

العلَّة في اللغة: المرض، وقد أشار إلى هذا المعنى جمعٌ من أصحاب اللغة، منهم:

الفَرَاهِيدِيُّ (١٧٠هـ) – رحمه الله – [١] قال: " العلَّة: المرض وصاحبها مُعْتَلٌّ، والعلَّة: حدث يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه، والعليل: المريض " [٢].

ابن فارس(٣٩٥هـ) – رحمه الله – [٣] قال: " علَّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرُّرٌ أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضَعف في الشَّيء.

فالأول العَلَل، وهي الشَّربة الثانية، ويقال عَلَلٌ بعد نَهَل، والفعل يَعُلُّون عَلاًّ وعَلَلاً، والإبل نفسها تَعُلّ عَلَلاً، ويقال أعلَّ القوم، إذا شربت إبلهم عَلَلاً،... والأصل الآخر: العائق يعوق، قال الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال اعتلَّه عن كذا، أي إعتاقه،... والأصل الثالث: العلة: المرض، وصاحبها مُعتلّ، قال ابن الأعرابيّ: عَلّ المريض يَعِلُّ علة فهو عليل، ورجل عُلَلَة، أي كثير العلل " [٤].

وأشار إلى معنى المرض أيضاً: الرَّازِيُّ[٥] (٦٦٦هـ) – رحمه الله – [٦]، وابن منظور[٧] (٧١١هـ) – رحمه الله – [٨]، والفيُّوميُّ[٩] (٧٧٠هـ) – رحمه الله – [١]، والفَيْرُوْزآبَادِي[٢] (٨١٧هـ) – رحمه الله – [٣]، وغيرهم.

١– هو: الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، البصري، أحد الأعلام، ولد سنة مائة، وتوفي في سنة سبعين ومائة. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٩–٤٣٠).

٢– العين (١/ ٨٨).

٣– هو: الإمام، العلامة، اللغوي، المحدث، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، المعروف بالرازي، المالكي، اللغوي، نزيل همذان، صاحب كتاب: المجمل، توفي بالري في سنة خمس وتسعين وثلاث مائة. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٣–١٠٥).

٤– مقاييس اللغة (٤/١٢–١٤).

٥– هو: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازيّ، صاحب كتاب: مختار الصحاح في اللغة، له علم بالأدب والتفسير، وهو من فقهاء الحنفية، توفي سنة ستة وستين وستمائة. انظر إلى: الأعلام (٦/ ٥٥).

٦– مختار الصحاح (/ ٢١٦).

٧– هو: جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي، المشهور بابن منظور، صاحب لسان العرب، توفي سنة إحدى عشرة وسبعمائة . انظر إلى: العبر في خبر من غبر (٤/ ٢٩).

٨– لسان العرب (١١/ ٤٧١).

٩– هو: أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، أبو العباس: لغويٌّ، اشتهر بكتابه: المصباح المنير، ولد ونشأ بالفيوم بمصر، وتوفي سنة سبعين وسبعمائة. انظر إلى: الأعلام (١/ ٢٢٤).

مع توارد هذه المعاني للعلَّة عند علماء اللغة وقع الاختلاف في إطلاق لفظ معلول على الحديث الذي وقعت فيه العلَّة، فالمحدثون أطلقوا تسمية العلَّة على كل ما يقدح في الحديث بناءً على المعنى اللغوي ويقولون عنه معلول، ومثلهم الفقهاء والأصوليون . [٤]

وأَنْكر هذا على الذين استخدموا لفظ معلول بعضُ علماء اللغة منهم:

ابن سِيدَه (٤٥٨هـ) – رحمه الله – [٥] حيثُ قال: " وبالجملة فلست منها على ثقةٍ ولا ثَلَجٍ [٦]؛ لأن المعروف إنَّما هو أعله الله، فهو معلٌّ " [٧].

وقال الفَيْرُوْزآبَادِي: " ولا تقلْ معلولٌ والمتكلمون يقولونها، ولست منه على ثَلَجٍ " [٨].

وتَبِعهم بعضُ المتأخرين من أهل الحديث في إنكارهم استخدام لفظ معلول، منهم:

الْحَرِيرِيُّ(٥١٦هـ) – رحمه الله – [٩] حيث قال: " ويقولون للعليل: هو مَعْلولٌ، فيخطئون فيه؛ لأنَّ المعلول: هو الذي سُقي الْعَلَلَ، وهو الشُّرْبُ الثاني، والفعل منه:عَلَلْتُهُ، فأما المفعول من العلَّة: فهو مُعَلٌّ، وقد أَعَلَّه الله تعالى " [١٠].

١- المصباح المنير في غريب شرح الكبير(٢/ ٤٢٦).

٢- هو: مُحَمَّد بن يَعْقُوب بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن عمر بن أبي بكر بن أَحْمد بن مَحْمُود أَبُو الطَّاهِر الفيروزآبادي الشِّيرَازِيّ اللّغَوِيّ الشَّافِعِي، ولد فِي سنة تسع وَعشْرين وَسَبْعمائة بكازرون من أَعمال شيراز، وتوفي في سنة سبع عشرة وثمانمائة بزبيد. انظر إلى: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٠/٧٩- ٨٦).

٣- القاموس المحيط (/١٠٣٥).

٤- وأصل الخلاف هل الفعل ثلاثي مجرد أو مزيد، قال السَّخَاوِيُّ : " نص جماعة كابن الْقُوطِيَّة في الأفعال على أنَّه ثلاثيٌّ فإنه قال:علَّ الإنسان عِلَّةً مرضَ، والشَّيء أصابته العلَّة... ولكن الأعرف أن فعله من الثلاثيّ المزيد تقول: أَعَلَّهُ الله فهو مُعَلٌّ ، ولا يقال: مُعَلَّلٌ ، فإنهم إنما يستعملونه من علَّلَهُ بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه تَعْلِيلُ الصبي بالطعام، وما يقع في استعمال أهل الحديث له حيث يقولون: عَلَّلَهُ فلان، على طريق الاستعارة ". فتح المغيث (١/ ٢٧٤).

٥- هو: إمام اللغة أبو الحسن؛ علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، الضرير صاحب كتاب: المحكم في لسان العرب، توفي في سنة ثمانٍ وخمسين وأربع مائة. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٤٤-١٤٥).

٦- " ثَلِجُ الرجل إذا بَرَدَ قلبه عن شيءٍ، وإذا فرِحَ أيضاً فقد ثَلِجَ...، وأَثْلَجَ إذا شُفي من خَبَرٍ ". العين (٦/ ٩٨)، أي: بمعنى لم يطمئن لها.

٧- المحكم والمحيط الأعظم (١/ ٩٥).

٨- القاموس المحيط (/١٠٣٥).

٩- هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحرامي الحريري، صاحب كتاب: المقامات، ولد بقرية المشان من عمل البصرة، وتوفي في سنة ست عشرة وخمسمائة في البصرة. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٨٥).

١٠- درة الغواص في أوهام الخواص (/ ١٩٨-١٩٩)، وقالوا عنه- الحريري- هو أوَّل من أنكر قولهم. انظر إلى: مقدمة تحقيق كتاب العلل لابن أبي حاتم، بتحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. علل الحديث (١/ ٤٠)، مقدمة التحقيق.

وقد قال ابن الصلاح في كتابه (معرفة أنواع علم الحديث): " ويسمِّيه أهل الحديث المعُلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلَّة والمعلول مَرْذُول [1] عند أهل العربية واللغة " [2].

وقال النَّوَوِيُّ(٦٧٦هـ) – رحمه الله – [3]: " ويسمونه المعلول وهو لحنٌ [تبع فيه ابن الصلاح] " [4]، وتبعه السُّيُوْطِيُّ(٩١١هـ) – رحمه الله – [5] فقال: " وهو لحنٌ؛ لأنَّ اسم المفعول من أعلَّ الرباعي لا يأتي على مفعول بل والأجود فيه معلٌّ بلام واحدة؛ لأنَّه مفعول أعلَّ قياساً، وأمَّا المعلل فمفعول علَلَ وهو لغةً بمعنى ألهاه بالشيء وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم " [6]، وهذا إقرار من السَّيُوْطِيُّ على ما ذكره النَّوَوِيُّ أيضاً.

وقال الْعِرَاقِيُّ(٨٠٦هـ) – رحمه الله – [7] في الألفية: " وَسَمِّ مَا بِعِلَّةٍ مَشْمُوْلُ ... مُعَلَّلاً، وَلاَ تَقُلْ: مَعْلُوْلُ " [8].

وخلاصة ما تقدم أنَّ المرض يقال من الفعل الرباعي فقط: أَعَلَّهُ، فهو مُعَلٌّ، ولا يقال من الثلاثي: عُلَّ أو عَلَّهُ، فهو مَعْلول إلا في الشُّرْبِ فقط ، وأقوالهم السابقة راجعة إلى الخلاف

١- الرَّذْلُ: أي الدون من الشيء، أو الشيء الرديء. انظر إلى: العين (٨/ ١٨٠)، ولسان العرب (١١/ ٢٨٠).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/١٨٦).

٣- هو: الحافظ، الفقيه، المؤرخ، الزاهد، أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي الدمشقي، المشهور بالإمام النووي، صاحب التصانيف المشهور والتي منها: المنهاج في شرح صحيح مسلم، ورياض الصالحين، وُلد في نوى من أرض حوران في الجنوب الغربي من سوريا سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وتوفي في سنة ست وسبعين وستمائة في نوى. انظر إلى: تاريخ الإسلام (٣٢٣/١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٩٥/٨)، وطبقات الشافعيين (٩٠٩/١-٩١٣)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥٥/١- ٥٦)، والأعلام (١٤٨/٨-١٥٠)، وغيرها.

٤- التقريب والتيسير(/ ٤٣).

٥- هو: الحافظ، العلامة، جلال الدين عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عُثْمَان بن مُحَمَّد بن خَلِيل ابْن نصر بن الْخضر بن الْهمام الْجلَال بن الْكَمَال بن نَاصِر الدّين السُّيُوطِيّ الأَصْل الطولوني الشَّافِعِي، المشهور بالحافظ السيوطي، صاحب التصانيف المشهورة والتي منها: تدريب الراوي في تقريب النواوي، والإتقان في علوم القرآن، ولد سنة تسعٍ وأربعين وثمانمائة، وتوفي سنة إحدى عشر وتسعمائة. انظر إلى: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٦٥/٤)، والأعلام (٣٠١/٣-٣٠٢).

٦- تدريب الراوي (١/ ٢٥١).

٧- هو: الحافظ والإمام الكبير، أبو الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن المهراني، الكردي، العراقي، الشافعي، المشهور بالحافظ العراقي، من كبار حفاظ الحديث وصاحب التصانيف المشهور والتي منها: الألفية في علوم الحديث، وشرح التبصرة والتذكرة، وأصله من الكرد، ولد سنة خمسٍ وعشرين وسبعمائة، وتوفي في القاهرة في سنة ستٍ وثمانمائة. انظر إلى: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (١٠٦/٢)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٧١/٤-١٧٧)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨٧/٩-٨٨)، والأعلام (٣/ ٣٤٤).

٨- التبصرة والتذكرة (/ ١١١).

المذكور في هل الفعل الثلاثي هل هو مجرد أم مزيد، وللسَّخَاوِي نَقلٌ عن اللغويين كابن القُوْطِيَّةِ (٣٦٧هـ) – رحمه الله – [١] في ذلك كما ذكرنا .[٢]

فعلى كلامهم هذا ليس هناك علاقة بين هذا المعنى والمعنى الذي يقصده علماء الحديث بأنَّه يطلق على كل قدح في الحديث.

فقد عقب على ما ذكره هؤلاء العلماء– سواء علماء اللغة أو الحديث – كثير من العلماء الذين يوثق بهم من أهل اللغة وغيرهم من أهل العلم فخالفوهم وأثبتوه – أي المعلول بإطلاقه على كل قادح في الحديث فيكون بمعنى المرض–، ومنهم:

الجَوْهَرِيُّ(٣٩٣هـ) – رحمه الله – [٣] حيث قال: " واعتلَّ، أي مرض، فهو عليلٌ ولا أعلَّك الله، أي لا أصابك بعلَّةٍ... وعلَّ الشيء فهو معلولٌ " [٤]، ومراده هنا العلَّة بمعنى المرض لا الشرب.

ومن ذلك أيضاً ما نقله ابن سيده عن الزَّجَّاجِ(٣١١هـ) – رحمه الله – [٥] حيث قال: " واستعمل أبو إسحاق لفظة المعلول في المتقارب من العروض، فقال: وإذا كان بناء المتقارب على فعولن فلا بُدَّ من أن يبقى فيه سبب غير معلول، وكذلك استعمله في المضارع، فقال: أخر المضارع في الدائرة الرابعة؛ لأنَّه وإن كان في أوَّله وتد، فهو معلول الأول، وليس في أوَّل الدائرة بيت معلول الأول، وأرى هذا إنَّما هو على طرح الزائد، كأنَّه جاء على عل، وإن لم يلفظ به، وإلا فلا وجه له، والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في هذا كثيراً " [٦].

وقد ذكر الزَّرْكَشيُّ(٧٩٤هـ) – رحمه الله – [٧] كلام ابن الصلاح، والحَرِيري، وابن سيده، ثمَّ تعقبهم بقوله: " الصواب أنَّه يجوز أن يقال: عَلَّهُ فهو معلول؛ من العلَّة والاعتلال، إلا أنَّه

١– هو: " علامة الأدب، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي القرطبي النحوي،... توفي في ربيع الأول، سنة سبع وستين وثلاث مائة ". سير أعلام النبلاء (٢١٩/١٦– ٢٢٠).

٢– انظر إلى: علل الحديث (١/ ٤١–٤٢)، مقدمة التحقيق.

٣– هو: إمام اللغة، أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي، صاحب كتاب: الصحاح الشهير، وتوفي الجوهري متردياً من سطح داره بنيسابور في سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٨٠–٨٢).

٤– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ١٧٧٣–١٧٧٤).

٥– هو: الإمام، النحوي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السَّرِيِّ الزَّجَّاجُ، البغداديُّ، مصنف كتاب: معاني القرآن، مات سنة إحدى عشرة وثلاث مائة. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٠).

٦– المحكم والمحيط الأعظم (١/ ٩٤–٩٥).

٧– هو: الإمام العلامة، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزَرْكَشِيّ، المصري، الشافعي، تركي الأصل، عالم بفقه الشافعية والأصول، صاحب تصانيف مشهور والتي منها كتاب: النكت على كتاب ابن الصلاح، ولد في مصر في سنة خمسٍ وأربعين وسبعمائة، وتوفي فيها سنة أربع وتسعين وسبعمائة. انظر إلى: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٤٣٧/١)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥٧٢/٨–٥٧٣)، والأعلام (٦/ ٦٠)، وغيرها.

قليل، ومنهم من نَص على أنَّه فعل ثلاثي وهو ابن الْقُوطِيَّة في كتابه الأفعال فقال: عل الإنسان علَّة مرض والشيء أصابته العلَّة " [١].

وأورد العِرَاقيُّ استعماله عن عدد من أهل اللغة منهم قُطْرُبُ(٢٠٦هـ) – رحمه الله – [٢]، وابن الْقُوطِيَّة، اللُّبِّيّ، والمُطَرِّزِيّ(٦١٠هـ) – رحمه الله – [٣]، والجَوْهَرِيُّ. [٤]

وقال الفيُّوميُّ: " العلَّة المرض الشاغل، والجمع علل مل سدرة وسدر، وأعلَّه الله فهو معلولٌ، قيل: من النَّوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين، والأصل، أعلَّه الله فعل، فهو معلولٌ، فيكون على القياس، وجاء معلٌّ على القياس، ولكنه قليل الاستعمال " [٥] .

وقال العِرَاقِيُّ: " والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث في كلام التِّرْمِذِيّ فى جامعه وفى كلام: الدَّارَقُطْنِيّ، وأبى أحمد بن عدى، وأبى عبد الله الحاكم، وأَبِي يَعْلَى الخَلِيلِيّ، ورواه الحاكم فى التاريخ، وفى علوم الحديث أيضاً عن البُخَارِيِّ في قصة مسلم مع البُخَارِيِّ " [٦]، وهذا دليل على استعماله بكثرة في كلام المحدثين، وعقَّب العِرَاقِيُّ أيضاً فقال: " والأجود في تسميته: المُعَلُّ " [٧].

فمن خلاف العلماء في المعلول، وردهم على من خالفهم، يتبيَّن بأنَّه مستخدمٌ واستعمله كثيرٌ من المحدثين وعلماء الحديث، وعلماء اللغة، فلا ريْبَةَ في ذلك.

ثانياً– العلَّة في الاصطلاح:

التعريف الاصطلاحي للعلَّةِ يحتاج إلى وقوفٍ وتأملٍ، وخصوصاً عندما نجد أنَّ التعريفات الاصطلاحية تعددت للعلَّةِ عند علماء الحديث وأئمته، فالسبق كان للإمام الحاكم

١– النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ٢٠٥–٢٠٦).

٢– هو: " محمد بن المستنير أبو علي البصري المعروف بقطرب ... كان أحد العلماء بالنحو واللغة، أخذ عن سيبويه،... وكان موثقاً فيما يحكيه، وبلغني [أي الخطيب] أنَّه مات في سنة ست ومائتين ". تاريخ بغداد (٤/ ٤٨٠).

٣– وهو: " شيخ المعتزلة، أبو الفتح ناصر بن عبد السَّيد بن عليٍّ الخوارزميُّ، الحنفيُّ، النحويُّ، صاحب: المقدمة اللطيفة، كان رأساً في فنون الأدب، داعيةً إلى الاعتزال،...ومات في جمادى الأولى، سنة عشر وست مائة ". سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٨).

٤– انظر إلى: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح(/ ١١٦).

٥– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٤٢٦).

٦– التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ١١٧–١١٨)، انظر إلى: فتح المغيث (١/ ٢٧٤)، وتدريب الراوي (١/ ١/ ٢٥١).

٧– شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٣).

النَّيْسَابُوْرِيّ(٤٠٥هـ) – رحمه الله – [١] عندما قال: " وهو [أي علم علل الحديث] علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل...وإنما يُعَلَّلُ الحديث من أوجه ليس للجرحِ فيها مدخلٌ " [٢]، فكان تعريفه عاماً، وغير محددٍ، ولا تحكمه الضوابط الدالة على معنى العلَّة.

ثمَّ كان التعريف المنهجي الأول للعِلَّةِ وهو تعريف ابن الصلاح الذي كان محدداً واضحاً أكثر من الذي ذكره الحاكم فقال: " هي عبارة عن أسبابٍ خفيَّةٍ غامضةٍ قادحةٍ فيه، فالحديثُ المعلَّل هو الحديث الذي اطُّلع فيه على علةٍ تقدحُ في صحته، مع أنَّ ظاهره السلامة منها " [٣].

ثمَّ تواردت تعريفات العلماء من بعد ابن الصلاح للحديث المعلل، والعلَّة، فكانت أغلب التعريفات في إطار ما ذكره ابن الصلاح، ومن ذلك:

تعريف النَّوَوِيّ حيث قال: " والعلَّة عبارة عن سببٍ غامضٍ قادحٍ مع أن الظاهر السلامة منه " [٤].

تعريف العِرَاقِيّ: " والعلَّة عبارة عن أسبابٍ خفيَّةٍ غامضةٍ، طرأت على الحديث [أي: أنَّ أصله صحيح] ، فأثَّرت فيه، أي: قدحت في صحته " [٥].

تعريف البِقاعيِّ (٨٨٥هـ) – رحمه الله – [٦] حيث قال: " فإذا أردت تعريف المعلول من هذا التعريف– تعريف العِرَاقِيّ –، قلت: هو الخبر الذي فيه أسبابٌ خفيةٌ طرأت عليه، فأثَّرت فيه " [٧].

١– هو: الإمام العلامة، الحافظ، شيخ المحدثين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن البَيِّع الضَّبِّيّ، الطَّهْمَانِيُّ، النَّيْسَابُوْرِيُّ، الشَّافِعِيُّ، المشهور بالحاكم النيسابوري، صاحب كتاب: معرفة علوم الحديث، والمستدرك على الصحيحين، ولد في سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة بنيسابور، وتوفي سنة خمس وأربع مائة. انظر إلى: تاريخ بغداد (٥٠٩/٣)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٧٥/١–٧٦)، ووفيات الأعيان (٢٨٠/٤–٢٨١)، وتاريخ الإسلام (٨٩/٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢–١٧٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٥٥/٤–١٦١)، وغيرها.

٢– معرفة علوم الحديث (/ ١١٣).

٣– معرفة أنواع علم الحديث (/١٨٧).

٤– التقريب والتيسير (/ ٤٤).

٥– شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٤).

٦– هو: الإمام العلامة، المحدِّث، المفسر، المؤرخ، أبو الحسن، برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُبَاط بن علي بن أبي بكر البقاعي، ولد في سنة تسعٍ وثمانمائة وأصله من البقاع في سوريا، سكن دمشق وتوفي فيها سنة خمسة وثمانين وثمان مائة. انظر إلى: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٠١/١–١٠٢)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥٠٩/٩)، والأعلام (١/ ٥٦).

٧– النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٥٠١).

ونَقَلَ – أي البِقاعِيُّ – عن العِرَاقِيُّ أنَّه قال: " وأحسن من هذا أن يقال: هو خبرٌ ظاهره السلامة اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادحٍ " [١].

تعريف ابن حَجَر(٨٥٢هـ) – رحمه الله – [٢] حيث قال: " ثمَّ الوهم إن اطُّلع عليه بالقرائن، وجمع الطرق: فهو المُعَلَّل " [٣]، وهذا التعريف يعتريه بعض القصور؛ حيث إنَّه ذكر الوهم ومراده هنا الظاهر، ولكن الذي يعتبره المحدثون في دراسة علم العلل الوهم الخفي – مع الاهتمام بالظاهر –؛ لدقتهِ وغموضه، لكن نجده عرَّفه من ناحية اصطلاحية في نزهة النظر بأنَّه: " ما فيه علة خفية قادحة " [٤].

تعريف السَّخَاوِيُّ حيث قال: " المعلول: خبرٌ ظاهرهُ السلامة اطُّلع فيه بعد التَّفتيش على قادحٍ " [٥].

تعريف السُّيُوْطِيّ حيث قال: " والعلَّة عبارة عن سببٍ غامضٍ خفيٍ قادحٍ في الحديثِ، مع أن الظاهر السلامة منه " [٦]، يلاحظ من تعريفه أنه زاد شرط الخفاء إلى الغموض خلافاً لتعريف النَّوَوِيّ .

تعريف القَارِيّ(١٠١٤هـ) – رحمه الله – [٧] حيث قال: " المُعلَّل هو الذي اطُّلع على علةٍ تقدحُ في صحته، مع أنَّ ظاهره السلامة، ليس للجرح مدخل فيها؛ لكونه ظاهر السلامة " [٨].

١– النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٥٠١)، وقال البِقاعِيُّ: " ويُفهم من التقييد بالتفتيشِ أنَّ ظاهره السلامة، فقال– أي العِرَاقِيّ –: لا يلزم ذلك، بل قد يُطَّلع في الخبر الذي ضعفه ظاهر على علَّةٍ خفيةٍ أيضاً، وهذه لا يمكن أن تكون قادحةٍ، فإنَّها صادفته ضعيفاً مقدوحاً فيه، فقلت: فحينئذ يخرج هذا من هذا الحد بالتقييد بقادحٍ، فلا يكون معلولاً إلا إذا قدحت فيه العلة الخفية ". المصدر السابق والصفحة.

٢– هو: العلامة، إمام الحفاظ في زمانه، وشيخ الإسلام، أبو الفضل، شهاب الدين أحمد بن عليّ بن محمد بن محمد بن عليّ الْكِنَانِي الْعَسْقَلَانِي، المصْرِيّ، القاهري، الشَّافعي، المشهور بابن حجر، صاحب المصنفات المشهورة التي منها: نخبة الفكر، وفتح الباري، ولد في القاهرة في سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وأصله من عسقلان بفلسطين، وتوفي في سنة اثنين وخمسين وثمانمائة في القاهرة. انظر إلى: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٣٥٢/١–٣٥٧)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢/ ٣٦–٤٠)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٣٦٣/١)، والأعلام (١/ ١٧٨).

٣– نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٣).

٤– نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٧٠).

٥– فتح المغيث (١/ ٢٧٦).

٦– تدريب الراوي (١/ ٢٩٥).

٧– هو: علي بن سلطان محمد، نور الدين المُلّا الهروي القاري، فقيه حنفي، ولد في هراة، وسكن مكة وتوفي فيها سنة أربعة عشر وألف. انظر إلى: الأعلام (٥/ ١٢).

٨– شرح نخبة الفكر (/ ٤٦٠).

وقد قال الدكتور/ همَّام سعيد مختاراً بين هذه التعريفات: " وما نختاره من هذه التعاريف هو ما نقله البِقاعيُّ عن العِرَاقِيِّ [عندما قال]: والمعلَّل خبرٌ ظاهره السلامة اطُّلع فيه بعد التَّفتيش على قادحٍ، وهو تعريفٌ جامعٌ مانعٌ " (١).

وهو الذي اختاره السَّخَاوِيُّ من قبله – دون أن ينسِّبُه إلى العِرَاقِيِّ – فقال:" فالمُعَلَّل أو المَعْلُول: خبرٌ ظاهره السلامة اطُّلع فيه بعد التَّفتيش على قادحٍ " (٢).

وبناءً على التَّعريفات السابقة فإنَّ العلَّة عند جمهور المحدِّثين عبارةٌ عن سببٍ غامضٍ خفيٍ يقدحُ في صحةِ الحديثِ مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منه.

ويتَّضح من ذلك أيضاً أَن أغلب من تكلَّم في ذلك من المحدثين حذا حذو ابن الصلاح في تعريفه، لذا كان كتابه (معرفة أنواع علم الحديث) قِبْلِةً، وقاعدةً، وأساساً لمن جاؤوا بعده.

ويتَّضح أيضاً أنهم مشتركون فيما اصطلحوه في شرطين رئيسين للعلَّةِ، وهما:

- أن تكون غامضة خفيَّة.
- وأن تكون قادحة، في المتن، أو في السند.

وهما الشرطان اللذان يَعُلُّ بهما المحدِّثون الأحاديث والرِّوايات، وغير ذلك، وهذا لا يمنع ما خالفوا فيه الاصطلاح بإطلاق العلَّة بمعناها العام .

فإذا نظرنا إلى الشرط الأوَّل نجدُ أنَّ كل علَّةٍ غير غامضةٍ ولا خفيةٍ لا تدخل ضمن اصطلاح العلماء، وذلك ككذب الراوي، وسوء حفظه وغير ذلك، وأيضاً كل علَّةٍ غير قادحةٍ لا تدخل ضمن اصطلاحهم، كإبدال ثقةٍ بثقةٍ وغير ذلك، لكن مثل هذه الأمور تدخل ضمن إطلاق العلَّة على كل خلل في الحديث.

ثالثاً– العلَّة بين الاصطلاح والإطلاق:

من خلال جملة تعريفات المحدِّثين للعلَّةِ نجد توافقهم – غالباً – على الاصطلاح الذي قعَّدَهُ ابن الصلاح لها في نوع معرفة الحديث المعلَّل(٣)، فهو من أوضح التَّعاريف الاصطلاحيَّة حيث قال: " هي عبارة عن أسبابٍ خفيَّةٍ غامضةٍ قادحةٍ فيه، فالحديثُ المعلَّلُ هو الحديث الذي اطُّلع فيه على علةٍ تقدحُ في صحته، مع أنَّ ظاهره السلامة منها " (٤).

١– شرح علل الترمذي (١/ ٢٢)، مقدمة التحقيق.

٢– فتح المغيث (١/ ٢٧٦).

٣– وهو النَّوع الثامن عشر من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث". انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٨٦).

٤– المصدر السابق (/١٨٧).

فهذا هو المعنى الخاص للعلَّة – على الاصطلاح –، ويستلزم خصوصيته أن يتوافر فيه الشرطان الخاصان بالعلَّة الاصطلاحية، وهما: الغموض والخفاء، والقدح في الحديث؛ لأنَّه إذا تخلَّف أحدهما فلا يسمى الحديث مُعَلاً – اصطلاحاً –. [١]

وهذا ما أكَّده الحاكم عندما قال: " وإنَّما يُعلَّلُ الحديث من أوجه ليس للجرح والتعديل فيها مدخل " [٢]، في إشارة منه إلى الغموض والخفاء.

فالمحدِّثون أطلقوا اصطلاح العلَّة على الأحاديث التي ظاهرها السلامة، واعتبروا ذلك ميدانها الحقيقي، دون الجرح الموجه لرجال الإسناد، فقد قال ابن الصلاح: " ويتطرَّق ذلك [أي التعليل] إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصِّحة من حيث الظاهر" [٣]، وهذا الذي قاله فيه دلالة على غموض العلَّة، وحاجتها إلى التفتيش والتمحيص من العلماء الجهابذة.

وخطى على ما ذكره ابن الصلاح من اشتراطٍ للخفاءِ والقدحِ كثيرٌ من العلماء ممَّن جاؤوا بعده كالنَّوَوِيّ[٤]، والعِرَاقِيِّ[٥]، والسَّخَاوِيّ[٦]، والسُّيُوْطِيّ[٧]، وغيرهم في تعاريفهم التي سبق أن ذكرناها في تعريف العلَّة.

لكن هذا الاصطلاح الخاص للعلِّة اصطلاحٌ ضيقٌ عندما يُقتصر فيه التفتيش على مرويَّات الثِّقات، أصحاب الروايات صحيحة الظاهر– كما ذكر ابن الصلاح ومن تبعه – دون التوضيح لطبيعة الأسباب الغامضة الخفيَّة التي أرادوها في تعاريفهم والتي تؤثِّر وتقدح في صحة الحديث، فعلى ذلك لا يدخل الضعيف في هذا المعنى– معنى العلَّة عندهم–؛ لظهوره وعدم خفائه ولا غموضه، وهذا بخلاف ما إذا أُطلق معنى العلَّة بلفظها العام الدال على كل خلل يصيب الحديث من الراوي وُصف بالثِّقة، أو بالضعف على حدٍ سواء، وهذا هو صنيع النُقَّاد المُتَّبع في كتب العلل. [٨]

فقد نجد علالاً في الحديث ظاهرةً قادحةً، أو غامضةً غير قادحةٍ، أو ظاهرةً غير قادحةٍ، وغير ذلك، فمثل هذه العلل ليست على الاصطلاح وإنَّما على الإطلاق، فكثيراً ما يُعلَّل النُقَّاد من المحدِّثين الأحاديث بأحد الأسباب المتعلقة بجرح الروي، كالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، وغير ذلك.

١– انظر إلى: قواعد العلل وقرائن الترجيح (/ ١٠)، وأثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/ ١٨).

٢– معرفة علوم الحديث (/ ١١٣).

٣– معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٨٧).

٤– انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٤٤).

٥– انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٧٤).

٦– انظر إلى: فتح المغيث (١/ ٢٧٦).

٧– انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٢٩٥).

٨– انظر إلى: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (/ ٥٢).

قال ابن الصلاح: " ثم اعلم أنَّه قد يطلق اسم العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلَّة في الأصل [١]، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح " [٢].

وقال النَّوَوِيُّ: " وقد تطلق العلَّة على غير مقتضاها الذي قدمناه، ككذب الراوي، وغفلته، وسوء حفظه، ونحوها من أسباب ضعف الحديث " [٣]، وقريب من ذلك قال السُّيُوْطِيُّ [٤].

وقال العِرَاقِيُّ: " وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح، من الكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، وفسق الراوي وذلك موجود في كتب علل الحديث " [٥].

وعقَّب البِقاعيُّ على العِرَاقِيُّ فقال: " قوله: وقد يعلُّون الحديث بأنواع الجرح، أي: من الأشياء التي ليست بخفية، وذلك من قائله إمَّا تجوزاً عن الاصطلاح، ونظراً إلى معناها اللغوي فقط، وإمَّا أن يكون قاله قبل تقرر الاصطلاح " [٦].

وقال ابن حجر معلقاً على قول ابن الصلاح: " ثمَّ اعلم أنَّه قد يطلق اسم العلَّة على غير ما ذكرناه... " [٧] بأنَّ: " مراده بذلك أنَّ ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المُصنِّف [٨] وبين ما يقع في كلامهم أنَّ اسم العلَّة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علَّته خفيةٌ قادحةٌ، والعلَّة أعمُّ من أن تكون قادحة أو غير قادحةٍ خفيةٍ أو واضحةٍ، ولهذا قال الحاكم: إنَّما يُعلُّ الحديث من أوجهٍ ليس فيها للجرح مدخل " [٩].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٩٠-١٩١).

٢- المصدر السابق والصفحة.

٣- التقريب والتيسير (/ ٤٤).

٤- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٢٥٧).

٥- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٨٨).

٦- النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٥٢٢)، وقال ماهر الفحل: " إنَّ إطلاق العلَّة على الأمر الخفي القادح: قيد أغلبي؛ لأنَّا وجدنا كثيراً من الأقوال عند العلماء الجهابذة الفُهماء أطلق لفظ العلَّة على غير الخفي ". المصدر السابق والصفحة.

٧- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٩٠-١٩١).

٨- أي: ما اصطلحه ابن الصلاح في تعريف العلَّة. انظر إلى: المصدر السابق (/١٨٧).

٩- النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٧٧١)، وقد اعتُرض عليه همام سعيد فقال: " هذا اجتهاد منه مخالفٌ لما عليه عمل أئمَّة الحديث، فكتب العلل التي صنَّفها الأئمة فيها توسُّع في ذكر كل ما يُعلُّ به الحديث، وجعل ذلك في أبواب العلل التي يرد بها الحديث، حتى سمى ابن الجوزي كتابه: (العلل المتناهية)، وهي عللٌ ظاهرةٌ كما لا يخفى على كل من طالعه، ولم نجد أحداً منهم ذكر هذا الذي قاله الحافظ ابن حجر، وعليه: فالذي يظهر جواز إطلاق اسم العلَّة على كل قادح في الحديث، سواء كان ظاهراً أو خفياً، في السند أو في المتن، وجواز تسمية الحديث الذي وجدت فيه العلة: مَعلولاً، أو=

وقال أيضاً: " الضعف في الراوي علَّة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علَّة في الخبر، وعنعنة المدلس علَّة في الخبر، وجهالة حال الراوي علَّة في الخبر " [١]، فهذه أسبابٌ قادحةٌ في الحديث، ولكنَّها ظاهرة، ومع ذلك عدَّها ابن حجر من العلل.

وقال أيضاً: " والعلَّة أعمُّ من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفيَّة أو واضحة " [٢].

فمثل هذه الأسباب تدخل ضمن العلَّة القادحة، ولكنَّها ليست خفيَّة فهي على الإطلاق.

وقال السَّخَاوِيُّ: " وقد يُعلون، أي: أهل الحديث – كما في كتبهم – أيضاً الحديث بكل قدحٍ ظاهرٍ، فسق في راويه، بكذبٍ، أو غيره، وغفلةٍ منه، ونوع جرحٍ فيه، كسوء حفظ، ونحو ذلك من الأمور الوجودية التي يأباها أيضاً كون العلَّة خفية... " [٣].

وقال في ذلك الصَّنْعَانيُّ(١١٨٢هـ) – رحمه الله – [٤]: وكان هذا تعريف [تعريف العلماء الاصطلاحي] أغلبي للعلَّة، وإلا فإنه سيأتي[٥] أنَّهم قد يعلون بأشياءٍ ظاهرةٍ غير خفيَّة ولا غامضة، ... " [٦] .

ومن معاني إطلاق العلَّة أن تكون غير قادحةٍ ولا خفيَّةٍ، أو أن تكون غير قادحةٍ ولكنَّها غير ظاهرة، كإرسال الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، فقد قال ابن الصلاح: " ثمَّ إنَّ بعضهم [٧] أطلق اسم العلَّة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثِّقة الضابط " [١]، وتبعهُ على ذلك أغلب من جاء بعده.

=مُعلاً، غير أن استعمالها في العلَّة الخفيَّة أجود بعد أن استقر الاصطلاح على ذلك عند كثيرٍ من أهل الحديث بعد ابن الصلاح، ... وأما القدح في صحة الحديث فيفهم منه أنَّ من العلل ما لا يقدح في صحة الحديث، ويعنون به متن الحديث، وأمَّا قدحها في ذلك الإسناد خاصة فلا اعتراض عليه ". علل الحديث (١/ ٥٢-٥٣) مقدمة التحقيق، وقال ماهر الفحل: " ومن ينظر في كتب الشُّروح، والتَّخريج، والعلل يجد إطلاق لفظ العلَّة والمعلول والمُعل على كثير من الأحاديث التي فيها جرح ظاهر، وقد قمت باستقراء كتاب علل ابن ابي حاتم وأشرت على الأحاديث التي أعلت بالجرح الظاهر... ". أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/ ١٥).

١- النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠٧).

٢- المصدر السابق (٢/ ٧٧١).

٣- فتح المغيث (١/ ٢٨٦).

٤- هو: أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثمَّ الصنعاني، المعروف بالأمير وهو من بيت الإمامة في اليمن، توفي في سنة مائة واثنين وثمانين وألف. انظر إلى: الأعلام (٦/ ٣٨).

٥- والذي أراده هو ما قاله: " وقد يعلون أي: أئمة الحديث الحديث بأشياء لست غامضة كالإرسال، وفسق الراوي، وضعفه، وذلك موجود في كتب العلل، وقد قدمنا لك أنَّ التعريف للعلّة أغلبي، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه؛ ليعرف الرواة الإرسال والوصل، والوقف والرفع ". توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٢٥)، وكلامه هذا ينطبق على أن العلَّة قد تأتي على خلاف الاصطلاح بأن تكون قادحة وليست خفية، أو غامضة.

٦- المصدر السابق (٢/ ٢٢).

٧- مراده: أبا يعلى الخليلي في كتابه: الإرشاد في معرفة علماء الحديث. انظر إلى: الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/١٦٠-١٦٥)، كما قال صرَّح بذلك الزَّرْكَشيُّ حيث قال: " وهو: أبو يعلى الخليلي قاله في كتاب: الإرشاد، في حديث=

قال النَّوَوِيُّ: " وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح، كإرسال ما وصله الثِّقة الضابط " [٢]، وكذلك قال السُّيُوْطِيُّ [٣].

وقال العِرَاقِيُّ: " وبعضهم يطلق اسم العلَّة على ما ليس بقادحٍ من وجوه الخلاف، كالحديث الذي وصله الثِّقة الضابط، وأرسله غيره " [٤].

وقال ابن حجر: " والعلَّة أعمُّ من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة " [٥].

وقال أيضاً: " من العلل ما يجري على أصول الفقهاء وهي: العلل القادحة، وأما العلل التي يُعلل بها كثير من المحدثين ولا تكون قادحة فكثيرة، منها: أن يروي العدل الضابط عن تابعي مثلاً عن صحابي حديثاً فيرويه عدلٌ ضابطٌ غيره مساوٍ له في عدالته وضبطه، وغير ذلك من الصفات العَليَّة عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر، فإن مثل هذا يسمى علَّة عندهم؛ لوجود الاختلاف على ذلك التابعي في شيخه " [٦].

وقال السَّخَاوِيُّ: " ومنهم ... – وهو أبو يَعْلَى الخليلي – من يطلق اسم العلَّة توسعاً لشيءٍ غير قادحٍ كوصلِ ثقةٍ ضابطٍ أرسله من هو دونه أو مثله " [٧].

وقال الصَّنْعَانيُّ: " ويعلون بما لا يؤثِّر في صحَّة الحديث ... " [٨] .

ومن معاني إطلاق العلَّة بمعناها العام تسمية النَّسخ علَّة، حيث قال ابن الصلاح: " وسمى الترمذي النسخ علَّةٍ [٩] من علل الحديث " [١].

=للمملوك طعامه وشرابه ". النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ٢١٦)، وقال العِرَاقِيُّ: " قائل ذلك هو أبو يعلى الخليلي ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٨٨)، وغيرهم. انظر إلى: فتح المغيث (١/ ٢٨٧)، وتدريب الراوي (١/ ٢٥٨).

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٩١).

٢- التقريب والتيسير (/ ٤٤).

٣- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٢٥٨).

٤- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٨٨).

٥- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٧١).

٦- المصدر السابق (١/ ٢٣٥).

٧- فتح المغيث (١/ ٢٨٧).

٨- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٢٢).

٩- أخذ ابن الصلاح قول الترمذي من علله الصغير، قال ابن رجب في شرح هذه الجملة: " وقوله [أي: الترمذي]: قد بينا علَّة الحديثين جميعاً في الكتاب، فإنَّما بين ما قد يستدل به للنسخ، لا أنَّه بين ضعف وإسناد ". شرح علل الترمذي (١/ ٣٢٤)، قال الزَّرْكَشيُّ: " لعل الترمذي يريد أنه علَّة في العمل بالحديث لا أنَّه علَّة في صحته؛ لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة، ولا ينبغي أن يجري مثل ذلك في التخصيص ". النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ٢١٥)، وقال العِرَاقِيُّ: " فإن أراد الترمذي أنه علَّة في العمل بالحديث، فهو كلامٌ صحيحٌ فاجنح له، أي مِل إلى كلامه، وإن يُرِدْ أنَّه علَّة في صحة نقله، فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٠)، ولا مجال لبسط أقوال العلماء كلها هنا في بيان مراده؛ لأنني سأبيِّنُ العلاقةُ بين العلَّة ومعرفة الناسخ والمنسوخ في مبحثٍ مستقلٍ، وسأذكر أقوالهم. انظر إلى: ص:١٥٣.

ونَقل ما ذكره كثيرٌ من العلماء، منهم:

النَوَوِيُّ حيث قال: " وسمي الترمذي النَّسخ علَّة " [٢].

العِرَاقِيُّ حيث قال: " وسمى الترمذي النَّسخ علَّة من علل الحديث " [٣].

وكذلك ابْنُ جَمَاعَةَ(٧٣٣هـ)[٤] – رحمه الله – [٥]، وابن المُلَقِّنُ(٨٠٤هـ) [٦] – رحمه الله – [٧]، والسَّخَاوِيُّ [٨]، والسُّيُوْطِيُّ [٩]، وغيرهم.

فالمعنى العام للعلَّة يُستعملُ من باب التوسُّع ويشمل كل نقدٍ موجهٍ إلى الحديث في سنده، أو متنه، سواء كان النقد موجهاً لشيءٍ ظاهرٍ غير غامضٍ ولا خفيٍّ، أو قادحٍ وغير قادحٍ، لكن حاجة هذا العلم للنُّقاد والجهابذة من المُحدِّثين والعلماء ما جاءت إلا من دقَّته وجلالته وغموضه؛ لذلك تمتَّع الاصطلاح الخاص للعلَّة بالتبجِّيل وغلوب الظنِّ أنَّه المراد. [١٠]

قال الدكتور/ ماهر الفحل: " وفي حوار مع أستاذي العلامة الدكتور هاشم جميل قد تنبَّهت إلى أمرٍ آخر، وهو: أنَّ المحدِّثين إذا تكلموا عن العلَّة باعتبار أنَّ خلو الحديث منها يعد قيداً لا بُدَّ منه لتعريف الحديث الصحيح فإنَّهم في هذه الحالة يُطلقون العلَّة ويريدون بها المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو: السبب الخفي القادح، وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكلٍ عامٍ فإنَّهم في هذه الحالة يطلقون العلَّة ويريدون بها: السبب الذي يُعَلُّ الحديث به، سواء كان خفياً أو ظاهراً، قادحاً أو غير قادح " [١١].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٩١).

٢- التقريب والتيسير (/٤٤).

٣- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٨٩).

٤- انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٥٢).

٥- هو: أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، الحموي، الشافعيّ، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين، ولد في حماة سنة تسع وثلاثين وستمائة، وتوفي في مصر في سنة ثلاثة وثلاثين وسبعمائة. انظر إلى: طبقات الشافعية الكبرى (١٣٩/٩-١٤٠)، ومعجم الشيوخ (٣٣٤/١-٣٣٥)، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٣٤٥/٢-٣٤٦)، والأعلام (٥/ ٢٩٧)، وغيرها.

٦- انظر إلى: المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٢٠).

٧- هو: أبو حفص، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأَنْصَارِي، الأندلسي، المصري، الشافعيّ، المشهور بابن الملقن، ويُعتبر من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال، ولد في القاهرة في سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وأصله من الأندلس، وتوفي في القاهرة في سنة أربع وثمانمائة. انظر إلى: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٢٤٦/٢-٢٤٧)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٤٣٨/١)، والأعلام (٥/ ٥٧)، وغيرها.

٨- انظر إلى: فتح المغيث (١/ ٢٨٨).

٩- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٢٥٨).

١٠- انظر إلى: العلل وأجناسها عند المحدثين(/٢١).

١١- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/ ١٧)، وضرب مثالاً على المنقطع ثم عقَّب فقال: " وهكذا نرى أن مصطلح المنقطع يستعمله المحدثون استعمالاً خاصاً في المنقطع الاصطلاحي، ويستعملونه استعمالاً عاماً في كل ما حصل فيه=

وقال أيضاً: " والفرق بين المعنيين أنَّ المعنى العام هو علم الأوَّلين، أمَّا المعنى الخاص فهو علم المتأخرين، فالأخير هو الذي صنَّف فيه المتأخرون، وشدَّدوا على صعوبته وأهميَّته ودقَّته، وقلةٌ من برز فيه على عكس المعنى العام " [1].

فالعلَّة بالمعنى الاصطلاحي الخاص – على بابها أو على مقتضاها- تشمل العلَّة القادحة الخفيَّة التي اشترط العلماء أن يكون ظاهر الحديث السَّلامة منها، وتتعلق برواية الثِّقات، بخلاف العلة بالمعنى العام – على غير بابها أو على غير مقتضاها – فإنَّها تتعلق بالرواية بشكل عام ويَدخل فيها كل ضعفٍ وجرحٍ في الراوي إلى جانب دخولها في الثِّقة، وسواء أكان الوهم والخطأ في الإسناد أم في المتن . [2]

من خلال ما سبق يتَّضح أن علماء الحديث الذين تبنُّوا المعنى الاصطلاحي للعلَّة وقد خالفوا ما اصطلحوه، فقد ورد في كتب العلل عند المتقدمين إطلاق العلَّةِ على كلِّ سببٍ من أسباب الجرح المتعلِّقة بالراوي التي تُنتج الخطأ والخلل والوهم في الحديث، سواء أكانت هذه الأسباب خفيَّةً أو ظاهرةً، قادحةً أم غير قادحة.

=انقطاع فيشمل المنقطع الاصطلاحي، والمعلق، والمرسل، والمعضل، وعلى هذا المنوال جرى استعمالهم لمصطلح العلَّة؛ فهم يستعملونه بالمعنى الاصطلاحي الخاص، وهو: السبب الخفي القادح، ويستعملونه استعمالاً عاماً، ويريدون به: كل ما يُعَلُّ الحديث به، فيشمل العلَّة بالمعنى الاصطلاحي، والعلة الظاهرة، والعلة غير القادحة ". للاستزادة ارجع إلى: المصدر السابق (/١٨).

١- وكلامه هذا ذُكر في ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية . انظر إلى: http://www.ahlalhdeeth.com /vb/ showthread.php?t=146826.

٢- انظر إلى: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/ ١٧).

المبحث الثالث

مكانة علم العلل بين غيره من علوم الحديث

علم العلل له مكانة خاصة ينفرد بها عن سائر أنواع علوم الحديث المشهورة عند علماء الحديث ومصطلحه، وهذا الانفراد بهذه المكانة نابعٌ من نُدْرَتِه وغرابته ودقَّته، فمنذ النشأة الأولى له تميَّز عن غيره من علوم الحديث؛ لأنَّه أدقُّ شيءٍ في علوم الحديث، وسائر أنواع علوم الحديث معتمدةٌ عليه بصورةٍ كبيرةٍ؛ فهو يدخل فيها جميعاً، لذلك كان أشرفها وأجلَّها.

ويمكن إبراز بعض الأمور التي تبين مكانة علم العلل بين غيره من علوم الحديث الأخرى، ومنها:

١- إنَّ علم العلل رأس علوم الحديث وأشرفها وأجلها.

هذا العلم هو رأس علوم الحديث وله الصَّدارة عليها؛ لأنَّه أجلَّها، وأشرفها، وأدقَّها.

قال الحاكم: " هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل " [١].

وقال أيضاً: " معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم " [٢].

وقال الخطيب البَغْدَادِيّ(٤٦٣هـ) – رحمه الله – [٣]: " إنَّ معرفة العلل أجلُّ أنواع علم الحديث " [٤].

وقال ابن الصلاح: " اعلم أنَّ معرفة علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث " [٥].

١- معرفة علوم الحديث (/ ١١٢).

٢- المصدر السابق (/ ١١٨).

٣- هو: أحد كبار الحفاظ والمتقنين، ومهرة الحديث، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، صاحب التصانيف الشهيرة التي تجاوزت المائة مصنف، المشهور بابن مهدي، ولد في سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة في بغداد، وتوفي في سنة ثلاث وستين وأربعمائة فيها أيضاً. انظر إلى: الأنساب (٥ / ١٦٦)، وتاريخ دمشق (٥ / ٧ / ٣١-٣٨)، وفيات الأعيان (١ / ٩٢ – ٩٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٢٢١ – ٢٢٦)، والعبر في خبر من غبر(٢/ ٣١٤-٣١٥)، وسير أعلام النبلاء(١٨/٢٧٠-٢٨٦)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٩-٣٧)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٠١ – ١٠٣)، وغيرها.

٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٤).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٨٧).

وقال ابْنُ تَيْمِيَّة(٧٢٨هـ) – رحمه الله – [١]: " يُضَعِفُون من حديث الثِّقة الصَّدوق الضَّابط أشياء تَبَيَنَ لهم أنَّه غَلِطَ فيها بأمورٍ يستدلون بها، ويسمون هذا " علم علل الحديث " وهو من أشرف علومهم " [٢] .

وقال ابن رجب: " قد ذكرنا في كتاب العلم فضل علم علل الحديث، وشرفه، وعزَّته، وقلَّة أهله المتحققين به من بين الحفَّاظ والمحدِّثين " [٣].

وقال الدكتور/ همَّام سعيد: " حقاً إنَّ هذا العلم رأس علوم الحديث، وأوسعها، وأخفاها، وأدقُّها... معظم علوم الحديث يدخل في العلل، فقد يُعلل الحديث بالانقطاع، أو الإرسال، أو الإعضال، أو الإدراج، أو القلب، أو الاضطراب، ولكن الذي يُمَيِّزُ علم العلل عن هذه الفروع، هو ما تتضمنه العلَّة من الخفاء ... " [٤].

كلام هؤلاء العلماء والمحدثين إنَّما جاء من واقع اشتغالهم بدقائق علم الحديث، ومعرفتهم وتتبعهم للذين اشتغلوا فيه بشكلٍ عامٍ، وبعلم العلل بشكلٍ خاصٍ، والأمر الجليل الذي يرتقى على غيره من الأمور التي يشترك معها في كثير من المكوِّنات والخصائص لابُدَّ أن يشملها كلها، ويكون العمدة لها، وهكذا علم العلل مع غيره من علوم الحديث.

٢– كسب علم العلل مكانته بين غيره من علوم الحديث من خلال ما يتصف به من الدقة والغموض والخفاء.

علوم الحديث من أدق العلوم وأكثرها منفعةً في حفظ الدين من خلال حفظ السنة النبوية من الوهم والخطأ، وحفظ الأحاديث النَّبويَّة من أي شائبةٍ تشوبها خاصةً فيما يتعلق بقَبول الأحاديث وردها، إلا أنَّ علم العلل من هذه العلوم قد تميَّز بأنَّه أكثرها دقةً وغموضاً وخفاءً، وليس كل من اشتغل في علم الحديث يقدر على أن يخوض غماره وطيَّاته، بخلاف باقي علوم الحديث التي تحتاج إلى شيءٍ من الاطِّلاع فقط .

فمن يخوض في علل الحديث لا بُدَّ أن يعرف وعُورة هذا المسلك، واعتماده على النُّقاد الفُهماء من العلماء.

١– هو: تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحرَّاني، الحنبلي، شيخ الإسلام وهو العالم المفسر، الفقيه، الناقد، المجتهد، الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة، المشهور بابن تيمية، ولد بحرَّان في سنة إحدى وستين وستمائة، وتوفي في دمشق في سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمائة. انظر إلى: البداية والنهاية (٣٠٣/١٣)، والوافي بالوفيات (١١/٧)، وتذكرة الحفاظ (١٩٢/٤–١٩٣)، والعبر في خبر من غبر (٨٤/٤)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب(١٤٢/٨–١٤٣)، وغيرها.

٢– مجموع الفتاوى (٣٥٢/١٣– ٣٥٣).

٣– شرح علل الترمذي (٢/ ٨٩٢).

٤– المصدر السابق (١/ ٢٨)، مقدمة التحقيق.

قال ابن الصلاح: " اعلم أنَّ معرفة علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث وأدقِّها وأشرفها " [١].

وقال ابن حجر: " المعلّل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقِّها " [٢].

وقال أيضاً: " وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقِّها مسلكاً " [٣].

وقال الدكتور/ همَّام سعيد: " حقاً إن هذا العلم رأس علوم الحديث، وأوسعها، وأخفاها، وأدقها " [٤].

٣- وجوده في أحاديث الثِّقات وليس مجرد الضعف في الحديث.

مدار علم العلل ليس على ضعف الرواة، وسوء حفظهم وضبطهم، والحكم عليهم بالتوثِّيق أو التضعِّيف وغير ذلك، وإنَّما على حال الثِّقات وأوهامهم؛ والسبب في ذلك أنَّه هناك عللٌ خفيةٌ جداً ناتجة عن أوهام الثِّقات من الصعب التنبُّه لها بخلاف أنواع علم الحديث الأخرى. [٥]

قال الحاكم: " وإنَّما يُعلل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخلٌ، فإنَّ حديث المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلَّة الحديث يكثرُ في أحاديث الثِّقات أن يُحدثوا بحديث له علَّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجَّة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير " [٦].

وقال ابن الصلاح: " ويتطرَّق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر " [٧]، عقَّب عليه حمزة المِلِّيْبَارِي فقال: " وخلاصة ما ذكره ابن الصلاح أنَّ العلَّة هي ما دل على الخطأ والوهم، وأنَّها تتطرَّق كثيراً إلى رواية الثِّقات، وأنَّها تُدرك بتفردهم، وهم الثقات " [٨].

وقال ابن تَيْمِيَة: " وقد يُترك من حديث الثِّقة ما عُلِمَ أنَّه أخطأ فيه، فيظنُّ من لا خبرة له إنَّ كل ما رواه ذلك الشخص يَحتج به أصحاب الصحيح، ... " [٩] .

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٨٧).

٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١١٣-١١٤)، وانظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١١).

٣- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١١)، وانظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١١٣-١١٤).

٤- شرح علل الترمذي (١/ ٢٨)، مقدمة التحقيق.

٥- انظر إلى: العلل وأجناسها عند المحدثين (/٨٤-٨٥).

٦- معرفة علوم الحديث (/ ١١٢).

٧- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٨٧).

٨- نظرات جديدة في علوم الحديث (/ ٢١).

٩- مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٢).

ففي كلامه دلالةٌ على أنَّ الراوي الثِّقة لا يُسَلَّم له قطعاً؛ لأنَّه قد يقع منه الخطأ، ويظن غير المتبحر في علم العلل أنَّ ذلك صحيح يحتج به.

قال الدكتور/ همَّام سعيد: " ميدان علم العلل هو حديث الثِّقات " [١].

فلا يُستغرب عندما ينقد عالم العلل كبار الحفَّاظ، والمتقنين الثقات، الذين لهم باعٌ طويلٌ في الحديث الشريف، وذلك لمجرد وهمٍ أو غلطٍ وقع لهم في رواياتهم . [٢]

٤- لم يتكلَّم في علم العلل إلا القليل من الحفَّاظ.

يُغاير علم العلل غيره من علوم الحديث التي يخوض فيها كل محدثٍ ومشتغلٍ، فالصدارة للنُّقاد من الأئمَّة الجهابذة المطَّلعين على خفايا العلل الدقيقة الغامضة، فلا يتهيأ لهم التَّنبه إليها إلا بعد ما أفنوا أعمارهم في فهمها والتنقِّير عنها.

ودقَّة هذا العلم وصعوبته جعلت منه مسلكاً لا يُمكن أن يسْلكه كل من خاض في علم الحديث، أو اشتغل في المرويَّات والأخبار، أو حتى في نقدها وتمييزها، إلا الصَّفوة من العلماء المحدِّثين الجهابذة الذين منحهم الله ﷻ البصيرة، والفهم الثَّاقب، والحفظ الواسع.

قال أبو حاتمٍ الرازيُّ(٢٧٧هـ) – رحمه الله – [٣]: " جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها، وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قل من يفهم هذا، ما أعزّ هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشكّ في شيءٍ، أو يَتَخَالَجَنِي شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه " [٤].

١- شرح علل الترمذي (١/ ٣٠٩).

٢- انظر إلى: العلل وأجناسها عند المحدثين (/٨٤).

٣- هو: الإمام الحافظ الكبير، الناقد، شيخ المحدثين، أبو حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران التميمي، الرازي، الحنظلي، الغطفاني، المشهور بأبي حاتم، ولد في الري سنة خمسٍ وتسعين ومائة، صاحب شهرة في العلم، وهو من العلماء العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل، توفي في بغداد في سنة سبعٍ وسبعين ومائتين. انظر إلى: تاريخ بغداد (٤١٤/٢)، وطبقات الحنابلة (٢٨٤/١-٢٨٥)، وتاريخ دمشق (٣/٥٢-١٦)، وتهذيب الكمال (٣٨١/٢٤-٣٩٠)، وتاريخ الإسلام (٥٩٧/٦)، وتذكرة الحفاظ (١١٢/٢-١١٣)، والعبر في خبر من غبر (٢٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٤٧/١٣-٢٦٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٠٧/٢-٢١١)، والبداية والنهاية (٥٩/١١)، وتهذيب التهذيب (٣١/٩-٣٣)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٨١/٣)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٢١/٣)، والأعلام (٢٧/٦)، وغيرها.

٤- الجرح والتعديل (١/ ٣٥٦).

وقال أيضاً: " الذي كان يُحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويُحسن علل الحديث أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِيْن، وعلي بن المَدِيْنِي، وبعدهم أبو زُرْعَة كان يُحسن ذلك، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟، قال، لا " [١].

وقال أيضاً بعدما توفي أَبُو زُرْعَةَ(٢٦٤هـ) – رحمه الله – [٢]: " ذهب الذي كان يحسن هذا – يعني أبا زُرْعَة –، وما بقي بمصر، ولا بالعراق أحد يحسن هذا " [٣].

وقال ابْنُ الجَوْزِيِّ(٥٩٧هـ) – رحمه الله – [٤]: " إن قوي نظرك ورسخت في هذا العلم [أي: علم العلل] فهمت مثل هذا [تعليل أحد الأحاديث التي تحدَّث عنها]، وإن ضَعفتَ فَسَلْ عنه، وإن كان قد قلَّ من يَفهم هذا بل عُدِمَ " [٥].

وقال ابن الصلاح: " وإنَّما يَضْطَلِعُ بذلك أهل الحفظ، والخبرة، والفهم الثاقب " [٦].

وقال النَوَوِيُّ: " يتمكن منه أهل الحفظ، والخبرة ، والفهم الثاقب " [٧].

وقال الْعَلائِيُّ(٧٦١هـ) – رحمه الله – [٨]: " ... التعليل أمرٌ خفيٌّ لا يقوم به إلا نقاد أئمَّة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها " [٩].

١- الجرح والتعديل (٢/ ٢٣).

٢- هو: الإمام الحافظ، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي، السجستاني، المشهور بأبي داود، صاحب التصانيف المشهور التي منها، كتاب: السنن، ولد في سنة اثنين ومائتين، وتوفي في البصرة سنة خمسٍ وسبعين ومائتين. انظر إلى: تاريخ بغداد (٧٥/١٠)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٢٧٩/١-٢٨٢)، ووفيات الأعيان (٤٠٤/٢-٤٠٥)، وتاريخ الإسلام (٥٥٠/٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣-٢٢١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٩٣/٢-٢٩٦)، وغيرها.

٣- الجرح والتعديل (١/ ٣٥٦).

٤- هو: الشيخ العلامة، الحافظ، المفسر، عالم العراق، أبو الفرج، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله التميمي، البكري، البغدادي، الحنبلي، المشهور بابن الجوزي، ولد في سنة تسعٍ وخمسمائة، وهو علامة عصره في الفقه والتفسير والحديث، صاحب التصانيف المشهورة، توفي في بغداد في سنة سبع وتسعين وخمسمائة. انظر إلى: وفيات الأعيان (١٤٠/٣-١٤٢)، وتاريخ الإسلام (١١٠٠/١٢)، وتذكرة الحفاظ (٩٢/٤- ٩٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٥/٢١-٣٧٩)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥٣٧/٦)، وغيرها.

٥- الموضوعات (١/ ٦١)، وانظر إلى: جامع العلوم والحكم (٢/ ٧٥٥).

٦- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٨٧).

٧- التقريب والتيسير (/ ٤٣).

٨- هو: الحافظ العلامة، الحجة، صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدِيٍّ العلائي، الدمشقي، الشافعي، المشهور بالعلائي، ولد في دمشق في سنة أربعٍ وستين وستمائة، نزيل القدس، كان عارفاً بالرجال والعلل والمتون، وفقيهاً متكلماً، صحيح العقيدة، توفي في القدس في سنة إحدى وستين وسبعمائة. انظر إلى: طبقات الشافعية الكبرى (٣٥/١٠-٣٦)، ومعجم الشيوخ (١٧٨/١-١٧٩)، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٥٢٥/١)، والأعلام (٣٢١/١)، وغيرها.

٩- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١٤).

قال ابن رجب: " وبكلِّ حالٍ فالجهابذةُ النقادُ العارفون بعلل الحديث أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جداً ... " [١].

وقال أيضاً: " قد ذكرنا في كتاب العلم فضل علم علل الحديث، وشرفه، وعزَّته، وقلَّة أهله المتحققين به من بين الحفَّاظ والمحدِّثين " [٢].

وقال ابن حجر: " ... ولا يقوم به إلا من رَزَقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومَلَكَةً قويّة بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلَّم فيه إلا القليل من أهل الشأن كعلي بن المَدِيْنِيّ، وأحمد بن حنبل، و البُخَارِيُّ، ويَعْقُوْبَ بن أبي شَيْبَة، وأبي حاتم، وأبي زُرْعَةَ، والدَّارَقُطْنِيُّ، ... " [٣].

وقال أيضاً: " ... ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفةً ثاقبةً، ولهذا لم يتكلَّم فيه إلا أفراد أئمَّة هذا الشأن وحذَّاقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطِّلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يُمارس ذلك " [٤].

وقال السَّخَاوِيُّ: " ولذلك لم يتَكَلَّم فيه إِلا الْقَلِيل من أَئِمَّة هذا الْفَنِّ كعلي بن المَدِيْنِيّ، وَأحمد بن حَنْبَل، والبُخَارِيُّ ... " [٥].

وقال السُّيُوْطِيُّ: " ... ولهذا لم يتكلَّم فيه إلا القليل، كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ... " [٦].

وقال الدكتور/ عبد الله الجديع : " وهو علم تخصص كأيِّ تخصص لا يجرؤ عليه من ليس من أهله إلا سقط، ولا من لم يتأهَّل فيه بعد إلاَّ أكثر الغلط،... وليس الذَّكي فيه من شَخَّصَ ظاهر العلل، فذلك بادٍ بالحَسن، وإنَّما الذَّكي من اكتشف العلل الباطنة الخفيَّة، فلهذا كانت معرفة هذا العلم صعبة إلا على من فتح الله عليه ومنحه من فضله، بصدق تحصيله له وسلامة قصده، مع السعي الدؤوب للبلوغ مبلغ أهله،... لكنَّك لا تجد فيهم المتعرِّض إلى هذا الفنِّ من فنون هذا العلم إلا قليلاً،... ولذا كان من عُدَّ في العارفين به قلَّة في أئمَّة الأمَّة " [٧] .

١- جامع العلوم والحكم (٢/ ٧٤٦).

٢- شرح علل الترمذي (٢/ ٨٩٢).

٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١١٣-١١٤)، وانظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١١).

٤- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١١)، وانظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١١٣-١١٤).

٥- الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٩٠).

٦- تدريب الراوي(١/ ٢٥١).

٧- تحرير علوم الحديث (٢/٦٤٥-٦٤٦).

ومن يصل منهم إلى درجة الإتقان يصبح لديه ملكةً لا يضاهيه فيها أحدٌ ليس بمرتبته وقوته.

٥- لا بُدَّ لمن يتكلَّم في علم العلل أن يُتقن سائر علوم الحديث.

فيجب أن يكون المحدِّث أو عالم الحديث على إتقانٍ ودرايةٍ بصورةٍ كبيرةٍ بعلم الجرح والتعديل لتعلقه بالرواة وحالهم، وكذلك المناهج التي اعتمد عليها المحدِّثون، والتحمُّل والأداء، إلى غير ذلك.

فلا يُتصور أن يُفهم علم العلل بمعزلٍ عن غيره من علوم الحديث، فهي مكملةٌ له، ولا يستطيع أحدٌ أن يخوض في غماره إلا أن يكون أتقن باقي أنواع علم الحديث وبرع في ذلك.

قال الدكتور/ همَّام سعيد: " إنَّ كلَّ جزئيةٍ من جزيئات علوم الحديث داخلة في علم العلل، إمَّا دخولاً مباشراً، أو غير مباشرٍ كخادمٍ لأصول هذا العلم وضروراته " [١].

٦- يتميَّز علم العلل باعتماده على الخبرة الطويلة، والممارسة العمليَّة العميقة إلى جوار الاطِّلاع النَّظري على قواعد هذا العلم وأصوله التي قررها العلماء.

علم العلل يحتاج إلى طول الممارسة والخبرة، وهذا بخلاف سائر علوم الحديث، التي ربما من حفظها أو عمل فيها بعلمٍ أو تعلمٍ أصبح متفنناً في ذلك.

قال الخطيب البَغْدَادِيّ: " فمن الأحاديث ما تخفى علَّته فلا يُوقف عليها إلا بعد النَّظر الشديد ومُضي الزمن البعيد... " [٢].

وقال ابن رجب: " لا بدَّ في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عُدِمَ المُذاكر به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمَّة العارفين به، كيحيى القَطَّان، ومن تلقى عنه؛ كأحمد، وابن المَدِيْنِيّ، وغيرهما، فمَنْ رُزِقَ مطالعة ذلك وفهمه وفَقِهَتْ نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نَفَس وملكة صَلُحَ له أن يتكلَّم فيه " [٣].

وقال الدكتور/ عبد الله الجديع: " وهو علم لا تتهيأ المعرفة به إلا بصبرٍ طويلٍ، وسعةِ تحصيلٍ، ودرايةٍ بمقدماتٍ في هذا العلم تُكتسب بالخبرة، ويَقود إليها عُمق النَّظرة، لا

١- شرح علل الترمذي (١/ ١٢٧).

٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٥٧).

٣- شرح علل الترمذي (٢/ ٦٦٤).

يَقتصر فيه على حفظٍ ظاهرٍ، بل هو بحفظٍ وتحقيقٍ، اقترن فيه الأخذ بالأسباب بالتوكل الموجب للتوفيق " [1].

وقال الدكتور/ مصطفى باحو: " إنَّه علمٌ يعتمد على الممارسة العملية، والتجربة الطويلة في البحث العملي أكثر منه على قواعد نظرية مقررة مطردة، ولا مجموعة من الآليات التي من حفظها وأعملها في نقده صار إماماً فيه كما هو الحال في باقي العلوم " [2].

١- تحرير علوم الحديث (٢/ ٦٤٥).

٢- العلل وأجناسها عند المحدثين (/١٠٤).

الفصل الثاني

العلَّةُ وعلاقتها بالأنواع من النَّوع الثالث والعشرين إلى النَّوع الثالث والثلاثين من مقدمة ابن الصلاح

يُعَدُّ هذا الفصل هو الفصل الأول من فصول الدراسة وبداية الأنواع التي بصدد بيانها، ودراستها، وبيان العلاقة بينها وبين العلَّة، وذلك بعد أن قدمت بفصلٍ تمهيديٍّ مبيناً فيه العلَّة وما يتعلق بها.

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً :-

المبحث الأول – العلَّةُ وعلاقتها بمعرفة صفة من تقبل روايته ومن تُرد.

المبحث الثاني – العلَّةُ وعلاقتها بمعرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه.

المبحث الثالث – العلَّةُ وعلاقتها بكتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده.

المبحث الرابع – العلَّةُ وعلاقتها بصفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك .

المبحث الخامس – العلَّةُ وعلاقتها بمعرفة آداب المحدث .

المبحث السادس – العلَّةُ وعلاقتها بمعرفة آداب طالب الحديث.

المبحث السابع – العلَّةُ وعلاقتها بمعرفة الإسناد العالي والنازل .

المبحث الثامن – العلَّةُ وعلاقتها بمعرفة المشهور من الحديث .

المبحث التاسع – العلَّةُ وعلاقتها بمعرفة الغريب والعزيز من الحديث .

المبحث العاشر – العلَّةُ وعلاقتها بمعرفة غريب الحديث.

المبحث الحادي عشر – العلَّةُ وعلاقتها بمعرفة المسلسل من الحديث .

المبحث الأول

العلَّةُ وعلاقتها بمعرفةِ صفةِ مَن تُقبلُ روايتُه ومن تُرَدُّ روايتُه وما يتعلق بذلك من قَدحٍ وجَرح وتوثيق وتعديل [١]

يندرج تحت هذا النُّوع عدة مسائل وهي [٢]:

أولاً – من تقبل روايته، ومن ترد:

- **من تقبل روايته (مقبول الرواية):**

قال ابن الصلاح: " أجمع جماهيرُ أئمةِ الحديث والفقه [٣] على أنَّه يُشترط فيمن يُحتجُّ بروايته أن يكون عَدلاً ضابطًا لما يرويه. وتفصيله [٤]: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسبابِ الفسق، وخَوَارِمِ المُرُوْءَة [٥]، متيقظًا غير مغفل، حافظاً إن

١– وهذا هو النَّوع الثالث والعشرون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه "معرفة أنواع علم الحديث ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٢).

٢– ذكر ابن الصلاح في هذا النَّوع خمسة عشرة مسألة، وقد ذكرتُ في هذا المبحث المسائل التي لها علاقة واضحة بالعلة من أجل الاختصار، وهي: المسألة الأولى، والثانية، والثامنة، والتاسعة، والعاشرة، والحادية عشرة، والثانية عشرة. انظر إلى: المصدر السابق (/٢١٢–٢٤٦).

٣– نقل إجماع العلماء في ذلك كثيرٌ من العلماء منهم: النَوَوِيُّ، وابن جَمَاعَة، وابنُ المُلَقِن، والعِرَاقِيُّ، والسَّخَاوِيُّ، والسُّيُوْطِيُّ، والسُّنَيْكِيُّ، وغيرهم. انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٤٨)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٣)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٢٤٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٦)، وفتح المغيث (٢/ ٣)، وتدريب الراوي (١/ ٣٠٠)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٠٥).

٤– قال العِرَاقِيُّ: " ثمَّ فَصَّلَ [أي: ابن الصلاح] شروطَ العدالةِ، ثُمَّ شروطَ الضبطِ ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٦).

٥– المُرُوْءَة: نقل السَّخَاوِيُّ قول الزِنْجَانيِّ في تعريفها حيث قال: " وما أحسن قول الزنجاني في شرح (الوجيز): المروءة يرجع في معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرد الشرع، وأنت تعلم أنَّ الأمور العرفيَّة قلَّما تُضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعد خرماً للمروءة ". فتح المغيث (٢/ ٦–٧). وقال السَّخَاوِيُّ: " والحقُّ: أنَّ خوارم المُروءة كثيرة، والذى يزول الوصف بالعدالة بارتكابه منها، ويفضى إلى الفسق ما سخف من الكلام الردئ والضحك، وما قبح من الفعل، الذى يلهو به ويستقبح كنتف اللحية، وخضابها بالسواد ". الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١١٩)، وانظر إلى كلام الزَّرْكَشِيِّ حيث فصَّل في الحديث عن خوارم المروءة. النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣/ ٣٢٦)، وقيل هي: " هي آداب نفسانيَّة تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات ". توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٩٧)، وقد اعتُرض على قوله – أي ابن الصلاح – : " وخوارم المروءة "، فقال الْأَبْنَاسِيُّ: " اعترض على قوله: وخوارم المروءة بأنَّه لم يشترط ذلك إلا الشافعي وأصحابه، ورُدَّ بأنَّ كل من اشترط العدالة شرط فيها المروءة ولم يختلف قول مالك وأصحابه في اشتراط المروءة في العدالة، نعم يفترق الحال بين عدالة الشهادة فيشترط فيها الحرية وبين عدالة الرواية فلا يشترط ذلك فيها ". الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٣٨)، وقال العِرَاقِيُّ: " وقد اعتُرض عليه بأنَّ المروءة لم يشترطها إلا الشافعي وأصحابه، وليس على ما ذكره المُعترض بل الذين لم يشترطوا على الإسلام مزيداً لم يشترطوا ثبوت العدالة ظاهراً بل اكتفوا بعدم ثبوت ما يُنافي العدالة فمن ظهر=

حَدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حَدَّث من كتابه، وإن كان يُحدِّث بالمعنى اشتُرِط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني " [1] .

الشروط التي يجب توافرها فيمن تقبل روايته:

يتبيَّن من خلال كلام ابن الصلاح أنَّه يُشترط شرطان لقَبول رواية الراوي، وهما: العدالة، والضَّبط، فمن خلالهما يُحكم عليها بالقبول، أو الرَّدِّ، ويندرج تحتهما شروطٌ خاصةٌ، وهي:

- **شروط العدالة [2]، وهي [3]:**

١- أن يكون مسلماً.

٢- أن يكون بالغاً.

٣- أن يكون عاقلاً [4].

٤- أن يكون سالماً من أسباب الفسق [5].

=منه ما ينافي العدالة ... ". التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ١٣٦)، وانظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٥-٦)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١١٩).

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٢)، للاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٤٨)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٣)، واختصار علوم الحديث (/ ١٩١)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٣٥)، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٢٨٨)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ١٣٦)، شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٦-٣٢٨)، والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٧٥)، وفتح المغيث (٢/ ٣-٨)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١١٩-١٢٠)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩٩-٣٠١)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٠٦)، وغيرها. قال ابن كثير: " المقبول: الثِّقة الضابط لما يرويه، وهو: المسلم العاقل البالغ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وأن يكون مع ذلك متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدَّث من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى ". اختصار علوم الحديث (/ ١٩١).

٢- العدالة: قال برهان الدين الجَعْبَرِيُّ هي: " هيئة قارة تحمل على اجتناب الكبائر، ولزوم الصغائر، وخوارم المروءة ". رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٠٠)، قال ابن حجر: " المراد بالعدل: من له ملكةٌ تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شركٍ أو فسقٍ أو بدعةٍ ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/٢٠٥)، وانظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٥)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٠٦).

٣- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٢١٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٧)، وفتح المغيث (٢/ ٤-٨).

٤- قال برهان الدين الجَعْبَرِيُّ: " شرط تحمُّل الراوي: التمييز بفهم الخطاب لردِّ الجواب ". رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ٩٩)، وقال السَّخَاوِيُّ: " وَأَمَّا الْعقل فَمن لم يكن متصفاً بِهِ لَا يهتدى لتجنب أَسبَاب الْفسق ". الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١١٩)، وقال السُّيُوْطِيُّ: " فلا يُقبَل كافر، ومجنون مُطْبِقٌ بالإجماع، ومن تقطع جنونه وأثر في زمن إفاقته، وإن لم يُؤثر قُبِل قاله: ابن السَّمَعَانِي، ولا صغيرٍ على الأصحِّ، وقيل يُقبل المُمَيِّز إن لم يُجَرب عليه الكذب ". تدريب الراوي (١/ ٣٠٠).

٥- قال العِرَاقِيُّ: " الفسق وهو: ارتكاب كبيرة، أو إصرار على صغيرة ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٧)، وانظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٥)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٠٦).

٥- أن يكون سالماً من خَوَارِمَ المُرُوْءَة.

- **شروط الضَّبط (ضبط الصدر وضبط الكتاب [١])، وهي [٢]:**

١- أن يكون متيقظاً غير مغفل [٣].

٢- أن يكون حافظاً إن حدَّث من حفظه.

٣- أن يكون ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه.

٤- إن كان يُحَدِّث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحِيْل المعاني [٤].

- **من ترد روايته (مردود الرواية):**

هو الذي لم تتوفر فيه شروط القَبول من عدالة وضبط، وما يندرج تحتهما من شروط خاصَّة.

العلاقة بين العلَّة ومعرفة مقبول الرواية ومردودها

هناك علاقةٌ وثيقةٌ بين معرفة مقبول الرواية ومردودها وبين العلَّة؛ لارتباط ذلك بالراوي، وترتُّب حال الرواية وقوتها على حاله، فمن وُصف بالعدالة والضَّبط يكون أبعد عن الوقوع في العلل القادحة، وغير القادحة من الذي فقد هذه الشروط.

فالعلَّة تدخل في الراوي الذي فقد شروط العدالة، وشروط الضبط، وتؤثر على روايته، وتجعلها مردودةً غير مقبولة، فالراوي يُحكم على قوة روايته بناءً على قوة الحكم المتعلق بمدى عدالته وضبطه.

قال ابن الصلاح: " أجمع جماهيرُ أئمَّةِ الحديث والفقه على أنَّه يُشترط فيمن يُحتجُّ بروايته أن يكون عَدلاً ضابطًا لما يرويه " [٥] .

يُفهم من ذلك أنَّ من فَقَدَ شروط العدالة والضَّبط ما يتبعهما من شروط خاصَّةٍ لا يُحتج بروايته، وهي معلولةٌ مردودةٌ؛ لفقد الشروط التي اعتبرها العلماء لقَبول الرواية.

قال ابن كثير: " فان اختل شَرْطٌ ممَّا ذكرنا رُدَتْ روايته " [٦].

١- وقد قسَّمه ابن حجر إلى هذين القسمين حيث قال: " والضبط: ضبط صدر: وهو أن يُثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه وقُيِّد بالتام إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٢٠٥).

٢- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٢١٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٧).

٣- المُغفل هو: الذي لا يُميِّز الصواب من الخطأ. انظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٣).

٤- قال العِرَاقِيُّ: " لأنَّه إذا حدث به على المعنى، وهو غير عالم بما يُحيل معناه، لم يدرِ لعله يُحيل الحلال إلى الحرام ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٧).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٢).

٦- اختصار علوم الحديث (/ ١٩١).

وقال السَّخَاوِيُّ: " وصفة الراوي المقبول: وهو العدل الضابط في مرويه لصدره، أو لكتابه " [1].

وقال أيضاً: " بل تقبل رواية الواحد إذا جمع أوصاف القبول " [2].

وقال السُّنَيْكيُّ(٩٢٦هـ) – رحمه الله – [3]: " فلا تقبل رواية من فقد شرطاً ممَّا ذكر، حتى المراهق على الأصحِّ – عند من يقبل روايته – " [4].

ولا نجد اختلافاً في أقوال العلماء – ممَّن ذُكرت أقوالهم، أو من غيرهم إجمالاً – في أنَّ من تحلى بشروط القَبول فهم مَقبول الرواية، وتقرير أنَّ أيَّ اختلالٍ في عدالة الراوي أو ضبطه، يُعدُّ اختلالاً في مروياته، سواءً بالقليل أو الكثير، فمن عدَّ خفةَ الضبط علَّة لا بُدَّ أن يعدَّ ما دون ذلك أيضاً، لكن يوجد تفاوتاً في مدى تأثير بعض الشروط قوةً، أو دون ذلك على مدى صحَّة الرواية، أو الحكم على ثقةِ الراوي وضبطه، وهذا يستلزم دخول العلل بجميع أنواعها، قادحةٌ، أو غير قادحةٍ، في السند، أو في المتن، على بابها أو على غير بابها، وفي هذا النوَّع عددٌ من المسائل التي تبيِّن أهميَّة الشروط المقررة في قبول الرواية، أو ردِّها، أو في معرفة المقبول من المردود.

قال الدكتور/ نور الدين عتر: " فإذا اجتمع في الراوي هذان الركنان: العدالة والضَّبط، فهو حجَّة يلزم العمل بحديثه، ويطلق عليه "ثقة"؛ وذلك لأنَّه قد تحقق فيه الاتصاف بالصدق، وتحلى بقوة الحفظ التي تمكنه من استحضار الحديث، وتسعفه لأدائه كما سمع، فتحقق أنَّه أدَّى الحديث كما سمعه، فصار حجة، وإذا اختل فيه شيءٌ من خصال الثقة، كان مردود الحديث بحسب الاختلال الذي لحقه " [5].

١- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٧٥).

٢- فتح المغيث (٢/ ٨-٩).

٣- وهو: شيخ الإسلام، وقاضي القضاة، الحافظ، أبو يحيى، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السُنِيْكي، القاهري، الشافعي، ولد سنة ست وعشرين وثمانمائة في سُنيكة في مصر، وتوفي سنة ست وعشرين وتسعمائة. انظر إلى: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة (١/١٩٨-٢٠٨)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٠/١٨٦-١٨٨)، والأعلام (٣/٤٦-٤٧).

٤- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٠٦).

٥- منهج النقد في علوم الحديث (/ ٨٠-٨١).

ثانياً – ثبوت عدالة الراوي [١]:

قال ابن الصلاح: " عدالة الراوي تارةً تثبت بتنصيص معدلين على عدالته، وتارةً تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النَّقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثِّقة والأمانة استغني فيه بذلك عن بينةٍ شاهدةٍ بعدالته تنصيصاً، وهَذَا هُوَ الصحيحُ في مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وعليهِ الاعتمادُ في فَنِّ أصُوْلِ الفِقْهِ [٢] " [٣].

الأمور التي تثبت بها عدالة الراوي:

يتبين من كلام ابن الصلاح أنَّ هناك أمرين تثبت من خلالهما عدالة الراوي، وهما:

- تنصيص معدلين من العلماء [٤].
- الاستفاضة – وهي الشهرة – [٥] .

وعدد ابن الصلاح تبعاً للخطيب البَغْدَادِيّ عدداً من الرواة العلماء والمحدِّثين الذين يُكتفى بثبوت عدالتهم على شهرتهم [٦]، ثُمَّ ذكر أنَّ من يُبحث عن عدالتهم من خُفي أمرهم، وكانوا في عداد المجهولين.

قال الخطيب البَغْدَادِيّ: " وإنَّما يُسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أُشْكِلَ أمره على الطالبين " [٧].

١– وهذه هي المسألة الأولى من المسائل التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النَّوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٣).

٢– قال ابن كثير: " أو واحدٍ على الصحيح، ولو بروايته عنه في قول ". اختصار علوم الحديث (/١٩١).

٣– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٣)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٤٨)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٣)، و اختصار علوم الحديث (/ ١٩١)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٣٥)، المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٤٥)، شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٨–٣٣١)، وفتح المغيث (٢/ ٩–١٥)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٢٠)، وتدريب الراوي (١/ ٣٠١)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٠٧–٣٠٨).

٤– ذكر العِرَاقِيُّ ثلاثة أقوال في مسألة العدد الذي يُقبل به التعديل، فقال: " في المسألة ثلاثة أقوال: أحدها: أنَّه لا يُقبل في التزكية إلا رجلان، سواء التزكية للشهادة والرواية وهو الذي حكاه القاضي أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم، والثاني: الاكتفاء بواحد في الشهادة والرواية معاً، وهو اختيار القاضي أبي بكر المذكور؛ لأنَّ التزكية بمثابة الخبر ...، والثالث: التفرقة بين الشهادة والرواية، فيشترط اثنان في الشهادة ويكتفى بواحد في الرواية، ورجحه الإمام فخر الدين، والسيف الآمدي ونقله عن الأكثرين، وكذلك نقله أبو عمرو بن الحاجب عن الأكثرين، وهو مخالف لما نقله القاضي عنهم، قال ابن الصلاح: والصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره أنَّه يثبت في الرواية بواحد؛ لأنَّ العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادات ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٨–٣٢٩).

٥– قال ابن المُلَقِّن: " وهذا هو الصحيح في المذهب، وعليه الاعتماد في الأصول ". المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٤٥).

٦– منهم: الإمام مالك، وشُعْبَة، وسُفْيَان الثَّوْرِى، وسُفْيَان بن عُيينة، وابن المُبارك، ويحيى بن مَعِيْن، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ ٨٧)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٣).

٧– الكفاية في علم الرواية (/ ٨٧).

وقال ابن الصلاح: " وإنَّما يُسأل عن عدالة من خُفِيَ أمره على الطالبين " [١].

العلاقة بين العلَّة وعدالة الراوي

يُعلُّ الراوي إذا فُقدت عدالته، فانتفاء العدالة سببٌ لضعف الحديث وتعليله؛ لأنَّ عدالة الرواة شرطٌ من شروط صحَّة الحديث وقَبوله كما ذكر ذلك ابن الصلاح في حدِّ الحديث الصحيح [٢]، وكما بيَّنت في شروط المقَبول [٣]، فالراوي غير ثابت العدالة لا يَسْلم من أن يكون مجروحاً بأحد أسباب الجرح القادحة المتعارف عليها عند المحدِّثين.

فقد قال ابن الصلاح: " عدالة الراوي تارةً تثبت بتنصيص معدلين على عدالته، وتارةً تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النَّقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثِّقة والأمانة استغني فيه بذلك عن بينةٍ شاهدةٍ بعدالته تنصيصاً " [٤].

فإذا لم تُعرف عدالته بتنصيص عالمين من علماء الجرح والتعديل، أو واحدٍ، أو لم تثبت عدالته بالشهرة، فروايته غير مقبولة، وهذه علَّة في الراوي، وعلى الذي ذكره ابن الصلاح سار أغلب من جاء بعده من العلماء: كالنَوَوِيُّ[٥]، وابن كثير[٦]، والعِرَاقِيُّ[٧]، والسَّخَاوِيُّ[٨]، والسُّيُوْطِيُّ[٩]، وغيرهم[١٠].

قال الدكتور/ عبد الله الجديع: " وأن غير ثابت العدالة لا يخلو من أن يكون مجروحاً بسبب من أسباب الجرح، أو مجهولاً، فأدنى ما نُنزل عليه حال هذا الراوي أن يكون مجهولاً غير محتج به، فيكون وجه ردِّ حديثه عدم ثبوت العدالة " [١١].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٣).

٢- انظر إلى: المصدر السابق(/ ٧٩).

٣- انظر إلى: ص: ٣٧-٣٨.

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/٢١٣).

٥- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٤٨).

٦- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ ١٩١).

٧- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٢٨-٣٣١).

٨-انظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٩-١٥)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٢٠).

٩-انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٣٠١).

١٠- انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٣)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٣٥)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٢٤٥)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٠٧-٣٠٨).

١١- تحرير علوم الحديث (١/ ٤٧١).

ثالثاً – معرفة ضبط الراوي [١]:

قال ابن الصلاح: " يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقةً ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقةً لها في الأغلب، والمخالفة نادرةٌ عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه " [٢].

الأمور التي يُعرف بها ضبط الراوي:

يتبيَّن من كلام ابن الصلاح أنَّ الأمر الأساسيّ الذي يُعرف من خلاله ضبط الراوي، وهو: موافقة مروياته لمرويات غيره من الثِّقات المُتقنين، ولو من حيث المعنى، وإضافةً إلى ذلك قال السَّخَاوِيُّ يُعرف أيضاً بامتحان الراوي [٣].

العلاقة بين العلَّة ومعرفة ضبط الراوي

يُعَلُّ الراوي إذا فقد شرط الضَّبط وما يندرج تحته من شروطٍ خاصَّةٍ – كما بيَّنت في شروط الضَّبط [٤] – بعدما عُرف بمخالفة غيره من الثقات المُتقنين مخالفةً لا تُجبر، ويردُّ حديثه على أساسها، فالضَّبط شرطٌ من شروطِ صحَّة الحديث، فإذا انتفى عند الراوي فلا يُمكن أن يُحكم له بصحَّة حديثه، ولا قَبوله.

قال ابن الصلاح: " يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان...، وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه " [٥].

١– وهذه هي المسألة الثانية من المسائل التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النَّوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٧).

٢– المصدر السابق والصفحة، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٤٩)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٠٠)، و اختصار علوم الحديث (/ ١٩٢)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٣٦)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٢٤٨)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٣٥)، وفتح المغيث (٢/ ٢٢)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٢٠)، وتدريب الراوي (١/ ٣٠٤)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣١٠)، وقد ذكر السَّيُوطِيُّ فائدة عن الإمام المُزِّي فقال: " ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في الأطراف أنَّ الوهم تارة يكون في الحفظ، وتارة يكون في القول، وتارة في الكتابة...". تدريب الراوي (١/ ٣٠٤).

٣– انظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٢٣).

٤– انظر إلى: ص: ٣٨.

٥– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٧).

وقال النَوَوِيُّ: " ... فإن كَثُرَت اختل ضبطه، ولم يحتج به " [١]، وهذا ما انتخبه وأكَّده كثيرٌ من العلماء الذين جاؤوا بعدهما.

وقد عدَّ ابن حجر عدم ضبط الراوي بالفحش في الغلط، أو الغفلة عن الإتقان، أو الوهم، أو مخالفة الثِّقات، أو سوء الحفظ أسباباً من أسباب الطَّعن في الراوي. [٢]

فعدم الاحتجاج به بعد اختلال ضبطه، ومعرفة ذلك من النُّقاد المُتقنين من المحدِّثين يُدلل على وجود مظنَّةٍ أكيدةٍ للعلَّةِ القادحة في مروياته – على بابها، وعلى غير بابها –، وقد يكون هذا الاختلال سببه غفلته، أو سوء حفظه، أو اختلاطه، أو عدم ضبطه لكتابه، وغير ذلك ممَّا هو معتبرٌ عند العلماء، فالمعيار في ذلك هو معرفة هل مخالفته كثيرةٌ لا توافق الروايات الصحيحة للثِّقات أو لا ؟.

رابعاً – رواية المجهول [٣]:

قسَّم ابن الصلاح المجهول إلى ثلاثة أقسام، وهي على النحو الآتي:

- " المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً " [٤]، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه. [٥]
- " المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور فقد قال بعض أئمتنا [٦]: المستور من يكون عدلاً في الظاهر، ولا تُعرف عدالة باطنه (١) " (٢).

١– التقريب والتيسير (/ ٤٩).

٢– انظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٠٧).

٣– وهذه هي المسألة الثامنة من المسائل التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النَّوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٢٣)، قال الخطيب البَغْدَادِي في تعريف المجهول: " هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحدٍ ". الكفاية في علم الرواية (/ ٨٨)، ويرى ابن الصلاح أنَّ المجهول على ثلاثة أصناف: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، ومجهول العدالة باطناً، ومجهول العين. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٢٣–٢٢٥)، وقال ابن حجر: " بأن لا يُعرف فيه تعديل ولا تجريحٍ معينٍ ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ ١٠٧). ويرى ابن حجر إلى أنَّ المجهول من الرواة صنفان: " مجهول العين: فإن سُمي الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين...، مجهول الحال: أو إن روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور ". المصدر السابق (/ ٢٣٢–٢٣٣).

٤– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٢٣).

٥– انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢٤٧/١).

٦– والذي قصده ابن الصلاح هو: أبو محمد البَغَويّ. انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢٤٧/١)، والتقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/١٤٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (٣٥٥/١).

- المجهول العين: وهو من لم يروِ عنه إلا راوٍ واحدٍ. [٣]

العلاقة بين العلَّة ورواية المجهول

توجد علاقةٌ قويَّةٌ بين العلَّة ورواية المجهول فرواية المجهول معلولةٍ بعلَّةٍ قادحةٍ؛ سببها الطعن في الراوي المجهول بناءً على أنَّ أغلب أقسام المجهول تكلَّم العلماء في حكمها، ومدى صحَّة الرواية عنه والجمهور على ردِّ روايته، والمجهول لا تُعرف عدالته وضبطه، فهو يفقد شرط الصحَّة، ووجوده في إسناد حديثٍ يمنع صحَّته [٤].

- **مجهول العدالة معلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ:**

يُعَلُّ الراوي المجهول العدالة بعلَّةٍ قادحةٍ سببها عدم معرفة تعديله من تجريحه [٥]، فقد ردَّ الجمهور رواية مجهول العدالة؛ لأنَّ العدالة شرطٌ من شروط صحَّةِ الحديث، وفقدها بالجهالة هو خلل في الحديث يستوجب عدم قبوله؛ لعدم ترجح جانب الصدق في خبره أيضاً فهو لم يَثبُت فيه تزكيةٌ ولا جرح.

قال ابن الصلاح: " وروايته غير مقبولةٍ عند الجماهير " [٦].

وقال النَوَوِيُّ: " ثُمَّ المجهول أقسام: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ... فأمَّا الأوَّل فالجمهور على أنَّه لا يُحتج به [٧].

١- قال ابن الصلاح: " فهذا المجهول يُحتج بروايته بعض من ردَّ رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازيّ، قال: لأنَّ أمر الأخبار مبني على حسن الظنِّ بالراوي؛ ولأنَّ رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر ... ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٢٣-٢٢٤).

٢- المصدر السابق (/ ٢٢٣).

٣- انظر إلى: المصدر السابق (/ ٢٢٤-٢٢٥).

٤- انظر إلى: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/١٠٠).

٥- وقد بيَّن ابن حجر سبب الجهالة فقال: " ثُمَّ الجهالة بالراوي – وهي السبب الثامن في الطعن- وسببها أمران: أحدهما: أنَّ الراوي قد تكثر نعوته: من اسمٍ، أو كنيةٍ، أو لقبٍ، أو صفةٍ، أو حرفةٍ، أو نسبٍ، فيشتهر بشيءٍ منها، فيُذكر بغير ما اشتهر به؛ لغرض من الأغراض فيُظن أنَّه آخر، فيحصل الجهل بحاله...، والأمر الثاني: أنَّ الراوي قد يكون مقلاً من الحديث؛ فلا يكثر الأخذ عنه...، أو لا يسمى الراوي اختصاراً من الراوي عنه ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٢٣-١٢٥)، وانظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٧٢٣/٤).

٦- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٢٣).

٧- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/ ٢٨).

وقال أيضاً: " رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا تُقبل عند الجماهير " [١]، ومثلُ ذلك قال ابنُ جَمَاعَة [٢].

وقال ابن كثير: " لا تُقبل روايته عند الجماهير " [٣].

وقال الْأَبْنَاسِيُّ(٨٠٢هـ) – رحمه الله – [٤]: " الأول: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه، وفيه ثلاثة أقوالٍ: أصحُّها قول الجمهور أنَّها لا تُقبل " [٥].

وقال العِرَاقِيُّ: " مجهول الحال في العدالة في الظاهر والباطن مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه، وفيه أقوال: أحدها: وهو قول الجماهير، كما حكاه ابن الصلاح أنَّ روايته غير مقبولة " [٦].

قال البِقاعيُّ مُعللاً سبب أنَّها غير مقبولة: " لأنَّ مجرد الرواية عنه لا تكون تعديلاً " [٧].

وقال السَّخَاوِيُّ: " وحكمه الردِّ وعدم القبول ... عند الجماهير من الأئمَّة " [٨]، وكذلك قال السُّبْكيُّ [٩].

وقال أيضاً – السَّخَاوِيُّ –: " فالحجَّة في عدم قبول المجهول أمورٍ: أحدها: الإجماع على عدم قَبول غير العدل، والمجهول ليس في معنى العدل في حصول الثقة بقوله ليلحق به " [١٠].

قال السُّيُوْطِيُّ: " لا تُقبل عند الجماهير " [١١].

يتبيَّن من أقوال العلماء السابقة أنَّ الكثير منهم حكى عدم قَبول رواية مجهول العدالة باطناً وظاهراً وردِّها عند الجماهير من العلماء؛ لعدم معرفة عدالته من عدمها،

١- التقريب والتيسير (/ ٤٩).

٢- انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/٦٦).

٣- اختصار علوم الحديث (/١٩٥).

٤- هو: برهان الدين، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبْنَاسِيّ المصريّ الشَّافعيّ، أحد شيوخ الشافعية في القاهرة، صاب فتوى ومصنَّفات، ولد سنة خمسٍ وعشرين وسبعمائة، توفي في سنة اثنين وثمانمائة وهو عائد من الحج. انظر إلى: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (١/ ٤٥٧).

٥- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢٤٧/١).

٦- شرح التبصرة والتذكرة (٣٥٤/١).

٧- النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٦٤٣).

٨- فتح المغيث (٥٣/٢).

٩- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٣٢٥/١).

١٠- فتح المغيث (٦٠/٢).

١١- تدريب الراوي (٣١٦/١).

فلا يحصل به الصدق ولا الثقة، ووجوده في الحديث سبب من أسباب ضعفه، وهذه علَّةٌ قادحة في الحديث، وفي مرويات الراوي المجهول قد تكون على بابها أو على غير بابها.

وحديث مجهول العدالة نوعٌ من الضعيف. [١]

- **مجهول العين معلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ:**

يُعلُّ مجهول العين بعلَّةٍ قادحةٍ؛ لأنَّ العلماء شرَّطوا العدالة لصحَّة الرواية والحديث، فمن جهلت عينه جهلت عدالته من بابٍ أولى، لذلك ردَّ جمهور العلماء روايته ولم يقبلوها حتى تثبت عدالته وتعرف عينه.

قال ابن الصلاح: " وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين " [٢].

فمجهول العين مبهمٌ ولم يروِ عنه إلا واحدٌ، ولم يقبله الأكثر من أهل الحديث، وهو أولى بالردِّ من مجهول العدالةِ إذا أردنا أن نقدم أحدهم على الآخر في القَبول، والدليل أنَّ مجهول العين إذا انضم راوٍ آخر إلى الذي روى عنه ارتقى إلى مجهولٍ أخفَّ درجته منه.

قال الْأَبْنَاسِيُّ: " وفيه خمسة أقوالٍ أصحُّها وعليه الأكثر أنَّه لا يُقبل " [٣].

وقال العِرَاقِيُّ: " وفيه أقوالٍ: الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أنَّه لا يُقبل " [٤].

وقال السَّخَاوِيُّ: " ولكن ردُّه أي: مجهول العين الأكثر من العلماء مُطلقاً " [٥].

وقال السُّيُوْطِيُّ: " وردُّه هو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم " [٦].

وقال السُّبَكِيُّ: " وردُّه أي: مجهول العين الأكثر من العلماء، فلا يقبلونه مُطلقاً وهو الصحيح؛ للإجماع على عدم قَبول غير العدل، والمجهول ليس عدلاً، ولا في معناه حصول الثقة به " [٧].

١- انظر إلى: المفصل في علوم الحديث (٢٢١/١).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٢٤).

٣- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢٤٨/١).

٤- شرح التبصرة والتذكرة (٣٥٠/١).

٥- فتح المغيث (٤٧/٢).

٦- تدريب الراوي (٣١٧/١).

٧- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٣٢٤/١).

يتبيَّن من أقوال العلماء السابقة أنَّ الأكثر من علماء الحديث لم يَقبلوا رواية مجهول العين؛ فلا تحصل الثقة به للجهالة بعدالته، وهذه علَّة قادحةٌ فيه قد تكون على بابها أو غير بابها.

وحديث مجهول العين نوعٌ من الضعيف. [1]

خامساً – رواية صاحب البدعة [2]:

قال ابن الصلاح: " اختلفوا في قَبُولِ رواية المبتدع الذي لا يُكَفَّرُ في بدعته، فمنهم من رَدَّ روايته مُطْلَقاً...، ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممَّن يستحلُ الكذب في نصرة مذهبه، أو لأهل مذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته، أو لم يكن...، وقال قوم: تقبل روايته إذا لم يكن داعيةً، ولا تقبل إذا كان داعيةً إلى بدعته، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء " [3].

١– انظر إلى: المفصل في علوم الحديث (٢٢١/١).

٢– وهذه هي المسألة التاسعة من المسائل التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النَّوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٢٨). قال الشَّاطِبِيُّ: البدعة هي: " طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعيَّة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه ". الاعتصام (١/ ٥٠)، وقال ابن رجب الحنبلي البدعة هي: " ما أُحدث ممَّا لا أصل له في الشريعة يدل عليه ". جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢٧)، وقال ابن حجر: " هي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبَّيِّ ﷺ، لا بمعاندة، بل بنوع شبهة ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٠٧)، وقال السَّخَاوِيُّ: هي " ما أُحدث على غير مثال متقدم، فيشتمل المحمود والمذموم، ولذا ضمها بعض العلماء إلى الأحكام الخمسة وهو واضح لكنَّها خصت شرعاً بالمذموم ممَّا هو خلاف المعروف عن النَّبيِّ ﷺ ". الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٢٩)، وانظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٦١).

٣– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٢٨–٢٣٠)، وأورد ابن الصلاح الاختلاف في قَبول رواية المبتدع غير المكفر في بدعته تبعاً للخطيب البغدادي على ثلاثة أقوال للعلماء، الأول: رد روايته مطلقاً، وممَّن لا يروي عن مثل هؤلاء الإمام مالك بن أنس، والثاني: قَبول روايته إذا كان لا يستحل الكذب نصرةً لمذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته، أو لم يكن داعية، ومن القائلين بهذا الشافعي كما ذكر الخطيب، وقال أيضاً أنَّه حُكي أن هذا مذهب ابن أبي ليلى، وسُفيان الثوري، وروي مثله عن أبي يوسف القاضي، والثالث: تقبل روايته إذا لم يكن داعية، ولا تقبل ولا يُحتج بها إذا كان داعية إلى بدعته، وهذا الثالث مذهب أكثر العلماء كما ذكر الخطيب البغدادي، وهذا الأخير هو الذي اختاره ابن الصلاح وقال، أنَّه أولاها. انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ ١٢٠–٢٢١)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/٢٢٨ –٢٢٩ –٢٣٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٥٧–٣٥٨)، وقال الزَّرْكَشِيُّ: " وفي المسألة قول رابع لم يَحْكِهِ المُصنِّف [أي: ابن الصلاح]، أنَّه تقبل أخباره مطلقاً، وإن كانوا كفاراً، أو فسَّاقاً بالتأويل ". النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣/ ٣٩٧)، وهذا القول الأخير نقله أيضاً الخطيب البغدادي عن جماعة من أهل النَّقل والمتكلمين. انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ ١٢١)، وانظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٥٣).

ولم يَحْكِ ابن الصلاح خلافاً في الذي يكفر ببدعته، قال العِرَاقِيُّ: " فإنَّ ابن الصلاح لم يَحْكِ فيه خلافاً ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٥٩)، وأورد ابن رجب الحنبلي تفصيلاً لآراء العلماء في قَبول روايته ناسباً الأقوال إلى من قالها، فقال: منهم من منع مطلقاً، وممَّن قال ذلك: ابن سيرين، وحُكيَ نحوه عن مالك، وابن عيينة، والحُميدي، ويونس بن أبي إسحاق،=

العلاقة بين العلَّة ورواية صاحب البدعة

الأصل في قبول الرواية، والأخذ عن الراوي أن يكون الراوي ثقةً ضابطاً، وعند الحديث عن صاحب البدعة لا بُدَّ أن يُعلم أنَّه ربما يفتقد لبعض شروط العدالة كالفسق، أو حتى وجود الخلل عنده في الاعتقاد، فتقع العلل في روايته لورود الخلل فيها تبعاً للخلل في بعض صفاته، ومن هنا تبرز العلاقة الواضحة الوثيقة بين العلَّة ورواية صاحب البدعة، وقد أدرج كثيرٌ من العلماء البدعة ضمن أسباب الطعن في الراوي التي تُرد الرواية على أساسها، وعُدت روايته غالباً من ضمن الحديث المردود إذا لم تتوفر فيه شروط العلماء، قال الدكتور/ محمود الطَّحان: " ليس لحديث المبتدع اسمٌ خاصٌ به، وإنَّما حديثه من نوع المردود، كما عرفت، ولا يُقبل إلا بالشروط التي ذكرت آنفاً [١] " [٢].

قال ابن حجر من أسباب الطعن في الراوي: " بدعته: وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النَّبيِّ ﷺ، لا بمعاندة، بل بنوع شبهة " [٣] .

وهذا داخلٌ في كلام ابن الصلاح عندما قال: " ثُمَّ اعلم أنَّه قد يُطلق اسم العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحَّة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلَّة في الأصل، ولذلك تَجِدُ في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح " [٤].

وصاحب البدعة مُتكلَّم فيه عند العلماء وخاصَّة المحدِّثين منهم، فمنهم من مَنع قَبول روايته مطلقاً، ومنهم من اشترط لقبول روايته عدم دعوته لبدعته، وغير ذلك [٥]، وهذا الخلاف الوارد في قَبول روايته أو ردِّها، مستند بشكلٍ أساسيٍّ إلى وصف حال الراوي المبتدع وبدعته، هل مكفر في بدعته، أو لا [٦]، وهل هو داعٍ إلى بدعته أو لا؟، وهل يستحل الكذب؟ أو لا؟، وهذا فيمن عُرف عنه الراوية لأحاديث رسول الله ﷺ.

=وعلي بن حرب، وغيرهم. ومنهم من قبل حديثهم إذا لم يتهموا بالكذب، وممَّن قال بذلك أبو حنيفة، والشافعي، ويحيى بن سعيد القطَّان، وعلى بن المديني. ومنهم من قال بالتفريق بين من كان داعياً إلى بدعته ومن لم يكن داعياً إليها، فمنعوا رواية من كان داعياً دون غيره، وممَّن قال بذلك ابن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِيْن، وروي عن الإمام مالك. انظر إلى: شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٦-٣٥٧).

١- انظر إلى: تيسير مصطلح الحديث (/١٥٣-١٥٤).

٢- المصدر السابق (/ ١٥٤).

٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٠٦).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٩٠-١٩١).

٥- انظر إلى الحاشية رقم: (٣)، ص: ٤٧.

٦- قسَّم العلماء البدعة إلى أكثر من تقسيم، من أشهرها التقسيم الذي ذكره ابن حجر، حيث قسَّمها إلى: بدعة بمكفرٍ وبدعة بمفسقٍ، وهذا التقسيم إنَّما هو بالنَّظر إلى نوعها، وحال صاحبها. انظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر=

- **رواية صاحب البدعة المُكفرة معلَّةٌ بعلَّةٍ قادحةٍ – على غير بابها –:**

تُعل رواية صاحب البدعة وتردُّ؛ بسبب أنَّ بدعته مُكفرة، وهذا طعنٌ في الراوي فلا يُؤخذ عنه، وقد انْتَخَبَ هذا القول جمهور العلماء اتفاقاً منهم في عدم قَبول الرواية – إلا من شذَّ وفصَّل [١] –، فتكون العلَّة هنا علَّةٌ قادحةٌ تقدح في الراوي وفي الرواية؛ لأنَّه كحكم الكافر [٢].

قال ابن الصلاح: " اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته [٣]... وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها " [٤]، أي: المذهب القائل بعدم قَبول رواية من كان داعية إلى بدعته.

من خلال كلام ابن الصلاح يتبين أنَّه لم يتطرَّق إلى الكلام عن رواية الذي يكفر في بدعته، في إشارة منه إلا أنَّ روايته مردودة إجماعاً، وعلى اعتبار أنَّه لا يوجد خلاف بين العلماء في ذلك، مع أن بعض العلماء انتقدوا عليه ذلك وقالوا: أن الخلاف في الذي يكفر في بدعته واردٌ كما ورد في الذي لا يكفر في بدعته كما قال العِرَاقِيُّ. [٥]

قال النَوَوِيُّ: " من كفر ببدعة لم يُحتج به بالاتفاق " [٦].

=(٤/ ٧٢٣)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٢٧)، وذكر الذَّهَبِيُّ تقسيماً آخر للبدعة، حيث قال: " البدعة على ضربين: فبدعة صغرى، كغلو التشيع أو كالتشييع بلا غلو ولا تحرق ...، ثمَّ بدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر ﷺ". لسان الميزان (١/ ٩).

١- كالحافظ ابن حجر حيث قال كلاماً متوازناً في حكم رواية صاحب البدعة المكفرة، حيث قال: " والتحقيق: أنَّه لا يُرَدُّ كل مكفرٍ ببدعته؛ لأنَّ كل طائفة تدَّعى أنّ مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فالمعتمد أنَّ الذي تُرَدُّ روايته من أنكر أثراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه [أي: بزيادة أمرٍ في الدين خالف فيه ما ثبت النَّفي فيه يقيناً] ". نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٣)، وقال عنه السَّخَاوِيُّ: " هو غاية فى التحقيق، والتلخيص ". الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٣١).

٢- انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٥٤)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٢٦٥).

٣- قال السَّخَاوِيُّ: " أي: لم يكفر ببدعته تكفيراً مقبولاً كبدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذاك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنَّه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ ". فتح المغيث (٢/ ٦٢).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٢٨-٢٣١)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٥١).

٥- قال العِرَاقِيُّ: " قيد المُصنِّف الخلاف بغير من يكفر ببدعته، مع أنَّ الخلاف ثابتٌ فيه أيضاً، قال صاحب المحصول: الحقُّ أنَّه إن اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته، وإلا فلا، وذهب القاضى أبو بكر إلى ردِّ روايته مطلقاً، وحكاه الآمدى عن الأكثرين، وبه جزم ابن الحاجب قوله وعزا بعضهم هذا إلى الشافعى". التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ١٤٩)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٥٩-٣٦٠)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٥٤).

٦- التقريب والتيسير (/ ٥٠).

وقال ابن دَقِيق الْعِيد(٧٠٢هـ) – رحمه الله – [١]: " والذي تقرر عندنا أنَّه لا تعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نُكفر أحداً من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة " [٢].

وقال ابن جَمَاعَة: " لا يُقبل مبتدع ببدعةٍ مكفرةٍ باتفاق " [٣].

وقال ابن كثير: " المبتدع إن كفر ببدعته، فلا إشكال في ردِّ روايته " [٤]، وقال أيضاً ابن المُلَقِّن بعدم الاحتجاج به [٥].

وقال ابن حجر: " الذي ترد روايته من أنكر أثراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه [بزيادة أمر في الدين] " [٦]، وكذلك قال السُّيُوْطِيُّ [٧].

فروايةِ الذي يَكفر في بدعته معلَّة بعلَّةٍ قادحةٍ – على غير بابها – بهذا الكفر لأنَّه أصبح في حكم الكافر، فقد يكون أنكر ما هو متواتر من الدين، أو أنقص ما هو ثابتٌ، أو أضاف ما لم يرد، وهذا من أشد الطعون في الراوي، وتُردُّ على إثر ذلك مع كونه ساقط العدالة والضَّبط، وهما قيدان أساسيان في قَبول الحديث وصحَّته.

- **رواية صاحب البدعة الداعي إلى بدعته معلَّةٌ بعلَّةٍ قادحةٍ – على غير بابها –.**

ذهب كثيرٌ من العلماء إلى أنَّ صاحب البدعة الذي يدعو إلى بدعته لا يُحتج به، وروايته مردودةٌ، معلَّةٌ؛ وذلك إهانةً وإخماداً له ولبدعته، وعدم النُّصرة له فيها خاصَّة إذا كانت ممَّا يؤثر على الدين، ولأنَّ تَزْيِين بدعته قد يحملهُ على تَحْرِيف الرِّوَايَات وتسويتها على مَا يَقْتَضِيهِ مذْهبه ولو كان حافظاً متقناً [٨].

١- هو: الإمام العلامة، شيخ الإسلام، الحافظ الزاهد الورع، أبو الفتح، تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطَّاعة القشيري، المنفلوطي، المصري، المالكي، المشهور بابن دقيق العيد، ولد في مدينة ينبع من أرض الحجاز في سنة خمسٍ وعشرين وستمائة، وهو عالمٌ مجتهد له مصنفات كثيرةٍ مشهورةٍ، وتوفي في القاهرة في سنة اثنتين وسبعمائة. انظر إلى: طبقات الشافعية الكبرى (٢٠٧/٩)، وطبقات الشافعيين (٩٥٢/١)، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (١٩١/١-١٩٢)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٣١٧/١-٣١٨)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١١/٨)، والأعلام (٨٣/٦).

٢- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٥٨).

٣- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/٦٧).

٤- اختصار علوم الحديث (/ ١٩٧).

٥- المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٦٥).

٦- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٤).

٧- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٣٢٤).

٨- انظر إلى: الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٣٠)، وتدريب الراوي (١/ ٣٢٥).

قال ابن الصلاح: " وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها [وهو المذهب القائل: بعدم قبول رواية من كان داعيةً إلى بدعته] " [١].

وقال النَوَوِيُّ: " وقيل يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته، ولا يحتج به إن كان داعية، وهذا هو الأظهر الأعدل، وقول كثير أو الأكثر " [٢].

وعلى ذلك سار كثيرٌ من العلماء، أو حكى تصحيح هذا القول كثيرٌ من العلماء، منهم: ابن دَقِيْقِ العِيْد[٣]، وبرهان الدين الجَعْبَرِيُّ[٤]، وابنُ جَمَاعَة[٥]، وابنُ كَثِيْر[٦]، والأَبْنَاسِيُّ[٧]، وابنُ المُلَقِّن[٨]، والعِرَاقِيُّ[٩]، وابنُ حَجَر[١٠]، والسَّخَاوِيُّ[١١]، والسُّيُوْطِيُّ[١٢]، وغيرهم.

قال ابن دقيق العيد: " نَرى أنَّ من كان داعيةً لمذهبه المبتدع متعصباً له متجاهراً بباطله أن تُترك الرواية عنه إهانةً له، وإخماداً لبدعته، فإنَّ تعظيم المبتدع تنويه لمذهبه به، اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجودٍ لنا إلا من جهته فحينئذ تُقدم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانةِ المبتدع " [١٣].

فروايةُ المُبتَدِع الذي يدعو إلى بدعته مُعَلَّةٌ بعلَّةٍ قادحةٍ – على غير بابها – تُرَدُّ بسبب الطعن في الراوي.

قال الدكتور/ ماهر الفحل: " أُعِلَّت كثيرٌ من الأحاديث النَّبويَّة، وتُوُقِفَ عن العمل بها؛ لأنَّ أحد رواتها كان مبتدعاً، فالابتداع أحد الأسباب التي جعلت قسماً من العلماء لا يقبلون بعض الأحاديث " [١٤].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣١).
٢- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٥١).
٣- انظر إلى: الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٥٩).
٤- انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٠١-١٠٢).
٥- انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٧).
٦- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ ١٩٧).
٧- انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٥٣).
٨- انظر إلى: المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٦٧).
٩- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٥٨).
١٠- انظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٤).
١١- انظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٦٧)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٣٠).
١٢- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٣٢٥).
١٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٥٩).
١٤- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/ ١٠٩).

- **رواية صاحب البدعة غير الدَّاعي إلى بدعته معلَّةٌ بعلَّةٍ غير قادحةٍ – على غير بابها –.**

قال ابن الصلاح: " وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها [وهو المذهب القائل: بعدم قبول رواية من كان داعيةً إلى بدعته، وقَبولها إذا لم يكن داعية إلى بدعته] " [١].

وقال النَوَوِيُّ: " وهذا هو الأظهر الأعدل، وقول كثير أو الأكثر " [٢]، وهو المذهب الذي سار عليه أغلب العلماء ممَّن تبع ابن الصلاح. [٣]

قال ابن حجر: " ... فأمَّا من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله " [٤].

وقال أيضاً: " نعم الأكثر على قبول غير الداعية، إلا أن يروي ما يقوي بدعته فيرد، على المذهب المختار " [٥].

وقال السَّخَاوِيُّ: " والحاصل: قبول رواية المُبتدع الورع الضَّابط إذا كان غير داعية فى الأصح، وهو الذى مشى عليه النَّاظم، ومحله: فيما إذا لم يكن موافقاً لبدعته كما تبيَّن " [٦].

فمن تقيَّد من الرواة أصاحب البدع بالضَّابط الذي وضعه العلماء وهو أن يكون ورعاً متقناً، لا يستخدم الحديث للترويج، أو النُّصرة لمذهبه وبدعته قُبِلت روايته، مع كونها معلولة بعلَّةٍ غير قادحةٍ – على غير بابها –؛ لأنَّه مع كونه ورعاً صادقاً إلا أنَّه مُبتدع.

ويؤيِّد ذلك ما وُجد في أنَّ المُصنِّفين من أهل الحديث وأئمته قد أوجدوا لمثل هؤلاء – غير الدعاة إلى بدعتهم – مرويَّاتٍ رووها في كتبهم، قال ابن الصلاح: " ... والأول [أي: ردّ روايتهم مُطلقاً] بعيدٌ مُباعدُ للشَّائع عن أئمَّة الحديث، فإنَّ كتبهم طافحة

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣١).

٢- التقريب والتيسير (/ ٥١).

٣- انظر إلى: الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٥٩)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٠١-١٠٢)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٧)، و اختصار علوم الحديث (/ ١٩٧)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٢٦٧)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٥٨)، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٤)، وفتح المغيث (٢/ ٦٧)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٣٠)، وتدريب الراوي (١/ ٣٢٥)، وغيرها.

٤- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٢٧).

٥- المصدر السابق (/ ١٢٨).

٦- الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية / ١٣١).

بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي " الصحيحين " كثيرٌ من أحاديثهم في الشواهد والأصول " [1].

فتُعلُّ رواية صاحب البدعة غير الدَّاعي إلى بدعته بعلَّةِ البدعة، وهي علَّةٌ غير قادحةٍ إذا كان هذا المُبتدع موصوفاً بالصدق ولم يكن من الدعاة الغلاة إلى بدعتهم، وكان ممَّن يُعرف بالرواية لأحاديث النَّبيِّ ﷺ، أمَّا من لم يُعرف في ذلك ولا يشتهر به فلا كلام في عدم قبول مروياته مع بدعته.

قال محمد المغراوي: " والصحيح أنَّها تؤخذ فيما لم يكن داعيةً إلى بدعته، أو يَكُنِ النص في خدمتها، هذا في المحدثين والذين عرفوا برواية الحديث عن رسول الله ﷺ، وأمَّا من لم يُعرف بعلمٍ، ولا روايةٍ فهذا ليس محل جدال في ردِّ روايته " [2].

سادساً – روايةُ التَّائب من الكذب [3]:

التائب من الكذب: هو الراوي الذي يكذب في حديث النَّاس، وغيره كالكذب في حديث رسول الله ﷺ ثمَّ تاب. [4]

العلاقة بين العلَّة ورواية التائب من الكذب

توجد علاقة قويَّة بين العلَّة وكذب الراوي؛ فكذبه في الرواية أو الحديث من أقوى أسباب الفسق والطعن فيه، وبالتالي الطعن في عدالته، وهو من أقوى الأسباب أيضاً في ردِّ الرواية المنقولة عنه إذا ثبت ذلك منه، حتى إن تاب من الكذب فلا تُقبل روايته لحديث النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّ من تجرأ على الكذب على النَّبيِّ ﷺ لا يُؤمن أن لا يعود إلى ذلك، خاصَّة أن النَّبيِّ ﷺ قد حذَّر ممَّن تعمَّد الكذب عليه، ويلحق ذلك ما إن كذب في تحمُّله، أو طريقته في ذلك بما في ذلك من لقاءٍ وحضورٍ، وجلوسٍ في مجالس المشايخ والمحدِّثين.

وبكذبه يكون قد اختل أحد الشروط التي شرطها العلماء لعدالة الراوي – وقد بينتها في مقبول الرواية [5] – والتي منها: أن يكون سالماً من الفسق، والكذب من فسق الراوي بلا منازع.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣١-٢٣٢) .

٢- انظر إلى: موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (٢/ ١٠٩).

٣- وهذه هي المسألة العاشرة من المسائل التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النَّوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٢).

٤- انظر إلى: المصدر السابق (/ ٢٣٢)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٧)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٠٢)، واختصار علوم الحديث (/ ١٩٨-١٩٩)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٥٤)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٢٧١)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٦٠)، وفتح المغيث (٢/ ٧٤)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٢٧)، وتدريب الراوي (١/ ٣٢٩)، وغيرها.

٥- انظر إلى: ص:٣٧.

قال ابن الصلاح: " التَّائب من الكذب في حديث النَّاس وغيره من أسباب الفسق، تقبل روايته، إلا التَّائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنَّه لا تُقبل روايته أبداً، وإن حسُنت توبته على ما ذكر عن غير واحدٍ من أهل العلم، منهم: أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحُمَيْدِيّ – شيخ البُخَارِيَ – " [1].

وقال أيضاً: " وأطلق الإمام أبو بكر الصَيْرَفِيُّ الشافعيُّ فيما وجدت له في " شرحه لرسالة الشافعي "، فقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النَّقل بكذب وجدنا عليه، لم نَعُدْ لقبوله بتوبةٍ تظهر، ومن ضعَّفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك، وذكر أن ذلك ممَّا افترقت فيه الرواية والشهادة [2]. وذكر الإمام أبو المُظفر السَمَعَانِيُّ المَرْوَزِيُّ: أنَّ من كذب في خبرٍ واحدٍ وجب إسقاط ما تقدم من حديثه، وهذا يُضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصَيْرَفِيُّ " [3]، يُلاحظ أنَّ ابن الصلاح انتخب قول: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ(٢٤١هـ) – رحمه الله – [4]، والحُمَيْدِيّ(٢١٩هـ) – رحمه الله – [5]، والصَيْرَفِيّ(٣٣٠هـ) – رحمه الله – [6]، والسَمَعَانِيّ(٤٨٩هـ) – رحمه الله – [1].

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٢).

٢– قال العِرَاقِيُّ: " فذكر المُصنِّف أن أبا بكر الصَيْرَفِيُّ أطلق الكذب، أي فلم يخصه بالكذب في الحديث [العام مُطلقاً]، والظاهر أنَّ الصَيْرَفِيُّ إنَّما أراد الكذب في الحديث بدليل قوله: من أهل النَّقل، وقد قيده بالمُحدث فيما رأيته في كتابه المسمى " بالدلائل والإعلام " فقال: وليس يُطعن على المُحدِّث إلا أن يقول تعمدت الكذب فهو كاذب في الأول، ولا يقبل خبره بعد ذلك ". التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ١٥١)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٦١–٣٦٢)، وفتح المغيث (٢/ ٧٦–٧٧)، وتدريب الراوي (١/ ٣٣٠)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٣١).

٣– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٢).

٤– هو: الإمام وشيخ الإسلام، ناصر السنَّة، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان الذهلي الشيباني، المروزي، البغدادي، المشهور بالإمام أحمد بن حنبل، ولد في بغداد سنة أربعٍ وستين ومائة، يُعد من الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب الفقهية، وإليه يُنسب مذهب الحنابلة، توفي في بغداد في سنة إحدى وأربعين ومائتين. انظر إلى: التاريخ الكبير (٥/٢)، وتاريخ بغداد (٩٠/٦)، وطبقات الحنابلة (٥١/١)، وتاريخ دمشق (٢٥٢/٥–٣٣٠)، وتهذيب الكمال (٤٣٧/١–٤٦٦)، وتاريخ الإسلام (١٠١٠/٥)، وتذكرة الحفاظ (١٥/٢–١٦)، والعبر في خبر من غبر (٣٤٢/١)، وسير أعلام النبلاء (١٧٧/١١–٣٣٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٧/٢–٣٤)، وطبقات الشافعيين (١٠٤/١–١٠٨)، وتهذيب التهذيب (٧٢/١–٧٥)، وغيرها.

٥– هو: الإمام، العلَّامة، الحافظ، الفقيه، شيخ الحرم، أبو بكر، عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة القرشيُّ، الأسديُّ، الحميديُّ، المكيُّ، المشهور بالحميديّ، صاحب كتاب: المسند، توفي في مكة سنة تسع عشرة ومائتين. انظر إلى: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٣٠٧/١–٣٠٨)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥١٢/١٤–٥١٥)، وتاريخ الإسلام (٣٤٢/٥)، وسير أعلام النبلاء (٦١٦/١٠–٦١٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٤٠/٢–١٤١)، وطبقات الشافعيين (١٣٩/١)، وغيرها.

٦– هو: الإمام الجليل، الأصولي الفقيه، أبو بكر، محمد بن عبد الله الصيرفيُّ، البغداديُّ، الشافعيُّ، المشهور بأبي بكر الصيرفيّ، صاحب تصانيف في أصول الفقه، من مصنفاته كتاب: شرح الرسالة، توفي سنة ثلاثين وثلاث مائة. انظر إلى: تاريخ بغداد (٤٧٢/٣)، ووفيات الأعيان (١٩٩/٤)، وتاريخ الإسلام (٥٩٦/٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٨٦/٣)، وطبقات الشافعيين (٢٦٤/١)، وغيرها.

وقد يكون تعمُّد الراوي الكذَّاب بالكذب في حديث رسول الله ﷺ مطلقاً، في أحاديث الأحكام، أو الفضائل، وغير ذلك، بأن يضع الحديث، أو يقلب فيه، أو يركب سنداً صحيحاً لمتنٍ ضعيفٍ، ولو كان ذلك منه لمرةٍ واحدةٍ ويُقرُّ بهذا التعمُّد فيكون بعيداً عن الخطأ والنسيان كما قال السَّخَاوِيُّ حيث قال: " أي: في الحديث النبوي مطلقاً، الأحكام والفضائل وغيرهما، بأن وضع، أو ركب سنداً صحيحاً لمتنٍ ضعيفٍ، أو نحو ذلك، ولو مرة واحدة، وبأن العمد بإقراره أو نحوه، بحيث انتفى أن يكون أخطأ أو نَسِيَ " [٢].

ومن ذلك أيضاً: أن يُحدِّث الرجل عن آخر أنَّه سمعه منه ولم يُدركه، أو أن يروي خلاف ما روى الراوي عن شيخه، أو أن يُحدِّث الراوي بغير المعقول من الروايات، أو أن يسمع التلميذ من الشيخ بعض الأحاديث فيغيِّر من ألفاظها عند الإملاء [٣]، وهذه الصور جميعها يدخلها الخلل والتعليل.

والذي ذكره ابن الصلاح ونقله عن عدد من العلماء ومنهم: أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحُمَيْدِيّ، والصَيْرَفِيّ، والسَمَعَانِيّ[٤]، وعليه سار تأكيد العلماء الذي جاؤوا بعد ابن الصلاح كالعِرَاقِيُّ[٥]، والسَّخَاوِيُّ[٦] في عدم قَبول رواية الكذاب في حديث النَّبيِّ ﷺ ولو تاب، وردِّها وهي معلولةٌ بكذبه الذي لا تجبره توبته، وهو رأيُ جمعٍ غفيرٍ من جماهير العلماء والمُصَنِّفين.

إلا أنَّ النَوَوِيُّ اعترض على ذلك فقال: " وكل ذلك مخالف لقاعدةِ مذهبنا، ومذهب غيرنا، ولا يَقْوَى الفرق بينه وبين الشهادة " [٧].

وقال أيضاً: " المُختار الأظهر قبول توبته كغيره من أنواع الفسق، وحجة من ردها أبداً وإن حسنت توبته التغليظ، وتعظيم العقوبة في هذا الكذب، والمبالغة في الزجر عنه، كما قال ﷺ: " إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ [٨] " [١].

١- هو: الإمام العلَّامة، مفتي خراسان، أبو المُظفَّر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميميّ، السمعانيّ، المروزيّ، الحنفيّ ثُمَّ الشافعيّ، المشهور بأبي المُظفَّر السمعانيّ، ولد في سنة ستٍ وعشرين وأربع مائة، وتوفي في سنةِ تسعٍ وثمانين وأربع مائة. انظر إلى: تاريخ الإسلام (١٠/٦٤٠)، وتذكرة الحفاظ (١٩/٤)، وسير أعلام النبلاء (١٩/١١٤-١١٩)، والعبر في خبر من غبر (٢/٣٦١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥/٣٣٥)، وطبقات الشافعيين (١/٤٨٩)، وغيرها.

٢- انظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٧٤-٧٥).

٣- للاستزادة انظر إلى: توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته (/ ١٦٣- ١٤٢).

٤- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٢).

٥- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/٣٦٠-٣٦١).

٦- انظر إلى: فتح المغيث (٢/٧٤-٧٦).

٧- التقريب والتيسير (/٥١).

٨- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب (٢٣): الجنائز، باب (٣٣) ما يكره من النياحة على الميت، (٢/٨٠)، حديث رقم: (١٢٩١)، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في المقدمة، باب (٢) في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، (١/١٠)، حديث رقم: (٤)، كلاهما من حديث المغيرة بن شُعبَة ﷺ.

قال الزَّرْكَشِيّ: " ما نقله عن هؤلاء واختاره [أي: ابن الصلاح] من عدم قبول التَّائب من الكذب عن النَّبيِّ ﷺ نقله الحَازِمِيُّ في كتابه " الشروط " [٢] عن سفيان الثَّوري، وابن المبارك، ورافِع بن الأشْرَس، وأبي نُعيم، وغيرهم من السلف، واختاره ولم يُوافق على ذلك النَوَوِيُّ فقال في مختصره [أي: على مقدمة ابن الصلاح]: هذا مخالف لقاعدة مذهبنا، ومذهب غيرنا، ولا يَقْوَي الفرق بينه وبين الشهادة، أي فإنَّ الشاهد لو كذب علىَّ ثمَّ تاب لقبلت شهادته، فهذا نقبل روايته ... " [٣].

وقد ردَّ السُّيُوْطِيُّ على الكلام الذي ذكره النَوَوِيّ فقال: " وأنا أقول إن كانت الإشارة في قوله [أي: قول النَوَوِيُّ] هذا كله لقول أحمد، والصَيْرَفِيِّ، والسَمَعَانِيِّ، فلا والله ما هو بمخالفٍ ولا بعيدٍ والحقُّ ما قاله الإمام أحمد: تغليظاً وزجراً، وإن كانت لقول الصَيْرَفِيِّ بناءً على أنَّ قوله يكذب عام في الكذب في الحديث وغيره، فقد أجاب عنه العِرَاقِيُّ [٤] بأنَّ مراد الصَيْرَفِيِّ ... " [٥].

وقد عدَّ ابن حجر كذب الراوي من أشد أسباب الطعن في الراوي الموجبة لردِّ روايته فقال: " الطعن إمَّا أن يكون: لكذب الراوي في الحديث النبويّ: بأن يروي عنه ﷺ ما لم يقُله، متعمداً لذلك، أو تهمته بذلك: بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة ... " [٦].

وقال السَّخَاوِيُّ إذا أقرَّ بأنَّ كذبه عمداً: " لم نَعُدْ نقبله أبداً في شيءٍ مطلقاً، سواء المكذوب فيه وغيره، ولا نكتب عنه شيئاً، ويتحتم جرحه دائماً، وإن يتب وتحسن توبته؛ تغليظاً لما ينشأ عن صنيعه من مفسدةٍ عظيمةٍ، وهي تَصْيِيْر ذلك شرعاً " [٧].

وقد أيَّد السُّيُوْطِيُّ قول الصَيْرَفِيِّ والسَمَعَانيِّ بقوله: " وقد وجدت في الفقه فرعين يشهدان لما قاله الصَيْرَفِيُّ والسَمَعَانيُّ، فذكروا في باب اللعان أنَّ الزاني إذا تابَ وحسنت توبته لا يعود محصناً، ولا يُحدُّ قاذفه بعد ذلك؛ لبقاء ثَلْمَةِ عرضه، فهذا نظير أنَّ الكاذب لا يُقبل خبره أبداً ... وكذلك نقول فيمن تبيَّن كذبه الظاهر تكرر ذلك منه حتى ظهر لنا، ولم يتعيَّن لنا ذلك فيما روى من حديثه فوجب إسقاط الكل، وهذا واضحٌ بلا شك " [٨].

١- المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج (١/ ١٢٦).

٢- انظر إلى: شروط الأئمة الخمسة (/٥٤).

٣- النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣/ ٤٠٥)، وقد ردَّ الزَّرْكَشِيّ على النَوَوِيُّ بالتفصيلِ. للاستزادة انظر إلى: المصدر السابق (٣/ ٤٠٥-٤٠٩).

٤- انظر إلى ردِّ العِرَاقِيُّ في الحاشية رقم: (٢)، ص: ٥٤.

٥- تدريب الراوي (١/ ٣٣٠).

٦- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٠٦).

٧- فتح المغيث (٢/ ٧٥).

٨- تدريب الراوي (١/ ٣٣١).

وقال أيضاً: " تُقْبَلُ شهادة التَّائب من الكذب دون روايته " [1].

فالعلماء فرَّقوا بين قَبول رواية الراوي في الشهادة بعد التوبة من الكذب، وروايته في الحديث بعد التوبة من الكذب، فقبلوا الأولى وردُّوا الثانية وأعلُّوها تغليظاً لصاحبها؛ لأنَّ ذلك سيصير شرعاً مستمراً إلى يوم الدين، وسيصبح لازماً لكل المُكلَّفين في كلِّ الأعصار، بخلاف الكذب على غير النَّبيِّ ﷺ وحديثه، وفي الشهادة فإنَّ المفسدة في ذلك ليست عامَّة بل قاصرة على ما كذب فيه.

دلالة ذلك ما قاله السَّخَاوِيُّ: " لم نعد نقبله أبداً في شيءٍ مطلقاً، سواء المكذوب فيه وغيره، ولا نكتب عنه شيئاً، ويتحتم جرحه دائماً، وإن يتب، وتحسن توبته؛ تغليظاً لما ينشأ عن صنيعه من مفسدةٍ عظيمةٍ، وهي تَصْيِّيْر ذلك شرعاً " [2].

وقال أيضاً: " بأن ذلك جعل تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب عليه ﷺ؛ لعظم مفسدته؛ فإنَّه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره، والشهادة فإنَّ مفسدتهما قاصرةٌ ليست عامة " [3]، وهذا ما نقله السَّيُوْطِيُّ أيضاً [4].

وقال السُّنيْكي: " والفرق بين الرواية والشهادة أنَّ الكذب في الرِّواية أغلظُ منه في الشهادة؛ لأنَّ مُتعلقها لازمٌ لكلِّ المكلفين، وفي كل الأعصار " [5].

ممَّا سبق يتبيَّن مذهب جماهير العلماء من المُحدثين والنُّقاد أنَّ من كذب في حديث النَّبيِّ ﷺ، أو في تلقيه عن الشيوخ، وصفته في ذلك، وإن تاب لا تُقبل روايته طعناً فيه وفي عدالته، وواجبٌ التَّغليظ عليه بعدم قبولها؛ لشبهة أنها قد تُصبح شرعاً يأخذه المُكلفون، وقد تكون كذباً، خاصَّة أنَّه تجرأ على حديث رسول الله ﷺ، وهذه علَّة في الراوي تستوجب القدح فيه وفي روايته، وقد تكون على بابها أو على غير بابها.

سابعاً – رواية الثِّقة عن الثِّقة حديثاً ونفي الآخر لهذا الحديث [6]:

قد يروي أحد الثِّقات حديثاً أو أكثر عن غيره من الثِّقات فيُراجع المروي عنه في صحَّة تحديثه لهذا الحديث فينفيه. [7]

١- تدريب الراوي (٣٣٢/١)، والأشباه والنظائر (/ ٥٣٠).

٢- فتح المغيث (٢/ ٧٥).

٣- المصدر السابق (٢/ ٨٠).

٤- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٣٣٠).

٥- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٣٣).

٦- وهذه هي المسألة الحادية عشرة من المسائل التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النَّوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٣).

٧- انظر إلى: المصدر السابق والصفحة.

وتبرز العلَّة في مثل هذا من خلال القدح والإعلال الموجه لهذا الراوي الذي يقول أنَّه روى عن فلان، خاصَّة إذا كان المَرْوي عنه عارفاً بأحاديثه، حافظاً وضابطاً لها، وقد يدخل ذلك في باب التدليس والكذب على الشيخ، فردَّ العلماء روايته، ولم يقبلوها إذا نفي المروي عنه أنَّ ذلك سماعه وتحديثه، وكان جازماً في ذلك، وهذا قد يُدخل العلل القادحة، أو غير القادحة – على بابها أو على غير بابها –، في الحديث، أو الرواية التي نفاها دون القدح في باقي روايات الراوي.

قال ابن الصلاح: " إذا روى ثقةٌ عن ثقةٍ حديثاً وروجِعَ المروي عنه فنفاه، فالمختار: إنَّه إن كان جازماً بنفيه بأن قال: ما رويته، أو كذب علي، أو نحو ذلك فقد تعارض الجَزْمَان، والجاحد هو الأصل، فوجب ردُّ حديث فرعه ذلك " [١].

وقال ابن كثير: " ولا يقدح ذلك في عدالة الراوي عنه فيما عداه " [٢]، وهذا يُدلل على أنَّ ذلك يقدح في الرواية المنفيَّة من المروي عنه، ويقدح في عدالته، بخلاف ما رواه عنه غيرها.

أمَّا إذا لم يَجزم المروي عنه بأنَّه ليس سماعه، أو تحديثه، فلا يجب ردّ رواية الراوي عنه.

قال ابن الصلاح: " أمَّا إذا قال المروي عنه: لا أعرفه، أو لا أذكره، أو نحو ذلك، فذلك لا يوجب ردّ رواية الراوي عنه " [٣].

وقد يُعَلُّ المروي عنه بعلَّةٍ غير قادحةٍ إذا روجِعَ بحديث رواه عنه راوٍ وكان الراوي عنه جازماً في ذلك، والمروي عنه قد يكون نسي أو سها، فمثل هذه الرواية لا تُرد بمجرد احتمال أن المروي عنه قد تكون سماعه، أو مروياته وتحديثه، أو أنَّه نسي في أنَّها كذلك.

قال ابن الصلاح: " ومن روى حديثاً ثُمَّ نسيه لم يكن ذلك مُسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث، وجمهور الفقهاء والمتكلمين، ... والصحيح ما عليه الجمهور؛ لأنَّ المروي عنه بصدد السهو والنسيان، والراوي عنه ثقةٌ جازمٌ فلا يُرَدُّ بالاحتمال [أي: احتمال كون ذلك رواية المروي عنه، أو أنَّه نسي ذلك] روايته " [٤].

وبسبب ذلك كان يقول بعضهم: حدثني فلان عنِّي عن فلان بكذا وكذا. [٥]

وتبع ما ذكره ابن الصلاح في هذه المسألة كثيرٌ من العلماء، منهم: النَوَوِيُّ [١]، وابنُ كَثِيْر [٢]، والعِرَاقِيُّ [٣]، والسَّخَاوِيُّ [٤]، والسُّيُوْطِيُّ [٥].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٣).

٢- اختصار علوم الحديث (/ ٢٠٠).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٤).

٤- المصدر السابق(/ ٢٣٤-٢٣٧).

٥- انظر إلى: المصدر السابق (/ ٢٣٧).

ثامناً – رواية المُتَسَاهِل [٦]:

المُتساهل: هو الذي يتساهل في سماع الحديث وإسماعه، كمن لا يُبالي بالنَّوم في مجلس السماع، أو يُحدث من أصلٍ غير صحيحٍ غير مُقابلٍ، أو يَقْبَل التلقين، أو يَشتهر برواية الشواذ والمناكير، وما أشبه ذلك. [٧]

العلاقة بين العلَّة ورواية المُتساهل

بين العلَّة وتساهل الراوي علاقةٌ قويّةٌ، فرواية المُتساهل مردودةٌ غير مقبولةٍ معلولةٍ عند علماء الحديث ونُقاده؛ لأنَّ تساهله يَخْرِم مُروءته، ويطعن في ضَبْطِه، فشروط العلماء في قَبول رواية الراوي، من عدالةٍ وضبطٍ – ضبط صدرٍ أو كتابٍ – جاءت صريحةً غايتُها نفي الخلل، والغلط، والوهم فيما يتناقله الرواة من أحاديث وروايات، وتساهله فيه مُخالفة لما شرطوه، فيستلزم التعليل بعلل قادحة – على بابها أو على غير بابها –، سواءٌ في سند الرواية، أو متنها، وسواءٌ بالزيادة، أو بالنُّقصان.

قال ابن الصلاح: " لا تُقبل رواية من عُرف بالتَّساهل في سماع الحديث، أو إسماعه كمن لا يُبالي بالنَّوم في مجلس السماع، وكمن يُحدث لا من أصلٍ مقابلٍ صحيحٍ، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تُقبل رواية من كثُرت الشواذ والمَنَاكِيْر في حديثه...، ولا تُقبل رواية من عُرف بكثرةِ السهو في رواياته إذا لم يُحَدِّث من أصلٍ صحيحٍ، وكل هذا يَخْرِم الثِّقة بالراوي وبضبطه " [٨].

وتبع ما قاله ابن الصلاح أغلب من جاء بعده من علماء الحديث ولا خلاف بينهم في عدم قَبُول رواية المُتَسَاهِل، منهم: النَوَوِيُّ [٩]، والجَعْبَرِيُّ [١]، وابن جَمَاعَة [٢]، والعِرَاقِيُّ [٣]، والسَّخَاوِيُّ [٤]، والسُّيُوْطِيُّ [٥]، وغيرهم.

١- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٥١).

٢- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ ٢٠٠-٢٠١).

٣- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٦٢-٣٦٤).

٤- انظر إلى: فتح المغيث (٢/ ٨١-٩٠).

٥- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٣٣٤-٣٣٧).

٦- وهذه هي المسألة الثالثة عشرة من المسائل التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النَّوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٨).

٧- انظر إلى: المصدر السابق (/ ٢٣٨)، وللاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٥٢)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٠٣)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٦)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشي – (٣/ ٤٢٣)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٦٣-٢٦٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٦٦)، وفتح المغيث (٢/ ١٠٣)، وتدريب الراوي (١/ ٣٣٩)، وغيرها.

٨- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٨-٢٣٩).

٩- انظر إلى: التقريب والتيسير (/٥٢).

المبحث الثاني

العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ الْحَدِيْثِ وتَحَمُّلِهِ وَصِفَةِ ضَبْطِهِ [٦]

تعريف كيفية السماع والتحمُّل:

وهو معرفة حالِ وصفةِ من يُريد سماع الحديث من الشيوخ وتحمُّلها من أهليةٍ، وتمييزٍ، وضبطٍ، وغير ذلك؛ ليصبح مؤهلاً لأدائها إلى غيره من الرواة مضبوطةً كما سمعها وتحمَّلها، ويتبع ذلك ما يتعلق بالتَّحمُّل من طرقٍ معروفةٍ عند أهل الحديث. [٧]

العلاقة بين العلَّةِ ومعرفة كيفية سماع الحديث وتحمُّله وصفة ضبطه

تبرز العلاقة بين العلَّة ومعرفة كيفيِّة سماع الحديث وتحمُّله وصفة ضبطه من خلال عدة أمورٍ متعلقةٍ بعدالة الراوي وضبطه، صفته وقت بدء التحمُّل وما يتعلق بذلك من أهليّةٍ، وتمييزٍ، إتقان، واتفاقٍ للعلماء أو بعضهم على بعض شروط وخصائص من يسمع الحديث ويتحمَّله، وهذه الأمور متعددة تبعاً لما قسَّمه العلماء من مسائل تتعلق بسماع الراوي وطبيعة أخذه عن الشيوخ منها:

١- انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٠٣).

٢- انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٦).

٣- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٦٦-٣٦٧).

٤- انظر إلى: فتح المغيث (٢/ ١٠٣-١١٠).

٥- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٣٣٩-٣٤٠).

٦- وهذا هو النَّوع الرابع والعشرون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٤٧).

٧- لم يَحُد ابن الصلاح هذا النوع بتعريفٍ مُعينٍ واضحٍ، ولكن يُفهم هذا التعريف من الكلام الذي ذكره عنه، وخاصَّةً المسائل المتعددة التي ذكرها. انظر إلى: المصدر السابق (/٢٤٧-٢٩١)، للاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٥٤-٦٦)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧٩-٩١)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٠٥-٢٢٣)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٧٤-٣٥٥)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ١٦٣-٢٠٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٧٩-٤٦١)، وفتح المغيث (٢/ ١٣٤-٣/٣١)، وتدريب الراوي (٢/ ٤-٦٤)، وغيرها. قال محمود الطحَّان: " المراد بكيفية سماع الحديث: بيان ما ينبغي وما يشترط فيمن يريد سماع الحديث من الشيوخ سماعَ روايةٍ وتحمُّلٍ؛ ليؤديه فيما بعد لغيره، وذلك مثل اشتراط سن معينة وجوباً، أو استحباباً، والمراد بتحمُّله: بيان طرق أخذه وتلقيه عن الشيوخ، والمراد بصفة ضبطه: بيان كيف يضبط الطالب ما تلقاه من الحديث ضبطاً يؤهله لأن يرويه لغيره على شكلٍ يُطمَأَنُّ إليه ". تيسير مصطلح الحديث (/ ١٩٤).

أولاً- رواية الكافر:

المقصود براوية الكافر هنا هو الذي ليس من أهل القبلة.

قد نجد أنَّ بعض الكفار تحمَّل بعض الأحاديث النَّبويَّة قبل إسلامه فقد تكلَّم العلماء في حكم هذه المسألة تحت شرط عدالة الراوي ومنها أن يكون مسلماً، وفرَّقوا بين رواية الكافر الذي تحمَّل الحديث وقت كفره، ويؤدي ويروي ما تحمَّله وهو على هذا الحال، وبين الذي تحمَّل الحديث حال كفره ثُمَّ أسلم، وروى ما تحمَّله حال كفره بعد إسلامه، وهذا الثاني محل اتفاق بين العلماء بقبول روايته كما قال السَّخَاوِيُّ [١].

رواية الكافر مُعلَّةٌ بعلَّةٍ قادحةٍ تَرُدُّ الحديث:

راوية الكافر معلولةٌ بعلَّةٍ قادحةٍ – على غير بابها – تستدعي عدم قبول روايته مطلقاً باتفاق عند العلماء إذا روى ما تحمَّله حال كفره وهو ما زال على تلك الحال؛ لأنَّ من شروط قبول رواية الراوي أن يكون عدلاً، ومن عدالته أن يكون مسلماً.

قال ابن الصلاح: " أجمع جماهير أئمَّة الحديث والفقه على أنَّه يُشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلماً... " [٢].

وقال أيضاً: " يصح التحمُّل قبل وجود الأهليَّة فتقبل رواية من تحمَّل قبل الإسلام وروى بعده [٣] " [٤].

ففي دلالة كلام ابن الصلاح أنَّ الكافر الذي تحمَّل قبل إسلامه يصح أداؤه لما تحمَّله بعد إسلامه، وقد تبعه على هذا كثيرٌ من العلماء منهم: النَوَوِيُّ[٥]، وابْنُ جَمَاعَةَ [١]، وابن كَثِيْر [٢]، والعِرَاقِيُّ[٣]، والسَّخَاوِيُّ[٤]، والسُّيُوْطِيُّ [٥]، وغيرهم.

١- فتح المغيث (٢/ ١٣٥).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٢).

٣- من ذلك حديث: جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ أَنَّهُ سمعَ النبيَّ ﷺ يقرأُ في المغربِ بالطُّوْرِ، وكان جاءَ في فداء أسرى بدر قبل أن يُسْلِمَ ورواه بعد إسلامه. انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٠)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٨٢)، وفتح المغيث (٢/ ١٣٦)، وتدريب الراوي (٢/ ٤)، وغيرها، والحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب (١٠): الأذان، باب (٩٩) الجهر في المغرب، (١٥٣/١)، حديث رقم: (٧٦٥)، وكذلك أخرجه في كتاب (٦٥): تفسير القرآن، باب (٢٨٨) قوله: وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب، (١٤٠/٦)، حديث رقم: (٤٨٥٤)، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب (٤): الصلاة، باب (٣٥) القراءة في الصبح، (٣٣٨/١)، حديث رقم: (٤٦٣)، كلاهما من حديث جبير بن مطعم ﷺ.

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٤٧)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٥٤)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧٩)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٠٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٠)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٨٢)، وفتح المغيث (٢/ ١٣٥)، وتدريب الراوي (٢/ ٤)، وغيرها.

٥- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٥٤).

يُفهم منه أيضاً أنَّ من تحمَّل قبل الإسلام فلا تُقبل روايته إذا أدَّاها وهو لا يزال على كفره؛ فهي معلولةٌ بكفره؛ لعدم عدالته وبالتالي عدم الأهليَّة التي اشترطها العلماء لأداء الحديث فلا يُطمئن له؛ لكونه قد يتجرأ على الكذب تبعاً لكراهيته وكيده، وعداوته للمسلمين [٦]، بخلاف ما إذا أسلم ثُمَّ روى ما سمعه حال الكفر؛ لأنَّ الأهليَّة تُشترط للأداء وليس التحمُّل، فقد قال ابن حجر: " التَّحَمُّل لَا يشْتَرط فِيهِ كَمَال الْأَهْلِيَّة، وإِنَّمَا يشْتَرط عِنْد الأداء، ويلحق بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر " [٧].

فالكافر متهمٌ في الدين، وهو غير مؤتمن على أيِّ خبرٍ يخصّ شريعة المسلمين؛ فالعداوة التي يحملها على المسلمين تَحْمِله على الكيد لهم، والحرص على التدليس والتلبيس عليهم في دينهم؛ لأنَّه أبغضهم من أجله. [٨]

وتهمته في الدين وتلبيسه وكذبه إذا وجد فيه فقد لا يُنفى في روايته، وهذه علَّةٌ قادحةٌ في الراوي.

قال الدكتور/ نور الدين عتر: " لا يُقبل حديث الراوي الكافر، بل يجب أن يكون وقت روايته للحديث مسلماً، فإن الكفر أعظم موجبات العداء للدين وأهله، فكيف تقبل رواية الكافر مهما كان عليه من الصدق؟! " [٩].

ثانياً – رواية الصَبِيِّ:

تكلَّم العلماء في حكم رواية الصغير الذي تحمَّل الحديث قبل البلوغ، فثبت جواز تحمُّله الحديث وسماعه قبل بلوغه على الصحيح، دون الأداء.

قال ابن الصلاح: " يصح التحمُّل قبل وجود الأهليَّة فتقبل رواية من تحمَّل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده " [١]، وتبع ابن الصلاح كثيرٌ من العلماء منهم: النَوَوِيُّ[٢]، وابن كَثِيْر [٣]، والعِرَاقِيُّ [٤]، والسُّيُوْطِيُّ [٥]، وغيرهم.

١- انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧٩).

٢- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ ٢٠٥).

٣- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٠).

٤- انظر إلى: فتح المغيث (٢/ ١٣٥)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٨٢).

٥- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٤).

٦- انظر إلى: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/ ٩١).

٧- فتح الباري (١/ ١٧٢)، وانظر إلى: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ٧٠)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٨٣)، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ١٧٦).

٨- انظر إلى: الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح (/ ١٠٦)، بتصرف.

٩- منهج النقد في علوم الحديث (/ ٨١).

وقد ردَّ ابن الصلاح على من مَنَعَ ذلك[٦] فقال: " ومنع من ذلك قوم فأخطؤوا؛ لأنَّ النَّاس قبلوا رواية أحداث الصحابة، كالحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزُّبير، والنُّعمان بن بَشِيْر، وأشباههم، من غير فرق بين ما تحمَّلوه قبل البلوغ وما بعده، ولم يزالوا قديماً وحديثاً يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع ويعتدون بروايتهم لذلك [٧] " [٨].

قال العِرَاقِيُّ: " تُقْبلُ روايةُ مَنْ سمعَ قبلَ البلوغِ، وَرَوَى بعدَهُ، ومنعَ مِنْ ذلكَ قومٌ هنا، أي: في مسألةِ الصبيِّ، وهوَ خطأٌ مردودٌ عليهم، ...وَقَبِل الناس روايتَهُم من غير فَرْقٍ بين ما تحمَّلوه قبل البلوغ وبعده، وكذلك كان أَهل العلمِ يُحضرون الصِّبيان مجالس الحديث وَيَعْتَدُّوْن بروايتهم بذلك بعد البلوغ " [٩].

ومن منع قَبول سماع الصبيِّ جاء منعه من مظنَّةِ عدم الضَّبط عند الصَبِيِّ فلا يَصحُّ تحمُّله، وذكر التَعليل بالمنع لمظنِّة عدم الضَّبط السَّخَاوِيُّ وغيره [١٠].

وورد الاختلاف في أوَّل سنٍّ لسَّماع الصغير، وأغلب من تكلَّم في ذلك وجَّه كلامه إلى مدى درجةِ ضبط هذا الصغير وتمييزه، فمنهم من قال: إذا فرَّق بين البقرة والدَّابة، ومنهم من قال: إذا عَقَلَ وضَبَطَ، إلى غير ذلك [١١]، والأكثر من أهل الحديث يرون أنَّ أوَّل سنٍّ لصحَّة تحمُّل الحديث وسماعه خمس سنوات بناءً على سِنِّ محمود بن الربيع [١].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٤٧)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/٥٤)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧٩)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٠٥-٢٠٦)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٧٤)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٢٨٨)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٠)، وفتح المغيث (٢/ ١٣٨)، وتدريب الراوي (٢/ ٤)، وغيرها.

٢- انظر إلى: التقريب والتيسير (/٥٤).

٣- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ ٢٠٥).

٤- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٠).

٥- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٤).

٦- قال الزَّرْكَشِيُّ: " وهذا المنع هو وجهٌ للشافعية، ولهم وجهٌ أنَّه يجوز رواية الصبي قبل بلوغه، والمشهور الأول ". النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣/ ٤٦٢)، وانظر إلى: فتح المغيث (٢/ ١٣٨).

٧- قال الْبُلْقِينِيُّ: " فائدة: الاعتداد بتحملهم في حال الصِّبا؛ ليروووه بعد البلوغ، هو المعروف، وشَذَّ قوم فجوَّزوا رواية الصبي قبل بلوغه، وهو وجهٌ عند الشافعية، والمشهور الأول ". مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٣١٢).

٨- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٤٧)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٥٤)، وتدريب الراوي (٢/ ٤).

٩- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٠).

١٠- انظر إلى: فتح المغيث (٢/ ١٣٨)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٥٣).

١١- انظر إلى الأقوال التي ذكرها ابن الصلاح في أوَّل سنٍ يَصِحُّ فيه السّماع. معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٤٨-٢٤٩)، وقد ذكر الْأَبْنَاسِيُّ، والعِرَاقِيُّ، وتبعهما السَّخَاوِيُّ عدداً من الأقوال التي اختلف فيها العلماء في تحديد أوَّل سنٍّ يصحُّ فيه سماع الصغير، فذكروا أربعة أقوال، وهي: الأول: وهو أصحها عند الجمهور أنَّ أقل ذلك خمس سنين – كما قال الْأَبْنَاسِيُّ –، الثاني: اعتبار التمييز على الخصوص بفهم الخطاب – وهو الصواب الذي يجب أن يُعتبر عند ابن الصلاح والعِرَاقِيُّ وغيرهما –، الثالث: خمس عشرة سنة، الرابع: إذا فرَّق بين البقرة والدابة، وزاد السَّخَاوِيُّ قولاً خامساً، وهو: أن=

قال ابن الصلاح: " التحديد بخمسٍ هو الذي استقر عليه عَمَل أهل الحديث المُتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً سَمِعَ، ولمن لم يبلغ خمساً، حَضَرَ، أو أُحْضِرَ، والذي ينبغي في ذلك أن يُعْتَبَر في كلِّ صغيرٍ حاله على الخصوص، فإنْ وَجدناه مرتفعاً عن حال من لا يَعقل فهماً للخطاب ورداً للجواب ونحو ذلك صححنا سماعه، وإن كان دون خمسٍ، وإن لم يكن كذلك لم نُصحح سماعه، وإن كان ابن خمس، بل ابن خمسين " [٢]، وكذلك قال ابن جَمَاعَة [٣].

وقال النَوَوِيُّ: " فإن فهم الخطاب، ورد الجواب كان مُمَيِّزاً صحيح السماع، وإلا فلا " [٤].

=يفهم الخطاب ويردَّ عليه – وعدَّه الصواب مع أنَّه داخلٌ في الأقوال السابقة –. انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٧٦–٢٧٧)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٣–٣٨٤)، وفتح المغيث (٢/ ١٤٧).

١– جاء تحديدهم أوَّل سنٍّ يَصحُ فيه سماع الصغير بخمسِ سنوات اعتماداً على سنِّ محمود بن الربيع الذي عَقِلَ مَجَّة مجها النبيُّ ﷺ في وجهه وهو ابن خمس سنين. قال القاضي عياض: " أمَّا صحة سماعه فمتى ضبط ما سمعه صَحَّ سماعه، ولا خلاف في هذا وصحَّ الأخذ عنه بعد بلوغه، إذ لا يصحُّ الأخذ عن الصغير ومن لم يبلغ، وقد حدَّد أهل الصَّنعة في ذلك أنَّ أقله سن محمود ابن الربيع ". الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٦٢). وانظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٤٩–٢٥٠)، وحديث محمود بن الربيع أخرجه الإمام البُخَارِيُّ في صحيحه، في كتاب (٣): العلم، باب (١٨) متى يصِحُّ سماع الصغير ؟، (٢٦/١)، حديث رقم: (٧٧)، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: "عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ ". والمَجُّ: إخراج الماء من الفم مرة واحدة. انظر إلى: جمهرة اللغة (١/ ٩٢)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٢٧٧). قال الْأَبْنَاسِيُّ: " كان ينبغي للمصنِّف [أي: ابن الصلاح] أن يذكر حديث عبد الله بن الزبير فإنَّه أولى من ذكر حديث محمود بن الربيع، ففي البخاري ثنا أحمد بن محمد، أنا عبد الله بن المبارك، أنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير قال: كنت يوم الأحزاب جعلت أنا وعمر بن أبي سلمة في النساء فنظرت فإذا أنا بالزبير على فرسه يختلف إلى بني قريظة مرتين أو ثلاثاً فلما رجعت قلت: يا أبة رأيتك تختلف، قال: قال أو هل رأيتني يا بني؟، قلت: نعم، قال: كان النَّبيُّ ﷺ قال: "من يأتي بني قريظة فيأتني بخبرهم"، فانطلقت فلما رجعت جمع لي النَّبيُّ عليه السلام أبويه فقال: " فداك أبي وأمي ". قال البخاري: وغيره كانت الأحزاب وهي غزوة الخندق في شوال سنة أربع وولد عبد الله بن الزبير على ما ذكر البخاري وغيره بعد الهجرة في السنة الثانية، أو السنة الأولى، على خلاف فيه حكاه ابن عبد البر، فعلى هذا يكون حال تحمُّله لهذا الحديث أصغر سنا من محمود بن الربيع ". الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٧٧)، وحديث عبد الله بن الزبير أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب (٦٢): أصحاب النَّبيِّ ﷺ، باب (١٣) مناقب الزبير بن العوَّام، (٢١/٥)، حديث رقم: (٣٧٢٠)، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب (٤٤) فضائل الصحابة ﷺ، باب (٦) من فضائل طلحة والزبير ﷺ، (١٨٧٩/٤)، حديث رقم: (٢٤١٦)، كلاهما عن عبد الله بن الزُّبير ﷺ.

وقال العِرَاقِيُّ: مُعَلِقاً على الاعتداد بسنِّ محمود بن الربيع في أوَّل سماع الصبيِّ: " وليسَ في حديثِ محمود سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ، إذ لا يلزمُ منه أَنْ يُمَيِّزَ كلُّ أَحدٍ تمييزَ محمودٍ، بلْ قد ينقصَ عنه وقدْ يزيدُ، ولا يلزمُ منه ألاَّ يعقِلَ مثلَ ذلكَ وسِنُّهُ أَقلُ من ذلكَ، ولا يلزمُ مِنْ عَقْلِ المَجَّةِ أَنْ يَعْقِلَ غيرَ ذلك مما يسمَعُهُ...". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٣)، وانظر إلى: فتح المغيث (٢/ ١٤٧)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٥٧).

٢– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٤٩–٢٥٠).

٣– انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧٩).

٤– التقريب والتيسير (/ ٥٤).

فهذا الذي ذكره ابن الصلاح هو الصحيح المعتبر، ويُفهم من ذلك أنَّ الصغير الذي لا يَعقل الخطاب ولا يفهمه لا يَصحُّ سماعه؛ لمظنّة الخطأ وعدم الضَّبط بسبب صغر السنِّ، فروايته إذا تحمَّلها مع عدم تمييزه، وعدم ضبطه قد توقع العلل القادحة في روايته وقت أدائها؛ بسبب أنَّه قد يدخل عليه الوهم.

وفي تصحيح العلماء أنَّ لكل صبيٍّ وضعٍ خاصٍّ تُعتبر روايته على أساسه وقع الاتفاق عند كثير من علماء الحديث إضافةً إلى ما ذكره ابن الصلاح والنَوَوِيُّ، منهم:

قول ابن الصلاح أيضاً: " وأمَّا حديثُ محمودِ بنِ الرَّبِيْعِ فيَدُلُّ على صحَّة ذَلك من ابن خمسٍ مثل محمود، ولا يَدلُّ علَى انتفاء الصِّحَّةِ فيمن لم يكن ابن خمسٍ، ولا على الصِّحَّة فيمن كان ابن خمسٍ ولم يُمَيِّزْ تَمْييزَ محمودٍ ﷺ " (١).

وقال برهان الدين الجَعْبَرِيُّ: " شرط تحمُّل الراوي: التمييز بفهم الخطاب لردِّ الجواب " (٢).

وقال الزَّرْكَشِيُّ: " وما ذكره المصنِّف عن القاضي عياض أنَّ أهل الصَّنعة حدوه بخمسٍ أهمل منه قول القاضي: وليعلم إنَّما أرادوا أنَّ هذا السِّنَّ أقل ما يحصل به الضَّبط، وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فمرجوعُ ذلك للعادات فرب بليد الطبع غبيِّ الفطرة لا يضبط شيئاً فوق هذا السِّن " (٣).

وصَوَّبَ العِرَاقِيُّ القول الثاني – وهو المُعتبر عند ابن الصلاح – من خلاف العلماء في سنِّ الراوي فقال: " من الخلافِ في صحةِ سماعِ الصغيرِ اعتبارُ تمييزِهِ على الخصوصِ، فمتى كانَ يفهمُ الخطابَ، ويردُّ الجوابَ كان سماعُهُ صحيحاً، وإنْ كانَ ابْنَ أقلّ مِنْ خمسٍ، وإنْ لم يكنْ كذلك لم يصحَّ، وإنْ زادَ على الخمسِ، وهذا هو الصوابُ " (٤).

قال ابن حجر: " الأصح اعتبار سنِّ التحمُّل بالتمييز، هذا في السماع، ... وأمَّا الأداء... لا اختصاص له بزمنٍ معينٍ، بل يقيد بالاحتياج والتأهل لذلك، وهو مختلفٌ باختلاف الأشخاص " (٥).

فأغلب من تكلَّم في صحَّة سماع الصبيِّ الصغير اشترط تمييزه بفهم الخطاب وردِّه، وهذا لا يمكن أن يتفق عليه جميع الصبيان في سنٍّ واحد ولا ينضبط في ذلك، لذلك اعتبروا الخصوص في صحَّة السماع لكلِّ صبيٍّ إذا اختلف عن غيره في التمييز، وغير ذلك.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٥٠-٢٥١).

٢- رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ٩٩).

٣- النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣/ ٤٦٦).

٤- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٣).

٥- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٨٩).

رواية الصَبِيِّ معلَّةٌ بعلَّةٍ قادحةٍ لأنَّه لا زاجر له عن الكذب:

تُعَلُّ رواية الصبي بعلَّةٍ قادحةٍ إذا روى قبل البلوغ؛ لأنَّ الصبي الصغير ليس ببعيدٍ عن الكذب، فقد تواردت أقوال العلماء في حكم رواية الصبي وأدائه، فمن ذلك:

قال أبو حامد الغزالي(٥٠٥هـ) – رحمه الله – [١]: " فلا تُقبل رواية الصبي؛ لأنَّه لا يخاف الله تعالى؛ فلا وازعٌ له من الكذب ...، والصبيُّ لا يخاف الله تعالى أصلاً فهو مردودٌ بطريقِ الأولى، أمَّا إذا كان طفلاً مُميِّزاً عند التحمُّل بالغاً عند الرواية فإنَّه يُقبل؛ لأنَّه لا خلل في تحمُّله؛ ولا في أدائه؛ ويدل على قبول سماعه إجماع الصحابة على قبول خبر ابن عباس، وابن الزبير، والنُّعمانِ بن بَشِيْر وغيرهم من أحداث الصحابة، من غير فرق بين ما تحمَّلوه بعد البلوغ أو قبله... " [٢].

وقال القاضي عِيَاض(٥٤٤هـ) – رحمه الله – [٣]: " أمَّا صِحَّة سماعه فمتى ضبط ما سمعه صح سماعه، ولا خلاف في هذا وصَحَّ الأخذ عنه بعد بلوغه؛ إذ لا يصح الأخذ عن الصغير ومن لم يبلغ " [٤].

وقال ابن الأثير(٦٠٦هـ) – رحمه الله – [٥]: " فلا تقبل رواية الصبيِّ، لأنَّه لا وازع له عن الكذب، فلا تحصل الثِّقة بقوله... أمَّا إذا كان طفلاً عند التحمُّل، مميزاً بالغاً عند الرواية، فتقبل، لأنَّ الخلل قد اندفع عن تحمُّله وأدائه " [١].

١- هو: الشيخ الإمام، وحجة الإسلام، أبو حامد، زين الدين محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغَزَاليّ، المشهور بأبي حامد الغزالي، صاحب التصانيف المشهورة والتي من أشهرها كتاب: إحياء علوم الدين، ولد سنة خمسٍ وأربع مائة بمدينة طوس بخراسان، وتوفي فيها في سنة خمسٍ وخمسمائة. انظر إلى: تاريخ دمشق (٥٥/٢٠٠-٢٠٤)، ووفيات الأعيان (٤/٢١٦-٢١٩)، وتاريخ الإسلام (١١/٦٢)، والعبر في خبر من غبر (٢/٣٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٣٢٢-٣٤٦)، وطبقات الشافعية الكبرى (٦/١٩١)، وطبقات الشافعيين (١/٥٣٣-٥٣٥)، والأعلام (٧/٢٢-٢٣)، وغيرها.

٢- المستصفى (/ ١٢٤).

٣- هو: الإمام العلَّامة، الحافظ، شيخ الإسلام، القاضي، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى ابن عياض اليحصبيُّ، الأندلسيُّ، السبتيُّ، المالكيُّ، المشهور بالقاضي عياض، صاحب التصانيف المفيدة، والتي منها كتاب: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ولد في مدينة سبتة سنة ستٍ وسبعين وأربعمائة، وتوفي في مراكش سنة أربع وأربعين وخمسمائة. انظر إلى: وفيات الأعيان (٧/١٣٢-١٣٣)، وتاريخ الإسلام (١١/٨٦٠)، وتذكرة الحفاظ (٤/٦٧-٦٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٢١٢-٢١٧)، والعبر في خبر من غبر (٢/٤٦٧)، والبداية والنهاية (١٢/٢٢٥)، وغيرها.

٤- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٦٢).

٥- هو: العلّامة، القاضي، أبو السعادات، مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيُّ، ابن الأثير الجزريُّ، الموصليُّ، المشهور بابن الأثير، صاحب تصانيفٍ مشهورةٍ، منها كتاب: جامع الأصول، والنهاية في غريب الحديث والأثر، ولد في جزيرة ابن عمر سنة أربعٍ وأربعين وخمسمائة، وتوفي في الموصل سنة ستٍ وستمائة.=

وقال فخر الدين الرَّازرزيّ(٦٠٦هـ) – رحمه الله – [٢]: " رواية الصبيِّ غير مقبولة لثلاثة أوجهٍ، الأول: أنَّ رواية الفاسق لا تُقبل فأولى أن لا تُقبل رواية الصبيِّ؛ فإنَّ الفاسق يخاف الله تعالى، والصبي لا يخاف الله تعالى ألبتة، الثاني: أنَّه لا يحصل الظَّنّ بقوله فلا يجوز العمل به كالخبر عن الأمور الدنيوية، الثالث: الصبيُّ إن لم يكن مميِّزاً لا يمكنه الاحتراز عن الخلل، وإن كان مميِّزاً علم أنَّه غير مكلفٍ فلا يحترز عن الكذب، ...إذا كان صبياً عند التحمُّل بالغاً عند الرواية قُبلت روايته لوجوهٍ أربعة، الأول: إجماع الصحابة فإنَّهم قبلوا رواية ابن عباس، وابن الزبير، والنُّعمان بن بَشِيْر ﷺ، من غير فرق بين ما تحمَّلوه قبل البلوغ أو بعده، الثاني: إجماع الكل على إحضار الصبيان مجالس الرواية، الثالث: أنَّ إقدامه على الرواية عند الكبر يدل ظاهراً على ضبطه للحديث الذي سمعه حال الصغر، الرابع: أجمعنا على أنَّه تقبل منه الشهادة التي تحملها حال الصغر فكذا الرواية، والجامع أنَّه حال الأداء مُسلمٌ عاقلٌ بالغٌ يحترز من الكذب " [٣].

قال الدكتور/ نور الدين عتر: " لا تُقبل رواية الصبي والمجنون، لأنَّهما لا مسؤولية عليهما، فقد يتعمد الصبيُّ الكذب بهذا الاعتبار، أو يتساهل، والمجنون أولى لأنَّه فاقدٌ شريطة الضَّبط من الأصل " [٤].

من خلال أقوال العلماء آنفة الذكر في رواية الصبيِّ، وفي عدم قبولها أداءً، نجد أنَّ تعليل العلماء باعتبار التمييز وقت التحمُّل غايته السلامة في الأداء بعد البلوغ، ولا يُتصور أن تخلو رواية الصبيِّ بعد البلوغ من علل قادحة قد تَرُدُّ الحديث إذا كان سماعه وهو صغيرٌ على صفةٍ يدخلها الخلل نتيجة عدم فهمه الخطاب، وعدم تمييزه، وحصول مظنَّة الكذب، وعدم الضَّبط؛ لأنَّ هذا وارد على الصغار، فما الحال إذا روى قبل البلوغ وكان عرضةً للكذب، وعدم الضَّبط، وغير ذلك؟.

=انظر إلى: تاريخ الإسلام (١٤٦/١٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٨٨/٢١-٤٩١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٦٦/٨-٣٦٧)، والأعلام (٢٧٢/٥)، وغيرها.

١- جامع الأصول (١/ ٧١).

٢- هو: المفسر المتكلِّم، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي البكريُّ، التيميُّ، الطبرستانيِّ، الشافعيُّ، الرازيُّ، المشهور بفخر الدين الرازيّ، أو ابن الخطيب، له تصانيف عديدةٍ مشهورةٍ، منها: تفسير القرآن الكريم، والمحصول، ولد سنة أربعٍ وأربعين وخمسمائة بالريّ، وتوفي في مدينة هراة سنة ستٍ وستمائة. انظر إلى: وفيات الأعيان (٢٤٨/٤-٢٥٢)، وتاريخ الإسلام (١٣٧/١٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨١/٨)، وطبقات الشافعيين (٧٧٨/١-٧٨٣)، وغيرها.

٣- المحصول (٤/ ٣٩٤-٣٩٥).

٤- منهج النقد في علوم الحديث (/ ٨١).

ثالثاً – طرق نقل الحديث وتحمُّله:

تعددت طرق تحمُّل الحديث ونقله إلى أنواعٍ متعددةٍ، مُتمايزةٍ، ولكل طريقةٍ منها ما يُميزها عن غيرها من الطرق الأخرى.

قال ابن الصلاح: " اعلم أنَّ طرق نقل الحديث وتحمُّله على أنواعٍ متعددةٍ " [١].

وهذه الطرق تنقسم إلى ثمانية أقسام، وهي [٢]:

١– السماع من لفظ الشيخ:

قال ابن الصلاح: " القسم الأول: السماع من لفظ الشيخ، وهو ينقسم إلى إملاءٍ، وتحديثٍ من غير إملاءٍ، وسواء كان من حفظه، أو من كتابه، وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير " [٣].

من صيغها: سَمِعْتُ وهي أرفع الصيغ كما قال الخطيب البَغْدَادِي [٤]، وحَدَثَنَا، وحَدَثَنِي إذا كان وحده عند التحمُّل، وأَخْبَرَنَا، وأَخْبَرَنَي إذا كان وحده عند التحمُّل، وأَنْبَأَنَا، وأَنْبَأَنِي إذا كان لوحده عند التحمُّل، وقال لنا، وقال لي إذا كان وحده وقت التَّحمُّل، وذكر لنا، وذكر لي إذا كان وحده عند التحمُّل. [٥]

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٤٧).

٢– هذه الأقسام ذكرها ابن الصلاح في النوع الرابع والعشرين الذي سطره في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث ". انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٥١–٢٩١)، وتبع فيها القاضي عياض الذي قال: " اعلم أنَّ طريق النَّقل، ووجوه الأخذ، وأصول الرواية على أنواعٍ كثيرةٍ ويجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب،... ". الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٦٨)، وسأقتصر فقط على بيان تعريف كل طريقٍ منها، مع ذكر بعض الصيغ المستخدمة فيها، دون التطرُّق لاختلافات العلماء والمحدِّثين في أحاكمها، وأحكام تفاصيل كل طريق؛ وذلك للاختصار.

٣– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٥١)، وانظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٦٩–٧٠)، والتقريب والتيسير (/ ٥٤–٥٥)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٨٠)، واختصار علوم الحديث (/٢٠٧–٢٠٨)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٧٨–٢٨١)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٢٩٢–٢٩٣)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ١٦٦)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٦–٣٩٠)، والمختصر في علم الأثر (/ ١٦٣)، وفتح المغيث (٢/ ١٥٦–١٧٠)، وغيرها.

٤– قال الخطيب البَغْدَادي: " كانت هذه العبارة [أي: سمعت] أرفع ممَّا سواها، ثُمَّ يتلوها قول حدثنا، وحدثني ". الكفاية في علم الرواية (/ ٧٧).

٥– انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٦٩)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٥١–٢٥٣)، والتقريب والتيسير (/ ٥٤–٥٥)، واختصار علوم الحديث (٢٠٧–٢٠٨)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٧٨–٢٨١)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٦–٣٩٠)، والنكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٤٢–٤٥)، وفتح المغيث (٢/ ١٥٩–١٧٠)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٦٠–٣٦٣).

قال ابن الصلاح: " حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت من جهةٍ أخرى، وهي أنَّه ليس في سمعت دلالة على أنَّ الشيخ رواه الحديث وخاطبه به، وفي حدثنا، وأخبرنا دلالة على أنَّه خاطبه به ورواه له، أو هو ممَّن فعل به ذلك " [١].

وقال أيضاً: " وأمَّا قوله: قال لنا فلان، أو ذكر لنا فلان فهو من قبيل قوله: حدثنا فلان؛ غير أنَّه لائق بما سمعه منه في المذاكرة وهو به أشبه من حدثنا " [٢].

٢ – القراءة على الشيخ:

وهي القراءة على الشيخ، سواء كان الطالب هو القارئ، أو غيره يقرأ وهو يسمع، سواء كان من كتابه أو حفظه، سواء كان الشيخ يحفظ ما يُقرأ عليه أو لا يحفظه لكن يُمسك أصله، أو يُمسكه ثقة. [٣]

قال ابن الصلاح: " القسم الثاني من أقسام الأخذ والتحمُّل: القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها: عرضاً، من حيث إنَّ القارئ يَعْرِضُ على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ، وسواء كنت أنت القارئ، أو قرأ غيرك وأنت تسمع، أو قرأت من كتاب أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو لا يحفظه لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره، ولا خلاف أنَّها روايةٌ صحيحةٌ، إلا ما حكي عن بعض من لا يُعْتَدَّ بخلافه " [٤].

وقال أيضاً في الاختلاف هل هي أعلى مرتبةً من السماع أو أقل: " الصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ، والحكم بأنَّ القراءة عليه مرتبةً ثانيةً، وقد قيل: إنَّ هذا مذهب جمهور أهل المشرق " [٥].

من صيغها: قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به، وهذه أجود الصيغ وأسلمها، وحدثنا فلان قراءة عليه، أو أخبرنا قراءة عليه، وغير ذلك. [١]

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٥٢).

٢– المصدر السابق(/ ٢٥٣).

٣– انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٧٠)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٥٤)، والتقريب والتيسير (/ ٥٥)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٠٥)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٠٨)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٨١)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٩١)، وفتح المغيث (٢/ ١٧٢)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٦٣–٣٦٤)، وغيرها.

٤– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٥٤).

٥– المصدر السابق (/ ٢٥٤).

٣- الإجازة:

قال القاضي عِيَاض هي: " إمَّا مشافهةً، أو إذناً باللفظ مع المَغِيْبِ، أو يكتب له ذلك بخطِّه بحضرته أو مَغِيْبِه، والحكم في جميعهاً واحد إلا أنَّه يَحتاج مع المَغِيْبِ لإثبات النَّقل أو الخطِّ " [٢].

وهي على سبعة وجوهٍ، أو أنواعٍ [٣]:

- أن يُجيز لمعينٍ في معينٍ، كأن يقول: أجزت لك الكتاب الفلاني، أو ما اشتملت عليه فهرستي هذه، وهذا أعلى أنواع الإجازة.
- أن يُجيز لمعينٍ في غير معينٍ، كأن يقول: أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي، أو جميع مروياتي، أو ما صحَّ عندك من مروياتي.
- أن يُجيز لغير معينٍ بوصفِ العموم [٤]، كأن يقول: أجزت للمسلمين، أو أجزت لكل واحدٍ، أو أجزت لمن أدرك زماني، وغير ذلك.
- أن يجيز لمجهولٍ [٥]، أو بالمجهول، كأن يقول: أجزت لفلان أن يروي كتاب السنن، أو أجزت لفلان ويسميه ويوجد عددٌ مشتركون في نفس الاسم والنسب، أو أن يقول: أجزت لمن يشاء فلان.

١- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٥٥)، والتقريب والتيسير (/ ٥٦)، واختصار علوم الحديث (/ ٢١٤-٢١٨)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٨٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٩٦)، وفتح المغيث (٢/ ١٧٨-١٧٩)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٣٦٦).

٢- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٨٨).

٣- زاد ابن الصلاح في التقسيم نوعاً سابعاً بخلاف القاضي عياض فإنَّه قسَّمها إلى: ستة وجوه، وقسَّمها العِرَاقِيُّ إلى: تسعة أنواع، وتبعه على ذلك السَّخَاوِيُّ، والسُّيُوْطِيُّ. انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٨٨)، معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٦٥-٢٧٨)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤١٦)، وفتح المغيث (٢/ ٢٢١)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٩).

٤- قال القاضي عِيَاض: " وهي على ضربين معلقةٌ بوصفٍ ومخصوصةٍ بوقتٍ، أو مطلقةٌ، فأمَّا المخصوصة والمعلقة بقولك: أجزت لمن لقيني، أو لكل من قرأ علي العلم، أو لمن كان من طلبة العلم، أو لأهل بلد كذا، أو لبني هاشم أو قريش، والمطلقة أجزت لجميع المسلمين أو لكل أحد، فهذه الوجوه تفترق وفي بعضها اختلاف ". الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٩٨).

٥- قال القاضي عِيَاض: " وهي على ضروبٍ، فأمَّا لمعينٍ مجهولٍ في حق المُجيز لا يعرفه فلا تضره بعد إجازته له جهالته بعينه إذا سمي له، أو سماه في كتابه، أو نسبه على ما نص عليه، كما لا يضره عدم معرفته إذا حضر شخصه للسماع منه، وأمَّا مجهولٌ مبهمٌ على الجملة كقوله: أجزت لبعض الناس، أو لقومٍ، أو لنفرٍ لا غير ". المصدر السابق (/ ١٠١).

- أن يجيز لمعدومٍ، كأن يقول: أجزت لمن يولد لفلان، أو أجزت لطلبة العلم ببلدِ كذا متى كانوا، أو لكل من دخل بلد كذا من طلبة العلم.
- أن يجيز بما لم يسمعه المجيز ولم يتحمَّله أصلاً ليرويه المُجاز له بعد أن يتحمَّله المُجيز.
- إجازة الشيخ مجازاته لغيره، كأن يقول: أجزت لك مجازاتي، أو أجزتُ لك رواية ما أُجيز لي روايته. [1]

٤ – المُنَاوَلَةُ:

قال القاضي عِيَاض: " أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو نُسخة منه وقد صححها، أو أحاديث من حديثه وقد انتخبها وكتبها بخطه، أو كُتبت عنه فعرفها فيقول للطالب: هذه روايتي فاروها عنِّي، ويدفعها إليه، أو يقول له: خذها فانسخها وقابل بها ثُمَّ اصرفها إليَّ، وقد أجزت لك أن تُحدث بها عنِّي، أو اروها عنِّي، أو يأتيه الطالب بنسخةٍ صحيحةٍ من رواية الشيخ، أو بجزءٍ من حديثه فيقف عليه الشيخ، ويعرفه ويحقق جميعه وصحته ويجيزه له " [2].

قال ابن الصلاح: " المناولة المقرونة بالإجازة وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق، ولها صور، منها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه، أو فرعاً مقابلاً به ويقول: هذا سماعي، أو روايتي عن فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني، ثُمَّ يملكه إياه، أو يقول: خذه وانسخه، وقابل به، ثُمَّ رده إليَّ، أو نحو هذا، ومنها: أن يجيء الطالب إلى الشيخ بكتابٍ، أو جزءٍ من حديثه فيعرضه عليه، فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ، ثُمَّ يعيده إليه، ويقول له: وقفت على ما فيه، وهو حديثي عن فلان، أو روايتي عن شيوخي فيه، فاروه عنِّي، أو أجزت لك روايته عنِّي... ومنها: أن يُناول الشيخ الطالب كتابه ويجيز له روايته عنه، ثُمَّ يمسكه الشيخ عنده، ولا يمكنه منه، فهذا يتقاعد عما سبق؛ لعدم احتواء الطالب على ما تحمَّله، وغيبته عنه، وجائز له رواية ذلك عنه إذا ظفر بالكتاب، أو بما هو مقابل به على وجه يثق معه بموافقته لما تناولته الإجازة، على ما هو معتبر في الإجازات المجردة عن المناولة، ...، ومنها: أن يأتي الطالب

١- انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/٨٨-١٠٦)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٦٥-٢٧٨)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٠٩-١١٢)، والتقريب والتيسير (/ ٥٨-٦١)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٨٤-٨٨)، واختصار علوم الحديث (/ ٢١٤-٢١٨)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٢٩٦-٣١٢)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٣١٤-٣٢٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤١٦-٤٣٦)، وفتح المغيث (٢/ ٢٢١-٢٧١)، وتدريب الراوي(٢/ ٢٩-٤٤).

٢- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/٧٩).

الشيخ بكتابٍ أو جزءٍ، فيقول: هذا روايتك فناولنيه وأجز لي روايته، فيجيبه إلى ذلك من غير أن ينظر فيه، ويتحقق روايته لجميعه، فهذا لا يجوز ولا يصح، فإن كان الطالب موثوقاً بخبره ومعرفته جاز الاعتماد عليه في ذلك، وكان ذلك إجازة جائزة، كما جاز في القراءة على الشيخ الاعتماد على الطالب حتى يكون هو القارئ من الأصل إذا كان موثوقاً به معرفةً وديناً " [١].

وقال أيضاً: " المناولة المجردة عن الإجازة بأن يناوله الكتاب – كما تقدم ذكره أولا –، ويقتصر على قوله: هذا من حديثي، أو من سماعاتي، ولا يقول: اروه عنِّي أو أجزت لك روايته عنِّي، ونحو ذلك، فهذه مناولة مختلة لا تجوز الرواية بها " [٢].

ومن أهمِّ صيغها التي قُرنت بالإجازة، أو لا، ما ذكره القاضي عِيَاض، وابن الصلاح في الأقوال السابقة، وغيرهم. [٣]

٥ – المُكَاتَبَةُ:

وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئاً من حديثه، أو كله بخطِّه، وهو غائب عن بلده، أو وهو حاضر فيها، أو بخطٍّ من أمره الشيخ بالكتابة، سواءً سأل الطالب الشيخ أن يكتب له شيئاً من حديثه، أو كان ذلك ابتداءً منه، قُرنت بالإجازة [٤]، أو لا. [٥]

قال ابن الصلاح: " القسم الخامس من أقسام طرق نقل الحديث وتلقيه: المكاتبة، وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك وهو حاضر، ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه " [٦].

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٧٨–٢٨٠).

٢– المصدر السابق (/ ٢٨٠).

٣– للاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٦١–٦٣)، واختصار علوم الحديث (/ ٢١٨–٢١٩)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٣٩–٤٤٤)، وفتح المغيث (٢/ ٢٩١–٣٠٧)، وتدريب الراوي (٢/ ٤٥–٥٥).

٤– قال ابن الصلاح: " أمَّا المكاتبة المقرونة بلفظ الإجازة فهي في الصحَّة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٨٦).

٥– انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٨٣–٨٤)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٨٤)، والتقريب والتيسير (/ ٦٤)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١١٢)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٩٠)، واختصار علوم الحديث (/ ٢١٩–٢٢٠)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٣١٩)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٣٣٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٤٩)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٠٤)، وفتح المغيث (٣/ ٣)، وتدريب الراوي (٢/ ٥٥)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢٠).

٦– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٨٤).

من صيغها: أن تُقرن بالإجازة فيقول: كتب إليَّ فلان وأجازني، أو أجزت لك ما كتبته لك، أو ما كتبت به إليك، أو كتب إليَّ فلان قال أخبرنا فلان أو كتب إليَّ فلان قال حدثنا فلان – وهي كالمقرونة بالإجازة –، وغير ذلك، وقد لا تُقرن بالإجازة فيقول: كتب إليَّ، أو قال لي أو أخبرني كتابةً، وقد جوَّز بعضهم الأداء في المكاتبة بقول: حدثنا، وأخبرنا. (١)

٦- إعلام الراوي للطالب:

وهو إعلام الراوي للطالب بأنَّ هذا الحديث من روايته، أو الكتاب سماعه من فلان دون أن يأذن له بالرواية عنه فيقول له: اروِهِ عنِّي، أو أذنت لك في روايته، أو يقول الطالب، هو روايتك أحمله عنَّك، فيقول: نعم، أو يقره على ذلك. (٢)

قال ابن الصلاح: " القسم السادس من أقسام الأخذ ووجوه النَّقل: إعلام الراوي للطالب بأنَّ هذا الحديث، أو هذا الكتاب سماعه من فلان، أو روايته مقتصراً على ذلك من غير أن يقول: اروه عنِّي، أو أذنت لك في روايته، أو نحو ذلك " (٣).

من صيغه: أعلمني فلان، أو حدثني فلان بالإعلام، أو أخبرني بالإعلام، ونحو ذلك. (٤)

٧- الوصيَّة بالكتب:

وهي أن يوصي الراوي لشخصٍ بكتابٍ يرويه عند موته، أوسفره. (٥)

١- انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ٨٦)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/٢٨٤-٢٨٦)، والتقريب والتيسير(/ ٦٤-٦٥)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١١٦)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٩٠)، واختصار علوم الحديث (/ ٢١٩-٢٢٠)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٣١٩-٣٢١)، المقنع في علوم الحديث (١/ ٣٣٣)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٤٩-٤٥٢)، وفتح المغيث (٣/ ٤-١٤)، وتدريب الراوي (٢/ ٥٥-٥٨)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢٠-٢٢).

٢- انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ١٠٧-١٠٨)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/٢٨٦)، والتقريب والتيسير (/٦٥)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١١٣)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٩٠)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٢٠)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٣٢١)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٣٣٣)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٥٢)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٠٤)، وفتح المغيث (٣/ ١٤)، وتدريب الراوي (٢/ ٥٨)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢٢).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/٢٨٦).

٤- انظر إلى: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ ١١٥).

٥- انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ١١٥)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٨٨)، والتقريب والتيسير (/ ٦٥)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٢١)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح(١/ ٣٢٢)، وشرح=

قال ابن الصلاح: " القسم السابع من أقسام الأخذ والتحمُّل: الوصية بالكتب، بأن يُوصي الراوي بكتاب يرويه عند موته، أو سفره لشخصٍ " [١].

من صيغها: أوصى لي فلان، أو حدثني بالوصية، أو أخبرني بالوصية، أو أوصى لي برواية كذا، وغير ذلك. [٢]

٨- الوَجادة:

وهي أن يجد أو يقف على كتاب شخصٍ من المحدِّثين المشهورين فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلق هذا المُحَدِّث، أو لقِيَهُ ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطِّه، ولا له منه إجازة ولا نحوها. [٣]

من صيغها: وجدت بخط فلان وهذا يأخذ شوباً من الاتصال كما قال ابن الصلاح [٤]، أو يقول: وجدت، أو قرأت بخط فلان، وإذا وثق بأنَّ الذي وجده خطَّ المذكور أو كتابه قال: ذكر فلان، أو قال فلان: أخبرنا فلان، أو ذكر فلان عن فلان، وهذا لم يأخذ شوباً من الاتصال كما قال ابن الصلاح [٥]، وإذا لم يثق بأنَّه خطه قال: بلغني عن فلان، أو وجدت عن فلان أو قرأت في كتاب فلان بخطِّه، وأخبرني فلان أنَّه بخطِّه، أو يقول: وجدت في كتاب ظننت أنَّه بخطِّ فلان، أو في كتاب ذكر كاتبه أنَّه فلان بن فلان، أو في كتاب قيل: إنَّه بخطِّ فلان، وغير ذلك [٦]. [٧]

=التبصرة والتذكرة (١/ ٤٥٥)، وفتح المغيث (٣/ ١٩)، وتدريب الراوي (٢/ ٥٩-٦٠)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢٥).

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٨٨).

٢- انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١١٦)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ ١١٥).

٣- انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ١١٦-١١٧)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٨٩)، والتقريب والتيسير (/ ٦٥)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١١٣)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٩١)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٢١)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٣٢٤)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٣٣٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٥٨)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٦٠)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٠٥)، وفتح المغيث (٣/ ٢٣)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٠-٦١)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢٦).

٤- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٨٩).

٥- انظر إلى: المصدر السابق والصفحة.

٦- قال العِرَاقِيُّ: " وكل ما ذكر من الرواية بالوجادة منقطعٌ، سواءٌ وُثِقَ بأنَّه خط من وجده عنه، أم لا، ولكن الأول وهو إذا ما وُثِقَ بأنَّه خطه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: وجدت بخطِّ فلان ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٥٩).

٧- انظر إلى: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (/ ١١٧)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٨٩-٢٩١)، والتقريب والتيسير (/ ٦٦)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١١٣)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٩١)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٢١-٢٢٢)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٣٢٤ - ٣٢٥)، والمقنع=

وقال ابن الصلاح: " وإذا أراد أن ينقل من كتابٍ منسوبٍ إلى مصنِّفٍ فلا يقل: قال فلان كذا وكذا إلا إذا وثق بصحَّة النُّسخة، بأن قابلها هو أو ثقة غيره بأصول متعددة ... وإذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل: بلغني عن فلان أنَّه ذكر كذا وكذا، أو وجدت في نُسخة من الكتاب الفلاني، وما أشبه هذا من العبارات " [1].

وتبرز العلاقة بين العلَّة وضبط طرق التحمُّل ودقتها من خلال الخلل الحاصل من الشيخ أو الطالب للرواية؛ بسبب الوهم واللبس والخطأ الحاصل لعارض من العوارض، أو التدليس في التحمُّل من الشيخ، أو بتغيير صيغ التحمُّل، وما أشبه ذلك، فإذا لم تُراعَ الأصول المعتمدة، والضوابط الفنيَّة المعتبرة عند أهل الحديث حينها لا تخلو الرواية من التعليل بعللٍ قادحةٍ – على بابها وغير بابها–، في سند الحديث، أو متنه، خاصَّة أنَّ علماء الحديث اختلفوا في كثير من طرق التحمُّل في بعض صيغها وفروعها، وأضرابها.

ويؤيد ذلك ما قاله الدكتور/ محمد نجم: " إذا جاء التحمُّل والأداء على أصولهما المصطلحية، وضوابطها المرعيَّة، فإنَّ ذلك سيقلل حتماً من وجود العلل بنوعيها في سند الحديث، أو متنه " [2].

وقال أيضاً: " إنَّه إذا حدث أيُّ وهمٍ، أو خللٍ في التحمُّل، أو الأداء من الشيخ، أو الراوي عنه، فسيترتب على ذلك وجود علَّةٍ قادحةٍ، أو غير قادحةٍ تؤثر على الحديث سلباً من حيث قَبوله " [3].

وقال الدكتور/ مصطفى باحو من أسباب العلل: " تحمُّل الراوي لحديثه على هيأة يدخلها الخلل عادة " [4]، فطريقة تحمُّل الراوي غالباً تكون مظنةً لدخول الآفة المخلَّة لحديثه، أو روايته إذا لم يراعِ ضوابطها ومصطلحاتها المعتبرة عند العلماء.

فطرق تحمُّل الحديث بعضها أقوى من بعض، فدخول الخلل فيها، إنَّما هو من هيئةِ، أو صفةِ، أو وضعِ، أو طريقةِ الراوي في تحمُّله، ولأنَّها على سبيل التناقل البشري بين الأشخاص، إمَّا مشافهةً، أو توثيقاً مباشراً بأدوات العلم والتعلم، فتحمُّل الراوي إنَّما هو نقل تلميذ عن شيخه،

=في علوم الحديث (١/ ٣٣٤-٣٣٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٥٨-٤٦٠)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٦٠)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٠٥-١٠٦)، وفتح المغيث (٣/ ٢٣-٣٠)، وتدريب الراوي (٢/ ٦١-٦٣)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢٦-٢٨)،

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٠).

٢- التحمُّل والأداء عند علماء الحديث النبوي كيفيته وصيغه ومراتبه (/ ٣٠).

٣- المصدر السابق والصفحة.

٤- العلل وأجناسها عند المحدثين(/٢٠٠).

وهذا لا يُسَلِّم الراوي من الوقوع في الوهم، أو الخطأ، لكن وقوعه يكون من وجوه مختلفةٍ، ومتعددةٍ، بتعدد واختلاف طرق التحمُّل .[1]

١ – للاستزادة انظر إلى: العلل وأجناسها عند المحدثين(/ ٢٠٠–٢٢٦)، فقد فصَّل باحو في كيفية دخول العلَّة في غالب طرق التحمُّل.

المبحث الثالث

العلَّةُ وعلاقتها بكِتَابَةِ الْحَدِيْثِ وَكَيْفِيَّةِ ضَبْطِ الكِتَابِ وَتَقْيِيْدِهِ [1]

المقصود بهذا النوع هو بيان كتابة الصحابة والتابعين ومن بعدهم ﷺ لحديث رسول الله ﷺ [2]، وخطُّه بالأقلام على وسائل التدوين المعروفة بعد السماع، وضبط هذه الكتابات [3] –

١– وهذا هو النَّوع الخامس والعشرون من الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٢).

٢– اختلف السلف في جواز كتابة الحديث، فمنهم من أباح ومنهم من كَرِهَ ذلك، فمن الذين كرهوا: عمر وابن مسعود وأبو سعيد وغيرهم من الصحابة والتابعين ﷺ، ومن الأدلة التي اعتمدوا عليها قول النَّبيِّ ﷺ: " لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ"، وهذا رواه مسلم في صحيحه، في كتاب (٥٣): الزهد والرقائق، باب(١٦) التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (٤/ ٢٢٩٨)، حديث رقم: (٣٠٠٤)، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ. ومن الذين أباحوا: علي بن أبي طالب، وابنه الحسن، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرهم من الصحابة والتابعين ﷺ، ومن أدلتهم: قول النَّبيِّ ﷺ: " اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ"، وهذا أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب(٤٥): في اللقطة، باب(٨) كيف تعرف لقطة أهل مكة، (٣/ ١٢٦)، حديث رقم: (٢٤٣٤)، من حديث أبي هريرة ﷺ، وكذلك أخرجه، في كتاب(٨٧): الديات، باب(٨) من قتل له قتيل فهو بخير النظرين، (٩/ ٦)، حديث رقم: (٦٨٨٠)، أيضاً عن أبي هريرة ﷺ، وقد قال الْبُلْقِينِيُّ: " في المسألة مذهبٌ ثالثٌ ذكره " الرَّامَهُرْمُزِيَّ "؛ وهو أنَّ من السَلَفِ مَن كان يكتبُ، فإذا حفِظَ محاه ". مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/٣٦٧– ٣٦٨)، وانظر إلى: النكت على مقدمة ابن الصلاح – للزَّرْكَشِيّ – (٣/ ٥٦١) . للاستزادة في ذكر العلماء اختلاف السلف في جواز كتابة الحديث انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٢–٢٩٣)، والتقريب والتيسير (/ ٦٧)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٩٢)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٢٥–٢٢٦)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦١–٤٦٤)، وفتح المغيث (٣/ ٣١–٤١)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٥–٦٧)، وغيرها.

وفي حلِّ الخلاف قال ابن الصلاح: " ولعله ﷺ أذن في الكتابة عنه لمن خشي عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وَثِقَ بحفظه؛ مخافة الاتكال على الكتاب، أو نهى عن كتابة ذلك عنه حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم، وأذن في كتابته حين أمن من ذلك ". معرفة أنواع علم الحديث (/٢٩٣–٢٩٤)، وقال النَوَوِيُّ: " اختلف السلف في كتابة الحديث، فكرهها طائفة وأباحها طائفة، ثمَّ أجمعوا على جوازها، وجاء في الإباحة والنهي حديثان، فالأذن لمن خيف نسيانه، والنهي لمن أمن وخيف اتكاله، أو نهى حين خيف اختلاطه بالقرآن وأذن حين أمن ". التقريب والتيسير(/ ٦٧)، وقال ابن كثير: " وقد حُكي إجماع العلماء في الأعصار المتأخرة على تسويغ كتابة الحديث، وهذا أمرٌ مستفيضٌ، شائع ذائع، من غير نكير ". اختصار علوم الحديث (/ ٢٢٦)، وقال العِرَاقِيُّ: " وقد اختلف في الجواب عن حديث أبي سعيد والجمع بينه وبين أحاديث الإذن في الكتابة، فقيل: إنَّ النهي منسوخ بها، وكان النهي في أوَّل الأمر؛ لخوف اختلاطه بالقرآن، فلما أمِن ذلك أذن فيه، وجمع بعضهم بينهما: بأنَّ النهي في حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على خطه إذا كتب، والإذن في حق من لا يوثق بحفظه، كأبي شاه المذكور. وحمل بعضهم النهي على كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنَّهم كانوا يسمعون تأويل الآية فربما كتبوه معه فنهوا عن ذلك؛ لخوف الاشتباه، والله أعلم ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦٤).

٣– قال السَّخَاوِيُّ: " كتابة الحديث وضبطه بالشَّكل ونحوه، وما ألحق بذلك من الخط الدقيق والرمز والدارة...". فتح المغيث (٣/ ٣١).

ضبط كتاب [١] بالشَّكْل والنَّقْط – وتقييدها بالأمور التي اصطلح عليها المحدِّثون والمشتغلون في الحديث النبوي الشريف؛ ليبعد عن الخلل والخطأ. [٢]

العلاقة بين العلَّة وبين كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده

توجد علاقةٌ قويَّةٌ بين العلَّة وكتابة الحديث وضبطه، فكل الأمور التي يعتمد عليها الراوي في كتابته للحديث وضبطه قد تكون سبباً من أسباب العلَّة القادحة في الحديث؛ لأنَّ الراوي قد يعتمد على ضبط كتابه في روايته للحديث فيصيبه الوهم دون أن يشعر بذلك.

ولكي يُوصف الراوي بكونه ضابطاً قال ابن الصلاح: " يُعرف كون الراوي ضابطاً بأن نَعتبر رواياته بروايات الثِّقات المعروفين بالضَّبط والإتقان، فإن وَجَدْنَا رواياته موافقةً ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقةً لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وَجَدْناه كثيرَ المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه " [٣].

وقد نبَّه أيضاً على ضرورة الضَّبط والحرص عليه فقال: " ثُمَّ إنَّ على كَتَبَةِ الحديث وطلبته صرف الهمَّة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخطِّ الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلاً ونَقْطَاً[٤] يُؤمن معهما الالتباس، وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العاقبة، فإنَّ الإنسان معرض للنسيان... " [٥].

وهناك بعض الأمور التي تُدْخِل العلَّة في الحديث وتكون سبباً لها، وهي تَدخل تحت قول ابن الصلاح: " ثُمَّ اعلم أنَّه قد يُطلق اسم العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحَّة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على

١- قال ابن حجر: ضبط الكتاب هو: " صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه ". نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٢)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٦٩).

٢- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٢-٣١٦)، والتقريب والتيسير (/٦٧-٧٢)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/٩٢-٩٧)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٢٥-٢٢٩)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦١-٥٠٢)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٨٦-٩٦)، وفتح المغيث (٣/ ٣١-١٢٣)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٥-٩١)، وغيرها.

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢١٧).

٤- قال الرَّامَهُرْمُزِيُّ: " النَّقْطُ: أَنْ تَبَيَّنَ التَّاء من الْياء، والْحاء من الخاء، والشَّكْلُ تَقْيِيدِ الإعرابِ ". المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (/ ٦٠٨).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٤)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٦٧)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٩٢)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٢٧)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٨٦).

ما هو مُقتضى لفظ العلَّة في الأصل، ولذلك تَجِدُ في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح " [١]، منها [٢]:

- **عدم ضبط الأسماء التي قد يُلتبس فيها قد توقع العلل في كتاب الراوي:**

فعدم ضبط الأسماء [٣] كما وردت حال الكتابة بعد السماع قد يُوقع العلل القادحة التي ترد الحديث؛ وذلك لاشتباه بعض الأسماء ببعضها [٤]، وغرابتها، ولقلَّة المتميزين فيها كما قال السَّخَاوِيُّ [٥] .

قال ابن الصلاح معللاً سبب الحرص في ذلك؛ لأنَّها: " لا تُستدرك بالمعنى، ولا يُستدل عليها بما قبل وما بعد " [٦].

وقد نُقل عن أبي اسحاق النَّجِيرَمِيُّ(٣٥٥هـ) – رحمه الله – أنَّه قال: " أولى الأشياء بالضَّبط أسماء الناس " [٧]، وعلل ما قاله – أي: ابن الصلاح – العِرَاقِيُّ فقال: " لأنَّه لا يدخله القياس، ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه " [٨].

وقد مثَّل السَّخَاوِيُّ بمثال يبيِّن دخول اللبس حيث قال: " مثل: " يَربُد " بضم الموحدة فإنَّه شبيه بيزيد " [٩].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٩١).

٢- وقد ذكر ابن الصلاح جملةً من الفوائد في هذا النَّوع أغلبها خاصَّة بمعرفة اصطلاح المحدِّثين في كتابة الحديث وضبطه. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٥-٣١٣).

٣- قال السَّخَاوِيُّ: " لاسيما الأسماء الأعجمية والقبائل الغريبة... ". فتح المغيث (٣/ ٤٧).

٤- وقد سطَّر ابن الصلاح نوعاً مستقلاً وهو النوع السادس والخمسون من كتابه " معرفة أنواع علم الحديث"، سماه: " معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب ". انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤٧٣)، ويدخل فيه نوعٌ آخر من الأنواع التي سطَّرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث " أيضاً، وهو: " معرفة المصحَّف من أسانيد الأحاديث ومتونها "، انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٨٣)، وسيأتي الكلام عليه في مبحثٍ مستقلٍ إن شاء الله، انظر إلى: ص: ١٥٩.

٥- انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٤٧).

٦- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٥)، وانظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٩٢)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٩)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٣٥).

٧- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦٦)، وانظر إلى: الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٨٧)، وفتح المغيث (٣/ ٤٧)، وتدريب الراوي (٢/ ٦٩).

٨- المصادر السابقة، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٣٥).

٩- الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٨٧).

- **عدم ضبط الألفاظ المُشكلة منفردةً في الهامش قد توقع العلل في كتاب الراوي:**

من أسباب دخول العلَّة في أحاديث النَّبيِّ ﷺ عدم ضبط الألفاظ بصورةٍ مكررةٍ منفردةٍ عن المتن في الهامش من خلال الرواة عند كتابتهم للأحاديث النبويَّة، وذلك على عادة العلماء؛ للأمن من اللبس واختلاط تشكيلها ونقطها بغيرها من ألفاظ المتن فيتغير مضمونها.

قال ابن الصلاح: " يُستحب في الألفاظ المشكلة أن يُكرر ضبطها بأنْ يضبطها في متن الكتاب ثمَّ يكتبها قُبَالَة ذلك في الحاشية مفردةً مضبوطةً، فإنَّ ذلك أبلغ في إبانتها وأبعد من التباسها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نقط غيره وشكله ممَّا فوقه وتحته لاسيما عند دقَّة الخط، وضيق الأسطر، وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط [١]، والله أعلم " [٢].

وقال ابن دَقِيْقُ العِيْد: " ومن عادة المتقنين أن يُبالغوا في إيضاح المُشْكل، فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية، ويضبطوها حرفاً حرفاً " [٣].

وقال العِرَاقِيُّ: " وقد رأيت غير واحد من أهل الضَّبط يفعله [أي: تقطيع حروف الكلمة المشكلة في الهامش] وهو حسن، وفائدته أنَّه يُظْهِرُ شَكْلَ الحرف بكتابته مفرداً في بعض الحروف، كالنون والياء المثناة من تحت بخلاف ما إذا كتبت الكلمة كلها، والحرف المذكور في أولها أو وسطها " [٤].

وعلل السَّخَاوِيُّ الفائدة من ذلك فقال: " لأنَّ جمعها أبلغ في الإبانة وأبعد من الالتباس، بخلاف الاقتصار على أوَّلهما فإنَّه ربما داخَلَهُ نَقْطٌ أو شَكْلٌ لغيره ممَّا فوقه أو تحته، فيحصل الالتباس لاسيما عند دقَّة الخط وضيق الأسطر " [٥].

وقال السُّيُوْطِيُّ: " فإنَّ ذلك أبلغ؛ لأنَّ المضبوط في نفس الأسطر ربما داخَلَهُ نَقْطُ غيره وشَكْله ممَّا فوقه أو تحته، لاسيما عند ضيقها ودقَّة الخط " [٦].

١- قال ذلك القاضي عِيَاض وتَبِعَه عليه ابن الصلاح. انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦٧)، وفتح المغيث (٣/ ٤٨)، وقد انتقد العِرَاقِيُّ عليهما عدم إشارتهما إلى تقطيع الكلمة، حيث قال: " ولم يتعرضا لتقطيع حروف الكلمة المُشْكِلة التي تكتب في هامش الكتاب، وقد رأيت غير واحد من أهل الضَّبط يفعله ...". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦٧).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٥)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٦٧)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٩٢)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٢٧)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦٧).

٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٤١).

٤- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦٧)، وانظر إلى: شرح ألفية العراقي (/ ٢٢٥)، وفتح المغيث (٣/ ٤٨)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٣٥).

٥- فتح المغيث (٣/ ٤٨).

٦- تدريب الراوي (٢/ ٧٠).

وعلل السُّنَيْكيُّ أيضاً فائدته بقوله: " لأنَّ الجمع بينهما [أي: الضَّبط في المتن والهامش] أبلغ في الإبَانة من الاقتصار على ذلك في الأصل " [١].

من خلال ما ذكرته من تتابع أقوال العلماء في فائدة الضَّبط في المتن وتكراره في الحاشية مع التقطيع للَّفظَّة يتبيَّن أنَّ ذلك من أسباب دفع الوهم الذي يصيب الراوي عند تداخل الأسطر وشَكْل ونَقْط كلماتها على بعض، فالجهل بذلك وتجاهله قد يُوقع من ينقل عن الراوي في العلل القادحة النَّاتجة عن وهمه واللبس الذي دخل عليه دون أن يشعر.

- **الكتابة بخطٍ دقيقٍ سببٌ من أسباب العلَّة في الحديث:**

الكتابة بخطٍ دقيقٍ مظنَّةٍ من مظانِّ دخول العلَّة في الحديث؛ لضعف الانتفاع منه عند بعضهم نتيجةً لكبر السنِّ، أو ضعف البصر، فلهذه الأسباب كرهه بعض العلماء.

وفي حرص العلماء على ذلك روي عن حنْبَل بن إسحاق(٢٧٣هـ) – رحمه الله – أنَّه قال: " رآني أحمد ابن حنبل وأنا أكتب خطاً دقيقاً، فقال: لا تفعل، أحوج ما تكون إليه يخونك " [٢].

قال ابن الصلاح: " يُكْرَه الخط الدقيق من غير عذرٍ يقتضيه " [٣]، وتبع ابن الصلاح في كراهته ابن كثير[٤]، والعِرَاقِيُّ[٥]، والبِقاعيّ [٦]، والسَّخَاوِيُّ [٧]، والسُّيُوْطِيّ [٨]، والسُّنَيْكيُّ [٩]، وغيرهم.

١- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٣٥).

٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٦١)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٥).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٩٥).

٤- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/٢٢٧).

٥- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦٨).

٦- انظر إلى: النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ١٣٨)، وقال البِقاعيُّ: إنَّ الكراهة المقصودة هي: كراهة التنزيه. انظر إلى: المصدر السابق، وفتح المغيث (٣/ ٤٩)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٣٥).

٧- انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٤٩).

٨- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٧٠).

٩- نظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٣٥).

وعلل العِرَاقِيُّ سبب الكراهة بقوله: " لأنَّه لا ينتفع به من في نظره ضعف، وربما ضعف نظر كاتبه بعد ذلك فلا ينتفع به " [١]، ونحو ذلك قال البِقاعيُّ[٢]، والسَّخَاوِيُّ[٣]، والسُّيُوْطِيُّ[٤]، والسُّنَيْكيُّ [٥].

وقال البِقاعيُّ زيادة على ذلك: " لأنَّه لم يُكره إلا لِمَا يؤدي إليه من الإلباس باختلاط الحروف فلا يقرؤه إلا الفطن كما أنَّه لا يقرأ الدقيق إلا قوي البصر " [٦].

للعلَّة السابقة التي أعلَّ بها العلماء كراهة الكتابة بخطٍ دقيقٍ يتبيَّن أنَّ إغفال ذلك مظنَّة لدخول العلل القادحة – على بابها وغير بابها – في الحديث؛ للالتباس الحاصل عند صاحب الكتاب أو حتى قارئ الكتاب، فدقَّة الخط قد يُدخل على القارئ بعض الأسطر على بعضها بعضاً خاصَّة عند ضعيفي البصر.

- **عدم ضبط الكتاب بالمعارضة [٧] الصحيحة على أصل الشيخ قد توقع العلل القادحة فيه:**

تدخل العلَّة القادحة في كتاب الراوي الذي قيده ونقله من سماع الشيخ، أو من أصل سماعه، أو من نسخة فرعية عن نسخة الشيخ؛ لأنَّ الراوي قد يَغفل أو يَنسى، أو يَهِمْ، أو يسقط منه شيء دون أن يشعر، فالمعارضة أو المقابلة تجبر ما سها عنه الراوي في نقله، وتؤكد صحة ما كتبه. [٨]

١- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٦٨).

٢- انظر إلى: النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ١٣٨).

٣- انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٤٩).

٤- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٧٠).

٥- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٣٥).

٦- النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ١٣٨).

٧- قال النَحَّاس: " يقال: قابل بالكتاب قبالاً ومقابلةً، أي: جعله قبالته، وجعل فيه كل ما في الآخر". عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (/ ١٥٩)، وانظر إلى: النكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشي – (٣/ ٥٨٢).

٨- فقد روي عن كثير من العلماء ذمهم للكتاب دون معارضة أو مقابلة، فروي عن هشام بن عُرْوَةَ، عن أبيه، أنَّه كان يقول: " كتبت؟، فأقول: نعم، قال: عرضت كتابك؟، قلت: لا، قال: لم تكتب "، وكذلك روي عن يحيى بن أبي كثير ، قال: "من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يَسْتَنْجِ "، وكذلك عن الأَخْفَش قال: " إذا نَسَخَ الكتاب ولم يُعارض ثمَّ نَسَخَ ولم يُعارض خرج أعجمياً ". انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ ٢٣٧)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٥-٢٧٦).

فقد بَوَّبَ الخطيب البَغْدَادِيُّ في ذلك فقال: " باب وجوب المعارضة بالكتاب؛ لتصحيحه وإزالة الشَّك والارتياب، يجب على من كتب نسخةً من أصل بعض الشيوخ أن يُعارض نسخته بالأصل، فإنَّ ذلك شرطٌ في صحة الرواية من الكتاب المسموع " [١].

ممَّا سبق نَجِدُ أنَّ الخطيب البَغْدَادِي عدَّ المعارضة في الأصل شرطاً في صحة الرواية والكتاب المسموع.

قال ابن الصلاح: " على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه – وإن كان إجازةً – " [٢].

وقال أيضاً: " ثمَّ إنَّ أفضل المعارضة أن يُعارض الطالب بنفسه كتابه بكتابِ الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه؛ لِمَا يَجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها " [٣].

وأشار أيضاً إلى الذي يكون بالنَّسْخ فقال: " ثمَّ إذا نَسَخَ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نُسخته إلا بعد المقابلة المرضية، وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيءٍ من النُّسخ، أو يُثبته فيها عند السماع ابتداء إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع؛ كيلا يغتر أحد بتلك النسخة غير المقابلة، إلا أن يبيِّن مع النَّقل وعنده كون النُّسخة غير مقابلة " [٤]، وكذلك قال العِرَاقِيُّ [٥].

فنجد من كلام ابن الصلاح أنَّه قيَّد للجامع وجوه الاحتياط والإتقان؛ للتقليل من الخطأ والخلل الذي قد يرد حديثه؛ لضعف ضبط كتابه، وعدم مقابلته بأصل الشيخ مقابلة صحيحة.

وعدَّ الذَّهَبِيُّ السماع دون مقابلة تساهلاً، حيث قال: " ومن التساهل السماع من غير مقابلة: فإن كان كثير الغلط، لم يجز، وإن جوزنا ذلك، فيصح فيما صح من الغلط دون المغلوط، وإن نَدَرَ الغلط، فمحتمل. لكن لا يجوز له فيما بعد أن يُحدِّث من أصل شيخه " [٦].

١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٥).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٠٠).

٣- المصدر السابق (/ ٣٠١).

٤- المصدر السابق (/ ٣١٦).

٥- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٥٠٢).

٦- الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ ٦٤).

وقال السَّخَاوِيُّ: " والظاهر أنَّ محل الوجوب حيث لم يَثِق بصحة كتابته أو نسخته، أمَّا من عرف بالاستقراء ندور السَّقط والتحريف منه فلا " [١].

وقول السَّخَاوِيّ فيه إشارة واضحة ضرورة المقابلة ووجوبها في حال عدم الثقة في الراوي وكتابه.

وفي مسألة عدم نظر الطالب في الكتاب والمحدِّث يقرأ خالف ابن الصلاح من تشدَّد [٢] وصحَّح سماعه وإن لم يَنْظُر في الكتاب حال القراءة، فقال: " والصحيح أنَّ ذلك [أي: النَّظر في الكتاب والمحدِّث يقرأ] لا يشترط، وأنَّه يصح السماع وإن لم يَنظر أصلاً في الكتاب حالة القراءة، وأنَّه لا يشترط أن يقابله بنفسه، بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوي وإن لم يكن ذلك حالة القراءة، وإن كانت المقابلة على يدي غيره، إذا كان ثقة موثوقاً بضبطه " [٣].

فتجويزه لذلك عند الأمن من وقوع الخلل والعلل القادحة لذلك قيده بقوله: إذا كان ثقةً موثوقاً بضبطه، وهو تابع للخطيب البَغْدَادِي في تقييده؛ لأنَّنا نَجِدُ الخطيب قال: " وإذا كان صاحب النُّسخة مأموناً في نفسه موثوقاً بضبطه جاز لمن حضر المجلس أن يترك النَّظر معه اعتماداً عليه في ذلك " [٤].

وقال السَّخَاوِيُّ معلقاً على ما ذكره الخطيب: " ويمكن أن يُخصُّ الاشتراط بما إذا لم يكن صاحب النُّسخة مأموناً موثوقاً بضبطه، ولم يكن تقدم العرض بأصل الراوي، فإنَّه حينئذٍ، كما اقتضاه كلام الخطيب، لا بد من النَّظر " [٥].

وقال أيضاً: " ويجوز أيضاً ترك النَّظر في النسخة رأساً حال القراءة إذا كان قد تقدم مقابلتها بأصل الراوي، فأمَّا إذا لم يكن عُورض بها فلا تجوز الرواية منها إلا أن تكون نُقِلَتْ من الأصل، ويلزمه أيضاً بيان ذلك " [٦].

فانتفاء الثقة والضَّبط عند الراوي الذي يتلقى السماع ويكتب كتابه خاصَّة في عدم مقابلة كتابه مقابلةً مرضيةً توقع العلل القادحة في كتابه، وهي ناتجة عن الخلل في الضَّبط والإتقان.

١- فتح المغيث (٣/ ٧٨).

٢- وهو ما روي عن يحيى بن مَعِيْن حيث قيل له: " أرأيت إن اجتمع قوم عند محدِّث فقرأ عليهم فنظر بعضهم في الكتاب، وبعضهم لم ينظر هل يجوز لهؤلاء الذين لم ينظروا أن يحدثوا بها ؟، قال: أمَّا عندي فلا يجوز، ولكن عامَّة الشيوخ هكذا كان سماعهم ". الكفاية في علم الرواية (/ ٢٣٨)، وانظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٠١-٣٠٢).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٠٢).

٤- الكفاية في علم الرواية (/ ٢٣٩).

٥- فتح المغيث (٣/ ٨٤-٨٥).

٦- الكفاية في علم الرواية (/ ٢٣٩).

- **عدم ضبط الراوي للروايات المختلفة في كتابه مدخل من مداخل العلَّة:**

تدخل العلَّة في الحديث إذا اعتمد الراوي في كتابه على أكثر من رواية للحديث ووجد الخلل منه في ضبط هذه الروايات والتمييز بينها، وبالتالي يدخل اللبس على قارئ الكتاب.

قال ابن الصلاح: " ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما تختلف فيه في كتابه جيد التمييز بينها؛ كيلا تختلط وتشتبه فيفسد عليه أمرها " [١].

ويدخل في ذلك ما اتخذه الرواة من رموزٍ خاصَّةٍ تبيِّن اختلاف الروايات فقيدها العلماء بضرورة تبيينها؛ لكيلا تُوقع صاحب الكتاب نفسه في الوهم، أو من يقع في يده الكتاب، فإن ذلك مظنةً من مظانِّ العلَّة؛ لفقد التمييز بين الروايات.

قال ابن الصلاح: " فإنَّ رمز إليه بحرفٍ أو أكثر، فعليه ما قدمنا ذكره من أنَّه يبيِّن المُراد بذلك في أوَّل كتابه أو آخره؛ كيلا يطول عهده به فينسى، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرةٍ وعمى " [٢].

وقال العِرَاقِيُّ: " جرت عادة أهل الحديث إذا سمعوا الكتاب من طرق أن يبيِّنوا اختلاف الروايات إن اختلفت، ... وبيَّنوا عند لفظ كل رواية منها اسم راويها إمَّا باسمه كاملاً، وهو أولى وأدفع للالتباس...، وإلا فهو مكروه؛ لما يُوقع فيه غيره من الحيرة في فهم مراده " [٣].

وقال السَّخَاوِيُّ: " ولا يجعله [أي كتابه عن راويه] ملفقاً من روايتين؛ لِمَا فيه من الإلباس " [٤].

وقال أيضاً: " واعلم أنَّ العناية باختلاف الروايات مع الطرق من المهمات، ... ولكن فيه محذور للقاصرين؛ حيث يَضُم حين قراءته أو كتابته رواية مع أخرى فيما لا يصح التلفيق فيه " [٥].

وإذا فُقِدَ التمييز للروايات، ورموز الرواة فيها، ولم تُبيَّن في منهج الراوي، دخلت العلَّة التي سببها اللبس والوهم على الراوي صاحب الكتاب، وعلى من وقع بين يديه الكتاب.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٠)، وقد ذكر ابن الصلاح بعض الطرق للتمييز بين الروايات. انظر إلى: المصدر السابق (/ ٢٩٧، ٣١٠-٣١١).

٢- المصدر السابق (/ ٣١٠).

٣- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٧١).

٤- فتح المغيث (٣/ ١٠٥).

٥- المصدر السابق(٣/ ١٠٦).

- **التساهل في كتابة التَّسْمِيع [١] وعدم التحري فيه مظنَّة من مظانِّ العلل في الكتاب:**

تساهل الراوي وعدم تحريه وضبطه في كتابة التسميع، وعدم بيان السامع والمسموع منه يُدخل الخلل في سماعه وكتابه؛ لأنَّ ذلك نوعٌ من أنواع إثبات الرواية وتقييدها عن الشيخ فإغفاله نوع من التدليس [٢].

فَقَدْ شرَّط ابن الصلاح أن يكون من يكتب التسميع ويقيده مأموناً ثقةً، فقال: " ينبغي أن يكون التسميع بخطِ شخصٍ موثوقٍ به غير مجهول الخط، ولا ضير حينئذٍ في أن لا يكتب الشيخ المُسْمِع خطَّه بالتصحيح. وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثوقاً به، أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه، فطالما فعل الثقات ذلك " [٣].

وقال أيضاً: " ثمَّ إنَّ على كاتب التسميع التحري والاحتياط، وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل، ومجانبة التساهل فيمن يثبت اسمه، والحذر من إسقاط اسم واحدٍ منهم لغرضٍ فاسدٍ [٤] " [٥].

وقال السَّخَاوِيُّ في ذلك: " وَعَلِيهِ التحرى فى كل مَا يُثْبتهُ ويجتنب التساهل، وَإِذا لم يحضر مَجْلِساً فَلهُ أَن يعْتَمد فِيمَن شهد إِخْبَار الشَّيْخ، أَو ثِقَة مِنْهُم " [٦].

فتقييد التسميع وكتابته من الأمور المهمة في إثبات سماع الراوي، خاصَّةً عمَّن روى عنهم بأسانيدهم إلى النَّبيِّ ﷺ؛ فعدم ضبط هذا التسميع يُوجِد الخلل في رواية الراوي، وتدخل فيه العلَّة القادحة إذا كان ممَّن لا يُؤمنُ به ولا يُوثق.

١- كتابة التَّسْمِيع هو: أن يكتب اسم الشيخ الذي سمع منه، وكنيته، ونسبه، ثمَّ يسوق ما سمعه منه على لفظه كما قال ابن الصلاح وتبع فيه الخطيب البَغْدَادِيّ. انظر إلى: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٦٨)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٤٩٨)، وفتح المغيث (٣/ ١١٤)، قال البِقاعيُّ: " والمعنى أنَّ الضَّابط يكتب أسماء السامعين مثبتاً لهم السماع وناسباً له إليهم". النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ١٨٦)، وقال أيضاً: " التسميع أي: كتابته أسماء السامعين منسوباً إليها سماع ما لكل منها كما تقدم أنَّ المراد بالتسميع نسبة السامعين إلى السماع ". المصدر السابق (٢/ ١٨٨)، وزاد السَّخَاوِيُّ على ذلك فقال: " ولقب ومذهب، ونحو ذلك ممَّا يُعرف به، مع سياق سنده بالمسموع لمصنَّفه في ثبته الذي يخصه بذلك، أو في النُّسخة التي يروم تحصيلها من المسموع ". فتح المغيث (٣/ ١١٤).

٢- انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٣٨٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٤)، وشرح ألفية العراقي (/ ٢٦٥)

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٣).

٤- قال السُّيُوْطِيُّ: " فإنَّ ذلك ممَّا يؤديه إلى عدم انتفاعه بما سمع ". تدريب الراوي (٢/ ٩٠).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٤).

٦- الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٩٦).

ومن ذلك ما ذكره الخطيب البَغْدَادِي في ترجمة أبي الفتح المَصْرِي (٤٤٠هـ) [١] حيث قال: " سمعت أبا علي الحسن بن أحمد الباقِلانِيُّ وغيره من أصحابنا يذكرون أنَّ المصري كان يشتري من الورَّاقين الكتب التي لم يكن سمعها، ويسمع فيها لنفسه " [٢].
قال الذَّهَبِيُّ عنه: " متهمٌ في كتابة التَّسْمِيْع " [٣].

١- هو: محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو الفتح المصريُّ، ولد في سنة أربع وسبعين وثلاث مائة، وأقام في بغداد، وتوفي فيها سنة أربعين وأربع مائة. انظر إلى: تاريخ بغداد (٢/ ٢١٦).
٢- المصدر السابق (٢/ ٢١٦).
٣- ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٣)، وانظر إلى: لسان الميزان (٥/ ٥٣).

المبحث الرابع

العلَّة وعلاقتها بصِفَةِ رِوَايَةِ الْحَدِيْثِ وشَرْطِ أدَائِهِ ومَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ [١]

تعريف صفة رواية الحديث:

هو نقل الحديث وتبليغه من المتحمِّل إلى الطلاب بصورةٍ من صور الأداء المعروفة عند أصحاب الرواية. [٢]

ويدخل في ذلك كل ما يتعلق بالراوي من صفات لابُدَّ أن تتوفر فيه حال التحمُّل والأداء.

العلاقة بين العلَّة وصفة رواية الحديث وشرط أدائه

تبرز العلاقة الدقيقة بين العلَّة وصفة رواية الحديث، وما يتعلق بها من شروط للأداء من خلال لزومها وتعلقها في الراوي نفسه، وكيفيَّة تحمُّله قبل أدائه ومدى إتقانه وضبطه فيها؛ لأنَّ العلماء اهتمُّوا بضبط الروايات، وصفة روايتها وأدائها من أجل سلامتها من الخلل، فمنهم من تشدَّد فيها، ومنهم من تساهل، ومنهم من توسَّط، وهم الجمهور والأكثر[٣]، لذلك دخلت العلَّة في هذا النوع تبعاً لحال الراوي في الرواية وطريقة أدائه لها.

والذي اختاره ابن الصلاح من المذاهب التي تكلَّمت في طبيعة الرواية هو مذهب الجمهور، حيث قال: " والصواب ما عليه الجمهور، وهو التوسُّط بين الإفراط والتفريط، فإذا قام الراوي في الأخذ، والتحمُّل بالشرط الذي تقدم شرحه [٤]، وقابل كتابه، وضبط سماعه على الوجه الذي سبق ذكره جازت له الرواية منه، وإن أعاره وغاب عنه إذا كان الغالب من أمره سلامته من التغيير والتبديل لاسيما إذا كان ممَّن لا يخفى عليه في الغالب – لو غُيِّرَ شيءٌ منه وبُدِّل – تغييره وتبديله؛ وذلك لأنَّ الاعتماد في باب الرواية على غالب الظَّنِّ، فإذا حصل أجزأ، ولم يُشترط مزيد عليه " [٥].

١– وهذا هو النَّوع السادس والعشرون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٧).

٢– لم يَحدّ ابن الصلاح هذا النوع بتعريفٍ محددٍ واضحٍ، ولكن يُفهم التعريف الذي ذكرته من كلامه عن النَّوع. انظر إلى: المصدر السابق والصفحة، وللاستزادة انظر إلى: منهج النقد في علوم الحديث (/ ٢٢٢).

قال السَّخَاوِيُّ: " وصِفة الرواية من كتابه [أي الراوي] المتقن المصون، أو حفظه، وصفة أدائها من الأصل أو الفرع المقابل عليه ". التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٧٨).

٣– اختلف العلماء في الرواية: فمنهم من تشدَّد، ومنهم من تساهل ومنهم من توسَّط، ولكن لا مجال هنا للتوسع في هذه المسألة. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٧).

٤– انظر إلى: المصدر السابق (/ ٢١٢).

٥– المصدر السابق (/ ٣١٩).

ويُفهم ممَّا ذكره ابن الصلاح واختاره أنَّ من لم يُحسن الضَّبط لسماعه، ولم يُقابل كتابه لم تجز الرواية منه؛ لأنَّه عُرضةً للوقوع في الخلل والغلط، وبالتالي حدوث العلل القادحة التي ترد الرواية، وكذلك من أعار كتابه وغاب عنه ولم يكن الغالب من أمره السلامة من التبديل والتغيير، وخُفي عنه ذلك إذا وُجد لم تجز روايته؛ للمظنَّة الأكيدة بوقوع الخلل والغلط في روايته وكتابه، فتعلُّ بعلل قادحة تردها.

وللعلَّة في هذا النَّوع مداخلَ متعددةٍ بتعدد التفريعات والمسائل التي ذكرها ابن الصلاح [1] ، ووقوع العلَّة في مثل هذه التفريعات داخلٌ ضمناً في كلام ابن الصلاح حين قال: " ثُمَّ اعلم أنَّه قد يطلق اسم العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحَّة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلَّة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح " [2]، منها:

- **رواية الضرير[3] معلةٌ بعلةٍ قادحةٍ – على غير بابها – إذا لم يضبط كتابه ولم يحفظ سماعه [4]:**

قال ابن الصلاح: " إذا كان الراوي ضريراً ولم يحفظ حديثه من فَمِ من حدَّثه، واستعان بالمأمونين في ضبط سماعه وحفظ كتابه، ثُمَّ عند روايته في القراءة منه عليه، واحتاط في ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظنَّ بالسلامة من التغيير صحَّت روايته، غير أنَّه أولى بالخلاف والمنع من مثل ذلك من البصير " [5].

لذلك تُعلُّ رواية الضرير الذي فقد بصره بعلَّة قادحة سببها وقوع الخلل في ضبط سماعه، أو حفظ كتابه؛ لأنَّ الضرير إذا لم يحفظ من فم المحدِّث استعان بمن يضبط له سماعه، أو يحفظ كتابه، وإذا كان من استعان به لا يتصف بالأمانة، أو اتصف بالتساهل أوقع الخلل الذي ربما يَرُدُّ روايته – أي رواية الضرير –؛ لعدم الأمن من دخول ما ليس من سماعه.

١- انظر إلى التفريعات التي ذكرها في هذا النَّوع. معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٩-٣٤٣) ، وقد اعتمدت على ذكر التفريعات التي لها علاقة بالعلة فلم أذكر كل التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح.

٢- المصدر السابق (/ ١٩٠-١٩١).

٣- " الضَّرِير: الْإِنْسَان الذَّاهِب الْبَصر، يُقَال: رجل ضَرِيرٌ البَصر، إِذا ضَرَّ بِهِ ضَعْفُ الْبَصر". تهذيب اللغة (١١/ ٣١٥).

٤- وهذه ضمن التفريعة الأولى من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣١٩).

٥- المصدر السابق والصفحة.

قال الخطيب البَغْدَادِي مبيِّناً علَّة منع روايتهم: " ونرى العلَّة التي لأجلها منعوا صحة السماع من الضرير والبصير الأمِّي هي جواز الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما، وهي العلَّة التي ذكرها مالك فيمن له كتب وسماعه فيها صحيح غير أنَّه لا يحفظ ما تضمنت، فمن احتاط في حفظه كتابه ولم يقرأ إلا منه وسلم من أن يدخل عليه غير سماعه جازت روايته " [١].

وابن الصلاح ذكر ضابطاً في صِحَّة روايته وهو الاستعانة بالمأمونين فقال: " واستعان بالمأمونين في ضبط سماعه..." [٢]، وقال النَوَوِيُّ: " ... إذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقةٍ في ضبطه ..." [٣].

فغير الأمين قد يُلبس عليه في روايته خاصَّةً إذا لم يكن يحفظ الضرير سماعه فيقع الوهم في سماعه دون أن يشعر.

وقرن – أي ابن الصلاح – صحة روايته بغلوب ظنِّه السلامة من التغيير فقال: " ... واحتاط في ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظَّن بالسلامة من التغيير صحت روايته " [٤].

وقال ابن رجب: " الضرير والأميُّ إذا لم يحفظا الحديث فإنَّه لا تجوز الرواية عنهما، ولا تلقينهما، ولا القراءة عليهما من كتاب، وقد نصَّ على ذلك أحمد في رواية عبد الله في الضرير والأميّ، لا يجوز أن يحدثا إلا بما يحفظان " [٥].

فالضَّابط هو السلامة من التغيير أو التبديل في سماعه إذا لم يكن حافظاً لسماعه، فإذا فَقد هذا الضَّابط بحيث تساهل الذي استعان به الضرير، وأدخل في سماعه ما ليس منه حينها تقع العلَّة القادحة في روايته، وهي على غير بابها؛ لأنَّها واضحةٌ ظاهرةٌ.

١- الكفاية في علم الرواية (/ ٢٢٨).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٩)، وانظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٢٦)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٢٩).

٣- التقريب والتيسير (/ ٧٣).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٩)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٥٠٤)، وتدريب الراوي (٢/ ٩٥).

٥- شرح علل الترمذي (١/ ٥١٠).

- **تُعلُّ رواية الراوي بعلَّةٍ قادحةٍ – على غير بابها – إذا روى من نسخة ليس فيها سماعه، ولا مقابلة بنسخة سماعه** [١]:

لا تُقبل رواية الراوي الذي سمع كتاباً وأراد روايته من نسخةٍ ليس فيها سماعه، أو لم يقابلها بنسخةِ سماعه مع أنَّه سمع بعضها من شيخه.

ومن أوائل الذين نقلوا كلام العلماء في منع هذه الرواية الخطيب البَغْدَادِي، فنجده قال: " عامَّة أصحاب الحديث يمنعون من ذلك، وقد جاء عن أيوب السِّخْتْيَانِي ومحمد بن بكر البرْسَانِيُّ الترخص فيه [٢] " [٣].

وتبع ابن الصلاح نقل الخطيب فقال: " لم يجز له ذلك " [٤].

وعلل سبب المنع السُّيُوْطِيُّ بقوله: " لأنَّه قد يكون فيها رواية ليست في نسخة سماعه " [٥].

ثمَّ يلحق ذلك إعلال رواية الراوي بعلَّة قادحة إذا روى من نسخة فيها سماع شيخه، أو روى منها ثقة عن شيخه، حيث قال ابن الصلاح: " فلا تجوز له الرِّواية منها اعتماداً على مجرد ذلك " [٦].

وقال النَوَوِيُّ: " لم يَجِزْ الرواية منها عند عامَّة المحدِّثين " [٧]، وكذلك قال برهان الدين الجَعْبَرِيُّ [٨].

والمعيار الذي قلنا من أجله: إنَّ روايته معلولة وعلى أساسه قال العلماء بالمنع هو أنَّ الراوي لا يضمن وقوع الخلل في هذه النسخة خلافاً لما سمعه؛ لأنَّه قد يقع فيها تغييرٍ وتبديلٍ ولم ينتبه لذلك فيقع في الوهم وهو لا يشعر وإن غلب على ظنِّه سلامتها.

لذلك نَجِدُ أنَّ الخطيب البَغْدادِي وضع ضابطاً لقَبولها فقال: " والذي يوجبه النَّظر أنَّه متى عُرف أنَّ الأحاديث التي تضمنتها النُّسخة هي التي سمعها من الشيخ جاز له أن يرويها إذا سَكَنَتْ نفسه إلى صِحَّة النَّقل لها، والسلامة من دخول الوهم فيها "

١- وهذه ضمن التفريعة الثانية من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٢١).

٢- من الذين جنحوا إلى الترخيص في ذلك الإمام ابن كثير حيث قال: " وُحكي عن أيُّوب ومحمد بن بكر البرْسَانِيُّ أنَّهما رخصا في ذلك، قلت: وإلى هذا أجنح ". اختصار علوم الحديث (/٢٣٢). وانظر إلى: فتح المغيث (٣/ ١٣٥).

٣- الكفاية في علم الرواية (/ ٢٥٧)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٥٠٥).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٢٠).

٥- تدريب الراوي (٢/ ٩٦).

٦- معرفة أنواع علم الحديث (/٣٢٠). وانظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٩٦).

٧- التقريب والتيسير (/ ٧٣).

٨- رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٢٦).

[1]، وأكمل عليه السُّيُوْطِيُّ فقال: " وإلا فلا " [2]، أي لا تجوز الراوية إذا انتفت صِحَّة النَّقل والسلامة من الوهم؛ لأنَّ الوهم علَّة في راوي الحديث.

وأيضاً السبب في عدم تجويز هذه الرواية وجعلها غير مقبولة ما قاله ابن الصلاح، حيث قال: " إذا لا يؤمن أن تكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه " [3].

وقال العِرَاقِيُّ: " أمَّا الصورة التي في هذا النَّوع فإنَّ الراوي منها ليس على ثقةٍ من موافقتها للأصل، وقد أشار المصنِّف هنا إلى التعليل بذلك فقال: إذ لا يُؤْمَنُ أن يكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه " [4].

فعلى ما ذُكر نرى كيفية دخول العلَّة من هذا المدخل الدقيق، وإن كان ظاهر فإنَّه قد يَخْفَى على بعضهم إلا الجهابذة من العلماء النُّقاد، فإذا لم يُضبط سماع الراوي كما في أصله وقع في الوهم المُخل الذي يرد روايته، خاصَّةً إذا تعرض سماعة للزيادة أو النقصان ولم ينتبه.

- **تُعلُّ رواية الراوي بعلَّةٍ قادحةٍ إذا أراد الرِّواية بالمعنى وهو غير عالمٍ بمعاني الألفاظ ومقاصدها [5]:**

تصيب العلَّة الرواة إذا قصدوا أداء الرواية بالمعنى مع جهلهم بمقاصد الألفاظ، وما يُحيل معانيها، فقد منع مثل هذه الرواية كثير من العلماء.

قال ابن الصلاح: " إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه، فإن لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف أنَّه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير " [6].

والعلَّة في ذلك هي الخوف من الوقوع في بعض المعاني غير المُرادة المقصودة من لفظ الحديث، وهذا من شأنه أن يوقع التغيير في بعض الأحاديث فمنع قوم الراوية

١- الكفاية في علم الرواية (/ ٢٥٧)، وانظر إلى: فتح المغيث (٣/ ١٣٤).

٢- تدريب الراوي (٢/ ٩٦).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٢٠).

٤- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٢٢٢)، وانظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٣٦٢).

٥- وهذه ضمن التفريعة الخامسة من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٢٢).

٦- المصدر السابق والصفحة. وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٧٤)، واختصار علوم الحديث (/٢٣٤)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١١٢)، وتدريب الراوي (٢/ ٩٨).

بالمعنى، فيكون ذلك خلافاً لما قصده وأراده رسول الله ﷺ، فيقدح هذا الأمر في مثل هذه الرواية وقبولها.

لذلك نجد ابن كثير قال: " وأمَّا روايته الحديث بالمعنى: فإن كان الراوي غير عالم ولا عارف بما يحيل المعنى: فلا خلاف أنَّه لا تجوز له روايته الحديث بهذه الصفة، وأمَّا إذا كان عالماً بذلك، بصيراً بالألفاظ ومدلولاتها، وبالمترادف من الألفاظ، ونحو ذلك: فقد جوَّز ذلك جمهور النَّاس سلفاً وخلفاً وعليه العمل، كما هو المُشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها، فإنَّ الواقعة تكون واحدة، وتجيء بألفاظ متعددة، من وجوهٍ مختلفةٍ متباينةٍ، ولمَّا كان هذا قد يوقع في تغيير بعض الأحاديث، منع من الرواية بالمعنى طائفة آخرون من المحدثين والفقهاء الأصوليين، وشددوا في ذلك آكدَّ التشديد..." [١].

وقال السَّخَاوِيُّ معللاً المنع : " لأنَّ من اتصف بذلك، لا يُؤْمَن بتغييره من الخلل " [٢].

- **تُعلُّ رواية الراوي بعلَّةٍ قادحةٍ إذا اختصر فيها الحديث اختصاراً يُخلُّ بالمعنى** [٣]:

تدخل العلَّة القادحة في رواية الراوي الذي اختصر الحديث وكان اختصاره مخلاً بالبيان والمعنى، قال ابن الصلاح: " والصحيح التفصيل [٤]، وأنَّه يجوز ذلك من العالم العارف، إذا كان ما تركه متميزاً عمَّا نقله، غير متعلقٍ به بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز " [٥]، فشرط ابن الصلاح واضحٌ في ضرورة نفي الخلل في الحديث المختصر بأن يكون من العالم العارف، وإلا فلا يُؤْمَنُ التعليل بالإخلال بالمعنى.

وقال ابن المُلَقِّن: " ولابُدَّ من تقييد ذلك بما إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمَأْتِي به تعلقاً يُخل بالمعنى حذفه، كالاستثناء، والحال، ... فإن كان كذلك لم يجز قطعاً " [٦].

١- اختصار علوم الحديث (/ ٢٣٤).

٢- فتح المغيث (٣/ ١٣٧).

٣- وهذه ضمن التفريعة السابعة من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٢٤).

٤- قال ذلك ابن الصلاح بعدما أورد مذاهب العلماء في حكم اختصار الحديث، فذكر قول المانعين والمجيزين. انظر إلى: المصدر السابق والصفحة، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٥٠٩).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٢٤)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٧٤)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ١٠٠)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٣٧٦)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٧٦).

٦- المقنع في علوم الحديث (١/ ٣٧٦)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٥١٠)، وفتح المغيث (٣/ ١٥٢)، وتدريب الراوي (٢/ ١٠٤)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٧٥).

وقال السُّيُوْطِيُّ: " والصحيح التفصيل، وهو المنع من غير العالم " [١].

ودلالة منعهم لغير العالم هو أنَّ هذه أحاديث شريفة عن رسول الله ﷺ، فلا يجوز أن تقتطع منها أجزاء وتُختصر على غير المعنى الذي أراده ﷺ.

- **تُعلُّ رواية المحدِّث بعلَّةٍ قادحةٍ إذا رواها بقراءة لحَّانٍ أو مُصَحِّفٍ [٢] :**

قال ابن الصلاح: " ينبغي للمحدِّث ألا يروي حديثه بقراءة لحَّان أو مُصحِّف " [٣].

ودلالة ما قاله ابن الصلاح زيادة الحرص في أداء الحديث بعد تحمُّله بصورةٍ صحيحةٍ من غير تحريفٍ ولا تبديلٍ ولا تغييرٍ؛ لأنَّ من غيَّر أو تحمَّل الخطأ فإنَّه لم يضبط لفظ رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ لم يكن يلحن، ومن لحن في حديثه فقد كذب عليه [٤]، وهذه علَّةٌ قادحةٌ تَرُدُّ الحديث وتجعله مردوداً، ومن شأنها أن تجرح الراوي؛ لحصول الخلل في نقله وضبطه.

وكذلك تقع العلَّة في رواية الراوي عن الأصل إذا كان فيها لحنٌ أو تحريفٌ ورواها مصححةً؛ لأنَّ بعضهم ذهب إلى الراوية على الخطأ دون تغيير، وهو مذهب من منع الرواية بالمعنى [٥]، فعلى قولهم من يغيِّر فيها – أي الرواية – فقد أوقع الخلل في الأصل وإن كان قاصداً التصحيح، فالرواية أصلها النَّقل كما ثبت عندهم. [٦]

وكذلك تقع العلَّة في رواية الراوي إذا غيَّر وأصلح ما في الأصل من تحريفٍ، أو لحنٍ، وهذا مذهب المجيزين لإصلاح الرواية وتغييِّرها، وكان هذا التغيِّير في اللحن الذي يختلف فيه المعنى، قال ابن الصلاح: " والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى وأمثاله " [٧] .

١- تدريب الراوي (٢/ ١٠٤).

٢- وهذه ضمن التفريعة الثامنة من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النَّوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٢٥)، وسيأتي في أحد المباحث القادمة العلة وعلاقتها بالتصحيف، انظر إلى: ١٥٩.

٣- المصدر السابق والصفحة.

٤- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٢٦)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٥١٢).

٥- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٢٨)، فقد ذكر ابن الصلاح الاختلاف بين العلماء في كيفية أداء الرواية إذا كان فيها تصحيف أو لحن، فذكر مذهب المانعين ومنهم: محمد بن سِيْرِيْن وأبو مَعْمَر عبد الله بن سَخْبَرة، وذكر كذلك مذهب المجيزين وقال: رُوِّيْنَا ذلك عن الأوْزَاعِيِّ، وابن المُبارك، وقال هو مذهب المحصلين والعلماء من المحدِّثين. انظر إلى المصدر السابق (/٣٢٧).

٦- انظر إلى: المصدر السابق (/ ٣٢٨-٣٢٩).

٧- المصدر السابق (/ ٣٢٨).

وتقع العلَّة القادحة في الراوية التي أصلح فيها الراوي كتابه والأصل.

قال ابن الصلاح: " أمَّا إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله، فالصواب تركه، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التَضْبِيْب عليه [١]، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإنَّ ذلك أجْمَعُ للمصلحة وأنْفَى للمفسدة " [٢].

قال السُّبْكيُّ في تعليل قول ابن الصلاح: " أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة "؛ " أي: لما فيه من الجمع بين الأمرين، ونفي التسويد عن الكتاب " [٣].

وربما المفسدة التي قصدها ابن الصلاح هي الوهم بأنَّ ذلك من الأصل وقد جاء بهذه الصورة، فقد تقع العلَّة بسبب وهمهم خطأً في تصحيح بعض الألفاظ وهي صحيحة فربما يصلح الصواب بالخطأ، قال ابن الصلاح: " وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثيرٌ من أهل العلم خطأً، وربما صواباً ذا وجهٍ صحيح، وإن خفي واستغرب لاسيما فيما يَعِدُونَه خطأً من جهة العربية؛ وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها " [٤].

وعلل ابن الصلاح قوله بأولوية سَدِّ باب التغيير والإصلاح بقوله: " لئلا يَجْسُر على ذلك من لا يُحسن " [٥]، وبالتالي يُتَقول على رسول الله ﷺ بما لم يَقُلْ.

- **تُعلُّ الرواية التي أصلح فيها الراوي الأصل بزيادةِ شيءٍ قد سَقَطَ وهذه الزيادة على معنىً مغايرٍ لما وقع في الأصل [٦]:**

تصيب العلَّة رواية الراوي التي زاد فيها ساقط عن الأصل وأثبته فيها، وكانت هذه الزيادة مخالفةً للمعنى الذي اشتمل عليه الأصل؛ لأنَّ فيها مظنَّة الخطأ والخلل، وفيها أيضاً التقول على شيخه بما لم يقل، وهذه من العلل القادحة في رواية الحديث، وفي الراوي.

قال ابن الصلاح: " وإن كان الإصلاح بالزيادة يشتمل على معنىً مغايرٍ لما وقع في الأصل تأكد فيه الحكم بأنَّه يذكر ما في الأصل مقروناً بالتنبيه على ما سقط؛ ليسلم من مَعَرَّةِ الخطأ، ومن أن يقول على شيخه ما لم يَقُلْ " [١].

١- قال السُّبْكيُّ: " أي: التَضْبِيْب عليه من العارف بالعلامة المُنَبِهةِ على خلله ". فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٨١).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٢٨).

٣- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٨١).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٢٨).

٥- المصدر السابق (/ ٣٢٩).

٦- وهذه ضمن التفريعة العاشرة من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٢٩).

فإذا ذكر الراوي المصحح الزيادة في الأصل بأن أضاف وأثبت السَّاقط ولم ينبِّه على ذلك فقد وقع في الخطأ القادح في روايته عن شيخه؛ لأنَّ فيه تغييراً لأصلِ الشيخ وإضافة بعض الكلام الذي يَظنُّ القارئ أنَّه من لفظ الشيخ وهو غير ذلك.

- **تُعلُّ رواية الراوي بعلَّةٍ قادحةٍ إذا اقتصر على الإسناد الثاني من الإسنادين اللذين ذكرهما المحدِّث وساق لفظ الحديث المذكور بعد الإسناد الأول للإسناد الثاني الذي قال عنه المحدِّث مثله** [٢]:

قال ابن الصلاح: " إذا روى المُحدِّث الحديث بإسناد ثُمَّ أتبعه بإسناد آخر، وقال عند انتهائه: مثله، فأراد الراوي عنه أن يقتصر على الإسناد الثاني ويسوق لفظ الحديث المذكور عُقَيْب الإسناد الأول، فالأظهر المنع من ذلك " [٣].

تُعلُّ مثل هذه الراوية بعلَّةٍ قادحةٍ سببها الخلل وقلَّة الضَّبط والإتقان، وعدم إتباع السامع لرواية المحدِّث الذي أخذ عنه الرواية، لذلك قال ابن الصلاح حاكماً على مثل هذه الرواية: " فالأظهر المنع من ذلك " [٤].

وقال النَوَوِيُّ: " فالأظهر منعه " [٥].

وعلل السَّخَاوِيُّ المنع بقوله: " لعدم تيقن تماثلهما في اللفظ وفي القدر المتفاوتين فيه " [٦].

ويتحقق المنع فيها إذا لم يتصف المحدِّث بالضَّبط والحفظ وخاصَّةً إذا لم يكن ممَّن يُميز الألفاظ، ومثل هذا الخلل يوقع العلَّة القادحة في روايته ورواية من نقل عنه، ونقل ابن الصلاح قول بعض أهل العلم الذي ذكره الخطيب البَغْدَادِي [٧]: " وقال بعض

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٣٠).

٢- وهذه ضمن التفريعة السادسة عشرة من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٣٩).

٣- المصدر السابق والصفحة.

٤- المصدر السابق (/ ٣٣٩)، واعترض عليه الْبُلْقِينِيُّ فقال: " فإنَّ الأرجحَ خلافُ ما قال إنَّه الأظهر ". مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٤١٢)، وكذلك اعترض الزَّرْكَشِيّ فقال: " والظاهر خلاف ما رجَّح ". النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣/ ٦٣٢)، وهذا الذي ذكره ابن الصلاح مذهب شعبة بن الحجاج . انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ ٢١٢)، وانظر إلى التفصيل في قبولها الذي ذكره العِرَاقِيُّ على ثلاثة أقوال. شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٠)، وانظر إلى: توجيه النظر إلى أصول الأثر (٢/ ٧٠٧).

٥- التقريب والتيسير (/ ٧٨).

٦- فتح المغيث (٣/ ١٩٨)، وانظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٩٢).

٧- انظر إلى: الكفاية في علم الرواية / (/ ٢١٢).

أهل العلم: يجوز ذلك إذا عُرف أنَّ المحدث ضابطٌ متحفظٌ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعَدِّ الحروف، فإن لم يُعرف ذلك منه، لم يَجِزْ ذلك " [١].

وقال الذَّهَبِيُّ: " فهذا يجوز للحافظ المميِّز للألفاظ " [٢]، فيفهم أنَّه لا يجوز للذي لا يُميِّز ولا يُتقن؛ لمظنِّة وقوع الخلل من طرفه.

- **تُعلُّ رواية الراوي بعلَّةٍ قادحةٍ إذا كان سماعه على صفةٍ فيها بعض الوَهْن وأغفل ذكره** [٣]:

تقع العلَّة القادحة في رواية الراوي الذي سمع الحديث من شيخه على صفةٍ فيها الوهن ولم يبيِّن ذلك حال روايته، والسبب في كون ذلك من العلل القادحة هو أنَّ إغفالها يُعَدُّ من التدليس، والتدليس علَّة في الحديث.

قال ابن الصلاح: " إذا كان سماعه على صفةٍ فيها بعض الوهن فعليه أن يذكرها في حالة الرواية، فإنَّ في إغفالها نوعاً من التدليس [٤] " [٥].

وقال النَوَوِيُّ: " إذا كان في سماعه بعض الوهن فعليه بيانه حال الرواية " [٦].

وقال ابن دَقِيْق العِيْد: " إذا كان السماع على صفةٍ فيها بعض الوهن مثل ما يحدِّث به في حالة المذاكرة فليقل حدثنا فلان مذاكرةً؛ لأنَّ الحفظ والمذاكرة تقع فيهما المساهلة " [٧].

وقال العِرَاقِيُّ في بيان طبيعة الوهم وأشكاله: " إذا كان في سماعه نوع من الوهن، فإن عليه بيانه، كأن يسمع من غير أصل، أو كان هو، أو شيخه يتحدث في وقت القراءة عليه، أو يَنْسَخ، أو ينعس، أو كان سماع شيخه، أو سماعه هو بقراءة

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٣٩).

٢- الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ ٦٤).

٣- وهذه ضمن التفريعة التاسعة عشرة من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٤٢).

٤- قال البِقاعيُّ: " ولم يقل أحد إنَّه يجب على المحدِّث ترك مُطلق التدليس الذي هذا نوعٌ منه، وهو الخفاء الذي هو معنى التدليس لغة؛ لأنَّه لا يتأتى إرادة المعنى الاصطلاحي هنا، ... ليسَ المرادُ بهِ [أي التدليس]المعنى الاصطلاحي، بل معناهُ اللغوي، وهوَ: الإخفاءُ الناشىءُ عن معنى الدَّلَسِ ". النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٢٧٦-٢٧٧).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٤٢).

٦- التقريب والتيسير (/ ٧٩).

٧- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/٢٢- ٣٣).

مُصَحِّفٍ، أو لحَّانٍ، أو كتابة التسميع بخط من فيه نظر، ونحو ذلك، فإنَّ في إغفال ذلك وترك البيان نوعاً من التدليس " [١]، وتبعه على ذلك السَّخَاوِيُّ[٢]، والسُّيُوْطِيُّ [٣].

وقال البِقاعيُّ وهن: " أي: ضعف " [٤]، وكذلك قال السُّيُوْطِيُّ: " أي الضعف ...، فإنَّ في إغفاله نوعاً من التدليس " [٥]، وهذا دليلٌ على دخول العلَّة القادحة فيه.

وقال السَّخَاوِيُّ: " وفي إغفال البيان إيهام وإلباس يقرب من التدليس، وكما يستحب البيان فيما تقدم، كذلك يستحب بيان ما فيه دلالة؛ لمزيد ضبطٍ وإتقانٍ، كتكرر سماعه للمروي " [٦].

وقد ذكر ابن الصلاح مثالاً يدخل ضمناً في ذلك حيث قال: " من أمثلته ما إذا حدَّثه المُحدِّث من حفظه في حالة المذاكرة فليقل: حدثنا فلان مذاكرةً، أو حدثناه في المذاكرة، فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك، وكان جماعةٌ من حفاظهم يمنعون من أن يُحْمَلُ عنهم في المذاكرة شيء، ...، وذلك لما يقع فيها من المساهلة مع أنَّ الحفظ خوَّان، ولذلك امتنع جماعة من أعلام الحفَّاظ من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم... " [٧].

وعلَّة المنع الذي قال به العلماء في هذه المسألة إنَّما هي الخوف من التساهل، وبالتالي وقوع الخطأ القادح الذي ينفي القبول في الرواية والسماع، فنجد ابن الصلاح فيما سبق قال معللاً: وذلك لما يقع فيها من المساهلة مع أنَّ الحفظ خوَّان، وعلى ذلك تبعه كثيرٌ من العلماء منهم: النَوَوِيّ[٨]، وابنُ المُلَقِّن[٩]، والعِرَاقِيُّ[١٠]، والبِقاعيُّ[١١]، والسَّخَاوِيُّ[١٢]، والسُّيُوْطِيُّ[١٣]، وغيرهم.

١- شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٤)، وانظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٩٦).
٢- انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٢٠٦).
٣- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ١٢٣).
٤- النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٢٧٥).
٥- تدريب الراوي (١٢٣/٢).
٦- فتح المغيث (٣/ ٢٠٧).
٧- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٤٢).
٨- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٧٩-٨٠).
٩- انظر إلى: المقنع في علوم الحديث (١/ ٣٩١).
١٠- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٣).
١١- انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٩٦).
١٢- انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٢٠٦).
١٣- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ١٢٣).

- **تُعلُّ رواية الراوي الذي روى الحديث عن رجلين أحدهما مجروحٌ فأسقطه مقتصراً على الثقة [١]:**

تدخل العلَّة في رواية الراوي الذي روى عن اثنين أحدهما ثقةُ، والآخر مجروحٌ، فأسقط المجروح؛ ليكتفي بالثقة.

قال الخطيب البَغْدَادِيّ: " لا يستحب للطالب أن يُسقط المجروح، ويجعل الحديث عن الثِّقة وحده، خوفاً من أن يكون في حديث المجروح ما ليس في حديث الثِّقة، وربما كان الراوي قد أدخل أحد اللفظين في الآخر وحمله عليه " [٢].

وقال ابن الصلاح: " فلا يُستحسن إسقاط المجروح من الإسناد والاقتصار على ذكر الثقة؛ خوفاً من أن يكون فيه عن المجروح شيءٌ لم يذكره الثقة " [٣].

وقال النَوَوِيُّ: " فالأولى أن يذكرهما " [٤]، وقد علل السُّيُوْطِيُّ سبب قول النَوَوِيِّ بأولوية ذكرهما بقوله: " لجواز أن يكون فيه شيءٌ لأحدهما لم يذكره الآخر، وحَمَلَ لفظ أحدهما على الآخر " [٥].

وقد قال ابن دَقِيْق العِيْد: " فإن كانا ثقتين فلا بأس؛ فإنَّ الحُجَّة قائمةٌ برواية العدل ولا تضرنا جهالته بعينه بعد معرفة ثقته " [٦]، وكلامه هذا فيما إذا كانا ثقتين، أمَّا إذا كان أحدهما مجروحاً فلا تقوم بهذه الرواية الحُجَّة، وتدخل العلَّة فيها؛ لاحتمال تعلق شيءٍ من الرواية به لم يذكره الثِّقة.

وقد مثَّل لذلك ابن الصلاح تبعاً لما ذكره الخطيب برواية ثابت البُنَانِيِّ [٧]، وأبَان بن أبي عيَّاش[٨] عن أنسﷺ:

قال الخطيب البَغْدادِيّ: " قَرَأْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْبَرْمَكِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ، ثنا أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ، أَخْبَرَنِي حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قِيلَ لَهُ: "

١- وهذه ضمن التفريعة العشرين من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٤٢).

٢- الكفاية في علم الرواية (/ ٣٧٨).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٤٢-٣٤٣).

٤- التقريب والتيسير (/ ٧٩)، وانظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ١٠٤).

٥- تدريب الراوي (١/ ٥٦٢).

٦- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٣٣).

٧- هو: ثابت ابن أسلم البُنَانِيّ، أبو محمد البصري ثقة عابد، مات سنة بضع وعشرين، وله ست وثمانون. انظر إلى: تقريب التهذيب (/ ١٣٢).

٨- هو: أبان ابن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، متروك، مات بعد سنة مائة. انظر إلى: المصدر السابق (/ ٨٧).

فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنْ ثَابِتٍ، وَأَبَانَ عَنْ أَنَسٍ، يَجُوزُ أَنْ أُسَمِّيَ ثَابِتًا وَأَتْرُكَ أَبَانًا؟ قَالَ: لَا، لَعَلَّ فِي حَدِيثِ أَبَانَ شَيْئاً لَيْسَ فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ ، وَقَالَ: إِنْ كَانَ هَكَذَا فَأُحِبُّ أَنْ يُسَمِّيَهُمَا " (١).

قال ابن الصلاح: " فلا يستحسن إسقاط المجروح من الإسناد [وهو أبان] والاقتصار على ذكر الثقة [وهو ثابت]، خوفاً من أن يكون فيه عن المجروح شيءٌ لم يذكره الثِّقة " (٢).

وقال العِرَاقِيُّ: " لا يحسن إسقاط المجروح – وهو أبان – والاقتصار على ثابت، لجواز أن يكون فيه شيء عن أبان لم يذكره ثابت؛ وحَمَل لفظ أحدهما على الآخر " (٣)، وكذلك قال السَّخَاوِيُّ (٤)، والسُّنَيْكِيُّ (٥).

فعلى كلامهم يتبيَّن أنَّ إسقاط المجروح علَّة في الرواية؛ لتعلقه بجزءٍ منها قد يكون عنه، فيقتصر على الثقة ويحمل لفظ السَّاقط عليه، وهذا من التَّخليط المُخلِّ الذي قد تُرد الرواية على أساسه.

- **تُعلُّ رواية الراوي بعلَّةٍ قادحةٍ إذا سمع بعض الحديث من شيخٍ وبعضه الآخر من شيخٍ آخر، وخَلط ما سمعه منهما وكان أحدهما مجروحاً، أو أسقط ذكر أحدهما** (٦):

تصح الرواية إذا سمع الراوي بعض حديثٍ من شيخٍ وبعضه الآخر من شيخٍ آخر وخلط السماعين بأن يروي ويبيِّن أنَّه عنهما، وهو مفهوم قول ابن الصلاح حيث قال: " إذا سمع بعض حديث من شيخ، وبعضه من شيخ آخر فخلطه، ولم يُميزه، وعزا الحديث جملة إليهما مبيِّناً أنَّ عن أحدهما بعضه، وعن الآخر بعضه، فذلك جائزٌ كما فعل الزُّهْرِيُّ " (٧).

١- الكفاية في علم الرواية (٣٧٨).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٤٢-٣٤٣).

٣- شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٤).

٤ – انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٢٠٧).

٥- انظر إلى: وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٩٦).

٦- وهذه ضمن التفريعة الحادية والعشرين من التفريعات التي ذكرها ابن الصلاح في هذا النوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٤٣).

٧- المصدر السابق والصفحة، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٧٩)، والاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٣٣)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ١٠٥)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٣٩٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٥).

مع ما ذُكر إلا أنَّ العلَّة القادحة تقع في مثل هذه الصورة بأن يكون أحد الشيخين اللذين روى عنهما بعض الحديث مجروحاً، فلا يُحتج حينها بشيءٍ من الحديث.

قال ابن الصلاح: " ثُمَّ إنَّه ما من شيءٍ من ذلك الحديث إلا وهو في الحكم كأنَّه رواه عن أحد الرجلين على الإبهام، حتى إذا كان أحدهما مجروحاً لم يَجِزْ الاحتجاج بشيءٍ من ذلك الحديث " [١].

وقال النَوَوِيُّ: " ثُمَّ يصير كل جزءٍ منه كأنَّه رواه عن أحدهما مبهماً فلا يُحتج بشيءٍ منه إن كان فيهما مجروح " [٢].

وقال ابن دَقِيْق العَيْد: " إن كان أحدهما مجروحاً لم يُحتج بلفظٍ معينٍ؛ لاحتمال أن يكون عن المجروح " [٣].

وقال العِرَاقِيُّ: " فإن اتفق في حديث غير هذا أن كان بعض الرواة في مثل هذه الصورة ضعيفاً، فذلك مقتضٍ لطرح جميع الحديث؛ لأنَّه ما من قطعةٍ من الحديث، إلا وجائزٌ أن تكون عن ذلك الراوي المجروح " [٤].

وكذلك إذا ثبت أنَّ الراوي خَلَطَ هذين السماعين والجزأين للحديث بحيث يصبحان جزءاً واحداً متكاملاً وعزاه لواحد منهم فقط منفرداً، هذا من شأنه أن يُوقع العلَّة في مثل هذه الرِّواية؛ للوهم، والخلل الحاصل.

قال ابن الصلاح: " وغير جائز لأحدٍ بعد اختلاط ذلك، أن يُسْقِطَ ذكر أحد الراويين ويروي الحديث عن الآخر وحده، بل يجب ذكرهما جميعاً مقروناً بالإفصاح بأنَّ بعضه عن أحدهما، وبعضه عن الآخر [٥] " [٦].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/٣٤٣)، وانظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ١٠٥)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٣٩٢).

٢- التقريب والتيسير (/ ٧٩).

٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٣٣).

٤- شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٦).

٥- وقد ثبت الاعتراض على ابن الصلاح من الحافظ العِرَاقِيُّ، حيث قال: " وقد أُعتُرض عليه بأنَّ البُخَارِيُّ أسقط ذكر أحد شيخيه، أو شيوخه في مثل هذه الصورة، واقتصر على ذكر شيخ واحد...، [ثمّ قال] والجواب: أنَّ الممتنع إنَّما هو إسقاط بعض شيوخه، وإيراد جميع الحديث عن بعضهم؛ لأنَّه حينئذ يكون قد حدث عن المذكور ببعض ما لم يسمعه منه، فأمَّا إذا بيَّن أنَّه لم يسمع منه إلا بعض الحديث كما فعل البُخَارِيُّ هنا فليس بممتنع ". التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٢٤٢).

٦- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٤٤)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٧٩)، والاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٣٣)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ١٠٥)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٣٩٢)، وفتح المغيث (٣/ ٢٠٧).

وقال العِرَاقِيُّ: " امْنَع حذف واحدٍ من الإسناد فيما نحن فيه في الصورتين، في صورة ما إذا كان الراويان، أو الرواة كلهم ثقات، وفي صورة ما إذا كان فيهم ضعيف؛ لأنَّك إذا حذفت واحداً من الإسناد، وأتيت بجميع الحديث، فقد زدت على بقيَّة الرواة ما ليس من حديثهم، وإن حذفت بعض الحديث لم يُعلم أنَّ ما حذفته هو رواية من حذفت اسمه فيجب ذكر جميع الرواة في الصورتين معاً " [١].

وعلق البِقاعيُّ على كلامه بمنع إسقاط أحدهم فقال: " لأنَّ ذلك الصنيع يُوجب أن يصير بعض الرواة كأنَّه ازداد من حديث غيره على حديثه ما ليس منه فتكون نسبته إليه نسبةً كاذبةً " [٢].

وقد علل السُّيُوْطِيُّ سبب عدم الاحتجاج إن كان منهما مجروحاً بقوله: " لأنَّه ما من جزءٍ منه إلا ويجوز أن يكون عن ذلك المجروح...، ولا يجوز ذكرهما ساكتاً عن ذلك، ولا إسقاط أحدهما مجروحاً كان أو ثقة " [٣].

من خلال ما سبق يتبيَّن أنَّ العلَّة القادحة تقع في مثل هذا الرواية؛ لوجود الخلل في كون بعض الرواة أصابهم الجرح، فحذفهم قد يُوقع الخلل والغلط في كون الرواية التي أبقيت برواية الثقات إنَّما هي من لفظ المجروحين، وفي ذلك أيضاً دلالة على أنَّ الرواية بالشكل الكامل فيها إيهام بأنَّها من قول من أثبتهم الراوي وهي غير ذلك، وهذا يكون سبب ردِّ هذه الرواية وعدم قبولها.

من خلال ما ذُكر من مداخل العلَّةِ في هذا النوع تتبيَّن العلاقة بين العلَّة وصفة رواية الحديث ورط أدائه وما يتعلق بذلك، ويتبيَّن أنَّها قد قد تكون على بابها، أو على غير بابها.

١- شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٦)، وانظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٩٨).

٢- النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٢٨٠).

٣- تدريب الراوي (٢/ ١٢٤).

المبحث الخامس

العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ آدَابِ الْمُحَدِّثِ [1]

تعريف آداب المُحدِّث:

هي الآدابُ[2] الذاتيَّةُ[3] والعلميَّةُ[4] التي يجب أن يتحلى بها من يَتَصَدَّرُ التحدِّيث والرواية للأحاديث النَّبوية الشريفة المرويَّة عن النَّبيِّ ﷺ، والتي نُقلت عن الرواة، من مكارم الأخلاق ومَحَاسِنِ الشِّيمِ والتميز بها، والبُعد عن المساوئ، وما يقدح في المروءة، وتشتَّمل على كل ما يحتاج إليه المُحدِّث من أهليَّة لنقل مروياته إلى المتحمِّلين، النَّاقلين بصورةٍ نقيَّةٍ خاليةٍ من الوهنِّ والضعف وما أشبه ذلك، كل ذلك محاطٌ بالحرص، والخشية من الله. [5]

العلاقة بين العلَّة ومعرفة آداب المحدِّث

ثَمَّ علاقة دقيقة بين العلَّة ومعرفة آداب المحدِّث، تبرُز وتتضح من خلال عدة مداخل لها، منها:

١- وهذا هو النوَّع السابع والعشرون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث" . معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٤٤).

٢- وقد ذكر ابن الصلاح جملة من هذه الآداب تبعه عليها كثير من العلماء، منها: الإخلاص وتصحيح النيَّة، والتحلي بالفضائل ومحاسن الأخلاق، وأن يكون صاحب أهليَّة للتحديث، والامتناع عن التحديث إذا خاف الغلط؛ بسبب كبر السن، وتوقير من هو أولى منه وتقديمه عليه، وعدم الامتناع عن تحديث من يفتقر إلى إخلاص النيَّة، وتعظيم الحديث وتهيئة مجلس التحديث، واتخاذ المُسْتَمْلِي، واستحباب افتتاح المجلس بشيءٍ من القرآن، وأيضاً افتتاحه وختمه بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وأن يُرتب نفسه وأن يكون على طهارة. انظر إلى: المصدر السابق (/٣٤٤- ٣٥٣).

٣- التي يتمتع فيها بطابع شخصيته ونفسيته، من صفات شخصية، كالاعتناء بالنظافة، وحمل همِّ الدين، إلى غير ذلك، وخُلقية كالصدق، والوقار...، إلى غير ذلك.

٤- وهي اللازمة لشخصيته العلمية خاصَّة ما يحتاج إليه المحدِّث من معرفة علم الحديث رواية، وكل ما يتعلق بذلك من علوم أخرى، وهنا على وجه التحديد أن يكون ملماً بمعرفة طرق التحمُّل والأداء، مع تمتعه بالعدالة العلمية، والضَّبط.

٥- لم يَحُدّ ابن الصلاح هذا النَّوع بتعريفٍ معينٍ واضحٍ يبيِّن فيه ماهيته، لكنَّه تكلَّم وفصَّل في الآداب التي يجب أن تتوفر عند المحدِّث، وهذا التعريف الذي ذكرته يُفهم من كلام ابن الصلاح وتفصيله. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٣٤٤)، وللاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٧٩)، والاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٣٤)، واختصار علوم الحديث (/٢٤٣-٢٤٦)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٤٠١)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٣٩٣)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٢٤٧)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٧)، والنكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٢٨٩)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٣٣٩)، وفتح المغيث (٣/ ٢١٤)، وتدريب الراوي (٢/ ١٢٥)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٩٨).

- **الخلل، والضعف، والوضع الذي يدخل على بعض المحدِّثين أصحاب البدع، وخاصةً الداعين إلى بدعتهم، وأصحاب التفاخر والغرور:**

وهذا المدخل للعلَّة من شأنه عدم قَبول روايات من اتصف بذلك وقد تقدح فيه وفي روايته، وهذه العلَّة لا تصيب المحدِّث إلا عندما يفتقد إخلاص النيَّة؛ لأنَّها من آداب المحدِّث كما قال ابن الصلاح: " فليُقَدِّم تصحيح النيَّة وإخلاصها، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها، وليحذر بَلِيَّةُ حب الرياسة ورُعُوْنَاتِهَا [١] " [٢].

وقال الذَّهَبِيُّ: " تصحيح النيَّة من طالب العلم متعيِّن؛ فمن طلب الحديث للمكاثرة، أو المفاخرة، أو ليروي، أو ليتناول الوظائف، أو ليُثْنَى عليه وعلى معرفته فقد خسر " [٣].

وقال السَّخَاوِيُّ: " وتصحيح النيَّة وإن كان شرطاً في كل عبادة، إلا أنَّ عادة العلماء تقييد مسألتنا به [أي: التحدِّيث]؛ لكونه قد يتساهل فيه بعض الناس أو يغفل عنه " [٤].

- **التحديث في سن لا يُؤْمَنُ فيه من الخطأ:**

فالعلَّة تصيب المحدِّث إذا لم يكن في سن يُؤْمَنُ عليه التحديث والتصدي للرواية حينها يدخل عليه الوهم والخطأ الذي قد يرد روايته.

قال ابن الصلاح: " متى احتيج إلى ما عنده، استحب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان " [٥]، وتبعه على ذلك النَوَوِيُّ[٦] والسُّيُوْطِيُّ[٧]، وكلامه فيه دلالة على الجاهزيَّة التي يجب أن يتمتع بها، وهذا مقرون أيضاً بمقدرته على ضبط ما يروي ولو كان سنه صغيراً بخلاف ما قاله بعض العلماء [٨].

وأيضاً العلَّة في كبر سن الراوي وهرمه؛ لوصوله إلى سنٍ لا يَأمَن فيه التخليط والغلط، وإدخال ما ليس في الأحاديث فيها، وخاصَّةً إذا عَلم أنَّه يُخطئ ولم يمتنع عن

١- أي: هوجائها، "رعن: رَعُنَ الرّجلُ يَرْعَنُ رَعَناً فهو أَرْعَنُ، أي: أهوج". العين (٢/ ١١٨).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٤٤).

٣- الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ ٦٥).

٤- فتح المغيث (٣/ ٢١٦) .

٥- معرفة أنواع علوم الحديث (/ ٣٤٤).

٦- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٧٩).

٧- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ١٢٨).

٨- فقد أورد ابن الصلاح أقوال بعض العلماء في أوَّل سنٍّ للتحديث، والتصدي للرواية عند طلبها، ورد عليهم في تحديدهم لسنِّ المُحدث . للاستزادة انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٤٦).

التحديث، فكانت رواياته معلولة مردودة، فالاختلاط علَّة كما هو معروف، خاصَّةً إذا لم تُميز رواياته هل هي قبل الاختلاط أو بعده، إلا إذا كان يروي بعضها مضبوطاً من غير خطأ، وقُورنت بروايات الحفَّاظ الضابطين وتم انتقاؤها، أو كان يروي من ضبط كتابه، كما صنع عبد الرَّزاق صحاب المُصنَّف.

قال ابن الصلاح: " وأمَّا السِّن الذي إذا بلغه المحدِّث انبغى له الإمساك عن التحديث فهو السِّن الذي يخشى عليه فيه من الهرم والخرف، ويخاف عليه فيه أن يخلط، ويروي ما ليس من حديثه والناس في بلوغ هذا السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم، وهكذا إذا عمي وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية " [١].

- **سوء اختيار المُحَدِّث للمُسْتَمْلِي:**

كثرة عدد الحاضرين لمجلس التحديث يَفرض على المحدِّث أن يتخيَّر مستملٍ أو أكثر؛ ليوصل تحديث المحدِّث إليهم، فسوء اختياره لهذا المستملي يجعل مروياته مظنَّة لوقوع العلل، ويؤكد ذلك قرائن إذا وجدت فيه – أي المُسْتَمْلِي– تحقق وقوع الخلل، منها: ضعف صوته، أو وجود خلل في نطقه بحيث يأكل بعض الحروف، أو يغير ويبدل في كلام المُمْلِي – أي المحدِّث–؛ لأنَّ نقل المرويَّات وأداءها لابد أن تكون على وجهها دون تغيير كما قال ابن الصلاح [٢]، والسَّخَاوِيُّ[٣]، إلى غير ذلك من مداخل الآفة التي تصيب المُسْتَمْلِي.

قال ابن الصلاح: " وليكن مُسْتَمْلِيْه مُحَصِّلاً مُتيقِّظاً " [٤]؛ لأنَّ فائدته تفهيم السامع على بعد – ليتحققه بصوته – [٥] وليس التخليط فيما يُمليه عليه المُمْلِي كما قال ابن الصلاح [٦]، والنَوَوِيُّ [٧].

وقال السَّخَاوِيُّ: " والحذر أن يكون مغفَّلاً بليداً " [٨].

فإن كان مثل هذه الآفة عند المُسْتَمْلِي لا يُؤمن على الروايات التي يُمليها من العلل والوهم.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٤٦).
٢- انظر إلى: المصدر السابق (/ ٣٥٠) .
٣- انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٢٥٣).
٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٥٠).
٥- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ١٣٤).
٦- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٥٠).
٧- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٠) .
٨- فتح المغيث (٣/ ٢٥٢).

- **إطلاق لفظ التصريح بالسَّماع أو الاخبار من المُمْلِى الذي يتلقى عن المُسْتَمْلِي ولم يسمع إلا من لفظه – أي من لفظ المُسْتَمْلِي –:**

وهذه علَّة دقيقةٌ تصيب المتحمِّلين عن المحدِّث ولم يكن سماعهم مباشرة منه.

قال ابن الصلاح في حكم روايتهم: " وأمَّا من لم يسمع إلا لفظ المُسْتَمْلِي، فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المُمْلِي مطلقاً من غير بيان للحال فيه، وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين [1] " [2].

- **اختيار الأحاديث الضعيفة، والموضوعة، والتي تُشْكِلُ على النَّاس:**

تدخل الآفة على المحدِّث ومروياته إذا تخيَّر الأحاديث التي لا تصح؛ ليحدث بها الناس، دون بيان لما فيها من وضعٍ أو ضعفٍ، إلى غير ذلك.

قال ابن دقيق العيد: " وينبغي أن يتخير لجمهور النَّاس أحاديث فضائل الأعمال وما يناسبها، وللمتفقه من أحاديث الأحكام، وليجتنب الموضوعات، فإن كان ولا بُدَّ فمع بيان أمرها " [3].

١- وعَقَّب الْأَبْنَاسِيُّ على كلامه فقال: " واعتُرض على قوله: وأمَّا من لم يسمع إلا لفظ المُسْتَمْلِي فليس يستفيد بذلك جواز روايته إلى آخره، بأنَّه حكى في النوع الرابع والعشرين في جواز الرواية بذلك قولين، واستبعد الجواز، والصواب كما تقدم أنَّه إن كان المُمْلِي سمع لفظ المُسْتَمْلِي فحكم المُسْتَمْلِي حكم القارئ على الشيخ، فيجوز لسامع المُسْتَمْلِي أن يرويه عن المُمْلِي، لكن لا يجوز أن يقول: سمعت، ولا أخبرني فلان إملاءً، إنَّما يجوز ذلك لمن سمع لفظ المُمْلِي، ويجوز أن يقول: أخبرنا فلان، ويطلق ذلك على الصحيح ". الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ٣٩٤-٣٩٥).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٥٠).

٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٣٩).

المبحث السادس

العلَّة وعلاقتها بمَعْرِفَةِ آدَابِ طَالِبِ الحَدِيْثِ [1]

تعريف آداب طالب الحديث:

هي الآداب [2] المرضيَّة التي يجب أن يتحلَّى بها طالب الحديث والرِّواية لأحاديث رسول الله ﷺ، وما يتعلق بها من درايةٍ، متصدراً في طلبه الإخلاص لله، متحلِّياً بالأخلاق الزَّكيَّة في تعامله مع الأحاديث والشيوخ، ومبتعداً عمَّا يقدح في المروءة. [3]

العلاقة بين العلَّة ومعرفة آداب طالب الحديث [4]

ثمَّ علاقة وثيقة بين العلَّة ومعرفة آداب طالب الحديث، فمعرفة الآداب الخاصة بطالب الحديث تساعد على إدراك العلَّة ومعرفتها في حال فقد الطالب لها – أي الآداب – فينتج عنها خلل يصيب طلب الطالب أو الرَّاوي للحديث، ومطلوبه – ما يشتغل به من الأحاديث–؛ وهذا الخلل سببه وقوع طالب الحديث فيما يُرَدُّ من خلاله حديثه ومروياته من فسقٍ، أو خوارم المُروءة، أو قلَّة الضَّبط، وغير ذلك.

١– وهذا هو النَّوع الثامن والعشرون من الأنواع التي سطَّرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٥٣).

٢– ذكر ابن الصلاح جملة من هذه الآداب بين فيها الصفات والسلوكيات التي يجب أن يتحلى بها طالب الحديث، وقد تبعه عليها أغلب من جاء بعده من العلماء، ومن هذه الآداب: تحقيق الإخلاص لله والابتعاد عن الأغراض الدنيويَّة، التحلي بالأخلاق الزكية والآداب المرضية، أن لا يحمله الحرص والشره في طلب الحديث على التساهل المخل، الإفادة من طلبه للحديث وعدم كتمانه، عدم الاكتفاء بكتابة الحديث دون الفهم والفائدة، توقير الشيوخ والصبر عليهم، الاستعانة بمن يساعده في انتخاب الشيوخ والمصنَّفات، وغير ذلك، دوام المُذاكرة والحفظ ... . انظر إلى: المصدر السابق(/ ٣٥٣–٣٦٣).

٣– لم يحُد ابن الصلاح هذا النوَّع بتعريفٍ معينٍ واضحٍ، لكن يُفهم التعريف الذي ذكرته من كلامه عن هذا النوع. انظر إلى: المصدر السابق (/ ٣٥٣–٣٦٢). وقد عرَّفه محمود الطَّحان بأنَّه: " ما ينبغي أن يتصف به الطالب من الآداب العالية، والأخلاق الكريمة التي تناسب شرف العلم الذي يطلبه، وهو حديث رسول الله ﷺ، فمن هذه الآداب ما يشترك فيها مع المحدِّث، ومنها ما ينفرد بها عنه ". تيسير مصطلح الحديث (/ ٢١٩). وعرَّفه نور الدين عتر بأنَّه: " آداب كل طالب علم تبين له كيف ينهج في تحصيل العلم، لكن عَيَّنَ بها المحدِّثون، وخصوا بها طالب الحديث؛ لأهمية شأن علمه ". منهج النقد في علوم الحديث (/ ١٨٩). للاستزادةُ انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨١– ٨٢)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٤٧–٢٤٩)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ٤٠٧–٤١٨)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٣٨– ٥٨)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٧٠– ٧١)، وفتح المغيث (٣/ ٢٧٢– ٣٢٩)، وتدريب الراوي (٢/ ٥٨٣– ٦٠٤)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١١٨– ١٣٦)، وتيسير مصطلح الحديث (/ ٢١٩)، ومنهج النقد في علوم الحديث (/ ١٨٩).

٤– تتداخل علاقة العلَّة بمعرفة آداب طالب الحديث مع علاقة العلَّة بمعرفة آداب المحدِّث تبعاً للتداخل بين النوعين بشكل عام. انظر إلى: ص:١٠٣.

قال ابن الصَّلاح: " ثمَّ اعلم أنَّه قد يُطلق اسم العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المُخْرِجَةُ له من حال الصحَّة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلَّة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح [فمثل هذه الأمور مرتبطة بطالب الحديث] " [١].

فالعلاقة بين العلَّة ومعرفة آداب طالب الحديث تبرز من خلال عدة مداخل تبعاً لارتباط هذا النوع بغالب أنواع علوم الحديث [٢]، ومنها:

- **فَقْدُ طالب الحديث للإخلاص، وإصلاح النيَّة، واتخاذ طلب الحديث من أجل الأغراض الدنيوية، يجعله مظنَّة الوقوع في العلل القادحة التي تَرُدُّ مروياته:**

وهذا المدخل للعلَّة من شأنه وقوع الخلل القادح وغير القادح في الراوي ومروياته، فالعلَّة لا تصيب طالب الحديث إلا عندما يفتقد النيَّة الصادقة – التي هي أساس كل عمل، ولأنَّ الإخلاص شرط في القبول[٣] – التي يتحرر من خلالها من المطالب الدنيويَّة.

قال ابن الصلاح: " تحقيقُ الإخلاصِ، والحذر من أن يتَّخذه وصلة إلى شيءٍ من الأغراض الدنيويَّة، ... ومن أقرب الوجوه في إصلاح النيَّة فيه ..." [٤] .

وعلل السَّخَاوِيُّ الغاية من تصحيح النيَّة وتحقيق الإخلاص المقترن بالعلوم الشرعيَّة بشكل عام بالسلامة من الأمراض والخلل الذي يدخل على المشتغل فيها، والمهتم بطلب الحديث بشكلٍ خاصٍ، فقال: " والضربُ صفحاً عمَّا عدا ذلك من الأغْرَاضِ والأعْرَاضِ؛ لتسْلَم من غَوَائِلِ [٥] الأمْرَاضِ، ودَسَائِسِ الأعْوَاضِ [٦] " [٧].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٩٠- ١٩١).

٢- معرفة آداب طالب الحديث مرتبطٌ بصورةٍ أساسيَّةٍ بالطالب، أو الراوي، وهو قد يكون متحمّلاً، أو مؤدياً – والطرق المتعلقة بذلك –، أو حتى مشتغلاً في الحديث الشريف، وهذا الارتباط يُدخل في الراوي كل ما يتعلق به من وقوع الضعف، أو الخلل، بسبب الاختلاط، أو التدليس، أو التساهل، أو التصحيف، والجهل بضبط الأسماء والمتشابهات، وحتى صدور الوضع منه، وغير ذلك؛ فلذلك يدخل كما العلَّة في أنواع علوم الحديث كلها.

٣- انظر إلى: شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث (٢/ ١٢١).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٥٣).

٥- " الغَوْل: مصدر غاله يَغوله غَولاً، إذا دَبَّ في هلاكه ". جمهرة اللغة (٩٦١/٢)، والغول: الشر. انظر إلى: الزاهر في معاني كلمات الناس (٢٦٨/٢)، والغوائل: الدواهي. انظر إلى المحكم والمحيط الأعظم (٥٩/٦)، فالمعنى هنا غَوَائِل الأمراض: أي دواهيها، ومهلكاتها وشرارها.

٦- من العوض وهنا بمعنى التعويض. انظر إلى: العين (١٩٣/٢).

٧- فتح المغيث (٣/ ٢٧٢).

فالعلَّة القادحة قد تصيب الراوي – طالب الحديث – إذا فسدت نيته وفقد الإخلاص؛ لما يترتب على ذلك من كذبٍ وغفلةٍ، ووضعٍ.

فمثلاً: الوضع يلحق فساد النيَّة فيصيب الراوي بالعلَّة القادحة؛ لأنَّه محل كذبٍ على رسول الله ﷺ؛ ولأنَّ من شروط قَبول الرواية أن يتصف بشروطها ومنها العدالة، فإذا فقدت فلن يكون بعيداً عن المطالب الدنيويَّة.

قال الخطيب البَغْدَادِيّ: " ومن عُرِفَ بوضعِ حديثٍ واحدٍ على رسول الله ﷺ رُدَّ خبره " (١).

وقال ابن الصَّلاح: " ولا تَحِلُّ روايته [أي الحديث الموضوع] لأحدٍ علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه " (٢).

فالرواية الموضوعة لا تُقبل وهي معلولة بالكذب على رسول الله ﷺ، ومن وجهٍ أولى تجريح واضعها وإعلاله ومن نقلها من باب الرواية والاعتبار بأنَّها حديثٌ عن النَّبيِّ ﷺ في غير الفائدة التي ذكرها ابن الصلاح وغيره.

- **من طلب الحديث من عوامِّ الشيوخ غير المعتبرين – خاصة الضعفاءَ – فروايته لأحاديثهم معلولةٌ بعلَّةٍ قادحةٍ:**

كأن يروي عن ضعفاء الشيوخ إسناداً، وأصحاب العوالي والنَّوازل الضعاف، دون أن يبيِّن مواضع الخلل في حديثهم فيتحمَّله عنهم بخطئه فتصبح روايته معلولةٌ بعلَّةٍ قادحةٍ، أو كأن يترك المتقنين الضَّابطين الذين في بلده، أو في غير بلده، ويرحل إلى غيرهم ممَّن هم أقل ضبطاً وإتقاناً، وأكثر خطأً؛ لأنَّ من شروط الرحلة طلب العلو زيادة في الإتقان، وقِدَمِ السماع، فإذا لم تتوفر فلا فائدة من الرحلة كما قال الخطيب البَغْدَادِي (٣).

وقد نقل الخطيب في ذلك قول أبي الفضل صالح بن أحمد بن محمد التَمِيْمِيُّ الحافظ حيث قال: " وينبغي لطالب الحديث ومن عَنِيَ به أن يبدأ بكتب حديث بلده، ومعرفة أهله منهم، وتفهمه وضبطه؛ حتى يعلم صحيحها وسقيمها، ويَعرف أهل

١- الكفاية في علم الرواية (/ ١٥٢).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/٢٠١).

٣- قال الخطيب البَغْدِادِيّ : " المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما: تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم. فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة، والاقتصار على ما في البلد أولى". الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢٣).

التحديث بها وأحوالهم معرفةً تامَّةً إذا كان في بلده علم وعلماء قديماً وحديثاً، ثمَّ يشتغل بعد بحديث البلدان، والرحلة فيه " [١].

وقال ابن الصلاح: " ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ مصره، ومن الأولى فالأولى من حيث العلم، أو الشهرة، أو الشرف، أو غير ذلك. وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده فليرحل إلى غيره " [٢].

وقد يَكثر حرص طالب الحديث على السماع والكتابة من الشيوخ رغبةً في التبليغ فيُحدِّث بما لم يسمع، أو يَلتفت للنَّشر من أجل العلو فيدفعه ذلك لأن يسمع ويكتب عن غير الثقة فيخطئ. [٣]

- **من عُرف بالتساهل في السَّماع والتحمُّل نتيجة الحرص والشَّرَهُ [٤]، فروايته للأحاديث التي تساهل فيها، أو عرف أنَّ فيها تساهلاً وتحمَّلها معلولة بعلَّةٍ قادحةٍ:**

قد تُقرر نهمة الطالب ولذته في طلب الحديث – لأنَّ هذه النَّهمة والشهوة لا تنقضي كما قال الخطيب البَغْدَادِي [٥]– ومحبة الإلمام بكثير من الأحاديث وقوعه في الخطأ، وإعلال الرواية؛ نتيجة التساهل المُخل في ضبط مروياته وسماعه، بالتالي لا تُقبل وتُرد روايته؛ لأنها حينئذٍ تكون معلولة بعلَّةٍ قادحةٍ.

قال الخطيب البَغْدَادِي: " ومن عُرف بكثرة السَّهو والغفلة وقلَّة الضَّبط، رُدَّ حديثه، ويُردُّ خبر من عرف بالتساهل في حديث رسول الله ﷺ " [٦].

وقال ابن الصلاح: " لا تُقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث، أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنَّوم في مجلس السماع، وكمن يُحدث لا من أصل مقابل صحيح " [٧].

وقال أيضاً: " ولا تُقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يُحدِّث من أصل صحيح، وكل هذا يَخرم الثقة بالراوي وبضبطه " [٨]، فسهو الراوي دون وجود قرينةٍ تُزيل هذا السهو والتساهل يُدخله في ردِّ حديثه وعدم قَبول روايته.

١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٢٤).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٥٤).

٣- انظر إلى: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (/٢٣٤).

٤- " الشَّرَهُ: غَلَبَةُ الحرص ". مختار الصحاح (/١٦٤).

٥- انظر إلى: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٤٥).

٦- الكفاية في علم الرواية (/ ١٥٢).

٧- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٨)، وانظر إلى: فتح المغيث (٢٨١/٣).

٨- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٢٣٩).

وقد بيَّن ابن الصلاح ضرورة الاعتماد على ما صح فيما يخصُّ طالب الحديث؛ ليَسلم من الوقوع في الأحاديث الضعيفة المعلولة فقال: " وليقدم العناية بالصحيحين، ثمَّ بسنن أبي داود، وسنن النَّسَائِيّ، وكتاب التِّرْمِذِيّ، ضبطاً لمُشْكِلِها وفهماً لخفيِّ معانيها... " [١].

وقال أيضاً: " ولا يَحْمِلْنَه الحرص والشَّره على التساهل في السماع والتحمُّل والإخلال بما يشترط عليه في ذلك " [٢].

وقد فُرِّقَ بين من كان تساهله في الرواية طبيعةً فيه وبين من طرأ عليه طارئ أدى إلى تساهله، فمن كان ذلك طبيعة فيه فهو مردود الرواية مطلقاً فروايته معلولة غير مقبولة، أمَّا الثاني فما كان قبل التساهل فهو صحيح، وما كان بعد التساهل فهو مردودٌ معلولٌ بالتساهل الذي لا يُؤمنُ معه الخطأ. [٣]

ومن المتساهلين الذين ردَّ بعض العلماء روايتهم وتُرك الاحتجاج بها عبد الله بن لَهِيْعَةَ (١٧٤هـ) [٤].

قال عنه الخطيب البَغْدَادِيّ: " كان عبد الله بن لَهِيْعَة سيء الحفظ واحترقت كتبه، وكان يتساهل في الأخذ، وأي كتاب جاؤوه به حدَّث منه، فمن هناك كثرت المناكير في حديثه " [٥].

وقال ابن الصلاح: " ومن المُتساهلين عبد الله بن لَهِيْعَة المصري، تُرك الاحتجاج بروايته مع جلالته؛ لتساهله [٦] " [٧].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٥٩).

٢- المصدر السابق (/ ٣٥٤).

٣- جرح الرواة وتعديلهم (٧/ ٧٢).

٤- هو: عبد الله بن لَهِيْعَةَ بن عُقْبَة الحَضْرَمِيُّ، أبو عبد الرحمن المَصْرِيُّ، صدوق، خلَّط بعد احتراق كتبه، مات سنة أربع وسبعين ومائة. انظر إلى: تقريب التهذيب (/ ٣١٩).

٥- الكفاية في علم الرواية (/ ١٥٢).

٦- تفاوت كلام العلماء في الحكم على رواية ابن لهيعة بناءً على الحكم على حاله، فانقسم العلماء فيه إلى ثلاثة أقسام: قسم وثَّقَه مطلقاً، وقسم ضَعَّفَه مطلقاً، وقسم فَصَّل في حاله. للاستزادة في تفصيل ذلك انظر إلى: تخريج أحاديث وآثار حياة الحيوان للدميري من التاء إلى الجيم (/ ١٠٨١).

٧- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣١٨).

ويلحق ذلك التساهل في الرواية بطابع التدليس، قال السَّخَاوِيُّ: " وتوسط جماعة فرووا عمَّن دونهم مع تغطيتهم بنوع من التدليس " [١]، والتدليس علَّة قادحة في صحَّة الحديث؛ للانقطاع المنافي لشروط صحَّة اتصال السند. [٢]

- **من لم يتأهَّل للاشتغال في التَّخريج والتأليف والتَّصنيف لا يأمَنُ على نفسه دخول العلل القادحة فيما اشتغل فيه:**

الاشتغال في التَّخريج، والتأليف، والتَّصنيف يحتاج إلى ملكةٍ قويَّةٍ في ربط شتات الأمور ومعرفة الروابط العميقة للموضوع المُشتَّغل فيه، وبوجهٍ خاصٍّ الاشتغال في حديث النَّبيِّ ﷺ يحتاج إلى ملكةٍ كبيرةٍ من النَّقاء والصَّفاء النَّفسيِّ والعلميِّ؛ لمكانة الأحاديث الشريف في الشرع، وكذلك ما يتعلق بها من علوم تخدم السنَّة النَّبوية، كعلوم المصطلح والجرح والتعديل من دراسة الأسانيد، والتَّخريج، وشرح الأحاديث، وغير ذلك.

ولا تتأتى هذه المَزِيَّة إلا لمن تأهل لذلك من روادِ الحديث، من محدِّثين، وعلماء، ومصنِّفين، وطلبة، بل والغوَّاص منهم من عرف الرِّجال وأحوال الرُّواة، والعلل؛ لكي لا يدخل في الدين شيئاً ممَّا ليس فيه، ولا يُخرج شيئاً منه بالنَّقد المخل للأسانيد، ومن لم يتأهل لذلك لا يَأْمَن على نفسه دخول العلل المُخلة في حديث رسول الله ﷺ، وفي علم مصطلح الحديث وجهد العلماء.

قال ابن الصلاح: " وليشتغل [أي: طالب الحديث] بالتَّخريج والتأليف والتَّصنيف إذا استعدَّ لذلك وتأهَّل له " [٣].

ومن بابٍ خاصٍّ في علاقة العلَّة بأهليَّة طالب الحديث للتَّخريج، أنَّ العلَّة تُدرك وتُعرف بالتَّخريج، وجمع الطرق، وتتبع الروايات والمقارنة بينها، وعلى طالب الحديث أن يكون ملمَّاً في هذا الجانب؛ لكي لا يعتمد على بعض الأحاديث بطريقٍ واحد وهو طريق ضعيف، فتكون روايته لهذا الطريق معلولة بعلَّةٍ قادحةٍ، خاصَّةً إذا كان هناك طُرق أخرى أقوى منها، وهذا يُدخله في بيان طبيعة العلل بين طرق الحديث المختلفة.

قال الخطيب البَغْدَادِي: " السبيل إلى معرفة علَّة الحديث أن يجمع بين طرقه ويَنظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضَّبط " [٤].

١- فتح المغيث (٢٩٧/٣).

٢- انظر إلى تفصيل ابن الصلاح لحكم التدليس. معرفة أنواع علم الحديث (/١٥٩)، وانظر إلى: منهج الامام أحمد في إعلال الأحاديث (٧٣٤/٢).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/٣٦٠).

٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٥).

وقال ابن الصلاح: " ويُستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له [من طرقٍ أخرى] " [1].

والاشتغال في الحديث الشريف بتأليفٍ وتصنيفٍ يحتاج فيه طالب الحديث إلى الضَّبط؛ كيلا يوقع الخلل في المتشابهات من الأسماء والمصطلحات، وهذا لا يكون إلا بتكرار التَّنقيح والتَّصحيح دون المُسارعة في الإخراج من أجل المُكاثرة.

قال ابن الصلاح: " وعليه في كلِّ ذلك تصحيح القصد والحذر من قصد الْكاثرة ونحوه...، ثُمَّ ليحذر أن يُخرج إلى النَّاس ما يُصنِّفه إلا بعد تهذيبه وتحريره وإعادة النَّظر فيه وتكريره، وليتَّقِ أن يجمع ما لم يتأهَّل بعد " [2].

من خلال ما ذكرته من علاقة العلَّة بمعرفة آداب طالب الحديث تتبيَّن الأهميَّة من معرفة هذا النَّوع الذي ذكره ابن الصلاح وتبعه من جاء بعده عليه؛ لارتباطه بالراوي، وطالب الحديث بشكلٍ أساسي، وهم معرضون للوقوع في الأخطاء المُخلَّة، والعلل القادحة، وغيرها.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٨٧).

٢- المصدر السابق (/٣٦٢).

المبحث السابع
العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الإسْنَادِ العَالِي والنَّازِلِ [١]

تعريف الإسناد العالي:

هو الإسناد الذي قلَّ عدد رجاله بالمقارنة مع عدد رجال إسناد آخر للحديث نفسه، أو المتن، وهذا على الاصطلاح العام المشهور. [٢]

أقسام العلو:

ذكر ابن الصلاح خمسة أقسام للعلو يختلف كل واحد في حده عن الآخر[٣]، وهي:

- " القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيفٍ غير ضعيفٍ، وذلك من أجلِّ أنواع العلو " [٤] .
- " القرب من إمام من أئمَّة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ "[٥] .
- " العلو بالنسبة إلى رواية " الصحيحين "، أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعروفة المُعتمدة " [٦] .

١- وهذا هو النَّوع التاسع والعشرون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه "معرفة أنواع علوم الحديث". معرفة أنواع علم الحديث (/٣٦٣).

٢- لم يحُدّ ابن الصلاح هذا النوع بتعريفٍ عامٍ معينٍ واضحٍ، لكنْ التعريف الذي ذكرته يُفهم من استدلاله وكلامه عن هذا النوع. انظر إلى: المصدر السابق(١/ ٣٦٣-٣٦٨)، وللاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٥-٨٤)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٣٤-١٣٣)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٩-٧٠)، واختصار علوم الحديث (/٢٥١)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤١٩)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٤٦)، وفتح المغيث (٣/ ٣٣٢)، وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ ٩٩)، وشرح نخبة الفكر (/ ٦١٤)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٢٢٧).

٣- الأقسام التي ذكرها ابن الصلاح تبع فيها تقسيم ابن طاهر المقدسيّ عندما تكلَّم عن مسألة العلو والنزول في الحديث حيث قال: " اعلم أنَّ العلو في الحديث على درجاتٍ خمس" . مسألة العلو والنزول في الحديث (/ ٥٧)، وتختلف هذه الأقسام من حيث الإطلاق والنسبيَّة؛ حيث إنَّ هناك قسماً منها علوه مطلق وهو أجلِّ هذه الأقسام، وهو: القرب من رسول الله ﷺ، وباقي الأقسام الأخرى إنَّما هي من باب العلو النسبي. انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ ٢٥٢-٢٥٣)، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٤)، والنكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٤٠٢)، وفتح المغيث (٣/ ٣٣٨)، وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ ٩٩-١٠٠)، وشرح نخبة الفكر (/٦١٥- ٦١٨)، والبواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (٢/ ٢٣٢-٢٣٣)، وقد عرَّف ابن حجر العلو النسبي بأنَّه: " هو ما يقل العدد فيه إلى ذلك الإمام، ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيراً ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٤٧).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٦٤)، وقال عنه ابن كثير: أشرف أنواع العلو. انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ ٢٥٢).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٦٤).

٦- المصدر السابق (/ ٣٦٥).

- " العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي " [١] .
- " العلو المستفاد من تقدم السماع " [٢] .

ويُقسَّم العلو أيضاً إلى تقسيمٍ آخرٍ من حيث العدد والصفة [٣]:

- علو عدد: وهو أن يَقل عدد رواة إسناد بالنسبة إلى رواة إسناد آخر[٤]، وهذا يختص بالأقسام الثلاثة الأولى. [٥]
- علو صفة: وهو" ما يرجع إلى صفة الراوي، كأن يكون أفقه، أو أحفظ، أو أتقن، أو أضبط، أو أكثر مجالسة للمروي عنه، أو أقدم سماعاً من غيره، أو وفاةً " [٦]، ويختص بآخر قسمين. [٧]

تعريف الإسناد النَّازل:

هو ضد الإسناد العالي، وهو الذي كثر عدد رجاله بالمقارنة مع إسناد آخر لنفس الحديث، أو المتن. [٨]

العلاقة بين العلَّة ومعرفة الإسناد العالي والنَّازل

بما أنَّ العلو والنزول من خصائص الإسناد فهو مرتبطٌ بشكلٍ أساسيٍّ في الرواة، وتحديداً في عددهم.

تبرز العلاقة الوثيقة بين العلَّة ومعرفة الإسناد العالي والنازل – بشكلٍ عامٍّ– من خلال أنَّه بمعرفة العلو والنزول – وخاصةً العلو[٩]– يُبعد الإسناد عن العلَّة والخلل[١]، والجهل بهما – بطبيعة رجال إسنادهما – يُدخل العلَّة والخلل في الحديث.

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٦٧).

٢– المصدر السابق (/ ٣٦٨).

٣– انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٣٣٨)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٣٩)، وشرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث (/ ٧٥).

٤– انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٣٣٨).

٥– انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٣٩).

٦– فتح المغيث (٣/ ٣٥٢).

٧– انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٣٩).

٨– لم يحُده ابن الصلاح بتعريفٍ عامٍ، لكنَّه ذكر أنَّه ضد العلو، وأنَّه يُقابل العلو في أقسامه. انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث (/ ٣٦٩)، والتقريب والتيسير (/ ٨٥)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧١)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٥٣)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٠)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٤٩)، واليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (٢/ ٢٤٨)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٢٢٧).

٩– نُقل عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه قال مرغباً فيه: " طلب الإسناد العالي سنةٌ عمن سلف". الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٢٣)، ورُوي عن يحيى بن مَعِيْن أنَّه قيل له في مرض موته: ماذا تشتهي؟، قال: بيت خالٍ، وإسنادٍ=

قال ابن الصلاح: " العلو يُبْعِدُ الإسناد من الخلل؛ لأنَّ كل رجل من رجاله يُحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً، أو عمداً، ففي قلتهم [بالعلو] قلَّة جهات الخلل، وفي كثرتهم [بالنزول] كثرة جهات الخلل، وهذا جليٌّ واضحٌ " [٢]، فلذلك الفضيلة للإسناد العالي كما قال ابن الصلاح، وغيره. [٣]

وقال ابن كثير: " ثُمَّ إنَّ علو الإسناد أبعد من الخطأ والعلَّة من نزوله " [٤].

فثمَّ علاقةٌ قويَّةٌ بين العلَّة ومعرفة الإسناد العالي والنازل، تتمثل في ما يلي:

- **الإسناد العالي قد يكون مُعَلَّاً بعلَّةٍ قادحةٍ؛ بسبب الضعف الحاصل في رجاله:**

الأصل في قرب السند أن يكون مداره مع علوه على الصحَّة، والخلو من الضعف، فالإسناد العالي بما يتميَّز به من قلَّة عدد الرواة – وهو قلَّة الوسائط وما يتبعه من قلَّة تجويز الخطأ [٥]– لا يسْلم من الخلل والضعف، وبالتالي التعليل بعلل قادحةٍ – على بابها–؛ لأنَّ صورة العلو موجودة في الحديث الضعيف. [٦]

فالمقصود الأساس من الحديث الصحة والخلو من الخطأ، والبعد عن الوهم. [٧]

وقد نُقل عن عبد الله بن المُبَارك (١٨١هـ) – رحمه الله – [٨] أنَّه قال: " ليس جودة الحديث في قرب الإسناد، ولكن جودة الحديث صحَّة الرجال " [٩].

=عالٍ. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٦٣)، وقال الحاكم: " في طلب الإسناد العالي سنة صحيحة ". معرفة علوم الحديث (/ ٥).

١– انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٩).

٢– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٦٤).

٣– انظر إلى: المصدر السابق (/ ٣٦٩)، وفتح المغيث (٣/ ٣٣٤).

٤– اختصار علوم الحديث (/ ٢٥٢).

٥– انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٦٤)، والاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٤٦)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٠)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٣٤)، والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٦١).

٦– انظر إلى: شرح نخبة الفكر (/ ٦١٦).

٧– انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٢٣).

٨– هو: الإمام، وشيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن، عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظَّلي، التركي، المروزي، ولد سنة ثمان عشرة ومائة، وتوفي سنة إحدى وثمانين ومائة. انظر إلى: الطبقات الكبرى (٧/ ٢٦٣)، وتاريخ بغداد (١١/٣٨٨– ٤٠٠)، وتاريخ دمشق (٣٢/٣٩٦– ٤٠٥)، وتاريخ الإسلام (٤/٨٨٢)، وسير أعلام النبلاء (٨/٣٧٩–٤٢١)، وغيرهم.

٩– الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠١).

وقال ابن الصلاح في ذكر القسم الأول من أقسام العلو: " أوَّلها: القرب من رسول الله ﷺ بإسنادٍ نظيفٍ غير ضعيفٍ، وذلك من أجلِّ أنواع العلو" [١]، وعلى ذلك تبعه النَوَوِيُّ، وغيره.[٢]

فمع جلالة هذا القسم – والذي عدُّوه العلو المُطلق [٣]– إلا أنَّ ابن الصلاح اشترط خلوه من الضعف المُخلِّ، والمدار فيه على الرواة المقبولين. [٤]

وقال ابن دَقِيْق العِيْد: " ولا أعلم وجهاً جيداً لترجيح العلو، إلا أنَّه أقرب إلى الصحَّة، وقلَّة الخطأ، الطالبين يتفاوتون في الإتقان والغالب عدم الإتقان في أبناء الزمان، فإذا كثرت الوسائط وقع من كل واسطة تساهل ما كثَّر الخطأ والزلل " [٥].

ففي كلام ابن دَقِيْق العِيْد عندما قال: إلا أنَّه أقرب إلى الصحَّة وقلَّة الخطأ، دلالة على عدم خلو الإسناد العالي من الخطأ في الأصل، وأنَّه مظنَّة للصحَّة؛ لقلَّة عدد رجاله.

وقال الْأَبْنَاسِيُّ: " فإنَّ كان مع العلو ضعفٍ فلا التفاتٍ إليه، ولا سيما إن كان فيه بعض الكذَّابين المتأخرين ممَّن ادعى سماعاً من الصحابة " [٦]، وتبعه على هذا العِرَاقِيُّ [٧]، والسَّخَاوِيُّ[٨]، والسُّيُوْطِيُّ [٩]، وغيرهم.

فالمعتبر القرب الصحيح بإسنادٍ قويٍّ نظيفٍ.

وكذلك لا بُدَّ أن تقترن الصحَّة فيما إذا كان العلو هو القرب من إمام من الأئمَّة.[١٠]

ومن أمثلة ما وقعت في إسناده العالي العلَّة القادحة، وهي ضعف بعض رواته، وكذبهم:

قال ابن طاهر المَقْدِسِي: " مِثَالُهُ [أي: الإسناد العالي الذي لا أصل له [١١]] مَا أَخْبَرَنَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ قَاسم بن أَحْمد بْنُ أَحْمَدَ، بِثَغْرِ آمِدَ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٦٤).

٢- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٤)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٢٠).

٣- انظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٤)، وفتح المغيث (٣/ ٣٣٨)، وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ ٩٩-١٠٠)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٣٩).

٤- انظر إلى: التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٦١).

٥- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٤٦).

٦- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٢٣).

٧- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٦١).

٨- انظر إلى: فتح المغيث (٣/ ٣٣٨).

٩- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ١٦١-١٦٢).

١٠- انظر إلى: المصدر السابق (٢/ ١٦٥).

١١- مسألة العلو والنزول في الحديث (/ ٥٧).

بْنِ حَشِيشٍ الْعَدْلُ، ثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَدَوِيُّ،[1] شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، ثَنَا نَافِعُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو هُرْمُزَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِرَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فَإِنَّ فِيهِمَا الرَّغَائِبَ* [2] " [3].

ثُمّ عَقَّب ابن طاهر المقدسي على ما ذكره فقال: " فهذا إسناد إذا تأمله من ليس الحديث من صناعته اعتقد علوه، وقدَّمه على سائر حديثه، وافتخر بقلَّة عدد رواته إلا أنَّ إسناده لا تقوم به الحُجَّة؛ لأنَّ نافعاً[4] هذا غير ثقة ...، والعَدَوِيُّ [أي: أبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَدَوِيُّ [5]] هذا أيضاً كذَّاب " [6].

فقد وقعت العلَّة في نافع أبي هُرْمُز، وهذه بعض أقوال العلماء – علماء الجرح والتعديل – فيه:

قال يَحْيَى بْنُ مَعِين(٢٣٣هـ) – رحمه الله – [7]: " ليس بشيءٍ " [1].

١- سقطت من الإسناد الذي ذكره ابن طاهر المقدسي صيغة التحديث بين الحسن بن علي العدويّ وشيبان بن فرُّوخ. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٧٠)، قلت: والحديث بهذا السند " غير صحيح "؛ لأنَّ فيه الحسن بن علي العدوي وهو يضع الحديث، قال عنه ابن عَدِيّ: " يَضَعُ الحديث، وَيَسْرِقُ الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يعرفون...". الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٩٥).

٢- الحديث أخرجه يَعْلَىْ بن عبَّاد في جزئه –جزء يعلى بن عباد–، (/ ١١١)، وأخرجه الحارث التميميُّ – ابن أبي أسامة– في عواليه (/ ٣٧)، وأخرجه ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، (٤/ ٤٦٢)، جميعهم من طريق يَعْلى بن عباد الكلابِيَ، وهو ضعيف يخطئ . انظر إلى: الثقات –لابن حبان – (٩/ ٢٩١)، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢/ ١٥٥)، وتاريخ بغداد (١٦/ ٥١٦)، ولسان الميزان (٦/ ٣١٣)، ويَعلى بن عباد أورده من طريق عبد الحكم القَسْمَلي العَدَويّ، وهو ضعيف الحديث أيضاً، قال البُخَاري عنه: " منكر الحديث ". التاريخ الكبير (٦/ ١٢٩)، وقال أبو حاتم: " منكر الحديث، ضعيف الحديث ". الجرح والتعديل (٦/ ٣٥)، وقال ابن حبان: " كَانَ مِمَّن يروي عَن أنس مَا لَيْسَ من حَدِيثه، وَلَا أعلم لَهُ مَعَه مشافهة، لَا يحل كِتَابَة حَدِيثه إِلَّا عَلَى جِهَة التَّعَجُّب ". المجروحون (٢/ ١٤٣)، وقال الدارقطني: " لا يحتج به". سنن الدارقطني (١/ ١٠٤)، وقد ذُكرت أقوال غيرهم في تجريحه، قلت: الحديث بهذا السند " ضعيف"؛ بسبب يعلى بن عبَّاد الكلابيّ. ومتن الحديث له شواهد صحيحة السند من حديث ابن عمر ﷺ وغيره.

* الرغائب: " أَيْ مَا يُرْغَبُ فِيهِ مِنَ الثَّواب الْعَظِيمِ". النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٣٨)، وهي جمع رغيبة: أي العطاء الكثير. انظر إلى: مقاييس اللغة (٢/ ٤١٦).

٣- أخرجه ابن طاهر المقدسي في كتابه " مسألة العلو والنزول في الحديث " (/ ٥٨).

٤- وهو: " نَافِع أَبُو هُرْمُز الْجمال السلميّ البصريّ مولى بني سُلَيْمَان. انظر إلى: المجروحون (٣/ ٥٧)، والكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣٠٦).

٥- وهو: " الْحسن بْن عَلِي بْن زَكَرِيَّا أَبُو سَعِيد الْعَدوي من أهل الْبَصْرَة سكن بَغْدَاد ". المجروحون (١/ ٢٤١).

٦- مسألة العلو والنزول في الحديث (/ ٥٨).

٧- هو: الإمام الحافظ الجهبَذ، شيخ المحدثين، أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بُسطام الغَطَفَاني، المُرِّي البغدادي، المشهور بابن معين، ولد في سنة ثمانٍ وخمسمائة، وتوفي في المدينة في سنة ثلاثٍ وثلاثين ومائتين. انظر إلى: الطبقات الكبرى (٢٥٣/٧)، والتاريخ الكبير (٣٠٧/٧)، وتاريخ بغداد (٢٦٣/١٦)، وطبقات الحنابلة (٤٠٢/١-٤٠٦)، وتاريخ دمشق (٣/٦٥-٤٣)، ووفيات الأعيان (١٣٩/٦-١٤٢)، وتهذيب الكمال (٥٤٣/٣١-٥٦٥)، وتاريخ=

وقال أحمد بن حَنْبَل: " ضَعِيف الحَدِيث " [٢]، وكذلك قال ابن مَعِيْن. [٣]

وقال النَّسَائِيُّ(٣٠٣هـ) – رحمه الله – [٤]: " أبو هرمز يروي عن أنس ليس بثقة " [٥].

وقال والعُقَيْلِيُّ(٣٢٢هـ) – رحمه الله – [٦]: " نافع بن عبد الواحد أبو هرمز الغالب على حديثه الوهم " [٧].

وقال أبو حَاتِم: " متروك الحديث، ذاهب الحديث " [٨].

قال ابن أبي حاتم: " سألت أبا زرعة عن نافع أبي هرمز فقلت: ضعيف الحديث؟، فقال: كما يكون، هو ذاهب " [٩].

وقال ابن حِبَّان(٣٥٤هـ) – رحمه الله – [١٠]: " كان ممَّن يروي عن أنسٍ ما ليس من حديثه، كأنَّه أنس آخر، ولا أعلم له سماعاً، لا يجوز الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار" [١].

=الإسلام (٩٦٥/٥)، والعبر في خبر من غبر (٣٢٧/١)، وسير أعلام النبلاء (٧١/١١– ٩٥)، وتهذيب التهذيب (٢٨٠/١١–٢٨٧)، وغيرها.

١– تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (٤/ ١٨٠).

٢– العلل ومعرفة الرجال – رواية ابنه عبد الله – (٢/ ٤٨٢).

٣– تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز– (١/ ٧١).

٤– هو: الإمام الحافظ، الثبت، ناقد الحديث، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن سنان بن علي بن بحر النسائي، الخراساني، المشهور بالإمام النسائي، صاحب التصانيف المشهورة والتي منها: السنن، ولد سنة خمسٍ عشرة ومائتين بنسا، وتوفي في سنة ثلاث وثلاثمائة في فلسطين في الرملة. انظر إلى: الكامل في التاريخ (٦٤٢/٦)، وتاريخ دمشق (١٧٠/٧١)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (١٤٠/١–١٤٣)، ووفيات الأعيان (٧٧/١–٧٨)، وتهذيب الكمال (٣٢٨/١–٣٤٠)، وتاريخ الإسلام (٥٩/٧)، وسير أعلام النبلاء (١٢٥/١٤–١٣٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٤/٣–١٦)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (٣٤٩/١–٣٥٠)، وغيرها.

٥– الضعفاء والمتروكون (/ ١١٤).

٦– هو: الإمام الحافظ، الناقد، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقيليّ الحجازي، المشهور بالعقيلي، صاحب كتاب (الضعفاء الكبير)، توفي في مكة في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. انظر إلى: تاريخ الإسلام (٤٦٧/٧)، وتذكر الحفاظ (٣٦/٣–٣٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٣٦/١٥–٢٣٨)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١١٧/٤)، والأعلام (٣١٩/٦)، وغيرها.

٧– الضعفاء الكبير (٤/ ٢٨٦).

٨– الجرح والتعديل (٨/ ٤٥٥).

٩– الضعفاء لأبي زرعة (٣/ ٨٣١).

١٠– هو: الحافظ، العلَّامة، شيخ خراسان في عصره، أبو حاتم، محمد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان بن معاذ بن معبد بن سعيد بن هَدِيَّة بن مرة التميميّ، البُستيّ، الحبَّاني، المشهور بابن حبان، صاحب الأنواع والتقاسيم والتصانيف المشهورة، التي منها: الصحيح، والجرح والتعديل، ولد في مدينة بُست من إقليم خُراسان سنة بضعٍ وسبعين ومائتين، وتوفي فيها سنة أربعٍ وخمسين وثلاثمائة. انظر إلى: الأنساب (٣٩/٤)، وتاريخ دمشق (٢٤٩/٥٢–٢٥٤)، ومعجم البلدان (٤١٩/١)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد (٦٤/١–٦٥)، وتاريخ الإسلام (٧٣/٨)، وتذكرة الحفاظ (٨٩/٣–٩٠)، والعبر في=

وذكر ابْنُ عَدِيّ(٣٦٥هـ) – رحمه الله – [٢] أنَّ أحاديثه غير محفوظة. [٣]

وذكره الدَّارَقُطْنِيُّ(٣٨٥هـ) – رحمه الله – [٤] في الضعفاء . [٥]

وقال عنه ابن حجر: " كان ضعيفاً " [٦].

وقد وسمَّاه العُقَيْليُّ نافع بن عبد الواحد [٧]، وسمَّاه الذَّهَبِيُّ نافع بن هرمز، أبو هرمز [٨]، وسمَّاه ابن حجر أبو هُرمُز الجمَّال [٩].

وكذلك وقعت العلَّة أيضاً في أبي سعيد العَدَوِيُّ، وهذه بعض أقوال العلماء فيه:

قال ابن حِبَّان: " يروي عن شيوخٍ لم يرهم، ويَضَعُ على من رآهم الحديث " [١٠].

=خبر من غبر (٩٤/٢)، وميزان الاعتدال (٥٠٦/٣-٥٠٨)، وسير أعلام النبلاء (٩٢/١٦-١٠٢)، والوافي بالوفيات (٢٣٦/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٣١/٣-١٣٢)، والبداية والنهاية (٢٥٩/١١)، وطبقات الشافعيين (٢٩٠/١-٢٩١)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٤/١)، والأعلام (٧٨/٦)، وغيرها.

١- المجروحون (٣/ ٥٨).

٢- هو: الإمام الحافظ، الناقد، أبو أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن حمد بن مبارك بن القطَّان الجرجاني، المشهور بابن عدي، وهو أحد الأئمة المكثرين في الحديث، وهو أحد علَّامات رجال الحديث، ولد في سنة سبعٍ وسبعين ومائتين، صاحب كتاب الجرح والتعديل المشهور (الكامل)، توفي في سنة خمسٍ وستين وثلاثمائة. انظر إلى: الأنساب (٣٣٨/٣)، وتاريخ دمشق (٥/٣١-٩)، وتاريخ الإسلام (٢٤٠/٨)، وتذكرة الحفاظ (١٠٢/٢-١٠٣)، والعبر في خبر من غبر (١٢١/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥٤/١٦-١٥٦)، والبداية والنهاية (٢٨٣/١١)، وطبقات الشافعيين (٢٨٣/١-٢٨٤)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١١١/٤)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٤٤/٤-٣٤٥)، والأعلام (١٠٣/٤)، وغيرها.

٣- انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣٠٨- ٣٠٩).

٤- هو: الإمام الحافظ، علم الجهابذة، المجود المقرئ، حافظ الزمان، المحدث، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله الدارقطني، البغدادي، الشافعي، المشهور بالدارقطني، ولد في بغداد سنة ستٍ وثلاثمائة، وهو الإمام المشهور صاحب التصانيف الكثيرة، والتي من أشهرها: (السنن)، و(العلل)، وتوفي في بغداد أيضاً سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. انظر إلى: تاريخ بغداد (٤٨٧/١٣)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد (٤١٠/١-٤١٢)، ووفيات الأعيان (٢٩٧/٣-٢٩٨)، وتاريخ الإسلام (٥٧٦/٨)، وتذكرة الحفاظ (١٣٢/٣-١٣٤)، والعبر في خبر من غبر (١٦٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦-٥٤٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤٦٢/٣-٤٦٦)، وطبقات الشافعيين (٣٢٣/١-٣٢٤)، والبداية والنهاية (٣١٧/١١)، وغيرها.

٥- الضعفاء والمتروكون (٣/ ١٣٤).

٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ٣٤٨).

٧- انظر إلى: الضعفاء الكبير (٤/ ٢٨٦).

٨- انظر إلى: ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٣).

٩- انظر إلى: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ٣٤٨).

١٠- المجروحون (١/ ٢٤١).

وقال ابن عَدِيّ: " ضعيف " [١]، وقال أيضاً: " يضع الحديث، ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين، ويُحدث عن قوم لا يُعرفون، ... ويضع على أهل بيت رسول الله ﷺ وحدَّث عمن لم يرهم " [٢].

ونُقل عن الدَّارَقُطْنِيِّ أنَّه قال: " أَبُو سعيد متروك " [٣].

وقال الذَّهَبِيُّ: " أحد الكذابين " [٤]، وقال أيضاً: " كَانَ يضع الحَدِيث " [٥].

وقال ابن حجر: " أحد الْكَذَّابين " [٦].

فسند هذا الحديث مع أنَّه عالٍ، حيث أنَّ عدد سلسة رجاله إلى النَّبيِّ ﷺ خمسة رجال، ومع هذا العلو إلا أنَّه لم يَسْلَم من العلَّة القادحة؛ بسبب وجود راويين أحدهما وهو أبو هُرْمُز متروك الحديث، والآخر أبو سعيد العَدَوِيُّ يَضَعُ الحديث، وتبيَّن هذا من خلال أقوال العلماء التي تم ذكرها في الراويين، يتبين أن إسناده موضوع.

- **الإسناد العالي مُعَلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ؛ بسبب تدليس بعض الرواة من أجل العلو:**

دفعت نهمة بعض الرواة وحرصهم على طلب العلو الدخول في التدليس، إلى تقليل الوسائط قدر الإمكان ولو كان ذلك على حساب صحَّة الحديث وجودته، ممَّا جعلهم يوقعون العلل القادحة في أسانيد أحاديث رسول الله ﷺ ، فرُدَّت بعضها؛ بسبب علَّة التدليس.

فإسقاط راوٍ أو أكثر من سند الحديث من أجل العلو في السند يجعل الحديث مردوداً غير مقبول – غالباً–؛ للجهل بحال من أُسقط؛ فقد يكون ضعيفاً مردود الرواية أصلاً.

قال الخطيب البَغْدَادِي : " وفيه أيضاً [أي: المُدلس] أنَّه إنَّما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه؛ طلباً لتوهيم علو الإسناد " [٧]، وهذا يدخل ضمناً فيما ذكره من الحالات الثلاث التي يُذم فيها المدلس ويُوَهَّن. [٨]

١- الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٣١).

٢- المصدر السابق (٣/ ١٩٥).

٣- تاريخ بغداد (٧/ ٣٩٥).

٤- تاريخ الإسلام (٧/ ٣٢١)، وانظر إلى: ميزان الاعتدال (١/ ٥٠١)، وديوان الضعفاء (/ ٨٣).

٥- المغني في الضعفاء (١/ ١٦٤).

٦- نزهة الألباب في الألقاب (١/ ٢٧٦).

٧- الكفاية في علم الرواية (/ ٣٥٧).

٨- انظر إلى: المصدر السابق والصفحة.

واشتراط ابن الصلاح الإسناد الصحيح غير الضعيف في القرب من رسول الله ﷺ يستلزم خُلو الإسناد من أي علَّة تُصيب الراوي والتي منها التدليس[١]، وأكثر ما يرتبط في طلب العلو عند كثير من الرواة تدليس الإسناد [٢] بحذف واسطةٍ أو أكثر[٣]؛ لاختصار حلقات السند وتقليل العدد، وهو في الأصل عند الراوي بنزول. [٤]

والأصل في حكم تدليس الإسناد ردِّ رواية الراوي الذي لم يُصرِّح بالسماع وإعلالها، وقَبولها إذا صرَّح بالسماع بصيغة من الصيغ المعروفة كسمعت، أو حدثنا، وهذا قول ابن الصلاح عندما بيَّن حكمه حيث قال: " والصحيح التفصيل: وأنَّ ما رواه المُدلس بلفظٍ محتملٍ لم يُبيَّن فيه السماع والاتصال، حُكمه حُكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبيِّن للاتصال، نحو: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وأشباهها، فهو مقبول محتج به " [٥].

فالتدليس علَّة تُرد بها الأحاديث، ولا يُقبل من الراوي بدون تصريح بالسماع، أو غيره.

- **الإسناد النَّازل مظنَّة لوقوع العلل القادحة؛ بسبب كثرة الوسائط:**

بما أنَّ الإسناد هو المُعتمد عليه في الحكم على صحَّة الحديث؛ لتكونه من رجال الرواية، فبمعرفة أحوالهم يُعرف مدى قوة السند، فكلما كَثُر عدد رجال الإسناد كثر وقوع الخلل والعلَّة، كما قال ابن الصلاح: " وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل " [٦]؛ لأنَّ الخلل والزلل لا يُؤمن مع الكثرة، لذلك عُد الإسناد النَّازل مرغوباً عنه كما قال أيضاً ابن الصلاح[٧]، وكذلك قال النَوَوِيُّ. [٨]

١- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٦٤).

٢- وهو: " أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، موهماً أنَّه سمعه منه، أو عمَّن عاصره ولم يلقه، موهماً أنَّه قد لقيه وسمعه منه، ثمَّ قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٥٧).

٣- انظر إلى: المصدر السابق والصفحة.

٤- انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٢٨).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٥٩).

٦- المصدر السابق (/ ٣٦٤).

٧- انظر إلى: المصدر السابق (/٣٦٩)، ومشيخة القزويني (/ ١٠٧)، والتقريب والتيسير (/ ٨٥)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٥٢)، وقد نُقل عن كثير من العلماء أنَّهم رغبوا عنه وذموه منهم : يحيى بن مَعِيْن قال: " الحديث بنزول كالقرحةِ في الوجه "، وعن علي بن المَدِيْنِيّ، وأَبُو عَمْرٍو الْمُسْتَمْلِي، حيث قالا: " النزول شؤم ". الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١١٨-١٢٢-١٢٣).

٨- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٥).

وقال ابن دَقِيْق العَيْد: " فإذا كثرت الوسائط وقع من كل واسطة تساهل، ما كَثَّر الخطأ والزلل " [1].

وقال ابن جَمَاعَة: " النُّزول مفضولٌ مرغوبٌ عنه [خاصةً إذا دخله الضعف]على الصحيح الذي قاله الجماهير " [2].

وقال الْأَبْنَاسِيُّ: " وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه الخطأ، وكلما قَصُر سَلِمَ " [3].

من خلال أقوال العلماء في ذمِّ الإسناد النَّازل والترغيب عنه؛ لأنَّه مظنَّة الخطأ والزلل، والتعليل؛ لكثرة الوسائط التي لا يُؤمن معها الخلل، نجد أنَّ العلل القادحة تدخل على الإسناد النَّازل الذي كَثُر عدد رجاله للأعراض الحادثة لهم، من: سهوٍ، أو زللٍ، أو غفلةٍ، أو قلَّة ضبطٍ، وغير ذلك.

ومظنَّة دخول العلَّة على الإسناد النَّازل ليست على الإطلاق، فمن الأسانيد النَّازلة – وإن كثرت وسائطها – صحيحةً، قويَّةً، وقد تُقدم على العالية الضعيفة؛ لأنَّ العالي والنَّازل من الأنواع التي تشترك في الصحَّة والضعف.

فَقَدْ قال ابن الصلاح: " فإنَّ النُّزول إذا تعين دون العلو طريقاً إلى فائدةٍ راجحةٍ على فائدة العلو فهو مختارٌ غير مرذول " [4].

وقال الْأَبْنَاسِيُّ في تقديم النَّازل إن كان أقوى: " وهذا [أي: قول بعض العلماء بأنَّ النُّزول شؤم] محمول على ما إذا لم يكن مع النُّزول ما يَجْبُره كزيادة الثِّقة في رجاله على العالي، أو كونِهم أحفظ، أو أفقه، أو كونه متصلاً بالسماع، وفي العالي حضور، أو إجازة، أو مناولة، أو تساهل بعض رواته في الحمل، ونحو ذلك، فإن العدول حينئذ إلى النُّزول ليس بمذمومٍ، ولا مفضولٍ " [5]، وكذلك قال العِرَاقِيُّ. [6]

فمن خلال ذلك تتبيَّن مدى العلاقة الوثيقة بين العلَّة ومعرفة الإسناد العالي والنَّازل؛ فتداخل العلَّة فيهما قوي، والجهل بطبيعتهما خاصةً جعل الكثيرين يظنون أنَّ العالي مقبول مطلقاً تبعاً لقصر الوسائط في السند، مع أنَّه قد يوقع العلل القادحة فيه، والتي يَغفل عنها الكثير.

١- الاقتراح في بيان الاصطلاح (/ ٤٦).

٢- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧١).

٣- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٢٣)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٠).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٦٩).

٥- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٣٢).

٦- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٠).

المبحث الثامن
العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الْمَشْهُورِ مِنَ الْحَدِيْثِ [1]

تعريف المشهور من الحديث :

هو الحديث الذي يرويه الجماعة عن عدد من الرواة، بحيث يكونون ثلاثة فأكثر. [2]

وهو: " ما لَهُ طرقٌ محصورةٌ بأكثرَ مِن اثنين، وهو المشهور عند المحدِّثين؛ سُمِّي بذلك لوضوحه " [3].

أقسامه [4] :

قسَّمه ابن الصلاح إلى عدة أقسام، على النَّحو الآتي:

- **تقسيم من حيث الصحَّة :**
  - صحيح .
  - غير صحيح .
- **تقسيم من حيث الشُهرة :**
  - مشهور بين أهل الحديث بشكلٍ خاصٍّ.
  - مشهور بين أهل الحديث وغيرهم.

١- وهذا هو النَّوع الثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٠).

٢- لم يَحُدّه ابن الصلاح بتعريفٍ واضح مكتفياً بالذكر أنَّ معنى الشهرة مفهومة، انظر إلى: المصدر السابق والصفحة، ومشيخة القزويني (/ ١٠٥). وعلَّق عليه الْبُلْقِينِيُّ فقال: " لم يذكر له ضابطاً ". مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٤٥٠). ولكن هذا التعريف نَقله في النوع الحادي والثلاثين – الغريب والعزيز – من قول ابن مَنْدَه في تعريف الغريب والعزيز والمشهور، حيث قال- ابن منده – : " فإذا روى الجماعة [ثلاثة فأكثر] عنهم سمي مشهوراً ". انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٤)، وللاستزادة انظر إلى: النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٤٣٩)، والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٤٩)، وفتح المغيث (٤/ ١٠).

٣- وهذا التعريف الذي ذكرته هو تعريف الحافظ ابن حجر العَسْقَلانِيّ؛ حيث يُعتبر من أوضح التعريفات التي عرَّف بها العلماء المشهور، وقد استحسنه البِقاعيُّ. انظر إلى: النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٤٥٤)، وقد خالف فيه ابن الصلاح؛ حيث إنَّ ابن الصلاح جعل رواية الاثنين والثلاثة للعزيز، والمشهور رواية الجماعة . انظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (/ ٤٩)، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢١-٧٢٢)، وللاستزادة انظر إلى: الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٤٣)، وفتح المغيث (٤/ ٩، ١٣)، وتدريب الراوي (٢/ ١٧٣)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٥٥)، وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ ٤٦-٤٧)، وشرح نخبة الفكر (/ ١٩٢)، واليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (١/ ٢٥٠).

٤- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٠-٣٧١).

العلاقة بين العلَّة والمشهور من الحديث

ترتبط العلة بالمشهور من الحديث بعلاقة قويَّةٍ وثيقةٍ، تتمثل فيما يلي :

- **الحديث مشهور في حدِّه لكنَّه معلولٌ بعلَّةٍ قادحةٍ؛ بسبب الضعف:**

قد يكون الحديث مشهوراً في حدِّه، لكنَّه معلولٌ بعلَّةٍ قادحةٍ؛ للانقطاع في سنده، أو بسبب الضعف في رواته، أو نحو ذلك من العلل القادحة .

قال ابن الصلاح: " وهو [أي الحديث المشهور] منقسمٌ إلى صحيحٍ ... أو غير صحيح ... " (١).

وقال النَوَوِيُّ: " هو قسمان: صحيح، وغيره " (٢)، وكذلك قال القَزْوِيْنِيُّ(٣)، وفسَّر السُّيُوْطِيُّ مراد النَوَوِيِّ: بغيره، أنَّه الحسن والضعيف. (٤)

وقال العِرَاقِيُّ: " إنَّ وصف الحديث بكونه مشهوراً... لا يُنافي الصحَّة ولا الضعف، بل قد يكون ... مشهوراً ضعيفاً " (٥).

وقال ابن حجر: " وفيها [أي: الأنواع الثلاثة: المشهور والعزيز والغريب] المقبول – وهو ما يجب العمل به عند الجمهور–، والمردود؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأول [أي المتواتر] " (٦)؛ لأنَّ المتواتر ليس من مباحث الإسناد.

وقال السَّخَاوِيُّ: " كل من الأنواع الثلاثة المشروحة [أي: المشهور والعزيز والغريب]، قد رأوا – أي أهل الحديث –، منه الصحيح – يعني المحتج به الشامل الحسن –، والضعيف " (٧).

من خلال أقوال العلماء يتبيَّن أنَّ المشهور من الحديث يَعْتَرِيْهِ الضعف القادح في قبوله؛ لأنَّ كثرة العدد إن لم يتوفر معها صفات صحَّة السند لا اعتبار لها، ولا تُطلق الصحَّة على المشهور من الحديث لمجرد الشهرة، بل لا بُدَّ من التثبُّت في أمره؛ خاصَّةً أنَّه من الأنواع التي قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، كما ذكرت.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٠).

٢- التقريب والتيسير (/ ٨٥).

٣- انظر إلى: مشيخة القزويني (/ ١٠٥).

٤- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ١٧٣).

٥- شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٣).

٦- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢١).

٧- فتح المغيث (٤/ ١١).

وعلَّة الضعف في ذلك مع كونها قادحة، إلا أنَّها قد تكون على بابها، أو على غير بابها.

- **الحديث مشهور لكنَّه معلولٌ بعلَّةٍ غير قادحة:**

قد يكون الحديث مشهوراً لكنه معلول بعلَّةٍ غير قادحةٍ، لا تؤثر في قبوله. كإبدال ثقةٍ بثقةٍ، أو نحو ذلك من العلل غير القادحة، فهذه العلل كلها لا تؤثر في كون الحديث مشهوراً، فتكون على غير بابها.

قال ابن حجر: " فمثال ما وقعت العلَّة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً : ما يوجد من حديث مدلس بالعنعنة، فإنَّ ذلك علَّة توجب التوقف عن قَبوله، فإذا وُجد من طريقٍ أخرى قد صرَّح بالسماع تبيَّن أنَّ العلَّة غير قادحة. وكذا إذا اختُلف في الإسناد على بعض رواته، فإنَّ ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمْكَن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبيَّن أنَّ تلك العلَّة غير قادحة " [١] .

- **الحديث مشهور – على ألسنة النَّاس – لكنَّه معلولٌ بعلَّةٍ قادحةٍ:**

قد يُسَمَّى الحديث مشهوراً، ولا يقصد به الشهرة في حدِّه – أي: الشهرة الاصطلاحية –، بل ما اشتهر على ألسنة النَّاس [٢]، ومع هذا يكون الحديث معلولاً بعلَّةٍ قادحةٍ، كانقطاع السند، أو ضعف رواته، أو الوضع، أو نحو ذلك من العلل القادحة .

قال ابن كثير : " وقد يشتهر بين النَّاس أحاديث لا أصل لها، أو هي موضوعة بالكليَّة، وهذا كثيرٌ جداً " . [٣]

وقال السَّخَاوِيُّ: " فيشمل [أي: المشهور] ... ما لا يوجد له إسناد أصلاً...، وقد يشتهر بين الناس أحاديث هي موضوعة بالكلية " [٤].

وقال السُّيُوْطِيُّ: " وقد يُرَاد به ما اشتهر على الألسنة ... ما لا يوجد له إسناد أصلاً " [٥].

١- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٢ / ٧٤٧) .

٢- حيث ألف جماعة من العلماء كتباً جمعت الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، ككتاب السَّخَاوِيُّ: " المقاصد الحسنة بما اشتهر على الألسنة " ، وككتاب الزَّرْكَشِيُّ: " التذكرة في الأحاديث المشتهرة " ، ولخَّص السُّيُوْطِيُّ هذا الكتاب في كتاب أسماه: " الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة "، وككتاب العَجْلُوْنِيُّ: " كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس"، وغيرها ممَّا صُنِّف في هذا المجال.

٣- اختصار علوم الحديث (/٢٥٥-٢٥٦) .

٤- فتح المغيث (٤/ ١٣- ١٤).

٥- تدريب الراوي (٢/ ١٧٣).

وقال القَارِيُّ: " ما لا يوجد له إسناد – أي ثابت–، سواء كان له إسناد موضوع، أو لا يكون له أصل " [١].

فلا يُوْثَق بالحديث المشتهر على ألسنة النَّاس إلا بما أثبته العلماء عليه من القَبول، والحُجيَّة، بخلاف ما إذا كان ضعيفاً مردوداً، أو موضوعاً لا أصل معتبر له.

والعلَّة في ذلك مع كونها قادحة، إلا أنَّها قد تكون على بابها، أو على غير بابها.

- **الشهرة تُزيل العلَّة:**

اعتبر بعض العلماء أن شهرة الحديث تزيل علَّة ضعفه [٢].

فَقَدْ قال ابن عبد البَرِّ(٤٦٣هـ) – رحمه الله – [٣] عند كلامه على حديث البحر " الطهور ماؤه الحل ميتته ": " وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده وهو عندي صحيح؛ لأنَّ العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به، ولا يخالف في جملته أحدٌ من الفقهاء وإنَّما الخلاف في بعض معانيه..." [٤].

وقال أيضاً: " ... أنَّه حديث صحيح المعنى يُتلقى بالقبول والعمل الذي هو أقوى من الإسناد المنفرد " [٥].

وقال أيضاً: " وقد روي عن جابر بن عبد الله بإسنادٍ لا يصح أنَّ النبي ﷺ قال: الدينار أربعة وعشرون قيراطاً، وهذا الحديث وإن لم يصح إسناده ففي قول جماعة العلماء به وإجماع النَّاس على معناه ما يُغني عن الإسناد فيه " [٦].

وقد نُقل عن أبي إسحاق الإسْفَرَايِيْنِيُّ أنَّه قال: " تُعرف صحَّة الحديث إذا اشتهر عند أئمَّة الحديث بغير نكيرٍ منهم " [٧].

١- شرح نخبة الفكر (/ ١٩٥).

٢- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٦٧).

٣- هو: الإمام، العلّامة، حافظ المغرب، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ بن عاصم النَّمريُّ، الأندلسيُّ، القرطبيُّ، المالكيُّ، صاحب التصانيف المشهورة، والتي منها كتاب: التمهيد، وكتاب: الاستذكار، ولد في سنة ثمانٍ وستين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثلاثٍ وستينَ وأربعمائة بمدينة شاطبة في الأندلس. انظر إلى: وفيات الأعيان (٦٦/٧-٧١)، وتاريخ الإسلام (١٩٩/١٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥٣/١٨-١٥٩)، وطبقات الشافعيين (٤٥٨/١-٤٦٠)، والأعلام (٢٤٠/٨-٢٤١)، وغيرها.

٤- التمهيد (١٦/ ٢١٨-٢١٩).

٥- الاستذكار (١/ ١٥٩).

٦- التمهيد (٢٠/ ١٤٥).

٧- تدريب الراوي (٦٧/١).

وقال ابن القَيِّم الجَوْزِيَّة(٧٥١هـ) – رحمه الله – [١]: " ... وهذه مراسيل، ومسندات من وجوه متعددة، يقوي بعضها بعضاً، وشهرتها تغني عن إسنادها " [٢].

وقال الزَّرْكَشِيُّ: " الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح " [٣].

وقال السَّيُوطِيُّ: " قال بعضهم يُحكم للحديث بالصِّحَّة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسنادٌ صحيحٌ " [٤].

فشهرة بعض الأحاديث وتلقي الأمَّة لها بالقبول يُغني عن إسنادها الضعيف، والعمل بها حينها يُعادل صحَّتها، فتسلم من العلَّة القادحة. [٥]

قال ماهر الفحل: " أمَّا تلقي العلماء لحديث بالقبول فهو من الأمور التي تزول به العلَّة، وتخرج الحديث من حيز الردِّ إلى العمل بمقتضاه، بل ذهب بعض العلماء إلى أنَّ له حكم الصحَّة " [٦].

ومن الأمثلة التي تبين علاقة العلَّة بمعرفة المشهور من الحديث:

حديثٌ مشهورٌ – على ألسنة النَّاس – معلولٌ بعلَّةٍ قادحةٍ؛ سببها الوضع:

حديث: " الْبَاذِنْجَانُ لِمَا أُكِلَ لَهُ " [٧] .

١- هو: الإمام العلامة، والفقيه الأصولي، والمفسر النحوي، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي، الحنبلي، المشهور بابن قيِّم الجوزيَّة، ولد في سنة إحدى وتسعين وستمائة، وتوفي في دمشق في سنة إحدى وخمسين وسبعمائة. انظر إلى: الوافي بالوفيات (١٩٥/٢-١٩٧)، والبداية والنهاية (٢٠٢/١٤)، وذيل طبقات الحنابلة (١٧٠/٥-١٧٦)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٢٤٩/١٠)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢٨٧/٨-٢٩١).

٢- إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٦٢).

٣- النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣٩٠).

٤- تدريب الراوي (١/ ٦٧).

٥- انظر إلى: ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها (١/ ٣٣٧).

٦- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/ ٣٨).

٧- ذكره الصَّاغَانِيُّ في الموضوعات (/٧١)، وابن القيم في الطب النبوي (/٢١٨)، وزاد المعاد في هدي خير العباد (٢٦٧/٤)، وابن مِفْرِج المقدسي في الآداب الشرعية والمنح المرعية (١٦/٣)، والزَّرْكَشِيُّ في اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة (/٤٠)، والفَاسِيُّ في شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام (٣٣٩/١)، والسَّخَاوِيُّ في المقاصد الحسنة (/٢٣١)، والدَّمِيرِيُّ في النجم الوهاج في شرح المنهاج (٦٦/١٠)، والسُّيُوْطِيُّ في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (/٨٩)، وتدريب الراوي (١٧٦/٢)، والحاوي للفتاوي (٤٢١/١)، والفَتَّنِي في تذكرة الموضوعات (/١٤٨)، والعَجْلُونِيُّ في كشف الخفاء ومزيل الإلباس (٣١٨/١)، وغيرهم.

يُعَدُّ هذا الحديث من الأحاديث المشتهرة على ألسنة النَّاس، وهو غير صحيح، بل من الأحاديث التي ليس لها أصل، وهو موضوع باطل بنص العلماء.

قال ابن القيِّم: " وهذا الكلام ممَّا يستقبح نسبته إلى آحاد العقلاء، فضلاً عن الأنبياء " [١].

وقال الزَّرْكَشِيُّ: " الباذنجان لما أُكل له حديث باطل لا أصل له " [٢].

ونقل تقي الدين الفَاسِيُّ(٨٣٢هـ) – رحمه الله – [٣] قول العِرَاقِيِّ: " لم نجد لحديث الباذنجان أصلاً إلا في أثناء حديث "مسند الفردوس" [٤] بإسنادٍ مُظلمٍ، وليس له أصل في كتب الإسلام المتداولة بين النَّاس " [٥].

وقال السَّخَاوِيُّ: " باطل لا أصل له " [٦]، وكذلك قال السُّيُوْطِيُّ [٧]، وقال أيضاً: " ولم أقف له على إسناد إلا في تاريخ بَلَخ، وهو موضوع " [٨].

فهذا الحديث معلولٌ بعلَّةٍ قادحة تردُّ الحديث؛ سببها الوضع مع شهرة الحديث على ألسنة الناس، وهي علَّةٌ على غير بابها.

١- الطب النبوي (/ ٢١٨)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ٢٦٧).

٢- اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة (/ ٤٠)، وانظر إلى: كشف الخفاء ومزيل الإلباس (١/ ٣١٨).

٣- هو: الإمام العلَّامة، العالم بالأصول، المؤرخ، أبو الطيب، محمد بن أحمد بن علي، المكيُّ، الحسنيُّ، أصله من فاس، صاحب تصانيفٍ عديدةٍ منها كتاب: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، وكتاب: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، ولد في مكة وتوفي فيها سنة اثنين وثلاثين وثمانمائة. انظر إلى: الأعلام (٥/٣٣١).

٤- لم أقف على هذا الكتاب؛ لتخريج الحديث منه.

٥- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام (١/ ٣٣٩).

٦- المقاصد الحسنة (/ ٢٣١).

٧- انظر إلى: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (/ ٨٩)، وتدريب الراوي (٢/ ١٧٦)، والحاوي للفتاوي (١/ ٤٢١).

٨- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (/ ٨٩).

المبحث التاسع

العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الغَرِيْبِ والعَزِيْزِ مِنَ الْحَدِيْثِ [1]

أولاً- تعريف الحديث الغريب:

قال ابن الصلاح: " الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره إمَّا في متنه، وإمَّا في إسناده " [2]*.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن الصلاح من أشكال الغرابة [3] التي تقع في الحديث، وهي:

- **الغريب متناً وإسناداً:**

" وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحدٍ " [4] .

١- وهذا هو النَّوع الحادي والثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه" معرفة أنواع علم الحديث". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٤).

٢- المصدر السابق والصفحة، وللاستزادة انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٤٥٦)، والتقريب والتيسير(/٨٦)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/٨٠)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٥٥)، والموقظة في علم مصطلح الحديث (/ ٤٣)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٥٧)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٦)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٢٧٣)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٢)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٥٤)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٨٧)، وفتح المغيث (٤/ ٣-٦)، وتدريب الراوي (١٨١/٢- ١٨٣)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٥٧)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٢٢٩).

***تنبيه:** بالنسبة إلى هذا النَّوع من أنواع علوم الحديث وُجِدَ أنَّ كثيراً من العلماء خصوه بنوعٍ مستقلٍ، كما فعل ابن الصلاح في مقدمته، وهذا الفعل إنَّما يدلل على أنَّه يختلف ويغاير الأفراد- وهو النوع السابع عشر من المقدمة -، حيث جعلوا الأفراد نوعاً مستقلاً أيضاً، إلا أنَّ بعض العلماء ومنهم الحافظ ابن حجر جعل الحديث الغريب والأفراد نوعاً واحداً تحت مفهوم واحد، فقال: " الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبيّ، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأمَّا من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٦٦)، وانظر إلى: الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٨٧)، وفتح المغيث (٤/ ٦)، فتقسيمهم لا يُنكر وجود الترابط والتقارب بينهما- أي بين النَّوعين- فالعلاقة بينهما خصوصٍ وعمومٍ، فالفرد أعمُّ من الغريب، وإلى ذلك أشار ابن الصلاح في بعض كلامه، حيث قال: " ليس كل ما يُعَدُّ من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد ". معرفة أنواع علم الحديث(/٣٧٤)، وكما قال نور الدين عتر: " فهو أعمُّ من الغريب تدخل فيه أقسام لا تدخل في الغريب ". منهج النقد في علوم الحديث (/ ٣٩٩).

٣- من التقسيمات الواضحة للحديث الغريب ما قسَّمه الحاكم النيْسَابُوْرِيّ، فقد قسَّمه إلى: غرائب الصحيح، وغرائب الشيوخ، وغرائب المتون. انظر إلى: معرفة علوم الحديث (/ ٩٥).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٥).

- **الغريب إسناداً لا متناً:**

" كالحديث الذي متنه معروف، مرويٌ عن جماعةٍ من الصحابة، إذا تفرَّد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه، مع أنَّ متنه غير غريب " [١].

وقسَّمه ابن الصلاح من حيث الصحَّة والضعف إلى قسمين [٢]:

- " صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح " [٣].
- " غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب " [٤].

ثانياً- الحديث العزيز:

هو أن يَنْفَرِدَ بروايته اثنين أو ثلاثة ولو في طبقة من طباقه [٥] ويشتركوا في ذلك دون سائر رواة المروي عنه [٦]، وهذا مستنبطٌ من كلام الحافظ ابن مَنْدَه الأصْبَهَانِيُّ(٣٩٥هـ) -

---

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٥)، وقد قال ابن الصلاح: " ولا أرى هذا النَّوع [أي: غريب الإسناد لا المتن] ينعكس، فلا يوجد إذن ما هو غريب متناً وليس غريبا إسناداً ". المصدر السابق(/ ٣٧٥). وقد ثبت الاعتراض على ما ذكره، فقال الْأَبْنَاسِيُّ: " واعتُرض على المصنف في تقسيمه الغريب، وقوله: ولا أرى هذا النوع ينعكس، فلا يوجد إذاً ما هو غريب متناً وليس غريباً إسناداً إلى آخره بأن أبا الفتح اليعمري ذكر هذا النوع الذي أنكره من جملة أنواع الغريب ... ". الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٨)، وكذلك قال العِرَاقِيُّ. انظر إلى: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٢٧٣).

٢- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٤)، وقسَّمه ابن حجر بالنِّسبة إلى موضع التفرُّد فيه إلى قسمين مشهورين وهما: الفرد أو الغريب المطلق، والفرد أو الغريب النسبي، فالأول قال عنه: إنَّه يوجد " في أصل السند: أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي"، والثاني قال فيه: " يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحدٍ، ثمَّ ينفرد بروايته عن واحدٍ منهم شخصٌ واحد ". وعلل تسمية النِّسبيُّ بهذا الاسم بقوله: " سُمِّي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخصٍ معينٍ، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٦٤-٦٦).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٤).

٤- المصدر السابق والصفحة.

٥- واشترط في ذلك ابن حجر أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، حيث قال: " العزيز: وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ ٥٠)، وبيَّن السَّخَاوِيُّ مراد ابن حجر بالرواية عن اثنين بعد أن أخذ بقول بعض المتأخرين الذين قالوا: إنَّ العزيز هو: الذي يكون في طبقة من طباقه راويان فقط، فقال: " فإنَّه وإن خصَّه بوروده من طريق راويين فقط، عَنِيَ به كونه كذلك في جميع طباقه، وقال مع ذلك: إنَّ مراده أن لا يَرِد بأقل منهما، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر؛ إذ الأقل في هذا يقضي على الأكثر ". فتح المغيث (٤/ ٨- ٩)، وانظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٥٥)، ورد القَارِيُّ على قول ابن حجر فقال: " الأولى أن يقول: وهو ما يَرِدُ باثنين في بعض المواضع ". شرح نخبة الفكر(/ ١٩٧).

٦- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٤)، وللاستزادة انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ٨١)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٥٦)، ومشيخة القزويني (/ ١٠٥)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٥٧)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٦)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٣)، ونزهة النظر في توضيح=

رحمه الله – [1] الذي ذكره ابن الصلاح، حيث قال: " فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يسمى عزيزاً " [2].

العلاقة بين العلَّة ومعرفة الغريب والعزيز من الحديث

أولاً– العلاقة بين العلَّة والحديث الغريب:

تبرز العلاقة القوية الوثيقة بين العلَّة والحديث الغريب – الذي يُطلق عليه غالباً الفرد النِّسبيِّ [3] – من خلال التفرد الذي يصيب السند من جهة راوٍ معين، وهذا غالباً مظنَّة من مظانِّ الخلل، والضعف، والإعلال، ويدخل فيه ما يدخل من أحكام على أحاديث الآحاد[4]، وقد يُعل بعلل قادحة على بابها، أو على غير بابها.

- **التفرد والإغراب يعين على معرفة العلل:**

الإغراب والتفرد له علاقة قويَّةٌ بتعليل الأحاديث فهو وسيلةٌ مهمَّةٌ من الوسائل التي تكشف عمَّا في الأحاديث من أوهامٍ وأخطاءٍ، فلا نستطيع تعليل الأحاديث وردها، أو تصحيحها إلا بمعرفة التفرد، فهو يعين على إدراك العلَّة عند مقارنة الروايات وتتبعها. [5]

=نخبة الفكر (/ ٥٠)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/١٨٨)، وتدريب الراوي (٢/ ١٨١)، وشرح نخبة الفكر (/ ١٩٧)، واليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر(١/ ٢٨٠)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار(٢/ ٢٢٩).

١– هو: الإمام، الحافظ، الجوَّال، أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبراهيم بن الوليد بن منده بن بطه بن استندرا، العبديُّ، الأصبهانيُّ، المشهور بابن منده، صاحب التصانيف المشهورة، والتي منها كتاب: فتح الباب في الكنى والألقاب، وكتاب: معرفة الصحابة، ولد في سنة عشرٍ وثلاثمائة، وتوفي في أصبهان سنة خمسٍ وتسعين وثلاثمائة. انظر إلى: طبقات الحنابلة (١٦٧/٢)، وتاريخ دمشق (٢٩/٥٢–٣٤)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٣٩/١–٤٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٨/١٧–٣٨)، ولسان الميزان (٥٥٥/٦)، والأعلام (٢٩/٦)، وغيرها.

٢– شروط الأئمَّة الستة (/٢٣)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٣). ورد البِقاعيُّ ما ذكره ابن مَنْدَه حيث قال معترضاً: " ويمكن رد كلام ابن مَنْدَه إليه، فإنَّه ذكر أنَّه إذا انفرد راويان كان عزيزًا، وإنَّما ذكر الثلاثة في العزيز تنبيهاً على أنَّه يكفي في تسميته عزيزاً أن ينفرد به اثنان في موضعٍ واحدٍ من سنده، وإن كان مشهوراً في باقي السند كله؛ لئلا يتوهم أنَّه يُشترط في تسميته عزيزاً، أن يرويه اثنان عن اثنين في جميع سنده من غير زيادةٍ، فإنَّ بعضهم شرط ذلك ". النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/ ٤٣٩).

٣– انظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٦٦)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٨٧)، وفتح المغيث (٤/ ٦).

٤– وذكر ذلك ابن حجر في نخبته فقال: " وكلها [أي: المشهور والغريب والعزيز]– سوى الأول – آحاد، وفيها المقبول [وهو ما يجب العمل به عند الجمهور] والمردود؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها ". نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢١)، وانظر إلى: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (١/ ٢٩٦).

٥– انظر إلى: منهج الإمام البخاري (/ ٢٢٩)، والموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها (/ ٢٢،٤٢–٤٣).

قال ابن الصلاح: " ويُسْتَعَانُ على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك ... " [١].

- **يُعلُّ الحديث الغريب بعلَّةٍ قادحةٍ سببها الضعف والخلل الحاصل في غرابة طُرق بعض الرواة:**

تدخل العلَّة في الغريب من باب الضعف الحاصل فيه؛ بسبب غرابة طُرق بعض الرواة ومخالفتهم فيها غيرهم من الرواة ممَّن طرقهم أصحُّ سنداً، فهو – أي الغريب – قليل الصحيح كثير الضعيف[٢]، قال ابن الصلاح: " ثمَّ إنَّ الغريب ينقسم إلى صحيحٍ، كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيحٍ وذلك هو الغالب على الغرائب " [٣].

فإذا كانت طبيعة غريب الحديث غالب عليها الضعف، فإنَّ ذلك علَّة قادحة في الحديث تجعله مردوداً؛ بسبب التفرد الغريب إن كان لا يقوى على الحُجَّة، فغرابةُ الراوي مظنَّة من مظانِّ الخطأ والوهم – وليس ضرورة كل تفرد ضعف –؛ لذلك يكثر الضعف والعلل الخفية القادحة في الحديث. [٤]

وقال النَوَوِيُّ متَّبعاً ابن الصلاح في ذلك: " وينقسم إلى صحيح وغيره، وهو الغالب [أي غير الصحيح] " [٥]، وكذلك قال القَزْوِيْنِيُّ [٦]، والأَبْنَاسِيُّ [٧]، والعِرَاقِيُّ [٨]، والسَّخَاوِيُّ [٩]، والسُّيُوْطِيُّ [١٠]، وغيرهم.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٨٧).

٢- فقد نُقل عن غير واحد من العلماء ذمَّ الحديث الغريب والغرائب، حيث نُقل عن الإمام أحمد قوله: " لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنَّها مناكير وعامتها عن الضعفاء". الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١١١)، ونُقل عن الإمام مالك قوله: " شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس ". الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠٠). للاستزادة انظر إلى: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢١-٦٢٤).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٤)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٦)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٨)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٧).

٤- انظر إلى: منهج النقد في علوم الحديث (/٤٠٢).

٥- التقريب والتيسير (/ ٨٦).

٦- انظر إلى: مشيخة القزويني (/ ١٠٥).

٧- انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٨).

٨- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٧).

٩- انظر إلى: الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٨٧).

١٠- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ١٨٢).

وقال الذَّهَبِيُّ: " والغريب صادق على ما صح، وعلى ما لم يصح " [1].

والضعيف منه مُحَكَم بقواعد القَبول والردِّ، من خلال الحكم على رواة سنده، وخاصة من تفرد به من طريق غريب، فيُنظر هل هو ثقة، أو صدوق، أو ضعيف.

وقال ابن كثير: " وقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفاً، ولكلٍّ حكمه " [2].

وقال الْأَبْنَاسِيُّ: " وصف الحديث بكونه مشهوراً، أو غريباً، أو عزيزاً، لا يُنافي الصحَّة، ولا الضعف، بل قد يكون مشهوراً صحيحاً، أو مشهوراً ضعيفاً، أو غريباً صحيحاً، أو غريباً ضعيفاً، أو عزيزاً صحيحاً، أو عزيزاً ضعيفاً " [3]، وكذلك قال العِرَاقِيُّ [4].

فدخول العلَّة القادحة فيه لا تكون بمجرد أن يُوصف بكونه غريباً أو فرداً، فقد يكون الحديث فرداً أو غريباً صحيحاً إذا توافرت فيه شروط الصحَّة، وقد يكون فرداً أو غريباً حسناً إذا خفَّ الضَّبط عند الرواة قليلاً، ويُحكم عليه تعليلاً بالضعف القادح إذا وقع رواته في الوهم والخطأ؛ لأنَّه مظنة ذلك – غالباً –.

ومن الأمثلة التي تبيِّن علاقة العلَّة القادحة في الحديث:

- **المثال الأول – وهو ما أغرب وتفرد فيه راوٍ في روايته عن أحد الرواة في السند مخالفاً في ذلك غيره من الرواة:**

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم(٣٢٧هـ) – رحمه الله – [5]: " سألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاع، عَنْ حمَّاد بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أيُّوب، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سيرينَ وعِكرِمَة، عَنْ أَبِي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: لا يَمْنَعْ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً ... ، الحديثَ [6].

١- الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ ٤٣).

٢- اختصار علوم الحديث (/ ٢٥٧).

٣- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٧).

٤- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٣).

٥- هو: الإمام ابن الإمام، والحافظ بن الحافظ، أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الرازي، التميميّ، الحنظَّلي، المشهور بابن أبي حاتم، ولد في الري في سنة أربعين ومائتين، وهو أحد الأئمة الأعلام في الحديث والتفسير، وكثير من العلوم، صاحب المصنفات الشهيرة والتي أشهرها: علل الحديث، والجرح والتعديل، توفي في سنة سبعٍ وعشرين وثلاثمائة. انظر إلى: التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد (٣٣١/١)، وتاريخ دمشق (٣٥٧/٣٥)، وتاريخ الإسلام (٥٣٣/٧)، وميزان الاعتدال (٥٨٧/٢)، والعبر في خبر من غبر (٢٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٣/١٣-٢٦٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٢٤/٣-٣٢٦)، وفوات الوفيات (٢٨٧/٢-٢٨٨)، وطبقات الشافعيين (٢٥٤/١)، وغيرها.

٦- الحديث بهذا الإسناد أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب العلل. علل الحديث (٢٥٢/٤).

قال أبو زُرْعَة: رواه سليمان بن حرب وغير واحد من الثِّقات، عن حمَّاد بن زَيْدٍ [١]، لم يذكروا ابن سِيْرِيْن، عن أبي هريرة، وهو الصحيح، وأحسب الوهم من ابن الطَبَّاع [٢].

قال أبي: رواه وَهِيْب [٣]، وابنُ عُلَيَّة [٤]، وابن عُيَيْنَة [٥]؛ فقالوا: عن أيُّوب [٦]، عن عِكْرِمَة، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، ولا يذكرون ابن سِيْرِيْن.

قال أبي: إن كان حديث ابن الطَبَّاع محفوظاً فهو غريب، وأحسب غير ابن الطَبَّاع قد رواه عن حمَّاد، ولم يذكر ابن سِيْرِيْن " [٧].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: " غريب من حديث أيُّوب عنه، تفرد به محمد بن عيسى بن الطَبَّاع عن حمَّاد بن زَيْدٍ عن أيُّوب " [٨].

فالعلَّة هنا هي مخالفة ابن الطَبَّاع لكثير من الرواة في رواياتهم المحفوظة من طريق أَيُّوب السّخْتِيَانِيّ(١٣١هـ) – رحمه الله – [٩] عن عِكْرِمَة، فالإسناد الذي ذُكر فيه

١– أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (٧٩/١٤)، وكذلك أخرجه البزَّار في مسنده، (٢٨٩/١٥)، كلاهما من طريق حماد عن أيوب عن عكرمة، عن أبي هريرة ﷺ، قلت: الحديث بهذا السند " صحيح ".

٢– هو: محمد ابن عيسى ابن نُجَيْح البَغْدَادِي أبو جعفر ابن الطَبَّاع، ثقة فقيه، مات سنة أربع وعشرين ومائتين. انظر إلى: تقريب التهذيب (/ ٥٠١).

٣– الحديث من طريق وَهِيْب أخرجه البَيْهَقِي في السنن الكبرى، في كتاب (١٧): الصلح، باب (٧) ارتفاق الرجل بجدار غيره بوضع الجذوع عليه بأجرة وغير أجرة، (١١٣/٦)، حديث رقم: (١١٣٧٧)، من حديث أبي هريرة ﷺ، ووَهِيْب هو: " وَهِيْب بالتصغير ابن خالد ابن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري، ثقة ثبت؛ لكنَّه تغير قليلاً بأخرة، من السابعة، مات سنة خمس وستين وقيل بعدها ". تقريب التهذيب (/ ٥٨٦)، قلت: الحديث بهذا السند " صحيح ".

٤– ورواية ابن عُلَيَّة أخرجها الإمام أحمد في مسنده، (٦٩/١٢)، من حديث أبي هريرة ﷺ، وابن عُلَيَّة هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم. انظر إلى: تقريب التهذيب (/ ٦٩٦)، قلت: الحديث بهذا السند " صحيح ".

٥– الحديث من طريق سُفيان بن عُيينة أخرجه الحُميديُّ في مسنده، (٢٤٧/٢)، حديث رقم: (١١٠٨)، وكذلك أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب (٧٤): الأشربة، باب (٢٤) الشرب من فم السقاء، (١١٢/٧)، حديث رقم: (٥٦٢٧)، كلاهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

٦– قال الدَّارَقُطْنِيُّ عندما سئل عن الحديث من طريق عكرمة: " يرويه أيُّوب السِّخْتْيَانِي، واختلف عنه، فرواه حمَّاد بن زيد، وعبد الوارث، وسفيان بن عُيينة، وعبد الوهاب، وجرير بن حازم، عن أيُّوب، عن عكرمة، عن أبي هريرة ﷺ، ورواه محمد بن عيسى بن الطَبَّاع، عن حمَّاد، عن أيُّوب، عن ابن سِيْرِيْن، وعِكْرِمَة، عن أبي هريرة ". العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١/ ١٢٢).

٧– علل الحديث (٤/ ٢٥٢–٢٥٣).

٨– أطراف الغرائب والأفراد (٥/ ٢٦٠).

٩– هو: سيد العلماء، الإمام الحافظ، فقيه أهل البصرة، أبو بكر أيوب بن أبي تميمة بن كيسان العنزيّ، مولاهم البصريّ، الآدميُّ، من صغار التابعين ولد في سنة ثمانين وستين، وتوفي في البصرة في سنة إحدى وثلاثين ومائة. انظر إلى: الطبقات الكبرى (١٨٣/٧–١٨٧)، والأنساب (٩٦/٧)، وتهذيب الكمال (٤٥٧/٣–٤٦٥)، وتاريخ الإسلام (٦١٨/٣)،=

مُحَمَّد بن سِيرِين(١١٠هـ) – رحمه الله – [١] غريب تفرد به، وهذا وَهمٌ منه، وهو قادحٌ في صحَّة سند الحديث.

- **حديثٌ تفرد به بعض الرواة عن بعض في سنده فوقع الضعف في بعضهم – وهذه علة قادحة –، مع الغرابة في المتن أيضاً:**

قال الحاكم: " حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْخُزَاعِيُّ بِمَكَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى بْنُ مَسَرَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: ثنا أَبُو عَقِيلٍ [٢]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ، وَلَا تُبَغِّضْ إِلَى نَفْسِكَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَإِنَّ الْمُنْبَتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ، وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى [٣] »" [٤].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: " يرويه محمد بن سُوقَة، واختلف عنه ... " [٥].

وقال الحاكم: " هذا حديثٌ غريب الإسناد والمتن، فكل ما روي فيه فهو من الخلاف على محمد بن سُوقَة، فأمَّا ابن الْمُنْكَدِرِ، عن جابر، فليس يرويه غير محمد بن سُوقَة، وعنه أبو عُقَيْل، وعنه خلَّاد بن يحيى " [٦].

=وتذكرة الحفاظ (٩٨/١-٩٩)، والعبر في خبر من غبر (١٣٢/١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٦-٢٤)، وتهذيب التهذيب (٣٩٧/١-٣٩٨)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٣٥/٢).

١- هو: أبو بكر، محمد بن سيرين بن أبي عمرة الأنصاري، الأنسيُّ البصري، مولى أنس بن مالك، المشهور بابن سيرين، ولد في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، وكان إماماً عالماً فقيهاً صاحب تعبير الرؤى، وكان شيخ البصرة، توفي في سنة عشرٍ ومائة. انظر إلى: الطبقات الكبرى (١٤٣/٧-١٥٤)، والتاريخ الكبير(٩٠/١)، والجرح والتعديل (٢٨١/٧)، وتاريخ بغداد (٢٨٣/٣)، وتاريخ دمشق (١٧٢/٥٣)، ووفيات الأعيان (١٨١/٤)، وتهذيب الكمال (٣٤٤/٢٥-٣٥٤)، وتاريخ الإسلام (١٥١/٣)، والعبر في خبر من غبر (١٠٣/١)، وتذكرة الحفاظ (٦٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٦٠٦/٤-٦٢١)، والبداية والنهاية (٢٦٧/٩)، وتهذيب التهذيب (٢١٤/٩-٢١٦)، وغيرها.

٢- هو: يحيى ابن المتوكل المدني أبو عُقَيْل، ضعيف، مات سنة سبع وستين ومائة. انظر إلى: تقريب التهذيب (/ ٥٩٦).

٣- أخرجه الهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزَّار، في كتاب (١): الإيمان، باب (٢٥) التيسير، (٥٧/١)، حديث رقم: (٧٤)، وكذلك أخرجه البَيْهَقِي في السنن الكبرى، في كتاب (٣): الصلاة، باب القصد في العبادة، والجهد في المداومة، (٢٧/٣)، حديث رقم:(٤٧٤٣)، وكذلك أخرجه القُضَّاعيّ في مسند الشهاب، (١٨٤/٢)، جميعهم من طريق خلَّاد بن يحيى، عن أبو عُقَيْل، عن محمد بن سُوقَة، عن ابن المُنْكَدِر، عن جابر ﷺ، قلت: الحديث بهذه الأسانيد " ضعيف "؛ لأنَّ فيه أبو عُقَيل وهو ضعيف الحديث.

٤- أخرجه الحاكم في كتابه " معرفة علوم الحديث ". معرفة علوم الحديث (/ ٩٥).

٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٣/ ٣٣٥).

٦- معرفة علوم الحديث (/ ٩٥).

وقال ابن الأثير: " غريب المتن، وفي إسناده غرابة أيضاً " [1].

فهذا الحديث من الأحاديث الغريبة متناً وإسناداً، تفرد به عن ابن المُنْكَدِر ابن سُوْقَة، وعن ابن سُوْقَة أبو عُقَيْل، وعن أبو عُقَيْل ابن خَلَّاد، وبعض هؤلاء كأبي عُقَيْل أصابه الضعف؛ لذلك يُعل الإسناد بعلة قادحةٍ ترد الحديث؛ بسبب تفرد بعض الرواة الضعاف في روايته.

ثانياً- العلاقة بين العلَّة والحديث العزيز:

تبرز العلاقة الدقيقة بين العلَّة ومعرفة العزيز من الحديث من خلال الضعف الحاصل في الراوة في أي طبقة من طبقات السند ممَّن توافر فيه العدد الخاص المعتبر عند العلماء للحديث العزيز، وهو اثنين أو ثلاثة، فإذا أصاب الرواة الغفلة، أو الخطأ، أو الوهم، فيعل السند بذلك.

فالحديث العزيز لا يُوصف بالصحَّة مطلقاً بناءً على توافر العدد فيه، ولكن يُحكم عليه بعد قياسه وعرضه على شروط الصحَّة والقَبول متتبعين في ذلك حال السند من عدالة الرواة وعدم الشذوذ والعلَّة، وكذلك حال المتن، فإن توفرت فيه فيحكم بصحته، أو بكونه حسناً، وإلا فلا، فيدخل فيه الضعيف كما يدخل في غيره من أحاديث الآحاد [2]، وقد يُعلُّ بعللٍ قادحةٍ على بابها، أو على غير بابها.

ودلالة دخول الضعف فيه النَّاتج عن الخلل في ضبط الرواة ووهمهم، ما ذكره كثير من العلماء – غير ابن الصلاح [3]- في بيان أنَّه لا يُحكم بصحته مطلقاً، فقال الجَعْبَرِيُّ: " يجري فيه ما جرى في السابق [أي في الغريب]، فحكمه: حكمه [أي يدخل فيه الصحيح، والحسن، والضعيف كالغريب] " [4]، فعلى ما ذكره الجَعْبَرِيُّ يُحكم عليه بحسب حاله فإن لم يُوجد شرطه فهو غير صحيح، وتدخله العلل القادحة التي تجعله غير مقبول.

١-جامع الأصول (١/ ١٧٥).

٢- وذكر ذلك ابن حجر في نخبته فقال: " وكلها [أي المشهور والغريب والعزيز]- سوى الأول – آحاد، وفيها المقبول[وهو ما يجب العمل به عند الجمهور] والمردود؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها ". نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢١)، وانظر إلى: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (١/ ٢٩٦).

٣- لم يذكر ابن الصلاح أنَّ العزيز منه الصحيح والضعيف، قال الْأَبْنَاسِيُّ: " ولم يذكر المُصنِّف كون العزيز يكون منه الصحيح والضعيف، بل ذكر ذلك في المشهور والغريب فقط ". الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٧)، وكذلك قال العِرَاقِيُّ. انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٣).

٤- رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ٨١).

وقال الْأَبْنَاسِيُّ: " وصف الحديث بكونه مشهوراً، أو غريباً، أو عزيزاً، لا يُنافي الصحَّة، ولا الضعف، بل قد يكون مشهوراً صحيحاً، أو مشهوراً ضعيفاً، أو غريباً صحيحاً، أو غريباً ضعيفاً، أو عزيزاً صحيحاً، أو عزيزاً ضعيفاً " [١]، وكذلك قال العِرَاقِيُّ [٢].

وقال ابن حجر: " الثالث: العزيز، وليس شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه [٣] " [٤].

وقال أيضاً: " وكلها [أي المشهور والغريب والعزيز]- سوى الأول – آحاد، فيها المقبول [وهو ما يجب العمل به عند الجمهور [٥]] والمردود؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها " [٦].

أي أنَّه يُحكم عليه بعد البحث عن أحوال رواة سنده، فيُعلُّ الحديث بعلل قادحة فيه تجعله مردوداً إن لم تتوافر فيهم العدالة، والضبط، وكثُر منهم الوهم والخطأ، وغير ذلك.

وقال السَّخَاوِيُّ: " يكون منه الصحيح، والضعيف، والحسن " [٧].

وقال السُّنَيْكيُّ في ذلك أيضاً: " وكل من الأنواع الثلاثة [أي المشهور والعزيز والغريب]، لا يُنافي الصحيح والضعيف، بل قد رأوا أي: المحدِّثون منه الصحيح الشامل للحسن، والضعيف، وإن لم يصرح ابن الصلاح بذلك في العزيز، لكن الضعيف في الغريب أكثر " [٨].

وبناءً على ما قدمت من كلام العلماء في حكم الحديث العزيز يتبيَّن أنَّ الحديث العزيز لا يسلم من التعليل بعللٍ قادحةٍ – على بابها أو على غير بابها – في سنده أو متنه، والسبب فيها الضعف الحاصل في عدالة الرواة، أو ضبطهم، أو بسبب وهمهم وخطئهم، فيعلُّ بالضعف إذا لم تتوافر فيه شروط القَبول والصحَّة.

١- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٤٧).

٢- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٧٣).

٣- والذي زعمه هو: " أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائيّ،... صاحب مقالات المعتزلة، ... ولد أبو علي سنة خمس وثلاثين ومائتين، ومات في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة ". الأنساب (٣/ ١٨٧)، قال ابن حجر: " أبو علي الجُبَّائيّ من المعتزلة ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ ٥١).

٤- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢١)، وانظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ ٥١).

٥- هذا التعليق من كلام المحقق. انظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢١).

٦- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢١).

٧- الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٨٨).

٨- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٥٦).

المبحث العاشر
العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ غَرِيْبِ الْحَدِيْثِ[1]

تعريف غريب الحديث:

قال ابن الصلاح: " هو عبارة عمَّا وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة، البعيدة من الفهم؛ لقلَّة استعمالها " [2]*.

العلاقة بين العلَّة ومعرفة غريب الحديث

الإغراب في متن الحديث بلفظةٍ، أو كلمةٍ، أو جملةٍ، من الأمور المهمَّة[3] التي يكتنفها الصعوبة، ليست صعوبة بحثٍ، أو فحصٍ عنها؛ لمعرفة معناها فقط، ولكن صعوبة الوقوع على المعنى المراد – أي: الذي أراده رسول الله ﷺ تحديداً في الموضع الذي ذُكر فيه لفظه –؛ وذلك ربما لقلَّة استخدام هذه الكلمة، أو اللفظة، فيخفى معناها على الرواة، والمحدِّثين الحاملين للأحاديث، الرَّاوين لها، وما يلزم ذلك ليكون راوياً بحقٍ من فهم ما ينقله ويحمله، ولكي لا يكون زامِلَة– كحاطب ليلٍ– للأخبار لا يَعرف ما يرويه [4].

١– وهذا هو النَّوع الثاني والثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علوم الحديث ". معرفة أنواع علم الحديث (/٣٧٥).

٢– المصدر السابق(/٣٧٥)، وانظر إلى: التقريب والتيسير(/ ٨٧)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٢)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٥٩)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٥١)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٢٧٤)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٨٤)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢٨٢–٢٨٣)، وتدريب الراوي (٢/ ١٨٤).

* **تنبيه:** والسبب في قلَّة استعمالها– أي الألفاظ الغامضة الغريبة– كما ذكر ابن الصلاح هو: " لكونها من كلام العرب الضاربين في البداوة، البعيدين عن المدن والأمصار ". الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ ٤٣١)، وهذا النَّوع الذي ذكره ابن الصلاح يختلف عن النوَّع السابق – معرفة الغريب – الذي تم بيانه؛ فالحديث الغريب من مباحث السند بالدرجة الأولى وله علاقة بالرواة، وحلقات أو طبقات الإسناد، أمَّا غريب الحديث– أي غريب ألفاظ الحديث– فهو مرتبط بالألفاظ الغامضة، الغريبة التي توجد في المتن، ولا تُفهم إلا بالتدقيق، والفحص على المعنى التي وضعت لأجله، وهو مراد النَّبيِّ ﷺ، لذلك قال ابن كثير: " وهو من المهمَّات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به، لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به". اختصار علوم الحديث (/ ٢٥٩)، وقد سَمَّاه بعض العلماء بتسميةٍ مساويةٍ لمضمونه، كغريب ألفاظ الحديث، أو غريب اللفظ وفقهه، وهذه التسمية لعلها كانت للتمييز بينه وبين الحديث الغريب.

٣– وعلل السَّخَاوِيُّ سبب أهمِّيته فقال: " لتوقف التلفظ ببعض الألفاظ، فضلاً عن فهمها عليه، وتتأكد العناية به لمن يروي بالمعنى ". فتح المغيث (٤/ ٢٤)، وكذا قال السُّنَيْكيُّ. انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٦١).

٤– انظر إلى: منهج النقد في علوم الحديث (/ ٣٣٢).

قال ابن الصلاح: " هذا فنٌ مهمٌ يُقبح جهله بأهل الحديث خاصَّة، ثُمَّ بأهل العلم عامَّة، والخوض فيه ليس بالهينِ، والخائض فيه حقيقٌ بالتَّحري جدير بالتَّوقي " [١].

قد لا يخطر على بال بعض الباحثين والعلماء بأنَّ مثل هذا النَّوع يعتريه التعليل، وتصيبه الآفة التي تنتج علَّةً قادحةً في الحديث، وهي الفهم الخاطئ لمعنى متن الحديث، أو بعضه، والتكلُّم فيه بالظَّنِّ، فقد قال الإمام أحمد عندما سُئل عن شيءٍ من الغريب في حديثٍ: " سلوا بعض أصحاب الغريب، فإنِّي أكره أنْ أتكلَّم في قول رسول الله ﷺ بالظَّنِّ فأُخْطِئ " [٢]، وهو دليلٌ على شدة تثبت السلف في ذلك، حتى إنَّ علماء اللغة كانوا يتحرَّجون من القول في ألفاظ الأحاديث؛ خوفاً من الخطأ. [٣]

قال العِرَاقِيُّ: " ولا ينبغي لمن تكلَّم في غريب الحديث أن يخوض فيه رجماً بالظَّنِّ " [٤].

وقال السُّيُوْطِيُّ: " وليتق الله أن يُقدم على تفسير كلام نبيِّه ﷺ بمجرد الظُّنون " [٥].

وهذا العلم عدَّه بعضهم مكملاً للحديث من باب تفسيره، وغيرهم ألحقه بعلوم اللغة وفروعها [٦]، لكن هذا شرعٌ ما ينسبه الرواة، أو المحدِّثون، أو العلماء إليه لا يُتصوَّر أن تراودنا الآراء فيه، وخصوصاً قول الله ﷻ، ورسولهﷺ، فيكون القول حينئذٍ من باب تحريف الكَلِمِ عن مواضعه، والقول بغير علمٍ[٧]، والدين لا يتحمَّل الجهل فيقع الكذب بسببه وبالتالي العلل القادحة.

فالأحاديث الشريفة تُبْنَى عليها الأحكام الشرعيَّة المستنبطة من معانيها الدقيقة – أي: من المتون؛ لترتب الحكم عليها–؛ لأنَّها تابعة للسنَّة التشريعيَّة، فإن كان المعنى المستنبط خطأً، أُريد به غير المعنى المراد فهو علَّةٌ بذاته، ترتب عليه حكمٍ خطأٍ فكان معلولاً أيضاً، والنَّبيُّ ﷺ لم يأتِ من أجل ذلك، فهذا مراد العلماء أنَّه علمٌ حريٌّ بالتَّحري والتَّوقي. [٨]

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٥)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٧).

٢- العلل ومعرفة الرجال – رواية المَرْوَذِيِّ وغيره- (/ ١٧٤).

٣- انظر إلى: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ ٤٣٤)، وقد ذكر ابن الصلاح مثالاً بين فيه قول علم من أعلام اللغة وهو الأصْمَعِيُّ، حينما سُئل عن لفظ في الحديث فقال: " أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ ولكن العرب تزعم أنَّ ...". معرفة أنواع علوم الحديث (/ ٣٧٦).

٤- شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٨٦).

٥- تدريب الراوي (٢/ ١٨٥).

٦- انظر إلى: لسان المحدثين (٤/ ١٠٦).

٧- انظر إلى: فتح المغيث (٤/ ٣٣)، ومنهج النقد في علوم الحديث (/ ٣٣٢).

٨- انظر إلى: طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى (/ ١٩).

من الأمثلة التي تبيِّن العلاقة بين العلَّة ومعرفة غريب الحديث:

حديثٌ صحيحٌ مُعَلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ في معنى لفظةٍ في المتن:

عن ابن عمر ﷺ أنَّ النَّبيِّ ﷺ قال لابن صَيَّاد: " إنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئاً"، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ، فَقَالَ: "اخْسَأْ [١]، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ " [٢].

ففي هذا الحديث خفي المعنى المُراد من كلمة: (الدُّخ)، ففسرها قومٌ بمعنى، وآخرون بمعنىً آخر، ممَّا حدا ببعضهم الوقوع في الوهم، وإطلاق القول على غير المعنى المُراد، وهو خلاف معنى حديث النَّبيِّ ﷺ، ومن هنا وقعت علَّةٌ قادحةٌ في فهم معنى المتن على الوجه الصحيح، فقد بَعُدَ عن المعنى المُراد وهو: الدُّخان، إلى معانٍ أخرى: كالجماع، أو نبتٍ بَيْنَ النَّخيل، لكن بيَّن ابن الصلاح أنَّ مثل هذا الحديث يَنْدَرِجُ تحت الروايات التي تُفسر بعضاً البعض إذا خَفِيَ المعنى المُراد وصعب فهمه، وبذلك يدفع الوهم.[٣]

قال ابن الصلاح: " فهذا خَفِيَ معناه وأُعضل، وفسره قومٌ بما لا يصح " [٤].

وقال العِرَاقِيُّ: " وقد فسَّره غير واحدٍ على غير ذلك فأخطأ " [٥]، وعَقَّبَ السُّيُوْطِيُّ فقال: " وقد فسره غير واحدٍ على غير ذلك فأخطؤوا " [٦].

فقول ابن الصلاح بأنَّ قومٌ فسَّروه– أي: الدُّخ – بما لا يصح إنَّما أراد بذلك الحاكم النَّيْسَابُورِي، والخَطَّابِيُّ على الأغلب؛ فقد ذكر جمعٌ من العلماء[٧] قول الحاكم بأنَّه فسَّر

١– اخْسَأْ: " أَي: تبَاعد بسخطٍ، واستكراهٍ، والخَاسِيءُ المُبْعَدُ الصَاغِرُ، يُقَال خسأته فخسأ وخسيء وانخسأ، أَي: أبعدته فَبَعُد ". تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (/ ١٨١). قال القاضي عيَاض: " أَخْسَأْ فلن تَعْدُو قدرك كلمة زجرٍ للعبد، والصغار ". وقال: " اخْسَأْ فلن تَعْدُو قدرك، أي: أَبْعِدْ كاهناً مُتَخَرِّصَاً فلن تَعْدُو قدر إدراك الكهان ممَّا لا يصل إلى حقيقة البيان والإيضاح ". مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٢٤٦–٢٥٥)، وقال ابن الصلاح: " أي: فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٨).

٢– أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب (٢٣): الجنائز، باب (٧٨) إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام، (٢/٩٣، ٤/٧٠)، حديث رقم: (١٣٥٤، ١٣٥٥)، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب (٥٢): الفتن وأشراط الساعة، باب (١٩) ذكر ابن صياد، (٤/٢٢٤٠–٢٢٤٤)، حديث رقم: (٢٩٢٤، ٢٩٣٠)، كلاهما من حديث عمر ﷺ.

٣– انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٧).

٤– المصدر السابق والصفحة.

٥– شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٨٩).

٦– تدريب الراوي (٢/ ١٨٧).

٧– منهم: ابن الصلاح، والعِرَاقِيُّ، والسَّخَاوِيُّ، انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٧)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٨٩)، وفتح المغيث (٤/ ٣٥).

المُراد منه هو نفسه (الزَّخِّ) وهو عند أهل اللغة الجماع، أو النِّكاح [١] وهما- الدُّخ والزَّخ- بمعنى واحد – عنده- ، وقال الخَطَّابِيُّ: إنَّ الدَّخّ: نَبتٌ موجودٌ بين النَّخيل والبساتين.[٢]

وعَقَّبَ ابن الصلاح أيضاً عليه – أي على الحاكم- فقال: " وهذا تَخْلِيْطٌ فاحشٌ يُغِيْظُ العالم والمؤمن " [٣]، ومراده –أي ابن الصلاح- تخليطٌ بين المعاني، حتى تمَّ الحياد والبعد عن المعنى المقصود، وهذا من العلل القادحة التي تصيب الراوي أو المُحدِّث، أو حتى العالم النَّاقد الفَاحِصُ للأحاديث، وخصوصاً إذا كان في طريق آخر عن معنى متن حديث النَّبيِّ ﷺ.

وقال الْأَبْنَاسِيُّ: " وضِدَّ الصواب ما فسَّره به الحاكم وغيره ... وممَّن فسَّره على غير الصواب – أيضاً-: أبو سليمان الخَطَّابِيُّ فَرَجَّحَ أَنَّ الدُّخ نَبْتٌ موجودٌ بين النَّخيل وقال: لا معنى للدُّخان ها هنا إذ ليس ممَّا يُخَبْأ إلا أن يُرِيْدُ بِخَبْأت أضمرت، وليس بجيد " [٤].

وعَقَّبَ عليه العِرَاقِيُّ أيضاً- أي على الحاكم- فقال: " وَالْحَاكِمُ ... فَسَّرَهُ الْجِمَاعَ، وَهْوَ وَاهِمُ " [٥]، وقال أيضاً: " وما قاله الخَطَّابِيّ أيضاً غير مَرضي " [٦].

١- انظر إلى: غريب الحديث -لابن قتيبة- (٢/ ١٤٠)، وجمهرة اللغة (١/ ١٠٥)، والمحكم والمحيط الأعظم (٤/ ٥٠١)، ٥٠١)، والمخصص (٢/ ٦٦)، والفائق في غريب الحديث (٢/ ١٠٧)، وشرح أدب الكاتب (/ ٢٠٧)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/ ٢٧٣٨)، ولسان العرب (٣/ ٢٠)، وتاج العروس (٧/ ٢٦٢)، وضبط كلمة الزُّخ على شكلين كما وردت في كتب اللغة: الزُّخُّ، الزَّخِّ، ولم أقف على قول الحاكم في معرفة علوم الحديث، وقد علَّق على عدم وجود قول الحاكم في كتابه ماهر الفحل في تحقيقه لمقدمة ابن الصلاح فقال: " هو في مخطوطة معرفة علوم الحديث للحاكم (الورقة: ٨٢) من نسختنا الخطية الخاصة، وقد سقط من موضعه في المطبوعة: ٩١. وكثرة هذه السقوطات في هذا الكتاب جعلتنا نأخذ عَلَى عاتقنا إعادة طبعه محقّقاً تحقيقاً علمياً رصيناً رضياً – يسّر الله إتمامه وطبعه – ". معرفة أنواع علم الحديث (/٣٧٧).

٢- وذكر قول الخَطَّابِيِّ جمعٌ من العلماء في تعليقهم على الحديث الذي ذُكر فيه ابن صايد، وتفسيره وتفسيرهم للمُراد بالدُّخ، انظر إلى: المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٣٧٣)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٢٥٤)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٥٤-٤٥٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٩٠)، وفتح الباري (١/ ١١٦)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ١٧١)، وفتح المغيث (٤/ ٣٥)، ورأيُ الخَطَّابِيُّ في هذا الحديث كما نُقل عنه هو: " لا معنى للدخان ها هنا؛ لأنَّه ليس ممَّا يُمكن أن يُخَبْأُ في كفٍ، أو كمٍ، وقد قال: خبأتُ لك خبيئاً، بل الدُّخ نَبْتٌ موجودٌ بين النَّخيل، والبساتين، إلا أن يُحمل قوله ﷺ "خبأت لك خبيئاً "، أي: أضمرت لك اسم الدُخان فيجوز ". المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٣٧٣).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٧).

٤- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٥٤-٤٥٥).

٥- ألفية العِرَاقِيّ (/ ١٦١).

٦- شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٩٠).

وقال ابن حجر: " واتفق الأئمَّة على تغليطه [أي: الحاكم] في ذلك " [١]، وقال عن الخَطَّابِيّ في مراده: " ووهاه عِيَاض [أي: القاضي عياض] " [٢]، وقال القاضي عياض في موضع: " بل الأصح والأليق بالمعنى أنَّه هنا الدُّخان" [٣].

وعَقَّبَ السُّيُوْطِيُّ على قول الحاكم فقال: " وهو تخليطٌ فاحشٌ " [٤]، وعلى قول الخَطَّابِيّ أيضاً أنَّه غير مَرضي. [٥]

وأغلب من تكلَّم في معنى هذا الحديث من العلماء وخاصَّةٌ المتقدِّمين منهم أنْكَرَ المعاني الأخرى التي قالها بعض العلماء: كالحاكم والخَطَّابِيّ، بأنَّ المُراد بالدُّخ: الجماع، أو أنَّه نَبْتٌ بين النَّخيل، أو البساتين، وليس الدُّخان. فالكلام في غير المعنى المراد من الحديث – مع احتمال اللفظ لأكثر من معنى ووجهٍ عند العرب في كلامهم – علَّةٌ قادحةٌ في فهم متن الحديث يترتب عليها فهمٌ خاطئٌ يُشْكِلُ على البعض، والإنكار عليهم لم يأتِ من فراغ، وإنَّما من خلال الاستدلال ببعض الروايات المفسِّرة لهذا المعنى المُراد.

فقد ذكر ابن الصلاح ذلك فقال: " وإنَّما معنى الحديث أنَّ النَّبيِّ ﷺ قال له: قد أضمرت لك ضميراً، فما هو؟، فقال: الدُّخ – بضم الدال – يعني: الدُّخان، والدُّخ: هو الدُّخان في لغة [٦]، إذ في بعض روايات الحديث ما نصُّه: ثُمَّ قال رسول الله ﷺ: " إنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئاً "، وَخَبَأَ لَهُ: ﴿ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴾ [٧]، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ "، وهذا ثابتٌ صحيحٌ [٨] خرَّجه التِّرْمِذِيُّ [٩]، وغيره [١٠] " [١].

١- فتح الباري (٦/ ١٧٣).

٢- المصدر السابق (١/ ١١٦).

٣- مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٢٥٤).

٤- تدريب الراوي (٢/ ١٨٧).

٥- انظر إلى: المصدر السابق.

٦- انظر إلى: العين (٤/ ١٣٨)، وليس في كلام العرب (/٨١)، وتهذيب اللغة (٦/ ٢٩٨)، وغريب الحديث للخَطَّابِي (١/ ٦٣٥)، ومنتخب من صحاح الجوهري (/ ١٤٧٨) بترقيم الشاملة، ومقاييس اللغة (٢/ ٢٦٦)، والمحكم والمحيط الأعظم (٤/ ٥٠٦)، والفائق في غريب الحديث (١/ ٤٢٠)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٤/ ١٩٨٩)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٠٧)، ولسان العرب (٣/ ١٤)، ومختار الصحاح (/١٠٢)، والقاموس المحيط (/ ٢٥٠)، وتاج العروس (٧/ ٢٤٩).

٧- سورة الدخان: (١٠).

٨- " أي: زيادة الآية في الحديث ". الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٥٤). وانظر إلى: فتح المغيث (٤/ ٣٤).

٩- أخرجه الإمام التِّرْمِذِيّ في سننه، في كتاب(٣١): أبواب الفتن، باب (٦٣) ما جاء في ذكر ابن صياد، (٤/ ٨٩)، حديث رقم: (٢٢٤٩)، عن ابن عمر ﷺ، قال عنه الإمام الترمذي: " حديثٌ صحيحٌ ".

١٠- أخرجه الإمام أبو داود في سننه، في كتاب (٣٦): الملاحم، باب (١٦) في خبر ابن صائد، (٦/٣٨٥-٣٨٦)، حديث رقم: (٤٣٢٩)، وكذلك أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، (١٠/٤٢٨-٤٢٩)، كلاهما من حديث ابن عمر ﷺ، وغيرهم، قلت: الحديث بسندهما " صحيح ".

وبناءً على ذلك فالعلة أصابت هذا الإغراب في هذا الحديث وهي على غير بابها، وعليه يتبين أن للعلة علاقة قوية، وثيقة جداً في معرفة غريب الحديث، أو غريب ألفاظ الحديث، وخير دليلٌ على ذلك نقد العلماء لبعضهم في تفسيرهم للّفظة على غير المعنى المُراد، ومن المعلوم أن معنى الأحاديث الشريفة من أهم مقاصد الشريعة، وهدي النَّبيِّ ﷺ.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٧-٣٧٨).

المبحث الحادي عشر
العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الْمُسَلْسَلِ مِنَ الْحَدِيْثِ[1]

تعريف الحديث المسلسل:

قال ابن الصلاح: " التسلسل من نعوت الأسانيد: وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه، واحداً بعد واحدٍ، على صفةٍ [2] أو حالةٍ واحدةٍ " [3]*.

وقوله من صفات أو نعوت الأسانيد؛ لأنَّه مُسَمَّىً مُلتصقٌ، مرتبطٌ في حال الراوي في السند – لأنَّ كل راوٍ من رواة السند يُعَدُّ حلقة من سلسلة، ومخرجاً من مخارج الحديث– من قوله، أو فعله، أو كليهما، أو صفته وهيئته، وكذلك في حال الرواية والتحمُّل؛ لوجود دلالة النَّقل الدقيقة عن الشيخ بلفظٍ صريحٍ: كسمعت، أو حدثني، أو أخبرني، إلى غير ذلك. [4]

ومَثَّل الحافظ ابن الصلاح على ما ذكره من تقسيم مستدلاً بالأنواع التي ذكرها الحاكم النيسابوري في المسلسل [5]، فمثَّل على حال أو صفة الرواية والتحمُّل، وحال أو صفة الراوي. [6]

١– وهذا هو النَّوع الثالث والثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علوم الحديث". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٨).

٢– زاد العِرَاقِيُّ فقال: " سواء كانت الصفة للرواة، أو للإسناد، وسواء كان ما وقع منه في الإسناد في صيغ الأداء، أو متعلقاً بزمن الرواية، أو بالمكان، وسواء أكانت أحوال الرواة، أو صفاتهم أقوالاً، أم أفعالاً ". شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٩٠-٩١).

٣– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٨)، للاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٧)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٥٧)، والموقظة في علم مصطلح الحديث (/ ٤٣)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٦١)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٥٦)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٩٠)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٢٤٧)، وفتح المغيث (٤/ ٣٩)، وتدريب الراوي (٢/ ١٨٧).

* **تنبيه:** عرَّفه ابن جماعة بتعريفٍ اعتبره بعضهم الأفضل فقال: " هو ما تتابع رجال إسناده عند روايته، على صفةٍ، أو حالةٍ، إمَّا في الراوي، أو في الرواية، وصفة الراوي إمَّا قول، أو فعل، أو غير ذلك ". المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٥٧)، وربما الأفضلية لهذا التعريف؛ لأنَّه على سبيل التفصيل أو التعداد لحال الراوي من قول، أو فعل، إلى غير ذلك.

٤– انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٩).

٥– انظر إلى ما ذكره الحاكم من أنواع المسلسل وأمثلته. معرفة علوم الحديث (/٢٩-٣٣).

٦– انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٩)، ومثَّل ابن الصلاح لمسلسل صفحة الرواية والتحمُّل بقوله: "ما يتسلسل بسمعت فلاناً، قال: سمعت فلاناً إلى آخر الإسناد، أو يتسلسل بحدثنا أو أخبرنا إلى آخره، ومن ذلك أخبرنا والله فلان، قال: أخبرنا والله فلان إلى آخره ". المصدر السابق والصفحة، ومُثِّل لتسلسل صفة الراوي بقول الراوي: دخلنا على فلان فأطعمنا تمراً، والتسلسل بالقبض على اللحية مقروناً بقول: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، والفعل هذا مقروناً بالقول يكرره كل الرواة، أو أكثرهم في كل حلقة من حلقات السند، إلى غير ذلك. انظر إلى: نزهة النظر في توضيح=

وأنوع التسلسل وصوره كثيرة غير منحصرةٍ فيما ذكره الحاكم أو غيره؛ لكثرة الصفات والهيئات التي تلزم الراوي والرواية وتلازمهما، كما قال ابن الصلاح: " والذي ذكره فيها [أي: الحاكم] إنَّما هو صور وأمثلة ثمانية، ولا انحصار لذلك في ثمانية " [١].

العلاقة بين العلَّة ومعرفة المسلسل من الحديث

هناك علاقةٌ وثيقةٌ بين العلَّة والمُسلسل من الحديث فالتسلسل كغيره من أنواع الحديث، وأنواع المصطلح التي تكلَّم فيها العلماء وبينوها، فهو نوع يعتريه التعليل؛ بسبب الضعف والخلل.

ومن خلال الدراسة والتتبع لهذا النَّوع تبيَّن أنَّه يُحكم عليه من باب حكمنا على أي حديث بالصحَّة أو الضعف، كما قال الحاكم: " غير أن رسم الجرح والتعديل عليها [أي الأسانيد المسلسلة وفيها ألفاظ الاتصال ظاهرة] محكمٌ، وإنِّي لا أحكم لبعض هذه الأسانيد بالصحَّة، وإنَّما ذكرتها ليستدل بشواهدها عليها " [٢]؛ ذلك لأنَّ كثيراً من الأحاديث التي وردت مسلسلةً في رواية أخرجها أحد المصنِّفين، وقع فيها الوهم، والغلط، والخطأ، والضعف، ووردت نفسها بدون تسلسلٍ صحيحةٍ في الصحيح مثلاً؛ لأنَّ الحديث المسلسل إن دل على اتصالٍ محققٍ فصحيح من جملة الصحيح المقبول وإلا فهو حسنٌ، أو ضعيفٌ، أو موضوعٌ، ولا يكون ذلك إلا بوزنه بميزان الشروط الخمسة– اتصال السند، والعدالة، والضَّبط، وعدم الشذوذ، وعدم العلَّة–. [٣]

فقول الحاكم بجريان التجريح والتعديل وتحكيمه على الأسانيد المسلسلة فيه دلالة على دخول العلَّة فيه كأيِّ سندٍ غير مسلسلٍ وقع فيه الخلل عن طريق الراوي.

ومن بابٍ آخر التسلسل غير أنَّه يُحكم عليه بطبيعة المتن والسند المرتبط به من ناحية الصحَّة والضعف، يُحكم عليه بطبيعة السلسلة التي جاء بها[٤]، وهي الصفة أو الهيئة التي توارد

=نخبة الفكر (/ ١٥٥)، ومعرفة علوم الحديث (/٣٢). وقال النَوَوِيُّ مُمَثلاً لصور صفة الراوي: " وأنواع كثيرة غيرها: كمسلسل التشبيك باليد، والعدِّ فيها، وكاتفاق أسماء الرواة [كالمحمدين مثلاً]، أوصفاتهم، أونسبتهم، كأحاديث رويناها كل رجال [وهذا خطأ مطبعي، وتصحيحه: كل رجاله دمشقيون] دمشقيون، وكمسلسل الفقهاء ". التقريب والتيسير (/ ٨٧)، ويلحق ذلك المسلسل بالمصريين، والمكيين، والمدنيين، والكوفيين والبصريين، إلى غير ذلك، قلت: مدار التسلسل عند أهل الحديث عائد إلى فنيَّته ولطافته؛ حيث إنَّ وجوده في السند يُعَدُّ من لطائف الإسناد، وفيه دلالة على الاقتداء والإتباع – إن صحَّ من أوَّل السند إلى آخره، أو جزء منه – ، وكأنَّه لمسةٌ جميلةٌ يحملها كل راوٍ عن شيخه إلى النبي ﷺ.

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٩)، وردَّ العِرَاقِيُّ على ابن الصلاح مبيِّناً حقيقة ما ذكره الحاكم، فقال: " لم يحصر الحاكم مُطلق أنواع التسلسل إلى ثمانية أنواع، وإنَّما ذكر أنواع التسلسل الدالة على الاتصال لا مُطلق المتسلسل ". التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٢٧٦)، وقال السَّخَاوِيُّ بعد أن أورد أمثلةً على المسلسل بمختلف أنواعه وصوره: " إلى غير ذلك من أنواع للتسلسل كثيرة لا تنحصر كما قال ابن الصلاح ". فتح المغيث (٤/ ٤١).

٢– معرفة علوم الحديث (/٣٣).

٣– انظر إلى: شرح البيقونية – محمد حسن عبد الغفار– (٧/ ٧–٩)، الشاملة.

٤– انظر إلى: الكواكب الدرية على المنظومة البيقونية (/ ٥٢)، الشاملة.

عليها الرواة واحداً بعد واحدٍ، فوقع فيها الخطأ والوهم، إذا كانت في بعض المسلسلات السلسلة منقطعةٌ إلى حلقةٍ معينةٍ في السند كالمسلسل بالأولية، فوصلها من جاء بعد هذه الحلقة؛ ليحصل على فنيَّة الإسناد ولطيفته – كأنَّه على سبيل التحسين في توارد الصفة؛ ليفخر بذلك وهو في الحقيقة على حساب الصحَّة –، فوقع التدليس والكذب، ومن هنا كانت أغلب المسلسلات ضعيفةً معلولةً، وكل ضعفٍ في الحديث يُعَدُّ علَّة يُعلُّ بها الحديث كما قال الحافظ ابن حجر.[١]

فعلاقة العلَّة بمعرفة المسلسل من الحديث قائمة على صحَّة الحديث، أو ضعفه بسنده ومتنه، مضافاً إلى ذلك صحَّة حالة أو صفة السلسلة.

قال ابن الصلاح: " وخيرها [أي: المسلسلات] ما كان فيه دلالةٌ على اتصال السماع وعدم التدليس " [٢].

ويُفهم من كلام ابن الصلاح أنَّ المسلسلات يقع فيها الانقطاع – سواء في السند أو في صفة السلسلة–، والانقطاع علَّة[٣]، وهذا راجع إلى احتمال كون الواسطة ضعيفاً، وكذلك حدوث التدليس من الرواة في المسلسلات، وكلاهما– أي الانقطاع والتدليس – علَّة في الحديث، لذا قال خيرها، فيكون شرها موجوداً على عكس الخيرية التي ذكرها، كما قال السَّخَاوِيُّ: " ولكن قد انعكس الأمر فقلَّما يَسْلَم " [٤]، بمعنى أنَّه بدلاً من أن يكون فيها مزيد ضبط وُجِدَ فيها مزيد ضعفٍ ووهمٍ، ثُمَّ أتبع ذلك– أي ابن الصلاح– بفضيلته عندما يكون مشتملاً على مزيد ضبطٍ فقال: " ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضَّبط من الرواة، [ثُمَّ قال صراحةً: وهذا إقرار منه على كثرة الضعف في المسلسلات] وقلَّما تسلم المسلسلات من ضعف، أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن " [٥]، وإن كانت خفَّة الضَّبط علَّة أنزلت الصحيح من مرتبته إلى الحسن، فما الحال فيما طبيعته قلَّة السلامة من كثرة الضعف؟ .

وقال الإمام الذَّهَبِيُّ: " وعامَّة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة؛ لكذب رواتها " [٦].

والإمام الذَّهَبِيُّ لا يمكن أن يقول مثل هذا الكلام المتعلق بالمسلسلات إلا بعد اطلاع عن قرب على أقوال العلماء فيها، وهو إمام كثير النَّقل والتصنيف واطلاعه بسيط على العديد من الفنون.

١– انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠٩).

٢– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٩). وهذا أيضاً هو مراد الحاكم عندما ذكر الأنواع الثمانية، ثُمَّ عَقَّب فقال: " فهذه أنواع المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس، وآثار السماع بين الراويين ظاهرة غير ". معرفة علوم الحديث (/ ٣٣). ومراد كل من الحاكم وابن الصلاح دلالته أنَّ التسلسل لابُدَّ أن يَعطي السند مزيد قوةٍ ترتقي بالحديث، لا أن تضعفه ويدخل في حيِّز التعليل.

٣– كما قال ابن حجر عن البخاري أنَّه يرى ذلك. انظر إلى: فتح الباري (١/ ١٠).

٤– فتح المغيث (٤/ ٤١).

٥– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٧٩).

٦– الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ ٤٤).

ووقوع العلَّة في الأحاديث المسلسلة بسندها راجع بالدرجة الأولى إلى حكمه برواته ومتنه، لا إلى التسلسل؛ لأنَّه صفة للراوي أو الرواية، فلا يكون حكماً على الحديث، ولا يتعلق به تصحيح ولا تضعيف كما قال بعضهم .[1]

وهذا الأمر لا يمكن إطلاقه بصورة كبيرة، ونهائية؛ لأن المعيار في وجود المسلسلات هو تقوية سلسلة السند من عند النَّبيِّ ﷺ إلى آخر مُسلسِل من الرواة، فإذا كان الارتباط وثيقاً بين الراوي ومن روى عنه فالاتصال قويٌّ، وإذا تحقق هذا الأمر تبيَّن فضيلة هذا النَّوع وفنيَّته وخاصيَّة أمَّة محمد ﷺ به، وإن لم يَحدث هذا وكان هَمُّ الرواة إيجاد الأحاديث والأسانيد المسلسلة من أولها إلى آخرها– في السند –، أو في معظمه، حينها يقع الضعف[2]، وهذا ما حدا بكثير من العلماء والنُّقاد إلى القول: إنَّ أغلب المسلسلات ضعيفةً بتسلسلها دون المتن فيكون صحيحاً، أو كلاهما يكون ضعيفاً، حينها يستقر وجود العلة بلا شك.

والسبب في وقوع الرواة في أوهام وأخطاء، هو تَكَلُّفُ[3] بعضهم فوقع في التدليس، أو الانقطاع، أو غير ذلك؛ ليحظى بالسلسلة فيكون مكمِّلاً لها، ويُحَمِّلها لمن يتحمَّل منه، وكل ذلك على حساب قواعد الضَّبط التي عرَّف بها المحدثون وجعلوها أساساً للرواية والتحمُّل، وهذا داخل في منحى من مناحي التساهل؛ للتوارد على الصِّفة.

وقد ذكر صبحي الصالح كلاماً مشابهاً فقال: " لكن صفة الضعف تطرأ عليه[أي: المتن الصحيح الخالي من التدليس] بمجرد تسلسل بعض الأقوال، أو الأفعال، في روايته نفسها تسلسلاً كاملاً، متماثلاً من كل وجه؛ لتعذر هذا التسلسل وندرة هذا التماثل في تناقل الأخبار، ومن هنا صحت متون أحاديث كثيرةٍ، من غير أن تكون روايتها نفسها صحيحة بالتسلسل " [4] .

١– انظر إلى: شرح التذكرة في علوم الحديث (/ ٧٤)، وشرح كتاب الموقظة (/ ١٨٨).

٢– انظر إلى: شرح اختصار علوم الحديث – اللاحم– (/ ٣٧٠)، الشاملة.

٣– انظر إلى: جني الثمر بشرح نخبة الفكر (/ ٩٥).

٤– علوم الحديث ومصطلحه (١/ ٢٥٠).

ومن الأمثلة التي توضح العلاقة بين العلَّة و الأحاديث المسلسلة :

حديثٌ مُعلٌّ بعلَّةٍ ظاهرةٍ، قادحةٍ في سنده المسلسل، ومتنه صحيح:

وهو ما يندرج تحت التوارد على الفعل من الرواة واحداً بعد واحدٍ بنفس الطريقة ينقلها كل واحد إلى الآخر، وهو الحديث المُسلسل بالمُشَابَكَة.

قال الحاكم النَّيْسَابُورِيّ: " شَبَّكَ بِيَدِي أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُقْرِئُ، وَقَالَ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو عُمَرَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بَكْرِ بْنِ الشَّرُودِ الصَّنْعَانِيُّ، وَقَالَ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبِي، وَقَالَ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبِي، وَقَالَ: شَبَّكَ بِيَدِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: شَبَّكَ بِيَدِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَقَالَ صَفْوَانُ: شَبَّكَ بِيَدِي أَيُّوبُ بْنُ خَالِدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَقَالَ أَيُّوبُ: شَبَّكَ بِيَدِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَﷺ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ، وَقَالَ: " خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَالشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَالْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَالنُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَالدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَآدَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ" " [١].

فهذا الحديث بهذا السند خصوصاً وروده بتسلسل فعل التشبيك لجميع الرواة كان محل كلام عند بعض العلماء، حيث قال:

السَّخَاوِيُّ: " مُسلسل المشابكة، فمتنه صحيح، والطريق بالتسلسل فيها مقال " [٢].

وابن عَقِيْلَة(١١٥٠هـ) – رحمه الله – [٣]: " والمتن بغير تسلسل صحيح " [٤].

وقال محمد بن أبي الفَيْض الكِتَّانِيُّ(١٣٤٥هـ): " مدار تسلسله على إبراهيم بن أَبي يحيى وهو ضعيف، وأما المتن بلا تسلسلٍ فصحيح " [٥] .

فالسند المسلسل لهذا الحديث معلولٌ، ضعيف؛ لأنَّ فيه إبراهيم بن أبي يحيى[٦]، وقد تكلَّم فيه العلماء جرحاً، وغالب من رواه بتسلسلٍ رواه من طريقه، مع أنَّ متنه صحيح بغير تسلسلٍ [٧].

١– أخرجه الحاكم بهذا السند. معرفة علوم الحديث (/ ٣٣)، قلت: الحديث بهذا السند " ضعيف ".

٢– فتح المغيث (٤/ ٤١).

٣– هو: المؤرخ، شمس الدين، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفيُّ، المكيُّ، المشهور والمعروف بعقيلة، صاحب تصانيف مشهورةٍ، ومنها كتاب: الفوائد الجليلة، وكتاب: المواهب الجزيلة في مرويات ابن عقيلة، ولد في مكة وتوفي فيها سنة خمسين ومائة وألف. انظر إلى: الأعلام (١٣/٦).

٤– الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة (/ ٧٠).

٥– رسالة المسلسلات (/ ٥٣).

٦– وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني . التاريخ الكبير (١/ ٣٢٣). وسيأتي جرحه لاحقاً.

٧– والمتن أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب(٥٠): صفة القيامة والجنة والنار، باب (١) ابتداء الخلق وخلق آدم، (٢١٤٩/٤)، حديث رقم: (٢٧٨٩)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

ونجد تفاوتاً في كلام العلماء النُّقاد الفاحصين في أحوال الرواة في وصف إبراهيم بن أبي يحيى، وخاصة في مقام التجريح، حتى إن كثيراً من المحققين في تعليقاتهم على بعض الأسانيد الضعيفة اعتبروه آفة الضعف في السند، وأهم ذلك:

قال ابن المُبارك: " كان مجاهراً بالقدر، وكان اسم القدر يغلب عليه، وكان صاحب تدليس" [١].

وقد نُقِل عن يحيى بن سعيد القَطَّان قوله: " كنَّا نتَّهمه بالكذب " [٢].

وقال ابن مَعِيْن: " لا يكتب حديثه، كان جهمياً، رافضياً " [٣]، وقال أيضاً: " ليس بثقةٍ " [٤]، وقال أيضاً: " كان كذاباً، وكان رافضياً " [٥] .

وقال أحمد بن حنبل: " كان قدرياً، جهمياً، كل بلاءٍ كان فيه إبراهيم بن أبي يحيى " [٦]، وقال أيضاً: " ترك الناس حديثه، وكان قدرياً " [٧].

وقال البُخَارِيُّ(٢٥٦هـ) – رحمه الله – [٨]: " كان يرى القدر وكلام جهم...، تركه ابن المبارك والنَّاس " [٩].

وقال الجُوزَجَانِيُّ(٢٥٦هـ) – رحمه الله – [١٠]: " فيه ضروب من البدع فلا يشتغل بحديثه؛ فإنَّه غير مقنع ولا حجة " [١١] .

١- الضعفاء الكبير (١/ ٦٣).

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد- رواية ابنه عبد الله- (٢/ ٥٣٥).

٣- تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (٣/ ٩٥).

٤- المصدر السابق (٣/ ١٦٢).

٥- المصدر السابق (٣/ ١٦٥).

٦- العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية ابنه عبد الله- (٢/ ٥٣٥).

٧- المصدر السابق (٢/ ٥٠٣).

٨- هو: الإمام العلم، شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ، أبو عبد الله ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري، الخراساني، المشهور بالإمام البخاري، صاحب التصانيف الكثيرة المشهورة، والتي منها: الجامع الصحيح (صحيح البخاري)، والتاريخ الكبير، والأدب المفرد، وغيرها، ولد في سنة أربعٍ وتسعين ومائة، وتوفي في سنة ستٍ وخمسين ومائتين. انظر إلى: تاريخ بغداد (٣٢٢/٢)، وطبقات الحنابلة (٢٧١/١-٢٧٨)، ووفيات الأعيان (١٨٨/٤-١٩٠)، وتهذيب الكمال (٤٣٠/٢٤-٤٦٧)، وتاريخ الإسلام (١٤٠/٧)، وتذكرة الحفاظ (١٠٤/٢-١٠٥)، وسير أعلام النبلاء (٣٩١/١٢-٤٧١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢١٢/٢-٢٣٢)، وتهذيب التهذيب (٤٧/٩-٤٨)، وغيرها.

٩- التاريخ الكبير(١/ ٣٢٣).

١٠- هو الحافظ، أبو إسحاق، إبراهيم بن يعقوب السعديُّ، الجُزَجَانِيُّ، المشهور بالجُوزجانيّ، صاحب تصانيف مشهورةٍ ومفيدةٍ، والتي منها كتاب: الجرح والتعديل، توفي سنة ستٍ وخمسين ومائتين في دمشق. انظر إلى: تاريخ دمشق (٢٧٨/٧-٢٨١)، وتاريخ الإسلام (٤٣/٦)، وإكمال تهذيب الكمال (٣٢٤/١)، والأعلام (٨١/١)، وغيرها.

١١- أحوال الرجال (/ ٢١٨).

وقال العِجْلِيُّ(٢٦١هـ) – رحمه الله – [١]: " رافضيّ، جهميّ، قدريّ، لا يكتب حديثه " [٢] .

ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زُرْعَة قوله: " ليس بشيءٍ " [٣] .

وقال النَّسَائِيُّ: " متروك الحديث " [٤].

وقال ابن حبَّان: " كان إبراهيم يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم، ويكذب مع ذلك في الحديث " [٥].

وذكره الدَّارَقُطْنِيُّ في الضعفاء والمتروكين. [٦]

فبالنظر إلى كلام هؤلاء المحدِّثين والعلماء نجد أنَّ غالبية تجريحهم له من جانب عقيدته، فمنهم من يقول رافضي، أو جهمي، أو قدري...، وهذا شيءٌ غير يسير في الراوي، ومع ذلك وُصف بالكذب والتدليس، وذلك علَّة في الراوي، مع التحذير من مجالسته، أو كتابة حديثه.

وهذا كله يفسِّر الخلل الذي وقع منه في إسناد الحديث المسلسل الذي ذكرناه، فعلَّة عدم قبول التسلسل أنَّه جاء من طريقه وهو متروك كما قال بعض العلماء، كالدَّارَقُطْنِيِّ والنَّسَائِيِّ، فكيف سيصح التسلل من طريق متروك ضعيف؟! .

فكان السند معلولاً بعلَّةٍ قادحةٍ، ظاهرةٍ – على غير بابها –؛ لضعفه – إذا حكمنا عليه من ناحية الصحَّة والضعف دون النظر إلى التسلسل –، وكان أيضاً تسلسل السند بفعل التشبيك علَّة في السند على وجه الخصوص دون المتن؛ لأنَّه قد يكون وقع على التدليس من أجل إكمال فعل التسلسل.

١- هو: الحافظ الزاهد، أبو الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العِجْلي، الكوفي، ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة في الكوفة، وتوفي في أطرابلس سنة إحدى وستين ومائتين. انظر إلى: تاريخ بغداد (٣٤٩/٥)، وتاريخ الإسلام (٢٦٩/٦)، وسير أعلام النبلاء (٥٠٥/١٢-٥٠٨)، والأعلام (١٥٦/١)، وغيرها.

٢- الثقات (١/ ٢٠٩).

٣- الجرح والتعديل (٢/ ١٢٧).

٤- الضعفاء والمتروكون (/ ١١).

٥- المجروحون (١/ ١٠٥).

٦- انظر إلى: الضعفاء والمتروكين (١/ ٢٥٠).

الفصل الثالث

العلَّةُ وعلاقتها بالأنواع من النَّوع الرابع والثلاثين إلى النَّوع الرابع والأربعين من مقدمة ابن الصلاح

يُعَدُّ هذا الفصل الثالث من فصول الدراسة، وهو متمِّمٌ للفصل السابق من حيث بيان العلاقة بين العلَّة والأنواع التي يشتمل عليها.

وينقسم إلى أحد عشر مبحثاً :-

المبحث الأول – العلَّة وعلاقتها بمعرفة ناسخ الحديث ومنسُّوخه.

المبحث الثاني – العلَّة وعلاقتها بالمصحف في أسانيد الأحاديث ومتونها.

المبحث الثالث – العلَّة وعلاقتها بمعرفة مختلف الحديث.

المبحث الرابع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المزيد في متصل الأسانيد.

المبحث الخامس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المراسيل الخفي إرسالها.

المبحث السادس – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الصحابة – رضي الله عنهم أجمعين-.

المبحث السابع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة التابعين .

المبحث الثامن – العلَّة وعلاقتها بمعرفة رواية الأكابر الرواة عن الأصاغر .

المبحث التاسع – العلَّة وعلاقتها بمعرفة المدبج وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض.

المبحث العاشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة .

المبحث الحادي عشر – العلَّة وعلاقتها بمعرفة رواية الآباء عن الأبناء.

المبحث الأول
العِلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ نَاسِخِ الْحَدِيْثِ وَمَنْسُوْخِهِ [١]

تعريف ناسخ الحديث ومنسُّوخه:

قال ابن الصلاح: " هذا فنٌ مهمٌ مُسْتَصعَبٌ " [٢].

وقال أيضاً: " هو عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدِّماً بحكمٍ منه متأخر " [٣].

شروط ناسخ الحديث ومنسُّوخه:

لكي نحكم على حديثٍ بأنَّه نَسَخَ حديثاً آخر في حكمه وضع العلماء شروطاً، أو طرقاً، أو أقساماً كما ذكرها ابن الصلاح، إذا توافرت يُعرف من خلالها هذا النَّسخ [٤]، وهي:

- أنْ يُعرف بتصريحِ النَّبيِّ ﷺ – وهو نصُّ الشَّارع –، أو بقول الصَّحابي نقلاً عن النَّبيِّ ﷺ سواءٌ سماعاً أو رؤيةً، إلى غير ذلك، أو بالتَّاريخ؛ لمعرفة وقت حدوث الواقعتين، أو بالإجماع، والإجماع ليس بناسخٍ ولكنْ دليلٌ على وجود ناسخ، كما قال ابن الصلاح: " والإجماع لا يَنْسخ ولا يُنْسخ، ولكن يدل على وجود ناسخٍ غيره " [٥]، وقال ذلك النَوَوِيُّ [٦]، وغيره كثيرٌ من العلماء أيضاً.
- ثبوتُ السندِ والمتنِ من ناحية الصحَّة للحديثين.

١- وهذا هو النَّوع الرابع والثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه "معرفة أنواع علم الحديث". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٠).

٢- المصدر السابق والصفحة.

٣- المصدر السابق (/٣٨١)، للاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٨)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٦٣-٢٦٤)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٦٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٩٦)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(/ ٢١٧)، وفتح المغيث (٤/ ٤٧)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢٢٨)، وتدريب الراوي (٢/ ١٨٩)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٦٩)، وغيرهم.

٤- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨١)، وتَبِعَ ابن الصلاح على هذا التقسيم: الإمام النَوَوِيُّ، والْأَبْنَاسِيُّ، والعِرَاقِيُّ ، والسَّخَاوِيُّ، وغيرهم، انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٨)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٦٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٩٧)، وفتح المغيث (٤/ ٥٢).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٣).

٦- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٨).

العلاقةُ بَيْنَ العلَّة ومعرفةُ ناسخِ الحديثِ ومنسُّوخه

كثيرٌ من العلماء تعرَّضوا لعلم النَّاسخ والمنسُّوخ بشكلٍ عامٍ، وناسخ الحديث ومنسُّوخه بشكلٍ خاصٍ من خلال بيانهم أهمِّيَّته، وصعوبته، ودقَّته [1]، فعدم المعرفة به وبمحترزاته يسبب الخلل في الفهم، ويُشكل على الكثير، وإذا كان الأمر متعلقاً بأحاديثٍ نبويَّةٍ شريفةٍ منقولةٍ مرويَّةٍ عن النَّبيِّﷺ فهنا يكمن الخوف إذا فُهمت على غير دلالتها الخاصَّة أو العامَّة، فالحديثان المتعارضان في الظَّاهر لا في الثبوت مع كون أحدهما متأخراً عن الآخر ناسخاً لحكمه، في عُرْفِ العلماء يَحل محله في العمل، وما يرتبط بذلك من أحكامٍ شرعيَّة مستنبطةٍ، مع ثبوت كليهما من ناحية السند والمتن، أمَّا إذا كان السند أو المتن يعتريهما الضعف والخلل، أو أحدهما، فحينئذ تُطبَّقُ عليهما قواعد الحكم على الحديث من تعليل وجرح وتعديل – أي من ناحية الصحة –.

وتبرز العلاقة الدقيقة القويَّة بين العلَّة ومعرفة ناسخ الحديث ومنسُّوخه من عدةِ أوجهٍ ومداخلَ، ولكن كل هذه الأوجه إنَّما هي على سبيل العلَّة الإطلاقيَّة – أي ليست على بابها–، لا العلَّة الاصطلاحيَّة، من ذلك:

- الجهل بمعرفة ناسخ الحديث ومنسُّوخه، وعدم معرفة المُتقدِّم من المُتأخر منهما، وذلك بمعرفةِ نصِّ الشَّارعِ عليه، أو نصِّ صحابيٍّ من الصحابة، أو بمعرفةِ تاريخِ الواقعتين، يؤدي إلى بناء أحكامٍ فقهيَّة عمليَّة خاطئة قد تُفَوِّت على بعضهم بعض مقاصد الشريعة وأحكامها، أو يُجنح إلى التوقُّف عن العمل بالحديث إذا لم يتبيَّن بطريقةٍ من طرقِ معرفة النَّاسخ والمنسُّوخ ما الذي نَسَخ، وما الذي نُسِخ. [2]
- الاجتهاد بالرَّأي من الرواة النَّاقلين المتحمِّلين عن النَّبيِّ ﷺ، أو من بعضهم بعضاً حين يقولون: إنَّ هذا الحديث ناسخٌ للحديث الفلاني دون أنْ يكون قد ورد تصريحٌ من النَّبيِّ ﷺ، أو نقلٌ صريحٌ عنه، أو حتى فعلٌ صريحٌ منه ﷺ يدفع القول أو الفعل القديم وحكمه، حينها يكون هذا الاجتهاد مدخلاً من مداخل الآفة والعلَّة، ومثل القول الصريح قول أحدهم: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، ويذكر النَّاسِخَ. [3]

١- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٠)، التقريب والتيسير (/ ٨٨).

٢- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٩٧)، والنَّسخ يُعرف بأربعةٍ أمور كما ذكرها ابن الصلاح وعَقَّب عليه فيها الْأَبْنَاسِيُّ ولخَّصها وهي: بنصِّ الشَّارع عليه، أو بنصِّ صحابيٍّ، أو بمعرفة التَّاريخ ، أو بالإجماع. انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٦٢)، وفتح المغيث (٤/ ٥٢).

٣- انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/ ٢٦٤)، وانظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٦٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/٩٨- ٩٩)، وفتح المغيث (٤/ ٥٣)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٧٢).

قال في ذلك ابن كثير: " فأمَّا قول الصَّحابي: هذا ناسخٌ لهذا، فلم يَقْبَلْهُ كثيرٌ من الأصوليين؛ لأنَّه يرجع إلى نوعٍ من الاجتهاد، وقد يُخطئ فيه، وقبلوا قوله: هذا كان قبل هذا؛ لأنَّه ناقلٌ، وهو ثقةٌ مَقبول الرِّواية " [١].

- إذا كان النَّسخ علَّة فلابُدَّ للمنسُوخ من الحديث أن يكون معلولاً بعلَّةٍ من ناحية العمل به، لا في ثبوته.
- وقوع العلَّة في راوي الحديث المتأخر الإسلام إذا روى معارضاً لمتقدِّم عنه، بأنْ يكون سَمِعَهُ من صحابيٍّ آخر أقدم من المتقدِّم المَذكور، أو مثله فيرسله – والإرسال علَّة –، وحينها يفتقر إلى التصرِّيح بالسَّماع ليُثبت النَّسخ. [٢]
- دخول ما ليس منه فيه؛ وذلك لخفاء معناه.

قال ابن الصلاح: " وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه؛ لخفاء معنى النَّسخ وشرطه " [٣]، وكذلك قال النَوَوِيُّ [٤]، والسَّخَاوِيُّ أيضاً.[٥]

ومن العلماء الذين قالوا صراحةً إنَّ النَّسخ علَّة الإمام التِّرْمِذِيّ(٢٧٩هـ) – رحمه الله – [٦] في (علله الصغير) حيث قال: " جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمولٌ به، وقد أخذ به بعض أهلُ العلم، ما خلا حديثين: حديثُ ابن عباس: " أنَّ النَّبيِّ ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوفٍ، ولا سفرٍ، ولا مطرٍ " [٧]، وحديث النَّبيِّ ﷺ

١- اختصار علوم الحديث (/ ٢٦٤).

٢- انظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٢١٧)، وفتح المغيث (٤/ ٥٣)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢٢٩).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨١).

٤- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٨).

٥- انظر إلى: فتح المغيث (٤/٥١- ٥٢).

٦- هو: الإمام الحافظ، العلم البارع، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن موسى بن السكن بن الضَّحاك السلميّ، الترمذيّ، المشهور بالإمام الترمذي، وهو صاحب المصنفات المشهورة وتلميذ الإمام البخاري، من مصنفاته، كتاب: الجامع، والعلل الكبير والصغير، ولد في سنة عشرٍ ومائتين، وتوفي في تِرْمِذ سنة تسعٍ وسبعين ومائتين. انظر إلى: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (١/٩٦-٩٧)، ووفيات الأعيان (٤/٢٧٨)، وتهذيب الكمال (٢٦/٢٥٠-٢٥٢)، وتاريخ الإسلام (٦/٦١٧)، والعبر في خبر من غبر (١/٤٠٢)، وميزان الاعتدال (٣/٦٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٧)، والوافي بالوفيات (٤/٢٠٧)، والبداية والنهاية (١١/٦٦-٧٧)، وتهذيب التهذيب (٩/٣٨٧-٣٨٩)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣/٨١)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣/٣٢٧-٣٢٨)، والأعلام (٦/٣٢٢)، وغيرها.

٧- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب (٦): صلاة المسافرين وقصرها، باب (٦) الجمع بين الصلاتين في الحضر، (١/٤٩٠)، حديث رقم: (٧٠٥)، من حديث ابن عباس ﷺ.

أنَّه قال: " إذا شَرِبَ الخمر فاجلدوه فإنْ عاد في الرابعة فاقتلوه " [1]، وقد بيَّنا علَّة الحديثين جميعاً في الكتاب " [2].

وقد ذكر ابن الصلاح ذلك حيثُ قال: " وسَمَّى التِّرْمِذِيُّ النَّسخ علَّة من علل الحديث " [3]، وعلى هذا القول تبعه كثيرٌ من العلماء، منهم:

النَوَوِيُّ حيث قال: " وسَمَّي التِّرْمِذِيُّ النَّسخ علَّة " [4]،

العِرَاقِيُّ حيث قال: " وسَمَّى التِّرْمِذِيُّ النَّسخ علَّة من علل الحديث " [5].

وكذلك ابْنُ جَمَاعَةَ [6]، وابن المُلَقِّنُ [7]، والسَّخَاوِيُّ [8]، والسُّيُوْطِيُّ [9]، وغيرهم.

وهذا من أوسع معاني إطلاق العلَّة بمعناها العام عند النُّقاد من المحدِّثين.

وعَقَّبَ عليه – أي: على قول التِّرْمِذِيّ– كثيرٌ من العلماء المشتغلين في علوم الحديث، حيث قال الزَّرْكَشِيُّ: " لعل التِّرْمِذِيّ يريد أنَّه علَّةٌ في العمل بالحديث لا أنَّه علَّة في صحته؛ لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة، ولا ينبغي أنْ يجري مثل ذلك في التخصيص " [10].

وقال ابن رجب: " وكأن مراد التِّرْمِذِيّ – رحمه الله تعالى – أحاديث الأحكام ...، وقوله: قد بيَّنا علَّة الحديثين جميعاً في الكتاب، فإنَّما بيَّن ما قد يُستدل به للنَّسخ، لا أنَّه بَيَّن ضعف إسنادهما [1] " [2] .

١- أخرجه أبو الإمام أبو داود في سننه، في كتاب: الحدود، باب (٣٧) إذا تتابع في شرب الخمر، (٥٣٤/٦)، حديث رقم: (٤٤٨٤)، عن أبي هريرةﷺ، وكذلك أخرجه النسائي في السنن الكبرى، في كتاب (٢٠): الحد في الخمر، باب (٦) الحكم فيمن تتابع في شرب الخمر، (١٤٢/٥)، حديث رقم: (٥٢٨٠)، من حديث معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وكذلك أخرجه في كتاب (٥٧): الأشربة والحد فيها، باب (١٥) من أقيم عليه الحد أربع مرات ثم عاد له، (٥٤٤/٨)، حديث رقم: (١٧٥٠٣)، وفي غير موضعٍ، وكذلك أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (٤٢٥/١٦)، كلاهما من حديث أبي هريرة ﷺ، وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرك، في كتاب: الحدود، باب (٥) حديث شرحبيل بن أوس، (٤١٤/٤)، حديث رقم: (٨١٢١)، عن شرحبيل بن أوس ﷺ، وغيرهم، قلت: سند الحديث من غير طريق أبي داود " صحيحٌ "و" حسنٌ ".

٢- العلل الصغير (/ ٧٣٦).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٩١).

٤- التقريب والتيسير (/٤٤).

٥- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٨٩).

٦- انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٥٢).

٧- انظر إلى: المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٢٠).

٨- انظر إلى: فتح المغيث (١/ ٢٨٨).

٩- انظر إلى: تدريب الراوي (١/ ٢٥٨).

١٠- النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ٢١٥).

وقال ابن المُلَقِّنُ: " ولعلَّ مراده لترك العمل به " [٣].

وقال العِرَاقِيُّ: " فإن أراد التِّرْمِذِيُّ أنَّه علَّةٌ في العمل بالحديث، فهو كلامٌ صحيحٌ فاجْنَحْ له، أي مِلْ إلى كلامه، وإنْ يُرِدْ أنَّه علَّةٌ في صحةِ نقله، فلا؛ لأنَّ في الصحيح أحاديثَ كثيرةً منسُوخةً " [٤].

وقال ابن حجر: " وأمَّا قوله: وسَمَّى التِّرْمِذِيُّ النَّسخَ علَّةً، هو من تتمَّة هذا التنبيه؛ وذلك أنَّ مراد التِّرْمِذِيِّ أنَّ الحديث المنسُوخ مع صحته إسناداً ومتناً طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به، وهو النَّاسخ، ولا يلزم من ذلك أنْ يُسَمَّى المنسوخُ معلولاً اصطلاحاً [٥] كما قررته " [٦].

وقال السَّخَاوِيُّ في معنى قول التِّرْمِذِيِّ النَّسخ علَّة: " بمعنى أنَّه لا يُعمل بالمنسوخ، لا العلَّة الاصطلاحية ". [٧]

فالتِّرْمِذِيُّ أطلق مصطلح العلَّة على النَّسخ، وهو على منوال المتقدمين في إطلاقهم العلَّة على كل حديث لا يصح العمل به. [٨].

قال الشَّوْكَانِيُّ(١٢٥٠هـ) – رحمه الله – [٩]: " ولا يَخفَاك أنَّ الحديث صحيح، وترك الجمهور للعمل به لا يقدح في صحته، ولا يوجب سقوط الاستدلال به " [١٠].

مع أنَّ أغلب العلماء تكلَّموا في مراد التِّرْمِذِيُّ حقيقةً عندما أطلق العلَّة على النَّسخ، وفسَّروا وبيَّنوا أنَّ المراد من ذلك الناحية العمليَّة الفقهيَّة، وأنَّها علَّةٌ قادحةٌ في العمل به – أي: في المنسُوخ – [١١]، إلا أنَّهم لم يُنكروا أنَّ ذلك بابٌ من أبواب العلَّة على غير اصطلاحها– أي على غير بابها أو مقتضاها – عند من يَتَبَنَّى العلَّة بمعناها العام الواسع.

١– هذه الجملة الأخيرة من قول ابن رجب: لا أنّه بيَّن ضعف إسنادهما، ذُكرت في الطبعة التي اعتمدت عليها بسياقٍ مطبعيٍ خطأ، وقد ذكرت الصواب بناءً على ما نقله بعض المصنفين من قول ابن رجب. انظر إلى: الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء (/ ١٠)، والتعريف بعلم العلل (/ ٥)، الشاملة.

٢– شرح علل الترمذي (١/ ٣٢٤).

٣– المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٢٠).

٤– شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٠).

٥– أي: لم يوجد فيه سببٌ خفي غامض قادح، بل هذا من إطلاق العلَّة على غير مقتضاها، أو بابها، أو مصطلحها.

٦– النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٧١).

٧– فتح المغيث (١/ ٢٨٨)، وانظر إلى: شرح نخبة الفكر (/ ٤٦١).

٨– انظر إلى: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين– (/ ٣٥٨).

٩– هو: الفقيه، المجتهد، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، صاحب كتاب: نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، وُلد في خولان باليمن، ونشأ في صنعاء، وهو من كبار علماء اليمن، توفي في سنة خمسين ومائتين وألف بصنعاء. انظر إلى: الأعلام (٦/٢٥٨).

١٠– نيل الأوطار (٣/ ٢٦٠).

١١– شرح عمدة الأحكام (٤/ ٣) الشاملة.

والذي نحاه التِّرْمِذِيُّ من إطلاق العلَّة على النَّسخ لم ينفرد به، فابن أبي حاتم جعل النَّسخ من ضمن علله التي ذكرها نقلاً عن أبيه.

فقد ذكر ابن أبي حاتم قول أبيه بعد ذكره لحديث: " الماءُ من الماءِ " [١] حيث قال: " هُوَ مَنسوخٌ؛ نَسَخَهُ حديثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ " [٢].

والحديث الذي رواه سهل بن سعد الذي فيه: " إِذَا الْتَقَى الخِتَانَانِ، وَجَبَ الغُسْلُ " [٣]، ذكره أيضاً ابن أبي حاتم في كتابه علل الحديث. [٤]

وروى التِّرْمِذِيُّ أيضاً الحديث من طريق سَهْل بن سَعد فقال: " حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الإِسْلاَمِ، ثُمَّ نُهِيَ عَنْهَا " [٥].

ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ بعده فقال: " وإنَّما كان الماء من الماء في أوَّل الإسلام، ثُمَّ نُسخ بعد ذلك " [٦].

فهذا الحديث يُبيِّن أنَّ هناك غير التِّرْمِذِيُّ ممَّن قبله تكلَّم في الحديث بسبب النَّسخ وهو أبو حاتم الرَّازيُّ.

قال علي الشحود: " هذا، وقد رأيت غير التِّرْمِذِيّ أيضاً سَمَّى النَّسخ علَّة، ففي علل الحديث لابن أبي حاتم ...، فمع أنَّ أباه لم يذكر في كلامه سوى النَّسخ، فقد أدخله في كتاب العلل، وفي هذا ما يدل على أنَّ النَّسخ عنده من العلل " [٧].

وهذه العلاقةُ القويَّة بين العلَّة ومعرفة ناسخ الحديث ومنسُوخه لخيرُ دليلٍ على أنَّ علم العلل يدخل في علوم الحديث الأخرى كلها، وإنْ كانت على غير معناها الاصطلاحي – أي: على غير بابها أو مقتضاها –.

١- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب (٣): الحيض، باب (٢١) إنما الماء من الماء، (٢٦٩/١)، حديث رقم: (٣٤٣)، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

٢- علل الحديث (٥٧١/١-٥٧٢).

٣- ومتن الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (١٥١/٤٣)، والترمذي في سننه، كتاب (٨٠) ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، (١٦٩/١-١٧٠)، حديث رقم: (١٠٨-١٠٩)، كلاهما من حديث عائشة – رضي الله عنها –، قال الترمذيُّ: " حديث عائشة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ".

٤- انظر إلى: علل الحديث (٥٢٩/١).

٥- أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب (١): أبواب الطهارة، باب (٨١) ما جاء في أنَّ الماء من الماء، (١٧١/١)، حديث رقم: (١١٠-١١١)، من حديث أُبيِّ بن كعب، قال الترمذي: " حديثٌ حسنٌ صحيحٌ "، قلت: الحديث بهذا السند " صحيحٌ ".

٦- سنن الترمذي (١٧١/١).

٧- المفصل في علوم الحديث (١/ ٢٠٠)، الشاملة، وانظر إلى: التعريف بعلم العلل (/ ٥)، الشاملة.

المبحث الثاني

العِلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الْمُصَحَّفِ مِنْ أَسَانِيْدِ الأَحَادِيْثِ ومُتُوْنِهَا [1]

تعريف المُصَحَّف:

هو ما وقع فيه الخطأ والتحوِّيل في اللفظ، بتغيير حرف أو أكثر– مع بقاء صورة الخطِّ أو الرسمِّ –، أو تبديل كلمة، وتغير الهيئة المتعارف عليها ولو في النَقْط بحذفٍ أو زيادةٍ، أو في الشَّكْلِ – أي بالتَّشْكِيْل –، أو في المعنى، في المتن والسند في أي موضع منهما. [2]*

أقسام المُصَحَّف كما ذكرها ابن الصلاح [3]:

- **تصحيف الإسناد:** وهو الخلل النَّاتج عن تصحيف السَمْع، أو البصر في ضبط أسماء الرواة، وصيغ التحمُّل والأداء، بقلبٍ، أو زيادةِ حرفٍ – أو أكثر من حرف –، أو إنقاصه، أو تغييرٍ وتبديلٍ، أو حذفٍ في النَقْط وغيره.
- **تصحيف المتن:** وهو الخلل النَّاتج عن تصحيف السمع أو البصر في ضبط لفظ كلمات المتن، بقلبٍ، أو زيادةِ حرفٍ – أو أكثر من حرف – أو إنقاصه، أو تغييرٍ وتبديل، أو حذف في النقط وغيره.

١– وهذا هو النَّوع الخامس والثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٣).

٢– لم يَحُدّ ابن الصلاح المُصَحَّف بتعريفٍ معينٍ عندما تكلَّم عنه، ولكن هذا التعريف الذي ذكرته إنَّما يُفهم من تقسيمه للمُصَحَّف وكلامه عنه. انظر إلى: المصدر السابق (/ ٣٨٣–٣٨٩)، وللاستزادة انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٥٦)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ٩٢)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢٢٢)، وفتح المغيث (٤/ ٥٧)، وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ ٧٧)، وشرح نخبة الفكر(/ ٤٨٨–٤٨٩)، واليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (٢/ ١٠٤)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٢٤٠).

* **تنبيه:** كثيرٌ من العلماء المتقدمين لم يفرِّقوا في كلامهم بين المُصَحَّف والمُحَرَّف فعدوهما شيئاً واحداً ومنهم ابن الصلاح، إلا أنَّ بعضهم فرَّق بين ذلك، ومن أوائل القائلين بذلك ابن حجر العسقلانيّ حيث قال مفرقاً: " إن كانت المخالفة بتغيير حرف، أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السِّياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمُصَحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشَكْلِ فالمُحَرَّف ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١١٨–١١٩)، وتبعه على ذلك بعض العلماء منهم السُّيُوْطِيُّ .انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ١٩٥). وقال القَارِّيُّ في شرحه للنخبة معقباً على الفرق بين المُصَحَّف والمُحَرَّف: " وابن الصلاح وغيره سَمَّى القسمين محرَّفاً، ولا مُشاحة في الاصطلاح، والفرق أدقُّ عند أرباب الفلاح ". شرح نخبة الفكر(/ ٤٩١).

٣– لم يُعَرِّف ابن الصلاح أي قسم من هذه الأقسام، ولكن يُفهم ما ذكرته من خلال استدلاله الذي استدل به على كل قسم، وتعقيبه وتعليقه على ما فيها من علل، أو تصحيفات. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٩).

ويدخل فيه خطأ الراوي في المتن، حيث قال العِرَاقِيُّ: " وقد أطلق من صنَّف في التصحيف، التصحيف على ما لا تشتبه حروفه بغيره، وإنَّما أخطأ فيه راويه، أو سقط بعض حروفه من غير اشتباه " [١].

- **تصحيف السمع:** وهو الخطأ النَّاتج عن تشابه بعض الحروف والكلمات حال التلقي. [٢]
- **تصحيف البصر:** وهو الخطأ الناتج عن الأخذ من الصُحُف دون تلقٍ، فيكون تعلقه بالخط، مما يسبب سوء القراءة بسبب تشابه الحروف والكلمات.[٣]
- **تصحيف اللفظ:** وهو ما وقع من تصحيف السند والمتن، والبصر والسمع، وهو الغالب على التصحيف في الحديث دون المعنى؛ لتعلقه بالألفاظ. [٤]
- **تصحيف المعنى:** وهو الوهم والخطأ، والتبديل في الفهم، والمعنى المتعلق ببعض كلمات الحديث. [٥]

العلاقة بين العلَّة ومعرفة المُصَحَّف من أسانيد الأحاديث ومتونها

ثمَّ علاقةٌ وثيقةٌ، قويةٌ، دقيقةٌ، بين العلَّة والمُصَحَّف من أسانيد الأحاديث ومتونها، فمداخلها كثيرةٌ متعددةٌ في هذا النَّوع، وقبل بيانها لا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّه لا يمكن كشف العلل الداخلة فيه إلا بالمقارنة والتتبع –أي للروايات– [٦]، ومن هذه المداخل ما ذكره ابن الصلاح من

١– شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٠٤).

٢– انظر إلى: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء (/ ٤٨٧)، وتيسير مصطلح الحديث (/ ١٤٥)، والمفصل في علوم الحديث (١/ ٢١٦)، وتقريب علم الحديث (/ ٢٦٦). ومن أسباب تصحيف السمع: الضعف في تلفظ المحدِّث أو المستملي، وضعف سمع المُتلقي، وبعد السَّامع عن المتكلِّم، وما أشبه ذلك. انظر إلى: لسان المحدثين (٢/ ٢٢٢).

٣– انظر إلى: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء (/ ٤٨٦)، وتيسير مصطلح الحديث (/ ١٤٥)، والمفصل في علوم الحديث (١/ ٢١٦)، وتقريب علم الحديث (/ ٢٦٦)، ومن أسباب تصحيف البصر: الخلل بسبب الرداءة في كتابة الكاتب، أو في قراءة القارئ، ومنها أسباب خارجية كبعد الكتاب عن القارئ، وما أشبه ذلك. انظر إلى: لسان المحدثين (٢/ ٢٢٢). ومن الأسباب المهمَّة التي تسبب العلل: اعتماد الراوي على ضبط الكتاب فيحدث منه فيقع في الوهم وهو لا يشعر؛ بسبب عدة أمور منها: سرعة الكتابة حال السماع، والكتابة بخط دقيق، وعدم العجم والنقط لكتابه – وهذا حال كثير من الرواة في كتبهم–، وكتابة الحروف بدون أسنان، وعدم مقابلة الكتاب بالأصل؛ لتنقيته من الغلط والسهو، وغيرها. انظر إلى: العلل وأجناسها عند المحدثين (/ ١٩٠–٢٠٠)، والتصحيف غالبه يدخل على الرواة والرِّواية من قبل الصُحف، قال ابن كثير: " وأكثر ما يقع ذلك لمن أخذ من الصحف، ولم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك ". اختصار علوم الحديث (/ ٢٦٦)، وقال الذَّهَبِيُّ: " والتصحيف يدخل على الرِّواية من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع ". ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٦).

٤– انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٩)، بتصرف.

٥– انظر إلى: المصدر السابق والصفحة، وتيسير مصطلح الحديث (/ ١٤٦).

٦– انظر إلى: الحديث المعلول قواعد وضوابط (/ ٤٠).

أقسام للتصحيف؛ حيث إنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأقسام تدخله العلَّة وترتبط فيه، فتكون أحياناً علَّة قادحة في السند أو المتن- ويقع أكثره في المتون كما قال ابن حجر [١] -، أو غير قادحة – مع ظهورها أو خفائها في بعض التصحيفات -، وهي من باب إطلاق العلَّة لا اصطلاحها غالباً – أي ليست على بابها-، إلا في بعض الحالات كتصحيف الصيغ فإنَّها تكون على بابها. [٢]

فابن الصلاح بيَّن الأهميَّة الكبيرة لهذا النَّوع، وأنَّه علمٌ دقيقٌ يحتاج للجهابذة فقال: " هذا فنٌ جليلٌ إنَّما ينهض بأعبائه الحذَّاق من الحفَّاظ " [٣]، وهذا دليلٌ على دخول الآفة التي لا يكشفها إلا من كان متبحراً في ذلك، ثمَّ عَقَّب بقول الإمام أحمد مستدلاً فيه على وقوع الخطأ والتصحيف حتى للثِّقات حيثُ قال: " ومن يَعْرَى [٤] من الخطأ والتصحيف ؟! " [٥].

وفي ذلك دلالة على صلة الخطأ، والتصحيف بالرواة بشكلٍ مباشر؛ لأنَّه عن طريقهم تُنقل المرويَّات.

- **المصحف مُعَلٌّ بعلَّةٍ ظاهرةٍ قادحةٍ:**

ويكون ذلك من أكثر من مدخل، منها:

- **مُصَحَّف السند مُعَلٌّ بعلَّةٍ ظاهرةٍ قادحةٍ:** وهذه العلَّة ترد الحديث.

وصورته: أن يُصَحَّف راوٍ من الرواة، بقلبٍ، أو تبديلٍ يُخل في ضبط الاسم، فقد يتحول الاسم لاسم راوٍ ضعيف، أو يكون الاسم لراوٍ ضعيف فيصيبه التصحيف فَيُقلب لاسم راوٍ ثقة، حينها يقع الخطأ والتعليل بعلَّةٍ قادحةٍ [٦]، وهو من تصحيف اللفظ، والسمع، والبصر أيضاً.

- **مُصَحَّف المتن مُعَلٌّ بعلَّةٍ ظاهرةٍ قادحةٍ:** وهذه العلة ترد الحديث.

وصورته: أن يقع التَصحيف في لفظةٍ، أو كلمةٍ من كلمات المتن، بقلبٍ، أو تبديلٍ وتحويلٍ، في هيئتها، أو شكلها، فتنحرف إلى هيئة كلمة أخرى قد تحمل معنىً في اللغة أو لا، أو انحراف معناها – من حيث فهمها ودلالتها التي وضع من أجلها في الحديث – إلى معنى آخر، وهذا مدخلٌ ليس باليسير من مداخل العلَّة؛ لارتباط المتن بالمعنى

١- انظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١١٩).

٢- انظر إلى: التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته (/٢٢٧، ٤٨٦)، والعلَّة وأجناسها عند المحدثين (/١٠٦، ٣٩٧).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٣).

٤- أي: من يُخَلَّص من ذلك. انظر إلى: العين (٢/ ٢٣٤).

٥- تاريخ أسماء الثقات (/٢٥٩)، وتاريخ بغداد (١٦/ ٢٠٣)، ومعرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٣).

٦- انظر إلى: تقريب علم الحديث (/ ٢٦٥).

الذي وضع من أجله، والاعتماد عليه في استنباط الأحكام وغيرها [١]، وهو من قبيل تصحيف اللفظ، والبصر -غالباً-.

- **مُصَحَّف المعنى مُعَلٌّ بعلَّةٍ ظاهرةٍ قادحةٍ:** وهذه العلَّة قادحةٌ في المعنى المخالف لمعنى الحديث المراد.

وصورته: أن يُفهم معنى لفظة، أو كلمة من كلمات المتن بصورة مخالفة عن معنى الحديث المراد، وعدَّ ابن الصلاح هذا التصحيف من باب المجاز. [٢]

- **المصحف مُعَلٌّ بعلَّةٍ خفيَّة قادحةٍ:**

- **تَصْحِّيْف صيغ الرِّواية:** وهذا التصحيف من أدقِّ مداخل العلل وأخفاها. [٣]

وصورته: أن يُصحف الراوي فيقول: "وفلان" بدلاً من " عن فلان"، أو" عن فلان" بدلاً من " وفلان"، أو "عن فلان" بدلاً من "ابن فلان"، أو "ابن فلان" بدلاً من "عن فلان"، وما أشبه ذلك. [٤]

- **تَصْحِّيْف الأسامي والكُنى والألقاب:** تقع العلَّة الخفيَّة القادحة في ذلك؛ بسب الوهم والالتباس الذي يقع للرواة.

قال الحاكم: " من لم يأخذ هذا العلم [أي: المتشابه في الأسماء والألقاب] من أفواه الحفَّاظ المبرزين، لم يُؤْمَن عليه التصحيف فيها " [٥].

وصورته: أن يُصحِّف الراوي فيقلب اسماً باسمٍ، أو يشتبه عليه راوٍ بآخر، وما أشبه ذلك؛ بسبب التباس الراوي في أسامي الرواة وكناهم. [٦]

بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين العلَّة ومعرفة المُصَحَّف في أسانيد الأحاديث ومتونها [٧]:

ذكر ابن الصلاح من خلال تقسيمه للمُصَحَّف أمثلةً مختلفةً استدل من خلالها على كل قسم، وهي أحاديث أو استدلالات أصابها الخلل والوهم الذي أدى إلى إعلالها، ومن ذلك:

١- انظر إلى: تقريب علم الحديث (/ ٢٦٥).

٢- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٩).

٣- انظر إلى: التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته (/ ٤٩٤)، والعلل وأجناسها عند المحدثين (/٨٥- ٨٦، ٣٩٧).

٤- انظر إلى: العلل وأجناسها عند المحدثين (/٨٥).

٥- معرفة علوم الحديث (/ ٢٢١).

٦- انظر إلى: العلل وأجناسها عند المحدثين (/ ١٣٩).

٧- للاستزادة بشكلٍ عام من الأمثلة على مختلف أقسام التصحيف انظر إلى: اختصار علوم الحديث (/٢٦٦-٢٦٧)، وفتح المغيث (٤/ ٥٨-٦١)، والعلل وأجناسها عند المحدثين (/٣٩٧-٤٠٣).

المثال الأول– حديثٌ معلٌّ بعلةٍ ظاهرةٍ قادحةٍ في سندهِ المُصَحَّف – وهو تَصْحِيْفٌ لفظي، بصر أو سمع–:

حَدِيثُ شُعْبَة بن الْحجَّاج(١٦٠هـ) – رحمه الله – [١] عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ مُرَاحِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا. . . " [٢].

قال ابن الصلاح: " صَحَّف فيه يحيى بن مَعِيْن، فقال: ابن مُزَاحم – بالزاي والحاء – فَرُدَّ عليه [٣]، وإنَّما هو: ابن مُرَاجِم – بالراء المهملة والجيم – " [٤].

فرواية الحديث بالسند الذي فيه الْعَوَّام بن مُزاحم معلولٌ خاطئ؛ لأنَّه تصحيفٌ من يحيى ابن مَعِيْن لم يُوَافَقْ عليه.

المثال الثاني– حديثٌ معلٌّ بعلةٍ خفيَّةٍ قادحةٍ في سندهِ المُصَحَّف – وهو تَصْحِيْفٌ لفظي، بصر أو سمع–:

قال ابن أبي حاتم: " سئل أبو زُرْعَة عَنْ حديثٍ رواه إبراهيم بن موسى، عَنْ أَشْعَث بْنِ عَطَّاف، عَنْ سُفْيَانَ[٥]، عَنْ أَبِي الزُّبَير[٦]، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: المُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعيٍ وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ؟ [٧] " [١].

١– هو: الإمام الحافظ، عالم البصرة وشيخها، وأمير المؤمنين في الحديث، أبو بُسطام، شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي العتكي، مولاهم الواسطي، ولد في سنة اثنتين وثمانين، سكن البصرة، ويُعد أول من جرَّح وعدَّل، توفي في سنة ستين ومائة. انظر إلى: الطبقات الكبرى(٢٠٧/٧)، والتاريخ الكبير(٢٤٤/٤)، والجرح والتعديل (١٢٦/١)، وتاريخ بغداد (٣٥٣/١٠)، ووفيات الأعيان (٤٦٩/٢–٤٧٠)، وتهذيب الكمال (٤٧٩/١٢–٤٩٥)، وتاريخ الإسلام (٧١/٤)، وتذكرة الحفاظ (١٤٤/١–١٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٧–٢٠٢– ٢٢٧)، وتهذيب التهذيب (٣٢٨/٤–٣٤٦)، وغيرها.

٢– الحديث بهذا السند أخرجه الدَّارَقُطْنِيُّ في كتاب "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ٦٤)، وانظر إلى: المؤتلف والمختلف (٤/ ٢٠٧٨)، والحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب (٤٥): البر والصلة والآداب، باب (٥) تحريم الظلم، (١٩٩٧/٤)، حديث رقم: (٢٥٨٢)، عن أبي هريرة ﷺ، وغيره.

٣– مقصد ابن الصلاح أنه رُدَّ على يحيى بن مَعِيْن قوله، أو رُدَّ عليه بالصواب، والذي رَدَّ عليه هو: أبو قطن، والإمام أحمد بن حنبل، وهذا نص ردِّهم: " حدثنا أبو علي بن الصوَّاف، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل إجازة، حدثني أبي، حدثنا أبو قطن، عن شعبة ،عن العوَّام بن مُراجم، فقال له يحيى بن معين: إنَّما هو بن مزاحم، فقال أبو قطن: عليه وعليه، أو قال ثيابه في المساكين إن لم يكن بن مراجم ، فقال: يحيى حدثنا به وكيع، وقال: ابن مزاحم فقلت: أنا، يعني أحمد حدثنا به وكيع فقال: ابن مراجم، فسكت يحيى فقال أبي: حدثنا يحيى، عن شعبة عن العوام بن مراجم وهو الصواب ". العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ٦٤).

٤– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٤).

٥– هو: سفيان الثوري.

٦– هو: محمد بن مسلم القرشي. انظر إلى: تقريب التهذيب (/ ٧٥).

٧– هذه الرواية أخرجها ابن أبي حاتم في كتاب: علل الحديث (٤٢٧/٤–٤٢٨)، وأخرجها ابن عدي في الكامل في ضعفاء ضعفاء الرجال، ونصها: " حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدُونٍ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، وأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ وارة، وابن حيويه قَالُوا، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ=

قال أبو زُرْعَة: " وَهِمَ فيه أشعث، وكان كوفيًّا شيخاً صالحاً، كان هاهنا عندنا، والحديث حديث ابن مهدي الذي رواه سفيان عن أبي الزبير، عن جابرٍ وابن عمر، عن النَّبي ﷺ [٢] " [٣].

فالحديث بالسند الذي سُئل عنه أبو زُرْعَة مُعَلٌّ بعلَّةٍ خفيَّةٍ، قادحةٍ، دقيقةٍ، وهي: تصحيف في إضافة صيغة "عن" بين جابر وعمر، وحلها محل صيغة الإقران " و" بين الرواة، وهُمْ جابر وعمر في رواية عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِي (١٩٨هـ) – رحمه الله – [٤].

وهناك علَّةٌ أخرى وهي تَصْحيف في الراوي؛ حيث جُعل عمر بدلاً من ابن عمر، وهو وهم من أشعث أيضاً.

المثال الثالث– حديثٌ مُعَلٌّ بعلَّةٍ ظاهرةٍ قادحةٍ في السند – وهو تصحيف سمع– :

استدل به ابن الصلاح على تصحيف السمع وهو من تصحيف السند أيضاً فقال: " نحو حديثٍ لعَاصِمَ الأحْوَل رواه بعضهم فقال: عن واصل الأحْدَب فذكر الدَّارَقُطْنِيُّ أنَّه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، كأنَّه ذهب – والله أعلم – إلى أنَّ ذلك ممَّا لا يشتبه من حيث الكتابة، وإنَّما أخطأ فيه سَمْعُ من رواه " [٥].

وقال العِرَاقِيُّ في وقوع تصحيف السمع – في السند خاصةً– أن يكون على نفس الوزن فيشتبه على سمع الراوي فيخطئ: " أن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، والحروف مختلفة شكلاً ونطقاً، فيشتبه ذلك على السمع، كأن

=ابْنُ مُوسَى، حَدَّثَنا أَشْعَثُ بْنُ عَطَّافٍ عَنْ سُفيان، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، عنِ ابْنِ عُمَر عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعَاءٍ وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ ". الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٥٤)، ويظهر من هذه الرواية أنَّ الراوي الأعلى هو ابن عمر وليس عمر ﷺ، فقد وقعت بخطأ عند بن أبي حاتم.

١– علل الحديث (٤/ ٤٢٧–٤٢٨) .

٢– رواية ابن مهدي أخرجها الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب (٣٦): الأشربة، باب (٣٤) المؤمن يأكل في معيٍّ واحدٍ والكافر يأكل في سبعة أمعاء، (١٦٣١/٣)، حديث رقم: (٢٠٦١)، من حديث جابر وابن عمر ﷺ، وأخرجه البخاري من غير طريق ابن مهدي في صحيحه، في كتاب (٧٠): الأطعمة، باب (١١) المؤمن يأكل في معيٍّ واحد، (٧١/٧–٧٢)، حديث رقم: (٥٣٩٣–٥٣٩٧)، من حديث ابن عمر وأبي هريرة ﷺ.

٣– علل الحديث (٤/ ٤٢٧–٤٢٨).

٤– هو: الإمام الناقد الحافظ، سيد الحفاظ، أبو سعيد، عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، الأزدي، البصري، اللؤلؤيّ، من أهل البصرة، ولد في سنة خمسٍ وثلاثين ومائة، وتوفي في البصرة في سنة ثمانٍ وتسعين ومائة. انظر إلى: الطبقات الكبر (٢١٨/٧)، والتاريخ الكبير (٣٥٤/٥)، والجرح والتعديل (٢٥١/١) ، وتاريخ بغداد (٥١١/٤)، وتهذيب الكمال (٤٣٠/١٧–٤٤٢) ، وتاريخ الإسلام (١١٥٢/٤)، وتذكرة الحفاظ (٢٤١/١–٢٤٢)، والعبر في خبر من غبر (٢٥٥/١)، وسير أعلام النبلاء (١٩٣/٨–٢٠٦)، وطبقات الشافعيين (١٤١/١)، وتهذيب التهذيب (٢٧٩/٦–٢٨١)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٤٦٧/٢)، وغيرها.

٥– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٩)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٨٩).

يكون الحديث لعاصم الأحول فيجعله بعضهم عن واصل الأحدب، فذكر الدَّارَقُطْنِيُّ: أنَّه من تصحيف السمع " [1] .

وهذا التصحيف من العلل الظاهرة القادحة، التي ترد الحديث؛ لاحتمال كون الاسم المُحرَّف يشابه، أو يوافق اسم راوٍ آخر قد يكون ضعيفاً.

المثال الرابع – حديثٌ معلٌ بعلةٍ ظاهرةٍ قادحةٍ في المتن – وهي تَصْحِيْفٌ لفظي و بصر – [2]:

" عن ابْنُ لَهِيعَةَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، يُخْبِرُنِي عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: " أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ احْتَجَمَ [3] في المسْجِدِ " [4].

قال ابن الصلاح: " وإنَّما هو بالراء: احْتَجَرَ[5] في المسجد بخُصٍ أو حَصِيرٍ، حُجْرة يصلي فيها، فصحفه ابن لَهِيعة؛ لكونه أخذه من كتابٍ بغيرِ سماع " [6].

وهذا الذي عَقَّب به ابن الصلاح هو من قول مُسْلِم(٢٦١هـ) – رحمه الله – [7] حيث قال: " وهذه روايةٌ فاسدةٌ من كلِّ جهةٍ، فاحشٌ خطؤها في المتن والإسناد جميعاً، وابن لَهِيْعَة المُصَحِّف في متنه، المغفل في إسناده، وإنَّما الحديث أنَّ النَّبيَّ ﷺ احْتَجَرَ في المسجد بخوصةٍ، أو حصيرٍ يصلي فيها " [8].

وقال أيضاً – أي الإمام مسلم– : " إنَّما وقع في الخطأ من هذه الرِّواية أنَّه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عُقْبَة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من

١– شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٠٥).

٢– وهو من الأمثلة التي تبين تصحيف الضعفاء الذين تُكلم فيهم من ناحية حفظهم. الحفظ وأثره في قبول الحديث دراسة تأصيلية تطبيقية (/ ١٥٣).

٣– احتجم: " طلب الحِجامَةَ ". المحكم والمحيط الأعظم (٣/ ٩٥)، وانظر إلى: لسان العرب (١٢/ ١١٧).

٤– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٧)، والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (٣٥/ ٤٨٤)، من حديث زيد بن ثابت ﷺ، حديث ضعيف؛ لسوء حفظ ابن لهيعة ووقوعه في التصحيف.

٥– احتجر: " أي اتخذ حجرَة أحَاط عَلَيْهَا بخصفة نوع من الْحَصِير ". تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (/ ١٠٥)، وانظر إلى: مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ١٨١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٤٢).

٦– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٥).

٧– هو: الإمام الكبير، الحافظ، الحجة، أبو الحسن، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري، النيسابوري، المشهور بالإمام مسلم، صاحب التصانيف أشهرها كتاب: الصحيح، ولد في سنة أربعٍ ومائتين، وتوفي بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين. انظر إلى: تاريخ بغداد (١٢١/١٥)، وطبقات الحنابلة (٣٣٧/١-٣٣٩)، وتاريخ دمشق (٥٨/٥٨-٩٥)، والتقييد لمعرفة السنن والمسانيد (٤٤٦/١-٤٥٠)، ووفيات الأعيان (١٩٤/٥-١٩٥)، وتهذيب الكمال (٤٩٩/٢٧-٥٠٧)، وتاريخ الإسلام (٤٣٠/٦)، وتذكرة الحفاظ (١٢٢٥/٢-١٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٥٥٧/١٢)، وتهذيب التهذيب ١٢٦/١٠-١٢٨)، وغيرها.

٨– التمييز (/ ١٨٧).

الكتب من غير سماعٍ من المُحدِّث، أو عرضٍ عليه، فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخَلِيْقٌ أنْ لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح، وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله " [١].

فالعلَّة في تصحيف ابن لَهِيْعَة وقوله: أنَّ النبيَّ ﷺ "احتجم" بالميم بدلاً من أن تكون "احتجر" بالراء، وهي علَّة قادحةٌ غيرت المعنى المراد، أخطأ فيها ابن لهيعة؛ لسوء حفظه ومخالفته الروايات الثابتة [٢]، فكانت مردودة بما صح.

المثال الخامس – حديثٌ معلٌ بعلةٍ ظاهرةٍ قادحةٍ في معنى المتن – وهو تَصْحِيْفٌ معنوي – :

قال ابن الصلاح: " بلغنا عن الدَّارَقُطْنِيّ أنَّ محمد بن المُثنى أبا موسى العَنَزِيَّ [٣] ... أنَّه قال لهم يوماً: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، قد صلى النَّبيُّ ﷺ إلينا، يُريد ما روي أنَّ النَّبي ﷺ صلى إلى عَنَزَة " [٤].

عَقَّب على ذلك ابن الصلاح مبيِّناً ما وقع من أبي موسى العَنْزِي من تصحيف فقال: " توَهَّمَ أنَّه صلى إلى قبيلتهم، وإنَّما العَنَزَة [٥] هاهنا حربة نصبت بين يديه فصلى إليها " [٦].

فأبو موسى لم يفهم مراد الحديث، لذلك قال: إنَّ النَّبيُّ ﷺ صلى إليهم ظاناً أنَّ عَنَزَة المراد بها قبيلته فأخطأ ووهم.

من خلال ما سبق تتبيَّن العلاقة الوثيقة بين العلَّة ومعرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها، فالتصحيف علَّة تقدح في الحديث سنداً ومتناً، والوقوف عليها بدقةٍ له أثر بالغ في قبول الأحاديث أوردها، أو لتوقف في الحكم عليها، وكما أنَّ قدح العلَّة في المتن المصحف راجع إلى حيثيَّة الاحتجاج باللفظ المصحف؛ لتوقف الأحكام على المتون، كالذي يقع في أسماء الرواة وإعلال ما وقع فيهم من تصحيف فيه تنبيه على مدى الدقة والخفاء للعلَّة،

١- التمييز (/ ١٨٨).

٢- الحديث صحيحٌ بلفظ " احتجر"، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب (٧٨): الأدب، باب (٧٥) ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، (٨/ ٢٨)، حديث رقم: (٦١١٣)، وكذلك أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب (٦): صلاة المسافرين وقصرها، باب (٢٩) استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد، (١/ ٥٣٩)، حديث رقم: (٧٨١)، كلاهما من حديث زيد بن ثابت ﷺ.

٣- بفتح العين المهملة والنون وكسر الزاى، هذه النسبة إلى عنزة، وهو حي من ربيعة. الأنساب (٩/ ٣٩١).

٤- الحديث الذي ورد فيه أنَّ النَّبيِّ ﷺ صلى إلى عنزة أخرجه الإمام البخاري، والإمام مسلم، وغيرهما، فأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب (٨): الصلاة، باب (١٧) الصلاة في الثوب الأحمر، (١/ ٨٤)، حديث رقم: (٣٧٦)، وكذلك أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب (٤): الصلاة، باب (٤٧) سترة المصلي، (١/٣٦٠)، حديث رقم: (٥٠٣)، كلاهما من حديث أبي جحيفة عن أبيه ﷺ.

٥- العَنَزَةُ: " بالتحريك: أطول من العصا وأقصرُ من الرمح ". الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ٨٨٧).

٦- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٧)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٠٦).

وأيضاً صيغ التحديث في الإسناد عند بيان ما فيها من علل قادحة يتم استدراك رواة زوائد لا حقيقة لهم وقد لا تكون لهم رواية؛ وهذا بسبب الوهم والخطأ. [١]

والسبيل إلى دفع الخلل والتعليل كما قال ابن كثير: " فدواؤه أن يتلقاه [أي الرواة] من أفواه المشايخ الضَّابطين" [٢].

وكذلك قال العِرَاقِيُّ: " وأمَّا السلامة من التصحيف فسبيلها الأخذ من أفواه أهل العلم، والضبط عنهم، لا من بُطون الكتب، فقلما سَلِم من التصحيف من أخذ العلم من الصُحف من غير تدريب المشايخ " [٣].

١- انظر إلى: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء (/ ٤٩٤).

٢- اختصار علوم الحديث (/ ١٤٥).

٣- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٥١٢).

المبحث الثالث

العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ مُخْتَلِفِ الْحَدِيْثِ [1]

تعريف مُخْتَلَف [2] الحديث:

قال ابن الصلاح: " إنَّما يَكمل للقيام به الأئمَّة الجامعون بين صناعتي: الحديث والفقه، الغوَّاصون على المعاني الدقيقة " [3].

هو أن يكون هناك حديثان مقبولان[4] متعارضان متضادان في معناهما ظاهراً، فيُجمع بينهما، وإلا فينظر في تأريخهما فإذا علمنا أنَّ أحدهما ناسخاً للآخر يُقدم عليه، فإذا لم يتحقق ذلك يُرجح أحدهما على الآخر إذا كان أثبت، وارتبط بقرينةٍ واضحة من قرائنِ الترجيح. [5]

١- وهذا هو النَّوع السادس والثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٩).

٢- اختلف العلماء من المحدثين في ضبط كلمة " مختلف "، فمنهم من ضبطها بضم الميم وفتح اللام " مُخْتَلَف " على أنَّه مصدر ميمي فيكون المعنى: الحديث الذي وقع فيه الاختلاف، وبالتالي أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، ومنهم من ضبطها بضم الميم وكسر اللام " مُخْتَلِف " على أنَّه وقع على وزن اسم فاعل فيكون المعنى: الحديث الذي عارضه مثله في الظاهر. انظر إلى: شرح نخبة الفكر(/ ٣٦٣)، وإسبال المطر على قصب السكر نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (/ ٢٥١)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/٤٤١)، وحاشية رقم (٢) من تحقيق مقدمة ابن الصلاح. معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٠).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/٣٩٠).

٤- التقييد بكونهما مقبولين لأنَّه إذا تعارض الصحيح مع الضعيف فلا يزيده – أي لا يزيد الضعيف – إلا وهناً، وضعفاً فوق ضعف. انظر إلى: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/ ١٥٢)، والسنة النبوية ومكانتها – نور قاروت – (/٣٣)، الشاملة.

٥- لم يَحُدَّ ابن الصلاح هذا النوع بتعريفٍ واضحٍ، ولكن يُفهم من كلامه وتقسيمه لهذا النَّوع أنَّ هناك حديثين متضادين يُحتاج أن يوفق بينهما، أو أن يُحل الإشكال في فهم معناهما، ويتأكد ذلك من خلال الأمثلة التي ذكرها. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٨٩-٣٩١)، وللاستزادة انظر إلى: معرفة علوم الحديث (/١٢٢)، والتقريب والتيسير (/ ٩٠)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ٨٥)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٦٠)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٦٩-٢٧٠)، والمقنع في علوم الحديث (٢/ ٤٨٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٠٩)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٩١)، والمختصر في علم الأثر (/ ١٣٨)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢٣٠)، وتدريب الراوي (٢/ ١٩٦-٢٠٠)، وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ ٦٦).

قسَّم ابن الصلاح ما يُذكر تحت هذا الباب إلى قسمين [١]:

- " أنْ يُمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذَّر إبداء وجهٍ ينفي تَنَافِيْهِمَا، فيتعين حينئذٍ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً " [٢].
- " أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضربين:

- أحدهما: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل بالنَّاسخ ويُترك المنسُّوخ.
- والثاني: أن لا تقوم دلالة على أنَّ الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما، فيفزع حينئذ إلى التَّرجيح ويُعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالتَّرجيح بكثرة الرواة، أو بصفاتهم في خمسين وجهاً [٣] من وجوه الترجيحات وأكثر [٤] " [٥].

العلاقة بين العلَّةُ ومعرفة مُخْتَلَفِ الحديث

تعرَّض كثيرٌ من العلماء إلى بيان مُخْتَلَفِ الحديث؛ لما له من أهميةٍ ودقةٍ يترتب عليها الفهم الصحيح لأحاديث رسول الله ﷺ، فمن شأنه إبعاد الخلل والغلط في فهمها، وإبعاد الظَّنِّ أيضاً بأنَّ هناك أحاديث صدرت عن رسول الله ﷺ وهي مُختلفةٌ متعارضةٌ في معانيها. [٦]

وهذا ابن الصلاح نراه يؤكد أهميَّته ودقته، حيث قال: " وإنَّما يَكْمُل للقيام به الأئمَّة الجامعون بين صناعتي: الحديث، والفقه، الغوَّاصون على المعاني الدقيقة " [٧].

١- وقد رتَّب ابن حجر طُرق حل التعارض بين الحديثين في الظاهر كالآتي: الجمع بين الحديثين إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثمَّ التوقف عن العمل بأحد الحديثين؛ وعلل التعبير بالتوقف بأنَّه أولى من التعبير بالتَّساقط؛ لأنَّ خفاء الترجيح في الوقت الراهن مرتبطٌ بخفائه على الناظر فيهما، مع الاحتمال أن يظهر لغيره ما خَفِيَ عليه. انظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٩٧).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٠).

٣- وقد تَبِعَ ابن الصلاح في ذلك ما ذكره الحَازِمِيُّ حيث عَدَّ هذه الوجوه في كتابه " الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار "، للاستزادة انظر إلى: الاعتبار في النَّاسخ والمنسوخ من الآثار (/٩- ٢١)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٠-١١٢)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٧٣-٤٧٤).

٤- وقد ذكر العِرَاقِيُّ أنَّ وجوه الترجيح أكثر من مائة فقال: " اقتصر المُصَنِّف على هذا المقدار من وجوه الترجيح وتَبِع في ذاك الحَازِمِيَّ... ، ووجوه الترجيحات تزيد على المائة، وقد رأيت عدَّها مُخْتَصِراً فأبدأ بالخمسين التي عدَّها الحَازِمِيُّ ... ". التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٢٨٦-٢٨٩).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/٣٩١).

٦- ومن أوَّل الذين ألفوا في ذلك الإمام الشافعي حيث ألف كتاب " اختلاف الحديث "، وكذلك ابن قتيبة الدِّينوري ألف كتاب " تأويل مختلف الحديث "، وغيرهما.

٧- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٠)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٩٠).

فمعرفة علم مختلف الحديث يُبعد الخلل القادح الواقع في فهم النَّاظر لحديث رسول الله ﷺ، وخاصَّةً عندما يرتبط بهذه الأحاديث أحكام فقهيَّةٍ شرعيَّةٍ مستنبطةٍ، أو أوامر شرعيَّةٍ، أو نواهٍ، فهو يعمل على نفي العلَّة وإزالتها إذا وُفِّقَ بين الحديثين المتعارضين في الظاهر، أو ظهر أنَّ أحدهما ناسخٌ للآخر وهو مُقدم عليه، أو رُجح أحدهما على الآخر.

وتَبْرُز العلاقة الوثيقة بين العلَّة ومعرفة مختلف الحديث من أوجهٍ ومداخلٍ محددةٍ بناءً على ما ذُكر في تفاصيل هذا النَّوع حينما تكلَّم فيه العلماء من المحدثين والشُرَّاح، وهذه المداخل والأوجه إنَّما هي من باب العلة على إطلاقها – أي ليست على بابها–، ومنها:

- **التعارض علَّةٌ قادحةٌ في العمل بالحديث:**

يُعدُّ التعارض علَّة في الحديث؛ لأنَّ فيه دخول الفهم غير الصحيح لمعنى الحديثين المتعارضين بحيث يختلط الأمر على المُتأمِّل فيهما، ويظن أنَّ رسول الله ﷺ قد ورد عنه بعض الأحاديث التي تختلف وتتضاد في معناها حقيقة، فالعلَّة هنا سوء الفهم لمعنى الحديثين، والقصور في الجمع والتوفيق بينهما، أو الترجيح، وما شابه ذلك.

قال ابن الصلاح: " أحدهما أن يُمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً " (١).

فعلى كلام ابن الصلاح يُفهم أنَّ هناك حديثين بينهما إشكال توجب علينا إيجاد طريقة للتوفيق بينهما، وهذا التعارض وإن كان في الظاهر إلا أنَّه علَّة تقدح في الحديث في العمل به حتى يَثبت نفيه – أي التعارض –.

قال ماهر الفحل: " قد تُعلُّ كثيرٌ من الأحاديث بهذا النَّوع من الإعلال [أي المعارضة]، وقد يقع التعارض في كثيرٍ من الأحاديث الصحيحة...، لكن التعارض القادح هو الذي لا يمكن الجمع فيه، ويكون الدليلان متماثلين في القوَّة، أو على أقل الأحوال أن يكون الحديثان المتعارضان صحيحين " (٢).

- **يُعلُّ أحد الحديثين المتعارضين بعلَّةٍ في العمل به إذا ثبت كونه منسوخاً بآخر متقدم عليه:**

إذا ثبت أنَّ هناك حديثين مختلفين متعارضين تعذَّر الجمع والتوفيق بينهما – فتعذر الجمع علَّة قادحة – ونظرنا إليهما فوجدنا أحدهما ناسخاً للآخر فيكون حينها

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٠).

٢– أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/ ١٥٢).

المنسوخ مُعَلٌّ بعلةٍ في العمل به لا في ثبوته؛ والسبب في ذلك ثبوت وجود النَّاسخ الذي تقدم عليه ونَسَخَ حكمه.

قال ابن الصلاح: " أنْ يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيُعمل بالنَّاسخ ويُترك المنسُّوخ " [١].

وقد ذكر ابن الصلاح أيضاً بأنَّ النَّسخ علَّة فقال: " وسَمَّى التِّرْمِذِيُّ النَّسخ علَّة من علل الحديث " [٢]، وعلى هذا القول سار كثير من العلماء. [٣]

لكنَّ كثيراً من علماء الحديث أيضاً عَقَّبُوا على التِّرْمِذِيّ في إطلاقه على النَّسخ علَّة، وبيَّنوا مراده بأنَّه علَّة في العمل به لا في صحته، ومنهم: الزَّرْكَشِيّ [٤]، وابن رجب [٥]، وابن المُلَقِّن[٦]، والعِرَاقِيُّ[٧]، وابن حجر[٨]، والسَّخَاوِيُّ [٩]، وغيرهم. [١٠]

قال ابن حجر: " وأمَّا قوله [أي ابن الصلاح]: وسَمَّى التِّرْمِذِيُّ النَّسخ علَّة، هو من تتمَّة هذا التنبيه؛ وذلك أنَّ مراد التِّرْمِذِيّ أنَّ الحديث المنسُّوخ مع صحته إسناداً ومتناً طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به، وهو النَّاسخ، ولا يلزم من ذلك أن يُسَمَّى المنسُّوخ معلولاً اصطلاحاً كما قررته " [١١].

على ذلك فالتِّرْمِذِيّ عندما أطلق مصطلح العلَّة على النَّسخ اتَّبَعَ منوال المتقدمين في إطلاقهم العلة على كل حديث لا يصح العمل به [١٢]، لذلك من اعترض عليه في تسميته النَّسخ علَّة لم ينفِ ولم ينكر أنَّ ذلك باب من أبواب العلَّة على غير اصطلاحها– أي على غير بابها – عند من يتبنى العلَّة بمعناها العام الواسع.

فإذا تقرر عدم الجمع بين المتعارضين وثبت أنَّ أحدهما ناسخ فالمنسُّوخ متروك مُعلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ في العمل به؛ لنَسْخِ الآخر حُكمه.

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩١).

٢– المصدر السابق (/ ١٩١).

٣– انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٤٤)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٥٢)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ١٢٢).

٤– انظر إلى: النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ٢١٥).

٥– انظر إلى: شرح علل الترمذي (١/ ٣٢٤).

٦– انظر إلى: المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٢٠).

٧– انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٩٠).

٨– انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٧١).

٩– انظر إلى: فتح المغيث (١/ ٢٨٨).

١٠– للاستزادة يُنظر إلى ما تمَّ ذكره في مبحث علاقة العلَّة بمعرفة ناسخ الحديث ومنسوخه، ص: ١٥٣.

١١– النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٧١).

١٢– انظر إلى: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين– (/ ٣٥٨).

- **يُعلُّ أحد الحديثين المتعارضين بعلَّةٍ في العمل به إذا كان مرجوحاً:**

تدخل العلَّة في مختلف الحديث إذا وُجد حديثان متعارضان ظاهراً وتعذَّر الجمع بينهما، ولم يُعلم بكون أحدهما ناسخاً للآخر فيصار إلى الترجيح بينهما، فالمرجوح منهما مُعَلٌّ بعلَّةٍ في العمل به؛ والسبب في ذلك افتقاره إلى زيادة قرائن الترجيح التي ثبتت للراجح.

قال ابن الصلاح: " ... فيفزع حينئذٍ إلى الترجيح ويُعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالتَّرجيح بكثرةِ الرواة ... " [1].

إذن يُعلُّ الحديث المرجوح؛ لكون الراجح أقوى منه وأثبت، والذي يقرر قوة ترجيحه، أو ثبوته، القرائن التي ذكرها العلماء للترجيح [2]، والسبب في كون الترجيح طريقة من طرق دفع التعارض هو ثبوت الخلاف في بعض الأحاديث الصحيحة الثَّابتة التي وُجدت أنَّها تُعارض بعض الأحاديث التي ذكر بعض العلماء والمحدثين تصحيحها، لذلك لزم التَّرجيح بقرائن التَّرجيح المختلفة، وعلى ذلك وقعت العلَّة في مثل هذه الأحاديث للاختلاف والتضاد بينها. [3]

ومن خلال ما سبق يتبيَّن أنَّ العلَّة تدخل في مختلف الحديث وتقدح في العمل به حسب طبيعة الأحاديث المتعارضة في كونها مرتبطة بالنسخ، أو الترجيح، أو غير ذلك.

والعلَّة التي تقع في مختلف الحديث هي علَّة عمليَّة – ليست على الاصطلاح – أقرب إلى النَّاحية الفقهيَّة؛ لتعلقها بمضمون الحديث وما يتعلق به من أحكام تُوهم في ظاهرها الاختلاف والتعارض، فإذا وفق بينها زال التعارض.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩١).

٢- انظر إلى: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (/٩- ٢١)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٠-١١٢)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٧٣-٤٧٤).

٣- انظر إلى: المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد (١/ ١٠٠)، الشاملة.

المبحث الرابع
العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الْمَزِيْدِ في مُتَّصِلِ الأَسَانِيْدِ [١]

تعريف المزيد في متصل الأسانيد [٢]:

هو أن يُزاد راوٍ أو أكثر في أثناء الإسناد الذي ظاهره الاتصال من قبل راوٍ آخر، يُخالف في ذلك من هو أتقن منه، وذلك على سبيل الخطأ والوهم – غالباً –. [٣]

شروط رده:

بالنَّظر إلى ما ذكره ابن الصلاح في هذا النَّوع يتبيَّن أنَّ هناك شرطين لردِّ الزيادة في متصل الأسانيد، أو إعلالها واعتباره وهماً من الراوي، وهما:

- أنْ يُخالف الراوي غيره ممَّن هم أتقن منه عند زيادته لراوٍ في سند الحديث، وأن يكون من لم يزدها أتقن ممَّن زادها، وإلا فتُقبل زيادته إذا كان أتقن. [٤]
- وأن يكون التصريح بالسماع في موضع الزيادة، أي بدون وساطة حينما يقول مثلاً: حدثنا فلان، فيصبح السند صريحاً بأخذ كل واحد من الرواة عن الآخر، أمَّا إذا رُوي بلفظ: عن، أو أنَّ فلان، فحينها تترجح الزيادة – عندما تكون صحيحة –؛ لالتصاق التدليس بالعنعنة من أجل ارتقاء الراوي إلى شيخ شيخه، فالخالي منها يكون منقطعاً وهو المرسل الخفي. [٥]

ولا يتبيَّن المزيد في متصل الأسانيد أنَّه مزيد إلا بوجود روايةٍ أو طريقٍ أخرى خالية منه.

١– وهذا هو النَّوع السابع والثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه" معرفة أنواع علم الحديث". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٢).

٢– ألف فيه الخطيب البَغْدَادِيّ كتاباً سماه: " تَمْيِيزِ المزيدِ في مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ ". انظر إلى: المصدر السابق (/ ٣٩٣).

٣– انظر إلى: المصدر السابق (/ ٣٩٢)، والتقريب والتيسير (/ ٩١)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧١)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٧١)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٧٧)، والتقييد والإيضاح (/ ٢٨٩)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٦)، والمقنع في علوم الحديث (٢/ ٤٨٣)، وفتح المغيث (٤/ ٧٤)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٠٣)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٨٤)، وشرح نخبة الفكر (/ ٤٧٨)، وغيرها.

٤– انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٨٤).

٥– انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٣)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٢٢٨)، وتيسير مصطلح الحديث (/ ١٣٩)، وتقريب علم الحديث (/ ١٧٦).

العلاقة بين العلَّة ومعرفة المزيد في متصل الأسانيد

ثمَّ علاقةٌ وثيقةٌ، وطيدةٌ، قويةٌ، بين العلَّة ومعرفة المزيد في متصل الأسانيد، ومدخل العلَّة فيها الوهم الذي يصيب الراوي في السند بزيادة راوٍ فيه، فقد لا يَصِح التاريخ واللقاء بينهما، فإذا ثبت خطؤه الذي ترد به الزيادة، فيكون الحديث معلولاً مردوداً بسبب الطعن في الراوي، وهي علَّة ظاهرة قادحة في الراوي – أي ليست على الاصطلاح-.

قرر ابن الصلاح وقوع الوهم، وخطأ الراوي حينما ذكر مثالاً [١] يدلل فيه على هذا النَّوع فقال: " فذِكر سفيان في هذا الإسناد زيادة ووهم، وهكذا ذِكر أبي إدريس " [٢].

المزيد في متصل الأسانيد معلٌّ بعلةٍ ظاهرة قادحة:

يُحكم على الحديث الذي فيه زيادة راوٍ في سنده المتصل بعدم قَبول الزيادة، وتوهيم الراوي بشرط وجود قرينة تدلل على أنَّ الراوي قد وَهِمَ، أو أخطأ في ذلك كما قال العلماء، فتكون الراوية الخالية من الزيادة – المنقطعة بالنسبة إلى المزيدة – أقوى إن كان رواتها أتقن، وحينها تكون الزيادة علَّة قادحة في السند تؤدي إلى رده. [٣]

قال ابن الصلاح: " اللهم إلا أن تُوجد قرينة تدل على كونه وهماً " [٤]، وهو من باب نظر ابن الصلاح إلى ظاهر السند، وتبعه الإمام النَوَوِيُّ فقال : " إلا أن تُوجد قرينة تدل على الوهم " [٥]، وقال ذلك أيضاً ابْنُ جَمَاعَةٍ [٦]، وغيرهم.

فعلى الأغلب نَجِدُ أنَّ القرائن التي يُراد بها من كلام العلماء – آنف الذكر – هي ألفاظ التحديث وصيغه.

والضَّابط في عدم قبول الزيادة وعدَّها علَّة: أن تأتي رواية أخرى خاليةً ممَّا زيد، ورواتها أتقن– ولو كانت منقطعة، أو فيها إرسال خفيٍّ – [٧]، ولا يمكن التعرف إلى تلك الرواية الأخرى إلا عن طريق التَّخريج.

ومن هذا المدخل وُجد الرابط القوي بين كل من: زيادة الثقة، والمرسل الخفي، والمزيد في متصل الأسانيد.

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٢).

٢– المصدر السابق والصفحة.

٣– انظر إلى: فتح المغيث (٤/ ٧٤)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٨٤)، والشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين– (/ ٢٢٣).

٤– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٣).

٥– التقريب والتيسير (/ ٩١).

٦– انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧٢).

٧– انظر إلى: تقريب علم الحديث (/ ١٧٦).

والخطيب البَغْدَادِيّ عندما تكلَّم عن تمييز المزيد في متصل الأسانيد من حيث القبول والردِّ جعل أحد أقسامه: ما حُكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها[١]، وعلى كلامه لا بُدَّ من وجود العلَّة في أسباب ردِّها.

وقال العلائي: " وفائدة جعله مرسلاً في هذا الطريق الثالث [أي الذي يرويه عنه ثمَّ يجيء عنه بزيادة شخص فأكثر] أنَّه متى كان الواسطة الذي زيد في الرواية الأخرى ضعيفاً لم يُحتج بالحديث، بخلاف ما إذا كان ثقة، ... ثمَّ لا بُدَّ في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ عن ونحوها، فأمَّا متى كان [صيغة الأداء] بلفظ حدثنا ونحوه ثمَّ جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد، ويكون الحكم للأول [أي الذي جاء بلفظ عن، أو الخالي من الزائد [٢]] " [٣].

ومعنى كلام العلائي حينما قال: " ويكون الحكم للأول"، أنَّه لا يَقبل الزيادة ويردها، وذلك إشارة منه أيضاً إلى صحة الإسناد بدونها، وعلى كلامه هذا المزيد مُعَلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ، فنراه يحكم على الرواية النَّاقصة بالصحة لمجيئها بصيغة السماع؛ لأنَّه لو صرَّح عمَّن لم يسمع منه حينها يكون الراوي كذاباً مردود الحديث، وهذه علَّة في ذاته قبل روايته.

وقد عُدَّ المتصل في مزيد الأسانيد من العلل الظاهرة، كما ذكر ذلك الدكتور/ عادل الزرقي عند حديثه عن تقسيم الأنواع بناء على طبيعة العلَّة فقال: " تقسيم بالنَّظر إلى نوع العِلَّة الظَّاهرة " [٤]، وذكر منها المزيد في متصل الأسانيد، ثمَّ قال: " وواضح أنَّ هذه الأنواع جزءٌ من الحديث المُعَل وإن اشتهر عند علماء المصطلح إفرادها في أبوابٍ مستقلةٍ، وهي في الواقع جزءٌ من العلل – الذي جعلوه مستقلاً – " [٥].

ومن الأمثلة التي تبيِّن العلاقة بين العلَّة والمزيد في متصل الأسانيد:

تتبيَّن العلاقة بين العلَّة ومعرفة المزيد في متصل الأسانيد من خلال ما ذكره ابن الصلاح وغيره في بيانه لهذا النَّوع، من ذلك:

١- انظر إلى: شرح علل الترمذي (١/ ٢١٥).

٢- انظر إلى: فتح المغيث (٤/ ٧٤).

٣- جامع التحصيل (/١٢٥-١٢٦) .

٤- قواعد العلل وقرائن الترجيح (/٢٦).

٥- المصدر السابق (/٢٧).

حديثٌ معلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ وهي زيادة رواة في السند:

مثاله: ما قاله ابن الصلاح: " ما روي عن عبد الله بن المبارك، قال: حَدَّثَنَا سُفْيان، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» " [١].

ففي سند هذا الحديث وُجدت علتان، **أمَّا الأولى:**

فقال ابن الصلاح: " فِذكر سفيان في هذا الإسناد زيادة ووهم،... أمَّا الوهم في ذِكر سفيان فممَّن دون ابن المبارك، لا من ابن المبارك؛ لأنَّ جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما " [٢] .

فبيَّن ابن الصلاح أنَّ زيادة سفيان في السند خلل وخطأ، ووهم أصابه – أي السند – من غير ابن المبارك، وهذه علَّة قادحة.

وقال ابن كثير: " ورواه آخرون عن ابن المبارك، فلم يذكروا سفيان " [٣].

وأمَّا الثانية:

فذِكر أبي إدريس الخولانيّ، فإنَّه وهمٌ من ابن المبارك، حيث قال ابن الصلاح: " وهكذا ذكر أبي إدريس [أي: وهم] ...، وأمَّا ذِكر أبي إدريس فيه [أي: السند] فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم؛ وذلك لأنَّ جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بُسْر وواثلة، وفيهم من صرَّح فيه بسماع بُسْر من واثلة " [٤].

فأبو إدريس الخولاني – المزيد في السند – كان سبباً في إعلال الحديث، خصوصاً أنَّ غير هذه الرواية جاءت بطرق أخرى توبع عليها ابن المبارك فكانت بدون ذكره – أي: أبي إدريس –، فكان وجوده من وهم عبد الله بن المبارك، فتعيَّن أن يكون وهماً من أوهام السند.

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٢)، وهذه الرواية التي استدل بها ابن الصلاح في بيان المزيد في متصل الأسانيد وفيها ذكر سفيان لم أقف على تخريجها كما ذكرها ابن الصلاح، والحديث أخرجه: الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب(١١): الجنائز، باب (٣٣) النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، (٦٦٩/٢)، حديث رقم: (٩٧٢)، وأخرجه الإمام الترمذي في سننه، في كتاب (٨): الجنائز، باب (٥٧) ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها، والصلاة إليها، (٣٥٨/٣)، حديث رقم: (١٠٥٠)، كلاهما من حديث أبي مرثد الغنوي ﷺ، وما أخرجه الإمام مسلم والترمذي لم يرد فيه ذكر سفيان، ولعله موجود في نسخة أخرى لكليهما.

وهذا المثال ذكره العَلائِيُّ تدليلاً على ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيداً فيه، وأنَّ الحديث متصلٌ بدون ذلك الزائد. انظر إلى: جامع التحصيل(/ ١٢٧).

٢– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٢–٣٩٣)، وانظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٩١).

٣– اختصار علوم الحديث (/ ٢٧١).

٤– معرفة أنواع علم الحديث (/٣٩٢– ٣٩٣).

ومن هذه الروايات التي جاءت خالية من ذكره أنَّه قد جاء من طريق الوليد بن مسلم [١]، وصدقة بن خالد [٢]، وعيسى بن يونس [٣]، كلهم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، دون ذكر أبي إدريس الخولاني، فثبت أنَّ هذا وهم من ابن المبارك.

وقد عَقَّبَ كثير من العلماء على زيادة أبي إدريس في السند حيث نَقل التِّرْمِذِيُّ قول البُخَارِيّ في تعقيبه على الحديث فقال : " قال محمد [أي: ابن إسماعيل البخاري] : وحديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك وزاد فيه، عن أبي إدريس الخولاني، وإنَّما هو بُسْرُ بن عبيد الله، عن وَاثِلة هكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وليس فيه عن أبي إدريس، وبُسْرُ بن عبيد الله قد سمع من وَاثِلة بن الأسْقَع " [٤].

وقال ابن أبي حاتم: " قال أبي: يرون أنَّ ابن المبارك وهم في هذا الحديث؛ أدخل أبا إدريس الخُوْلانِي بين بُسْرُ بن عبيد الله وبين واثلة،.. بُسْرُ قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يُحدِّث بُسْرُ عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، فظنَّ أنَّ هذا مما رُوى عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بُسْرُ من واثلة نفسه؛ لأنَّ أهل الشام أعرف بحديثهم " [٥].

فالقرينة التي وهَّمَ بها أبو حاتم ابنَ المبارك ظنُّه أنَّ بُسْراً روى عن أبي إدريس، وبذلك دخل المزيد هنا تحت المعلول عموماً.

وهذا ما نقله ابن الصلاح عنه[٦]، وتبع ابن الصلاح عليه النَوَوِيُّ[٧]، والسُّيُوْطِيُّ[٨]، وغيرهما .

وقال ابن خُزَيْمَة: " أدخل ابن المبارك بين بُسْر بن عبيد الله وبين وَاثِلة أبا إدريس الخولانِيّ في هذا الخبر " [٩].

وقد ذكر الحاكم في مستدركه أنَّ ابن المبارك تفرَّد في ذكر أبي إدريس الخولاني. [١٠]

١- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب(١١): الجنائز، باب (٣٣) النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، (٦٦٨/٢)، حديث رقم: (٩٧٢)، من حديث أبي مرثد الغنوي ﷺ.

٢- أخرجه الطبراني في معجمه الكبير، (١٩٣/١٩)، حديث رقم: (٤٣٣)، وكذلك أخرجه في مسند الشاميين، (٣٢٩/١)، حديث رقم: (٥٨٠)، من حديث أبي مرثد الغنوي ﷺ، قلت: الحديث بهذا السند " صحيح ".

٣- أخرجه الإمام أبو داود في سننه، في كتاب: الجنائز، باب (٧٧) كراهية القعود على القبر، (١٣٣/٥)، حديث رقم: (٣٢٢٩)، من حديث أبي مرثد الغنوي ﷺ، قلت: الحديث بهذا السند " صحيح ".

٤- سنن الترمذي (٣/ ٣٥٩).

٥- علل الحديث (٢/ ٥٧-٥٨) .

٦- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٣).

٧- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٩١).

٨- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٢٠٤).

٩- صحيح ابن خزيمة (٢/ ٧).

١٠- انظر إلى: المستدرك على الصحيحين (٣/ ٢٤٤).

وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: " والمحفوظ ما قاله الوليد [أي: ابن مسلم]، ومن تابعه عن ابن جابر[١]، لم يذكر أبا إدريس فيه "[٢].

فالعلَّة في هذا الحديث تُبَيِّن ارتباطها الوثيق بمزيد متصل الأسانيد، فالغلط والوهم، والسهو الذي أدى إلى زيادة سفيان من غير ابن المبارك، وأبي إدريس الخولاني من ابن المبارك، سببه غلبة الظنِّ من قبل الراوي، والمُتبع في التعليل هو أيضاً غلبة الظنِّ.[٣]

وعلى ذلك فهذه الرواية موهومة معلولة.

١- وقد ذكرت طريق الوليد ومن تابعه في تخريج طرق الحديث. انظر إلى: ص: ١٧٥.

٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ٤٣).

٣- انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٨٤)، والمقترب في بيان المضطرب (/ ١٤٧).

المبحث الخامس

العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الْمَرَاسِيْلِ الْخَفِيِّ إرْسَالُهَا [1]

تعريف المُرسل الخَفِيّ [2]:

قال ابن الصلاح: " المذكور في هذا الباب منه ما عُرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه، أو عدم اللقاء، ... ومنه ما كان الحكم بإرساله محالاً على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخص واحد أو أكثر في الموضع المدعى فيه الإرسال... " [3]*.

من خلال ما ذكره ابن الصلاح خاصةً الأمثلة [4] التي ساقها في مَعرض كلامه عن هذا النوع يتبيَّن أنَّه ذكر ثلاثة صورٍ من صور الانقطاع وهي: رواية الراوي عمّن لم يُعاصره، ورواية المُعاصر عمَّن لم يلقهُ [5]، ورواية الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه، ويُستخلص من هذه

١- وهذا هو النَّوع الثامن والثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٤).

٢- صنَّف فيه الخطيب البَغْدَاديّ كتاباً سماه: " التفصيل لمبهم المراسيل". انظر إلى: المصدر السابق والصفحة.

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٤)، وللاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/٩١-٩٢)، وجامع التحصيل (/١٢٥-١٣٩)، واختصار علوم الحديث (/٢٧٣)، والشذا الفياح من عوم ابن الصلاح (٢/٤٧٩-٤٨٣)، والمُقنع في علوم الحديث (٢/٤٨٧-٤٩٠)، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/٤٨٤)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/٢٩٠-٢٩١)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٣-١١٩)، وفتح المغيث (٤/ ٧٠-٧٣)، وتدريب الراوي (٢/٢٠٥-٢٠٦)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/٣٨١-٣٨٤)، وغيرها.

* **تنبيه:** لم يَحُدّ ابن الصلاح المرسل الخفي بتعريفٍ واضحٍ، مع أنَّه أوَّل من أوجد هذا الاصطلاح وتبع فيه الخطيب البَغدادي، حيث ذكر في أوَّل كلامه عن هذا النَّوع الذي عقد له باباً مستقلاً وذكر في بدايته مُصنَّف الخطيب في إشارةٍ منه أنَّه العمدة التي اعتمد عليه، إلا أنَّه تفرَّد في هذا الاصطلاح حتى عمّا ذكره الخطيب، فأغلب من كانوا قبله عدوه من المنقطع، وأغلب من جاء بعد ابن الصلاح تبعه فيما ذكره تحت هذا النوع، قال حاتم العوني: " فإنَّ كتابه [أي: معرفة أنواع علم الحديث] أوَّل كتاب أفرد الإرسال الخفي بنوعٍ منفردٍ، فلن يكون من أفرد الإرسال الخفي بنوعٍ خاصٍ ممَّن جاء بعد ابن الصلاح إلا مقتفياً له مُحتجاً به في ذلك؛ لأنّه لم يسبق ابن الصلاح على ذلك الإفراد للإرسال الخفي أحدٌ أصلاً حتى يكون لمن جاء بعد ابن الصلاح معتمدٌ سواه ". المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (/١٣٩).

٤- لمعرفة الأمثلة التي ذكرها تحت هذا النَّوع. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٤)، وسيرد الحديث عن بعضها في العلاقة بين العلَّة ومعرفة المراسيل الخفي إرسالها.

٥- في هذه الصورة اعترض ابن حجر على ابن الصلاح أنَّه أدخلها في التدليس وعدَّها – أي: ابن حجر – وحدها أليق بالمرسل الخفي، حيث قال: " وقوله: عمن عاصره ليس من التدليس في شيءٍ، وإنَّما هو المرسل الخفي ... وأنَّ التدليس مختص بالرواية عمَّن له عنه سماع، بخلاف الإرسال ". النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦١٤-٦١٥)، وقال أيضاً: " والتحقيق فيه التفصيل وهو: أنَّ من ذكر بالتدليس أو الإرسال إذا ذُكر بصيغة الموهمة عمَّن لقيه، فهو تدليس، أو عمَّن أدركه ولم يلقه فهو المرسل الخفي، أو عمَّن لم يدركه فهو مُطلق الإرسال ". المصدر السابق (٢/ ٦٢٣)، وانظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٣)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٠٤- ١٠٥)، وتبعه على ذلك عدد من العلماء ممَّن جاؤوا بعده منهم: السَّخَاوِيُّ، انظر إلى: الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٦٨)، =

الصور أنَّه أراد بالمرسل الخفيّ: كُلَّ انقطاع خفيٍّ على الإطلاق [١]، بدون تقييدٍ بإدراكٍ أو عدم إدراك، أو شرط اللقاء وعدم اللقاء. [٢]

وعلى هذا تبعه جمهور العلماء، منهم النَوَوِيُّ[٣]، وابن جَمَاعَةَ[٤]، والعِرَاقِيُّ[٥]، والسُّيُوْطِيُّ[٦]، وغيرهم.

العلاقة بين العلَّة ومعرفة المراسيل الخفي إرسالها

ثمَّ علاقةٌ قويةٌ، وثيقةٌ، بين العلَّة ومعرفة المرسل الخفي، فالمرسل الخفي من أدقِّ وأخفى الأنواع التي تدخل فيها العلَّة، والعلَّة التي توجد فيه من أدقِّ أنواع العلل وأخفاها، ولا يقدر أيُّ أحدٍ أن يخوض في غماره ما لم يكن قادراً على ذلك، وأن يكون صاحب اتساعٍ في الرواية، ومعرفةً تامةً في طرق الحديث المختلفة.

قال ابن الصلاح: " هذا نوعٌ مهمٌ عظيمُ الفائدة يُدرك بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة " [٧]، وكذلك قال من تبعه في هذا النَّوع. [٨]

=وفتح المغيث (١/ ٢٢٢، ٧١/٤)، وابن الحنبلي. انظر إلى: قفو الأثر في صفوة علوم الأثر (/ ٧٢)، والسُّنَيْكي. انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٨٣)، وكذلك المِنَّاوِيُّ. انظر إلى: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (٢/ ٢١).

١- ومن الذين قالوا بذلك العِرَاقِيُّ حيث قال: " ليس المراد هنا بالإرسال ما سقط منه الصحابي، كما هو المشهور في حد المرسل، وإنَّما المراد هنا: مُطلق الانقطاع ". شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٤)، وكذلك قال الْأَبْنَاسِيُّ. انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٨٠)، والسُّنَيْكي. انظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ١٨٢)، وكذلك قال القَارِيّ. انظر إلى: شرح نخبة الفكر (/ ٤٢٣).

٢- انظر إلى: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس (/١٤٢-١٤٣)، وقال حاتم العوني: " هذا هو التعريف الذي تُمليه علينا الأمثلة التي ذكرها ابن الصلاح للإرسال الخفي ". المصدر السابق (/١٤٣)، وهذه الصور هي التي أكدها العِرَاقِيُّ عندما قسَّم المرسل إلى ظاهرٍ وخفيٍّ، فقال: " ... والخفي: هو أن يروي عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عمَّن لقيه ولم يسمع منه، أو عمَّن عاصره ولم يلقه، فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث؛ لكونهما قد جمعهما عصر واحد ". شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٤)، وكذلك قال السُّيُوْطِيُّ. انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٢٠٥).

٣- انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٩٢).

٤- انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٤٦).

٥- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٤).

٦- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٢٠٥).

٧- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٤).

٨- انظر إلى: انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٩١)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ٧٤)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٤٦)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٧٣)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٧٩)، والمقنع في علوم الحديث (٢/ ٤٨٧)، الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ١٦٨)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٠٥)، وغيرها.

والمدخل الرئيس للعلَّة في المرسل الخفي هو الضعف الحاصل فيه نتيجة فقده شرطاً من شروط صحة الحديث وهو اتصال السند، فالمرسل الخفي منقطع السند – أيَّ انقطاع كان – كما تقرر في تعريفه، والانقطاع في سند الحديث علَّة قادحة فيه قد تجعله غير مقبول ولا محتج فيه.

فَيَدْخُل حسب صوره المتعددة وهي: رواية الراوي عمّن لم يُعاصره، ورواية المُعاصر عمَّن لم يلقهُ ، ورواية الراوي عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه، في الانقطاع، والتدليس[1]، ويأخذ أحكامهما.

وتبرز العلاقة بين العلَّة ومعرفة المراسيل الخفي إرسالها من خلال:

انقطاع السند وعدم اتصاله يجعله مُعلَّاً بعلَّةٍ قادحةٍ خفيَّةٍ [2]:

بناءً على ما ظهر من تعريف جمهور العلماء – ابن الصلاح ومن تبعه – للمرسل الخفي بأنَّه كل انقطاع خفيٍّ في سندِ الحديث يتبينَّ أنَّ مثل هذا الانقطاع لابُدَّ أن يكون قادحاً في صحة السند وقبوله؛ لاحتوائه على صورة عدم الاتصال ودليل ذلك ما يدخل في مفهوم المرسل الخفي ومنه: رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقاه، فلا سماع بين الراوي والمروي عنه، وهذه من العلل الخفيَّة القادحة – أي: على بابها –، التي تحتاج الجهابذة من نُقَّاد المحدِّثين لكشفها.

قال ابن الصلاح: " المذكور في هذا الباب منه ما عُرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه، أو عدم اللقاء، ... " [3].

وقال الْأَبْنَاسِيُّ: " المراد به هنا مُطلق الانقطاع، ثُمَّ الإرسال: ظاهرٌ وخفيٌّ، فالظاهر هو: أن يروي الرجل عمن لم يعاصره بحيثُ لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث...، والخفيُّ: هو أن يروي عن من سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عن من لقيه ولم يسمع منه، أو عن من عاصره ولم يلقه، فهذا قد يخفي على كثير من أهل الحديث لكونهما قد جمعهما عصر واحد " [4]، وكذلك قال العِرَاقِيُّ. [5]

١- ويدخل ذلك في تدليس الإسناد بناءً على ما ذكره ابن الصلاح، حيث قال: " تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمَّن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنَّه سمعه منه، أو عمَّن عاصره ولم يلقه موهماً أنَّه قد لقيه وسمعه منه، ثُمَّ قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٥٧)، وانظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ١٧٣)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٩٧)، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٢٣٠)، وغيرهم.

٢- الكلام عند العلماء في اشتراك المرسل الخفي في بعض صور التدليس، واعتبارهما من أنواع الانقطاع كثير، والذي ذكرته هنا شيءٌ يسير؛ فلا يُمكن حصر أقوال العلماء واعتراضاتهم على بعضهم بعضاً وتتبعها في مبحثٍ صغيرٍ، فالمرسل الخفي على وجه التحديد يحتاج إلى جهدٍ كبيرٍ وتفصيلٍ لأقوال العلماء.

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٤).

٤- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٨٠).

٥- انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٤).

وقال السَّخَاوِيُّ: " فليس المراد به قول التابعي: قال رسول الله ﷺ...، ولا الانقطاع بين الراويين لم يُدرك أحدهما الآخر... بل هو على المعتمد في تعريفه حسبما أشار إليه شيخنا [أي: ابن حجر]: الانقطاع في أي موضع كان من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا [وهي الصورة الوحيدة التي اعتمدها مخالفاً جمهور العلماء]، وكذا لو التقيا ولم يقع بينهما سماع فهو انقطاعٌ مخصوصٌ، يندرج في تعريفه من لم يتقيد في المرسل بسقطٍ خاصٍ " (١).

وقال السُّيُوْطِيُّ: " ثُمَّ إنَّ الانقطاع قد يكون ظاهراً وقد يخفى فلا يُدركه إلا أهل المعرفة " (٢).

وقال أيضاً: " ... وخفيٌّ وهو المذكور ههنا وهو ما عرف إرساله لعدم اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة، أو لعدم السماع مع ثبوت اللقاء، أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره " (٣).

والسبب في دخول العلَّة في المرسل الخفي وعدُّه منقطعاً خفياً مقدوحاً فيه هو الجهل بطبيعة الساقط أو المحذوف، ومدى ثقته وعدالته، والخلل الحادث بضبط الراوي الذي يروي عمَّن لم يلقه، أو من سمع منه غير الذي رواه، وغير ذلك؛ لذلك عُد المُنقطع ضعيفاً غير مُحتج به.

وإن كان ابن حجر قد خالف الجمهور في اعتبار المرسل الخفيّ هو: رواية الراوي عمَّن عاصره ولم يلقه فقط، إلا أنَّه يدخل عنده في أقسام المردود والذي فيه سقط بالإسناد تحديداً، فقال: " وموجب الردِّ: إمَّا أن يكون لسقط من إسناد ..." (٤).

وقال أيضاً: " وكذا المرسل الخفيّ [أي: من أقسام المردود بسبب سقط في الإسناد، أو يأخذ حكم المدلس إذا لم يُصرِّح بالسماع]، إذا صدر من مُعاصر لم يلقَ من حدث عنه، بل بينه وبينه واسطة " (٥).

قال الشَّوْكَانِيُّ: " ولا تقوم الحجة بالحديث المنقطع، وهو الذي سقط من رواته واحد ممَّن دون الصحابة ...؛ لجواز أن يكون الساقط، أو الساقطان، أو الساقطون، أو بعضهم

١- فتح المغيث (٤/ ٧١).

٢- تدريب الراوي (١/ ٢٠٨).

٣- المصدر السابق(٢/ ٢٠٥).

٤- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ٩٧).

٥- المصدر السابق (/ ١٠٤).

غير ثقات، ولا عبرة بكون الراوي لما هذا حال ثقة مُتَثَبِّتَاً؛ لأنَّه قد يخفى عليه من حال من يظنه ثقةً ما هو جرحٌ فيه " [1].

وقال وصيِّ الله عباس: " ومن أسباب العلَّة: ما يتعلق بشرط الاتصال: وهو الانقطاع... ولكن إذا كان الانقطاع خفياً وهو: الذي يُسَمَّى مرسلاً خفياً فيدخل في صميم تعريف العلَّة وهو ما إذا كان الانقطاع بين طالب وشيخه الذي سمع منه الكثير، ولازمه، فإذا كان مثل هذا التلميذ روى عن شيخه بواسطة، ثمَّ حذف الواسطة، دخلت العلَّة هنا، فلا يَنتبه لها إلا من له درك وجُهد في جمع الطرق الكثيرة، هذا إذا لم يكن التلميذ معروفاً بالتدليس، وكذلك إذا كان الراوي أو التلميذ معاصراً، لكنَّه لم يلقَ الشيخ وهو في طبقة تلاميذ الشيخ، فالانقطاع قد يخفى على الكثير، وكونه منقطعاً في هذه الصورة أمرٌ واضح، إذا ثبت لدى الناس عامَّة أنَّه لم يلقه مطلقاً أمَّا إذا كان إمكان السماع حاصلاً ولم نتيقن بسماعه من الشيخ، فإمكان عدم السماع أيضاً حاصل... فلا يقال: إنَّ الانقطاع علَّة ظاهرة لا خفيَّة، فلا يكون علَّة من علل الحديث على اصطلاح القوم، فقد رأيت أنَّه قد يخفى الانقطاع، فيدخل في تعريف العلَّة التي هي القادحة الخفية " [2].

يُستخلص ممَّا سبق أنَّ المُرسل الخفي الذي هو انقطاعٌ خفيٌّ في أيَّ موضعٍ من السند يُعدُّ ضعفاً قادحاً في السند يجعله مردوداً، فالانقطاع هنا يُعدُّ علَّة قادحة خفيَّة – على بابها – تحتاج إلى الجهابذة من النُّقاد لكشفها؛ والسبب في ذلك الجهالة بالوساطة الساقطة خاصةً إذا روى الراوي عن عاصره ولم يلقه – فقد يكون من رُوِيَ عنه ضعيفاً مجروحاً لا يؤخذ منه –.

ويدخل في ذلك إعلال المُرسل الخفي بالتدليس الذي هو نتيجة الانقطاع أيضاً، فيُعلُّ بعلَّةٍ قادحةٍ خفيَّةٍ – على بابها – خاصةً في تدليس الإسناد على ما ذُكر في أنَّ من صوره ما تشتمل على المرسل الخفيّ.

ومن أمثلة التي توضح العلاقة بين العلَّة ومعرفة المراسيل الخفيِّ إرسالها [3]:

- **المثال الأول – حديثٌ مُعَلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ بسبب عدم السماع من الراوي أو عدم اللقاء:**

قال ابن الصلاح: " والمذكورُ في هذا البابِ منهُ ما عُرِفَ فيهِ الإرْسالُ بمعرفَةِ عَدَمِ السَّماعِ مِنَ الراوي فيهِ أوْ عَدَمُ اللقَاءِ، كما جاءَ في الحديثِ المرْوِيِّ عَنِ العَوَّامِ بنِ

١- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ١٧٧).

٢- علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (/ ٣٨-٣٩).

٣- هذه بعض الأمثلة التي أستدل من خلالها على دخول العلَّة في المرسل الخفي ومثلها كثير لا يمكن ذكرها هنا؛ للاختصار.

حَوْشَبٍ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ أبي أوْفَى، قالَ: كانَ النبيُّ ﷺ إذا قالَ بِلالٌ: قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ نَهَضَ وكَبَّرَ [1]. رُوِيَ فيهِ عَنْ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ أنَّهُ قالَ: العَوَّامُ لَمْ يَلْقَ ابنَ أبي أوْفَى [2] " [3].

قال ابن كَثِيْر معقباً على نقد الإمام أحمد لهذا الحديث: " يعني فيكون منقطعاً بينهما، فيضعف الحديث؛ لاحتمال أنَّه رواه عن رجل ضعيف عنه " [4].

وجود الانقطاع في هذا الحديث يُضعف الحديث ويجعله مُعَلَّاً بعلَّةٍ قادحةٍ لا يقدر إلا النُّقاد على كشفها، وهي هنا انقطاع خفيٌّ بصورة من صور المرسل الخفي وهي: الرواية عمَّن عاصره مع عدم لقائه؛ لأنَّه لا يسلم من كون العَوَّام بن حَوْشَبْ رواه عن رجلٍ ضعيفٍ عن عبد الله بن أبي أوْفَى – بعد أن ثبت أنَّه لم يلقاه –. [5]

وهذه علَّةٌ خفيَّةٌ قادحةٌ – على بابها –.

١– أخرجه البَزَّار في مسنده، (٢٩٨/٨)، والبَيْهَقِيُّ في السنن الكبرى، في كتاب: جماع أبواب صفة الصلاة، باب (١٥) من زعم أنَّه يُكبر قبل فراغ المؤذن من الإقامة، (٣٥/٢)، حديث رقم: (٢٢٩٧)، كلاهما من حديث عبد الله بن أبي أوفى ﷺ. قال البَزَّار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن رسول الله ﷺ إلا عبد الله بن أبي أوفى بهذا الإسناد، وقال أبو بكر البَيْهَقِيّ: " وهذا لا يرويه إلا الحجاج بن فرُّوخ، وكان يحيى بن مَعِيْن يضعفه ". السنن الكبرى (٣٥/٢)، والحديث ضعيف إلى جوار الانقطاع المذكور بين العوَّام بن حَوْشَبْ وعبد الله بن أبي أوفى؛ لأنَّه لم يُروى إلا عن الحجاج بن فرُّوخ الواسطِيّ وهو ضعيف، كما نُقل عن يحيى بن مَعِيْن أنَّه قال: ليس بشيء. انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٥٣٥)، وضعَّفه النَّسَائِيُّ. انظر إلى: الضعفاء والمتروكون (/ ٣٦).

٢– ذكر العَلائِيُّ هذا الحديث والتعقيب عليه بقول الإمام أحمد تحت عنوان: الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال عن ذلك الشيخ المعين. جامع التحصيل (/ ٢٤٩).

٣– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٤)، وانظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٤٦)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٧٣)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٧٩)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٢٩٠)، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٤٨٣)، والمقنع في علوم الحديث (٢/ ٤٨٨).

٤– اختصار علوم الحديث (/ ٢٧٣–٢٧٤).

٥– الطريقة التي يعرف من خلالها العلماء هذا مثل هذا الإرسال الخفيّ هي ما نص عليه كثيرٌ من العلماء، منهم: العِرَاقِيُّ حيث قال: " ويعرف خفيُّ الإرسال بأمورٍ: أحدها: أن يعرف عدم اللقاء بينهما بنص بعض الأئمة على ذلك، أو يعرف ذلك بوجه صحيح، ... والثاني: بأن يعرف عدم سماعه منه مطلقاً بنص إمام على ذلك، أو نحوه، ... والثالث: بأن يعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث فقط، وإن سمع منه غيره؛ إما بنص إمام، أو إخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث، أو نحو ذلك... والرابع: بأن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما ". شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٥–١١٦)، وكذلك قال الْأَبْنَاسِيُّ. انظر إلى: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٤٨١–٤٨٢).

- **المثال الثاني – حديثٌ مُعَلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ بسبب الانقطاع في السند وعدم اللقاء:**

قال الإمام أحمد بن حنبل: " حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ " [١].

وقال أبو بكر الخلَّال(٣١١هـ) – رحمه الله – [٢]: " أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: ثَنَا مُهَنَّى، قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ، عَنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ: «أَطِيعُوا قُرَيْشاً مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ»، فَقَالَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ لَمْ يَلْقَ ثَوْبَانَ " [٣].

فهذا الحديث مُعَلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ وهي انقطاع خفيٌّ في سند الحديث؛ حيث إنَّ سالم بن أبي الجَعْد لم يلقَ ثَوْبَان كما قال الإمام أحمد، وقد يكون بينهما واسطة وقد تكون ضعيفة، وهذا الانقطاع أحد صور المرسل الخفي وهو: رواية الراوي عمَّن عاصره ولم يلقه. [٤]

وقيل: إنَّ سالم بن أبي الجعد لم يسمع شيئاً من ثوبان. [٥]

قال البخاري: " سَالم لم يسمع من ثَوْبَان " [٦].

وقال ابن حجر: " ورجاله ثقات [أي: الحديث] إلا أنَّ فيه انقطاعاً لأنَّ راويه سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان " [٧].

من خلال ما سبق تتبيَّن العلاقة بين العلَّة والمرسل الخفي، وأنَّ أغلب وقوع العلَّة فيه هي من باب القدح والخفاء – أي على بابها–، وهي انقطاعٌ خفيٌّ أيضاً، ولا يقدر أيٌّ من كان من العلماء على كشفها، إلا صاحب الاطلاع الواسع ومُتتبع الطرق والعارف بتاريخ الرواة.

١– أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (٣٧/ ٧١)، وكذلك أخرجه ابن الأعرابي في معجمه، (٦٥٤/٢)، وأخرجه الطَبَرَاني في المعجم الصغير، (١٣٤/١)، جميعهم من طريق سالم بن أبي الجَعْدِ عن ثوبان ﷺ، وأخرجه الطَبَرَاني في المعجم الأوسط، (١٥/٨)، من طريق سالم بن أبي الجَعْدِ عن أبيه عن ثوبان ﷺ.

٢– هو: الإمام العلامة، الحافظ، أبو بكر، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال، الحنبلي، صاحب كتاب: العلل، ولد سنة أربع وثلاثين ومائتين، وتوفي في بغداد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. انظر إلى: تاريخ بغداد (٣٠٠/٦)، وطبقات الحنابلة (١٢/٢)، وتاريخ الإسلام (٢٣٢/٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٩٧/١٤–٢٩٨)، والأعلام (٢٠٦/١)، وغيرها.

٣– أخرجه بهذا الإسناد أبو بكر الخلال في كتابه" السنة " من طريق سالم بن أبي الجَعْدِ عن ثوبان.السنة (١/ ١٢٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب " المنتخب من كتاب العلل " من طريق سالم بن أبي الجَعْدِ عن ثَوْبَان. المنتخب من كتاب العلل (/ ١٦١).

٤– انظر إلى: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث (٢/ ٧٠٢).

٥– انظر إلى: ناسخ الحديث ومنسوخه (/ ٢٥٣).

٦– التاريخ الأوسط (١/ ١٣٦).

٧– فتح الباري (١٣/ ١١٦).

المبحث السادس
العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ﷺ أجمعين[1]

تعريف الصحابي:

قال ابن الصلاح: " المعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة [وموته على ذلك] " [2].

وقد ثبت الاعتراض على هذا التعريف الذي اختاره ابن الصلاح؛ لعدم شموله من ناحية، وعدم تقييده ببعض الضوابط من ناحية أخرى. [3]

العلاقة بين العلة ومعرفة الصحابة ﷺ أجمعين

ترتبط العلَّة الحديثيَّة مع هذا النَّوع – معرفة الصحابة – برابطٍ قويٍّ وثيقٍ؛ فبمعرفة الصحابة ﷺ يُدفع الخلل النَّاتج عن عدم تمييزهم من غيرهم، خاصةً ممَّن جاء بعدهم من التابعين وأتباعهم، وما وقعوا فيه من علل سببها الجهل بالصحابة، وعدم التمييز فيما رووه عنهم هل هو من سماعهم، وروايتهم، أو موقوف من قولهم، أو فعلهم، أو تقريرهم، أو مقطوع من قول التابعين أو مَنْ بعدهم.

١- وهذا هو النَّوع التاسع والثلاثون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٣٩٥).

٢- ذكر ابن الصلاح هذا الاصطلاح قبل أن يذكر بعض اختلافات أهل العلم في تعريف الصحابي، والتعريف هذا كأنَّه اختاره بناءً على ما قاله أهل الحديث كالبخاري وغيره. انظر إلى: المصدر السابق (/ ٣٩٦)، للاستزادة انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٤٢)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ١١١)، واختصار علوم الحديث (/٢٧٥)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (/٤٨٦)، وغيرها.

٣- وعلى رأس الذين اعترضوا على ذلك الحافظ العِرَاقِيُّ حيث ردَّ على قول ابن الصلاح والبخاري، فقال: " العبارة السالمة من الاعتراض أن يُقال الصحابي: من لَقِيَ النَّبي ﷺ مسلماً، ثمَّ مات على الإسلام؛ ليَخرج من ارتدَّ ومات كافراً [ويدخل فيه من لم يَرَ النبي ﷺ رؤية بصرية؛ لعارض أصاب بصره، كالأعمى] ". التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/٢٩٢)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١٢٠/٢)، وعلى ذلك تبعه الحافظ ابن حجر حيث قال: " وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك [أنَّ] الصحابيّ: من لَّقِيَ النَّبيّ ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يَغْزُ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى ". الإصابة في تمييز الصحابة (١٥٨/١)، وقال أيضاً: " وهو من لَقِيَ النَّبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٤٠)، والسَّخَاوِيُّ حيث قال: " فالأحسن في تعريفه: أنَّه من لَقِيَ النَّبي ﷺ ولو تخللت ردة على الصحيح ". الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/٢٣٢)، والسُّيُوْطِيُّ حيث قال: " فالأولى أن يُقال: من لَقِيَ النَّبي ﷺ مسلماً ومات على إسلامه ". تدريب الراوي (٢٠٧/٢)، وغيرها.

فمن الدلالات الواضحة، والفوائد الدقيقة التي تُفيد في معرفة الصحابة التمييز بين المتصل والمرسل.

قال النَوَوِيُّ فيما فهمه من كلام ابن الصلاح في هذا النوع: " فيه يُعرف المتصل من المرسل " [١].

وقال برهان الدين الجَعْبَرِيُّ: " معرفة الصحابة منهم تفيد معرفة المتصل، والمرسل، والموقوف " [٢].

وقال ابن جَمَاعَةَ: " هذا فنٌ مهمٌ عظيمُ الفائدة، يُعرف به المرسل والمتصل " [٣]، ومثل ذلك قال ابن المُلَقِّن. [٤]

وقال السَّخَاوِيُّ: " وفائدة معرفة الصحابة والتابعي تمييز المتصل من المرسل " [٥]، وقال أيضاً: " فائدته التمييز للمرسل، والحكم لهم بالعدالة، وغير ذلك " [٦].

فعلى ما تقدم من بيان العلماء فائدة معرفة الصحابة ﷺ، وهي تمييز المتصل من المرسل، يتَّضح أنَّ للعلَّة مداخل دقيقة في هذا النوع، وأكثرها دقة مُرسَل الصَّحابي [٧]*.

١- التقريب والتسير (/٩٢)، وانظر إلى: تدريب الراوي (٢٠٦/٢).

٢- رسوم التحديث من علوم الحديث (/١٤٢).

٣- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/١١١).

٤- انظر إلى: التذكرة في علوم الحديث (٤٩٠/٢).

٥- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (٢٣٢).

٦- فتح المغيث (٧٦/٤)، وانظر إلى: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١٨٥/٢).

٧- مُرْسَل الصَّحابي: هو الخبر الذي أرسله الصحابي الصغير عن النَّبيِّ ﷺ، كابن عباس، ممَّن لا يحفظ عن النَّبيِّ ﷺ إلا اليسير؛ لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، ويلحق ذلك الصحابي الكبير الذي لم يسمع عن النَّبيِّ ﷺ إلا بواسطة. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٣١)، وفتح المغيث (١٩٢/١)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٠٩).

* **تنبيه:** وقد ثبت الخلاف في قَبول المرسل، فذهب الجمهور إلى قبوله وأنَّه صحيح محتج به، وحكمه حكم الموصول، ومن هؤلاء: ابن الصلاح، والنَوَوِيّ، وابن جَمَاعَة، والزَّرْكَشِيّ، وابن رجب، والعِرَاقِيّ، وابن حجر، والسَّخَاوِيّ، والسُّيُوْطِيّ، وبعض الحنفية، وغيرهم، والعلَّة عندهم في هذا القبول عدالة الصحابة ﷺ، وإن كانت رواية بعضهم عن التابعين فهي قليلة نادرة. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٣٢)، والتقريب والتيسير (/ ٣٥)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٤٥)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشي– (١/ ٥٠٠)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٠١)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٣)، والنكت على كتاب ابن الصلاح –لابن حجر– (٢/ ٥٨٥)، وفتح المغيث (١/ ١٩٢)، وتدريب الراوي (١/ ٢٠٧)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٢٨٧).

وذهب جماعة إلى أنَّ مُرسل الصحابي كمرسل غيره، وعلى رأس هؤلاء أبو إسحاق الإسفراييني، وابن الأثير، والغزالي، انظر إلى: المستصفى (/ ١٣٥).

قال عبد الله الجديع: " صورة هذه المسألة [أي إرسال الصحابي] صورة التدليس، ... وذلك أنَّ الصحابي يروي عن النَّبيِّ ﷺ مباشرة، ويروي عنه بالواسطة، وتارة يسقطها، وإسقاط الواسطة بين الراوي وشيخه تدليس، لكن هل يجوز إطلاق مثل ذلك على ما وقع صنيع الصحابة؟، ... **والتحقيق:** أنَّه قبيح من جهة اللفظ أن ينسب للصحابة تدليس، فلفظ التدليس وإن كان له معنى اصطلاحي يتناول ما نسميه بمراسيل الصحابة، إلا أنَّ الاصطلاح منشأ من قبلنا، قصدنا به دفع ما وقع=

- **مرسل الصحابي معلٌّ بعلَّةٍ غير قادحة إذا كان الوساطة الساقط صحابياً:**

إذا تبيَّن أنَّ الإرسال الذي قام به الصَّحابي عن صحابي آخر، ولم يرفعه إلى النَّبيِّ ﷺ أصابته العلَّة، لكنَّها غير قادحة – أي على غير بابها –؛ لأنَّ الصحابة كلهم عدول ثقات، فمعرفة أنَّ الساقط صحابي لا يضر الحديث في قوته، فهو في حكم المتصل؛ لعدالتهم.

حكى الخطيب البَغْدَادِيُّ عن بعضهم: " لو قال [أي: الصَّحابي]: لست أروي لكم إلا عن سماعي من الرسول ﷺ، أو من صحابي، لوجب علينا قبول مرسله " [١].

يُفهم من نَقل الخطيب البَغْدَادِيّ أنَّه عندما حُددت طبيعة الواسطة الساقطة فيما أرسله الصحابي وجب قَبول مرسله، بخلاف ما إذا أُبهم الأمر، وكان هناك احتمال روايته عن غير الصحابة، كالتابعين.

ولم يَعُدّ ابن الصلاح مرسل الصَّحابي كمرسل التابعين – ولم يذكر خلافاً في ذلك [٢] – وعلل ذلك بقوله: " لأنَّ ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول " [٣].

وقال النَوَوِيُّ: " أمَّا مرسله [أي الصحابي] فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح " [٤]، وممَّن قالوا بقبوله وحجيته، ابنَ جمَاعَة [٥]، والزَّرْكَشِيُّ [٦]، والعِرَاقِيُّ[٧]، وابن حجر [٨]، والسَّخَاوِيُّ [٩]، والسُّيُوْطِيُّ [١٠]، وغيرهم.

فعلى ما ذُكر يتبيَّن أنَّ انتفاء العلَّة الداعية إلى رَدِّ المرسل – وجعله معلَّاً بعلَّةٍ قادحةٍ – هي عدم عدالة الوساطة المحذوفة، وهذا غير متوفر في الصحابة – لعدالتهم–

=من الموصوفين بالتدليس من إسقاط الواسط [لعلَّه أراد: الواسطة فوقعت بلفظ الواسط خطأً] المجروحة، ممَّا يُوهم سلامة الإسناد في الظاهر، وهو أمرٌ حادث بعد الصحابة ". تحرير علوم الحديث (٢/ ٩٤٨).

١- الكفاية في علم الرواية (/ ٣٨٥).

٢- كما قال العِرَاقِيُّ. انظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٤).

٣- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٣٢)، وانظر إلى: والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ١٥٠).

٤- التقريب والتيسير (/ ٣٥).

٥- حيث قال: " مرسل الصحابي كالمتصل في الحكم ". المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٤٥).

٦- حيث قال: " أمَّا مرسل الصحابة فمقبول، أي بالإجماع، كما صرَّح به بعضهم ". النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٥٠٠).

٧- حيث قال: " أمَّا مراسيل الصحابة فحكمها حكم الموصول ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٣).

٨- حيث قال: " الجمهور على جعله حجة ". النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٨٥).

٩- حيث قال: " فحكمه الوصل المقتضي للاحتجاج به ". فتح المغيث (١/ ١٩٢).

١٠- حيث قال:" الصواب الأول [قول القائلين بالاحتجاج به] ". تدريب الراوي (١/ ٢٠٧).

، حينها لا فرق بين ذكر الوساطة المحذوفة، أو حذفها، والجهالة بها – فيكون معلَّلاً بعلَّةٍ غير قادحةٍ –، وإلى ذلك أشار الزَّرْكَشِيُّ[1]، ولا يُسلَّم لهذا الأمر إلا إذا تمَّ التأكد من أنَّ الرواية إنَّما هي رواية عن صحابي وليس عن تابعي .

- **مرسل الصحابي معلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ إذا كان الوساطة الساقط تابعياً مجهولاً:**

إذا تبيَّن أنَّ الإرسال الذي قام به الصَّحابي عن تابعيٍّ مجهولٍ لا يُعرف، أصابته العلَّة القادحة، التي قد تَرد الحديث؛ بسبب الجهالة بحاله أو عينه.

قال الخطيب حكايةً عن بعضهم: " لا تُقبل مراسيل الصحابة، لا للشك في عدالتهم، ولا لأنَّ فيهم من خرج عنها بجرمٍ كان منه؛ ولكن لأنَّه قد يروي الراوي منهم عن تابعي، وعن أعرابي لا تعرف صحبته، ولا عدالته، فلذلك يجب العمل بترك مرسله، ولو قال [أي: الصحابي]: لست أروي لكم إلا عن سماعي من الرسول ﷺ، أو من صحابي، لوجب علينا قبول مرسله،... وأمَّا من روى منهم عن غير الصحابة فقد بين في روايته ممَّن سمعه، وهو أيضاً قليلٌ نادر " [2].

فظاهر الكلام الذي نقله الخطيب البَغْدَادِي لا ينفي احتمال الرواية عن غير الصَّحابي، كالتابعي وإن كان قليلاً نادراً– وعلى هذا تبعه كثيرٌ من العلماء–، لذلك كان قولهم – أي من نقل عنهم الخطيب – عدم قبول هذه المراسيل إلا إذا بيَّن عمن يروي.

ومن يَرُدُّ مرسل الصَّحابي للعلَّة نفسها – علَّة احتمال الرِّواية عن التابعي–، وأبو بكر البَاقِلَّانِيّ(٤٠٥هـ)[3] – رحمه الله – [4]، وأبو إسحاق الإسْفَرَايِيْنِيّ(٤١٨هـ) [1] –

١– انظر إلى: النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٥٠٧).

٢– الكفاية في علم الرواية (/ ٣٨٥).

٣– ونَقل قول أبي بكر البَاقِلَّانِيّ في عدم قبوله مرسل الصحابي على إطلاقه ابن حجر في النكت على ابن الصلاح، حيث قال: " القاضي أبو بكر البَاقِلَّانِيّ قد صرَّح في التقريب بأنَّ المُرسل لا يُقبل مطلقاً حتى مراسيل الصحابة ﷺ؛ لا لأجل الشك في عدالتهم، بل لأجل أنَّهم قد يروون عن التابعين، قال: إلا أنْ يُخبر عن نفسه بأنَّه لا يروي إلا عن النَّبي ﷺ، أو عن صحابي، فحينئذ يجب العمل بمرسله ". النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٤٧)، وكذلك السُّيُوْطِيُّ حيث قال: " قال القاضي أبو بكر لا أقبل المرسل، ولا في الأماكن التي قبلها الشافعي حسماً للباب، بل ولا مرسل الصحابي إذا احتمل سماعه من تابعي ". تدريب الراوي (١/ ٢٠٢)، وانظر إلى: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٢٨٧)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر (٢/ ٥٥٩).

٤– هو: الإمام العلامة، القاضي، أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري، البغدادي، ابن البَاقِلانِي، المالكي، المشهور بأبي بكر البَاقِلَّانِيّ، صاحب التصانيف المشهورة التي منها: الإعجاز في القرآن، توفي في بغداد سنة ثلاثٍ وأربع مائة. انظر إلى: تاريخ بغداد (٣٦٤/٣)، ووفيات الأعيان (٢٦٩/٤–٢٧٠)، وتاريخ الإسلام (٦٣/٩)، والعبر في خبر من غبر (٢٠٧/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٩٠/١٧–١٩٣)، والوافي بالوفيات (١٤٧/٣)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢٠/٥–٢٢)، وغيرها.

رحمه الله – [٢]، والغَزَالِيُّ [٣]، وأبو الحسن بن القَطَّان[٤](١٩٨هـ) – رحمه الله – [٥] ، وغيرهم.

قال الغَزَالِيُّ: " والمختار على قياس ردِّ المرسل أنَّ التابعي والصحابي إذا عُرف بصريح خبره، أو بعادته أنَّه لا يروي إلا عن صحابي قُبل مرسله، وإن لم يُعرف ذلك فلا يُقبل؛ لأنَّهم قد يروون عن غير الصحابي من الأعراب الذين لا صحبة لهم، وإنَّما ثبتت لنا عدالة أهل الصحبة " [٦].

وكما نُقل فيه – أي: مرسل الصحابي – الإجماع عند كثير من العلماء، نُقل أيضاً أنَّه كغيره من المرسل في الحكم [٧]، وإن كان هذا القول ضعيفاً عند من قَبِل، لكن وجود مثل هذا الاحتمال وخاصة عندما يرتبط في أنَّ مِن روايتهم الرواية عن التابعين يستلزم أن يكون مدخلاً من مداخل العلَّة القادحة إذا كان من رووا عنه ضعيفاً، أو مجهولاً.

١– هو: الإمام العلامة، الأستاذ أبو إسحاق، ركن الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مِهران الإسفراييني، الشافعي، صاحب التصانيف المشهورة، والمشهور بالأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، توفي في سنة ثماني عشرة وأربع مائة بنيسابور. انظر إلى: وفيات الأعيان (٢٨/١)، وتاريخ الإسلام (٢٩١/٩)، وتذكرة الحفاظ (١٨٩/٣)، والعبر في خبر من غبر (٢٣٤/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٥٣/١٧–٣٥٤)، وطبقات الشافية الكبرى (٢٥٦/٤–٢٥٨)، وطبقات الشافعيين (٣٦٧/١–٣٦٨)، وغيرها.

٢– وأشار إلى ذلك ابن جماعة. انظر إلى: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٤٥–٤٦)، قال ابن كثير: " وقد حكى بعضهم الإجماع على قبول مراسيل الصحابة، وذكر ابن الأثير، وغيره في ذلك خلافاً، ويحكى هذا المذهب عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني؛ لاحتمال تلقيهم عن بعض التابعين ". اختصار علوم الحديث (/ ١٣٩)، وقال البُلْقِيْنِيُّ: " ولكن الخلافَ ثابتٌ، ذكره بعضُ الأصوليين عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني، وحَكَى بعضُ المحدِّثين فيه الخلافَ ". مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٢١١)، وكذلك العِرَاقِيُّ حيث قال: " فقد قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني: إنَّه لا يُحتج به ". شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٤).

٣– انظر إلى: المستصفى (/ ١٣٥).

٤– انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح – لابن حجر – (٢/ ٥٧١).

٥– هو: أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فرُّوخ، مولى بني تميم، القطان الأحول البصري، ولد في البصرة في سنة عشرين ومائة، وهو أمير المؤمنين في الحديث، وتوفي في البصرة سنة ثمانٍ وتسعين ومائة. انظر إلى: الطبقات الكبرى (٢٥١/٧)، والتاريخ الكبير (٢٧٦/٨–٢٧٧)، والجرح والتعديل (١٥٠/٩)، وتاريخ بغداد (٢٠٣/١٦)، والعبر في خبر من غبر (٢٥٥/١)، وتذكرة الحفاظ (٢١٨/١)، وسير أعلام النبلاء (١٨٧/٩)، وتهذيب التهذيب (٢١٦/١١–٢١٩)، وغيرها.

٦– المستصفى (/ ١٣٥).

٧– انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ ٣٨٥)، والتقريب والتيسير (/ ٣٥)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٤٥)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح – للزركشي – (١/ ٥٠٠)، والمقنع في علوم الحديث (١/ ١٣٨)، وتدريب الراوي (٢٠٧/١).

وقد اعترض العِرَاقِيُّ على ابن الصلاح عندما قال: " لأنَّ روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة... " [١]، فقال: " قوله لأنَّ روايتهم عن الصحابة ليس بجيد، بل الصواب أن يُقال: لأنَّ أكثر رواياتهم عن الصحابة، إذ قد سمع جماعة من الصحابة من بعض التابعين " [٢].

وقال ابن حجر مؤيداً للعِرَاقِيّ: " وهو تَعَقُبٌ صحيح " [٣]، وعلل ذلك بورود الاحتمالية عند عدم سماعه من النَّبي ﷺ بأنَّه قد يسمعه منه، أو من صحابي، أو من تابعي ثقة، أو ضعيف، ثمَّ اختار الجنوح إلى أنَّ قوله – أي الصحابي – قال رسول الله ﷺ ظاهر في سماعه منه، أو من صحابي آخر، ثم قال: " فالاحتمال أن يكون سمعه من تابعي ضعيف نادراً جداً، لا يؤثر في الظاهر، بل حيث رووا عن من هذا سبيله بينوه، وأوضحوه، وقد تتبعت روايات الصحابة ﷺ عن التابعين وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت، فهذا يدل على ندور أخذهم عن من يضعف من التابعين " [٤].

فمن ظاهر كلام ابن حجر يتبيَّن أنَّ ما ثبت في غير الأحكام شيء ضعيف عن تابعي، وندور أخذهم عمَّن يضعف من التابعين لا ينفي عدم وجودهم، وبالتالي وجود العلَّة القادحة فيهم.

وهذا اعتراض منه – أي: العِرَاقِيّ – من أجل شمول روايتهم عن الصحابة وغيرهم؛ لثبوت الرواية عن التابعين كما بيَّنا.

فإقرار العلماء بوجود الرواية النَّادرة عن التابعين الضعفاء يؤكد أنَّها ربما تقع، فلذلك وجب التنبه في قَبول مثل هذه المراسيل، لذلك كانت العلَّة في ردِّ مرسل الصحابي ليس في أنَّه يروي عن صحابي، أو تابعي، ولكن في جهالة عين الراوي المحذوف، أو حاله، فقد يكون تابعياً ضعيفاً فتقدح في قبوله، إلا إذا عُلم – بالتَّخريج ومقارنة الروايات – أنَّه لا يروي إلا عن صحابي، فحينئذٍ تزول تلك العلَّة.

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٣٢).

٢– التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٧٥)، وانظر إلى: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢١٣).

٣– النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٧٠).

٤– المصدر السابق والصفحة.

المبحث السابع
العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ التَّابِعِيْنَ [1]

تعريف التابعي:

وهو من لقي صحابياً، أو أكثر، أو صحبه، ومات على الإسلام. [2]*

١- وهذا هو النَّوع الأربعون من الأنواع التي سطرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤٠٥)، وقد ذكر فيه ابن الصلاح بعض التفريعات من المهمَّات. انظر إلى: المصدر السابق (/٤٠٥-٤١٠).

٢- انظر إلى: المصدر السابق (/٤٠٥)، للاستزادة انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/ ٢٢)، والتقريب والتيسير (/ ٩٤)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ١١٤)، واختصار علوم الحديث (/٢٨٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٥٩)، ومفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية (/ ٣٥٢)، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٧٢٤/٤)، والغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/٢٣٨)، وفتح المغيث (٤/ ١٤٥-١٤٧)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٣٤)، وفتح الباقي شرح ألفية العراقي(٢/ ٢٠٩)، وإسبال المطر على قصب السكر نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (/ ٣٢٣).

***تنبيه:** ممَّا يَجْدُر الإشارة إليه أنَّه تمَّ الاختلاف بين العلماء في تعريف التابعي، ومدار الاختلاف بينهم هل يشترط فيه صحبة الصحابي، أم الاكتفاء باللقاء والرؤية؟، فذهب بعضهم إلى أنَّه يُشترط الصحبة، وهذا القول تصدَّره الخطيب البَغْدَادِي حيث قال: " والتابعي من صحب الصحابي ". الكفاية في علم الرواية (/٢٢)، وتبعه على هذا القول عدد من العلماء، وذهب آخرون إلى ترجيح الاكتفاء بالرؤية، أو اللقاء دون الصحبة، ومن هؤلاء العلماء ابن الصلاح حيث قال: " والاكتفاء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابي؛ نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما ". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤٠٥)، وتبعه النَوَوِيُّ فقال: " وقيل: من لقيه وهو الأظهر ". التقريب والتيسير (/٩٤)، وكذلك قال ابن جَمَاعَة: " وهو الأظهر ". المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/١١٤)، وقال العِرَاقِيُّ: " الراجح الذي عليه العمل قول الحاكم، وغيره، فلا في الاكتفاء بمجرد الرؤية دون اشتراط الصحبة وعليه يدل عمل أئمة الحديث ". التقييد والإيضاح (/ ٣١٧)، قال أيضاً: " وعليه عمل الأكثرين ". شرح التبصرة والتذكرة (١٥٩/٢). وقال أيضاً: " والأول أصح [أي الروية] ". المصدر السابق (١٦٠/٢). واعتمد ابن حجر اللقاء في تعريفه للتابعي. انظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٧٢٤/٤)، وقال السَّخَاوِيُّ: " بل هو هنا أولى ". الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/٢٣٨). وقال أيضاً: " ولكن الأول أصح [أي الرؤية أو اللقي] ". فتح المغيث (١٤٧/٤)، وجميع من رجَّح أو اعتبر أنَّ المقدم الرؤية، أو اللقاء، وأنَّه الأصح، اعتمد على كلام الحاكم النيسابوي في ذلك، حيث قال: " فخير الناس قرناً بعد الصحابة من شافه أصحاب رسول الله ﷺ وحفظ عنهم الدين والسنن ". معرفة علوم الحديث (/ ٤٢)، فاعتباره المشافهة يدفع لزوم الصحبة العرفية، ثمَّ عندما شرع في بيان طبقاتهم اعتمد لفظ اللقاء بينهم، وهذا ما فهمه ابن الصلاح حيث قال: " وكلام الحاكم أبي عبد الله وغيره مشعرٌ بأنَّه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي، أو يلقاه، وإن لم توجد الصحبة العرفية ". معرفة أنواع علم الحديث (/٤٠٥).

العلاقة بين العلَّة ومعرفة التابعين

ثمَّ علاقةٌ وثيقةٌ قويةٌ تربط العلَّة بمعرفة التابعين؛ فبمعرفة التابعين تظهر العلل بصورها المختلفة النَّاتجة عن الخطأ، والغلط النَّاتج عن عدم تمييز التابعين من غيرهم، من الصحابة، أو أتباع التابعين، والبناء على ذلك في الحكم على الحديث.

قال الحاكم النَيْسَابُورِي: " ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يُفرِّق بين الصحابة والتابعين، ثمَّ لم يُفرِّق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين " [١].

فالتفريق بين التابعين وغيرهم أمرٌ مهمٌ في معرفة اتصال السند، وعدم اتصاله، وبالتالي السبيل إلى معرفة مدار الحديث من حيث الصِّحَّة، أو عدمها، فلا تُعرف العلل في الأحاديث إلا بمعرفة حال الراوي، ورتبته، وصفته.

قال ابن الصلاح: " هذا [أي معرفة التابعين] ومعرفة الصحابة أصلٌ أصيل يُرجع إليه في معرفة المرسل والمسند " [٢]، وعلى ذلك تبعه النَوَوِيُّ فقال: " وهو وما قبله [أي: معرفة الصحابة] أصلان عظيمان، بهما يعرف المرسل والمتصل " [٣].

وقال الجَعْبَرِيُّ: " يفيد معرفة المتصل والمنقطع " [٤].

وقال السَّخَاوِيُّ: " وفائدة هذا الباب كما تقدم في الصحابة تمييز المتصل " [٥].

فمن خلال ما ذكره العلماء من ضرورة هذا العلم؛ لتمييز المتصل من المرسل، يتبيَّن السبب الدافع إلى ذلك وهو ما تتطلبه روايات التابعين عن الصحابة ﷺ من التثبت والتأكد من اللقي والسماع منهم؛ لدفع وقوع العلل في أحاديثهم.

فعلى ما تقدم من بيان العلماء فائدة معرفة التابعين، وهي التمييز بين المتصل والمرسل، يتبيَّن أنَّ العلة تدخل في معرفة التابعين من مدخلٍ دقيقٍ، وهو مُرسل التابعي [٦].

مرسل التابعي مُعَلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ؛ للجهالة بحال من أُسقط :

فالإرسال هنا علَّة قادحة؛ للجهالة بعين الراوي الساقط الذي أسقطه التابعي، وبالتالي الجهالة بعدالته؛ لأنَّه قد يكون غير ثقة في رواية الحديث، وهل هو وساطة بينه وبين الصحابي؛

١- معرفة علوم الحديث (/ ٤١).

٢- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤٠٥).

٣- التقريب والتيسير (/ ٩٤).

٤- رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٤٨).

٥- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (/ ٢٣٩)، وانظر إلى: فتح المغيث (١٤٤/٤).

٦- وهو: ما راوه التابعي وقال فيه: قال رسول الله ﷺ. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٢٦-١٢٧)، والتقريب والتيسير (/ ٣٤).

لأنَّ المحذوف قد يكون ضعيفاً لا يقوى به السند، وعلى هذا يتبيَّن أنَّ هناك فقداً لشرطٍ من شروط صحِّة الحديث، وهو اتصال السند.

قال ابن حزم(٤٥٦هـ) – رحمه الله – [١]: " وهو غير مقبول [أي المرسل] ولا تقوم به حجة؛ لأنَّه عن مجهول، وقد قدمنا أنَّ من جهلنا حاله ففرض علينا التَّوقف عن قبول خبره، وعن قبول شهادته حتى نعلم حاله، وسواء قال الراوي العدل حدثنا الثِّقة، أو لم يَقُلْ، لا يجب أن يُلتفت إلى ذلك؛ إذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره " [٢].

وقال الخطيب البَغْدَادِيّ: " والذي نختاره من هذه الجملة سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأنَّ المرسل غير مقبول، والذي يدل على ذلك أنَّ إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد بيَّنا من قبل أنَّه لا يجوز قبول الخبر إلا ممَّن عُرفت عدالته، فوجب لذلك كونه غير مقبول، وأيضاً فإنَّ العدل لو سُئل عمَّن أرسل عنه، فلم يعدله، لم يجب العمل بخبره، إذا لم يكن معروف العدالة من جهة غيره، فكذلك حاله إذا ابتدأ الإمساك عن ذكره وتعديله؛ لأنَّه مع الإمساك عن ذكره غير معدل له، فوجب ألا يُقبل الخبر عنه " [٣].

ومن خلال كلام الخطيب يتبيَّن أنَّ المرسل مُعَلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ، ولو كان الراوي المرسل عدلاً ثقة؛ لأنَّ ثقته مع إبهام من روى عنه لا يدفع الشَّك بأنَّه ضعيف مجهول، وبالتالي لا تكفي في تعديله، لذلك نجد أنَّه قال أيضاً: " فأمَّا أن نقبل تعديل من لا نعرف عينه فذلك باطل؛ ولو قال المُرْسِل حدثني العدل الثِّقة عندي بكذا لم يقبل ذلك منه حتى يذكر اسمه، فلعلنا أو غيرنا يعرفه عند تسميته بخلاف العدالة... " [٤].

وقال ابن الصلاح: " ثُمَّ اعلم أنَّ حُكم المرسل حُكم الحديث الضعيف، إلا أنَّ يَصِحُ مخرجه بمجيئه من وجهٍ آخر ...، وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحُكم بضعفه هو

١- هو: الإمام العلامة، والفقيه المجتهد، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي، الأندلسي، القرطبي، اليزيدي، الظاهري، المشهور بابن حزم الظاهري، صاحب التصانيف المشهورة والتي من أشهرها كتاب: المُحلى في الفقه، ولد في قرطبة من بلاد الأندلس سنة أربعٍ وثمانين وثلاثمائة، وتوفي سنة ستٍ وخمسين وأربعمائة. انظر إلى: وفيات الأعيان (٣/٣٢٥-٣٢٨)، تاريخ الإسلام (١٠/٧٤)، وتذكرة الحفاظ (٣/٢٢٧-٢٣١)، والعبر في خبر من غبر (٢/٣٠٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/١٨٤-٢١١)، ولسان الميزان (٥/٤٨٨)، والوافي بالوفيات (٢٠/٩٣)، والبداية والنهاية (١٢/٩١-٩٢)، وغيرها.

٢- الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٢).

٣- الكفاية في علم الرواية (/ ٣٨٧-٣٨٨) .

٤- المصدر السابق (/ ٣٨٩).

المَذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفَّاظ الحديث ونقَّاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم " [١].

وقال النَوَوِيُّ: " ثمَّ المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدِّثين، والشَّافِعِي، وكثيرٌ من الفقهاء وأصحاب الأصول " [٢].

وقد علل العِرَاقِيُّ رد جماهير النُّقاد للمرسل؛ للجهالة بحال الساقط فقال: " هو تعليل لرد المرسل؛ وذلك أنَّه تقدم أنَّ من شرط الحديث الصحيح ثقة رجاله، والمرسل سقط منه رجلٌ لا نعلم حاله، فعدم معرفة عدالة بعض رواته وإن اتُفِقَ أنَّ الذي أرسله كان لا يروي إلا عن ثقة، فالتَّوثيق في الرجل المبهم غير كافٍ " [٣].

وقد ذكره ابن حجر في المردود وعلل ذلك بقوله: " وإنَّما ذُكر في قسم المردود؛ للجهل بحال المحذوف؛ لأنَّه يحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني [أي: أنَّ يكون تابعياً] يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني [أي: احتمال كونه ثقةً] يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق... " [٤].

وقد قال السَّخَاوِيُّ: " وبالجملة فالمشهور عن أهل الحديث خاصَّةً القول بعدم صحته، بل هو قول جمهور الشَّافعية..." [٥].

وقال السُّيُوْطِيُّ: " لا يحتج به " [٦].

من خلال أقوال العلماء السابقة يتبيَّن أنَّ الإرسال – خاصَّةً مرسل التابعي – علَّة قادحة في الحديث تستوجب ردَّ الحديث الذي ثبت فيه الإرسال المُخِل، وعدم العمل به؛ لأنَّ التابعين ليسوا كلهم عدولاً كالصحابةﷺ.

وقد تكون علَّة الإرسال في كون الراوي لم يُدرك أو يلقى من روى عنه، أو لم يحصل بينهما سماع وتحمُّل للأحاديث والروايات، ومن هذا المدخل تدخل العلَّة القادحة.

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ١٣٠). وقد ثبت اعتراض علاء الدين مُغْلَطَاي على ما ذكره ابن الصلاح فقد قال: " ذكر محمد بن جرير الطبريّ أنَّ التابعين أجمعوا بأسرهم على قبول المراسيل، ولم يأتِ عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين ". إصلاح كتاب ابن الصلاح (/ ١٢٠)، وقد ردَّ عليه ابن حجر فقال: " لكنَّه مردود على مدعيه – يعني الإجماع – ثمَّ نُقل عن جماعة من أئمَّة التابعين، وأتباعهم كابن المسيب، وابن سيرين، وشعبة، وأقرانه، التصريح بعدم الاحتجاج بالمرسل، وكلهم قبل الشَّافعي ". النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٩٢).

٢- التقريب والتيسير (/ ٣٥).

٣- شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٠٧).

٤- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٠١).

٥- فتح المغيث (١/ ١٧٩).

٦- تدريب الراوي (١/ ١٩٨).

ومن الأمثلة التي تبيِّن العلاقة بين العلَّة ومرسل التابعي:

حديثٌ مرسلٌ مُعَلٌّ بعلَّةٍ قادحةٍ خفيَّةٍ سببها الإرسال:

قال ابن أبي حاتم: " سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الفِرْيابي، عن عمر بن راشِد، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ بن عبد الله بْنِ أَبِي طَلْحَة، عَنِ البَرَاء، عن النَّبيِّ ﷺ قال: الرِّبَا اثْنَانِ وسَبْعُونَ بَاباً، أَدْنَاهَا مِثْلُ إِتْيَانِ الرَّجُلِ أُمَّهُ [1] " [2].

قال ابن أبي حاتم: " قَال أَبِي: هو مُرسلٌ؛ لم يُدرِك يحيى بن إِسحاق البراء، ولا أدركَ والدهُ البراءَ " [3] .

فهذا الحديث مُعَلٌّ بعلَّة الإرسال – القادحة –، فيحيى بن إسحاق لم يُدرك البراء كما قال أبو حاتم، والكشف على هذه العلَّة يحتاج إلى تنقيبٍ وفحصٍ في حال الرواة وسماعهم.

١- الحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب (١٨): البيوع، باب ما جاء في الربا، (٣١٤/٨)، حديث رقم: (١٥٣٤٥)، وكذلك أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط، (١٥٨/٧)، كلاهما من طريق عمر بن راشد أيضاً، وكذلك أخرجه ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، كتاب: الأدب، باب الزجر عن الاستطالة في عرض المسلم، (٨٧٩/١١)، حديث رقم: (٢٧٢٦)، من طريق عمر بن راشد عن البراء بن عازب ﷺ، قلت: الحديث " ضعيف "؛ لأنَّ فيه عمر بن راشد هو: عمر بن راشد بن شجرة اليماني، ضعيف. انظر إلى: تقريب التهذيب (/ ٤١٢).

٢- أخرجه ابن أبي حاتم في كتاب: علل الحديث (٣/ ٦٢٠)، وانظر إلى: المراسيل – لابن أبي حاتم – (/ ٢٤٥)، والحديث مردود؛ لأنَّ فيه انقطاعاً بين يحيى بن إسحاق والبراء بن عازب، كما ذكر أبو حاتم.

٣- علل الحديث (٣/ ٦٢٠).

المبحث الثامن

العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الأكَابِرِ الرُّوَاةِ عَنِ الأصَاغِر [1]

تعريف الأكابر الرواة عن الأصاغر*:

هو أن يروي الراوي الأكبر سناً والأقدم طبقةً، أو الأكبر قدراً وأرفع مكانةً ومنزلةً في الإتقان والحفظ، أو كلاهما عمَّن هو دونه [2]– أي: المروي عنه –، سواء كان تلميذه أو غير ذلك. [3]

العلاقة بين العلة ومعرفة الأكابر الرواة من الأصاغر

ثمَّ رابط قوي يربط العلَّة بمعرفة رواية الأكابر الراوة من الأصاغر، فهو من الأنواع المهمَّة في علوم الحديث؛ لما له من ارتباط وثيق في الرواية وما فيها من تحمُّل وأداء، خاصةً أنَّ العلَّة الحديثيَّة تدخل في مثل هذه الأمور فيلتبس الأمر على حامل الرواية، أو طالبها، فَيَهِمُ ويُخْطئ.

فمدخل العلَّة في هذا النَّوع من باب الخطأ والتوهم الذي قد يصيب الراوي، فيؤدي إلى القلب، أو التصحيف – وكليهما علَّة في الحديث –، وهذا التوهم سببه غلوب ظنِّ الراوي بأنَّ المروي عنه أفضل وأكبر من الراوي؛ لأنَّ ذلك الجادة المتعارف عليها بين أهل الحديث.

١– وهذا هو النَّوع الحادي والأربعون من الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث". معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤١٠).

* **تنبيه:** يتداخل هذا النَّوع مع غيره من أنواع علوم الحديث، وخاصةً التي تتعلق بسن الرواة وتواريخهم كمعرفة رواية الآباء عن الأبناء، وسيأتي الكلام عنه في المبحث الحادي عشر، وأيضاً يدخله رواية الصحابة عن التابعين، والتابعين عن أتباعهم، وغير ذلك، وقد أشار إلى ذلك ابن الصلاح . انظر إلى: المصدر السابق (/ ٤١٢).

٢– والكبر والرفعة في الإتقان والحفظ هي من باب التميز عن المروي عنه بالرتبة كما قال السَّخَاوِيُّ . انظر إلى: الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢١٧).

٣– لم يَحُدُّ ابن الصلاح معرفة الأكابر الراوة من الأصاغر بتعريفٍ معينٍ عندما تكلَّم عنه، ولكن هذا التعريف يُفهم من كلامه في هذا النَّوع وخاصةً الأضراب، أو الأقسام التي ذكرها . انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/٤١١)، وللاستزادة انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٥٢٠)، والتقريب والتيسير(/ ٩٥–٩٦)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٥٢)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧٧)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٩١)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٥٣٥)، والمقنع في علوم الحديث (٢/ ٥١٨)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٧١–١٧٢)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٥٠)، والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٨٧)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢١٧)، وفتح المغيث (٤/ ١٦٥–١٦٦)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٤٤)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢١٦– ٢١٧)، وشرح نخبة الفكر (/ ٦٣٦– ٦٣٧)، واليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (٢/ ٢٥٥).

قال ابن الصلاح: " ومن الفائدة فيه ألا يتوهم كون المروي عنه أكبر، أو أفضل من الراوي؛ نظراً إلى أنَّ الأغلب كون المروي عنه كذلك فيجهل بذلك منزلتهما " [1].

فوهم الراوي في أفضلية المروي عنه عن الراوي يؤدي إلى الجهل بمنزلتهما كما قال ابن الصلاح، ومعرفة الأكابر من الرواة من الأصاغر خاصةً من رَوى بعضهم عن بعض يُساعد في دفع وهم الرواة وظنِّهم أنَّ هناك خطأً دلالته التقديم والتأخير[2]، خاصةً إذا علم أنَّ الراوي هو الأكبر – قدراً ومنزلةً، أو سناً وطبقةً، أو كلاهما–، ورآه مؤخراً عن الراوي الصغير، فيقدم الأكبر على الأصغر، ويُفهم بأنَّ المروي عنه لابد أن يكون الراوي، والراوي لابد أن يكون المروي عنه، وأنَّ وجودهما في الإسناد بهذا الشكل خطأ، إلا أنَّ من يَفهم ذلك ويَقلب الراويين – الراوي الكبير قدراً ومنزلةً، أو سناً وطبقة، والراوي الصغير– في الإسناد يُوقع العلَّة في روايته التي قد تردُّ الحديث بشكله المقلوب، وقد تكون علَّة قادحة في سند الحديث.

وتبع كثير من العلماء ابن الصلاح في تقريره وجود الوهم الذي سببه غلوب ظنِّ الراوي بأنَّ المروي عنه أفضل، سيراً على الجادة المتعارف عليها في رواية الرواة للأحاديث من الأصاغر للأكابر، بل ساروا على ما ذكره، ومنهم: النَوَوِيُّ[3]، والسَّخَاوِيُّ[4]، والسُّيُوْطِيُّ[5]، وغيرهم.

١– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤١٠).

٢– انظر إلى: شرح سنن أبي داود (١٣١/ ١٣)، الشاملة.

٣– انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٩٥).

٤– انظر إلى: الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢١٩)، وفتح المغيث (٤/ ١٦٥)، والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٨٧– ٨٨).

٥– انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٢٤٤).

المبحث التاسع

العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الْمُدَبَّجِ ومَا عَدَاهُ مِنْ رِوَايَةِ الأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ [1]

المُدَبَّج وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض:

- تعريف رواية الأقران:

قال ابن الصلاح: " وهم المتقاربون في السِّنِّ والإسناد [2]، وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه بالتقارب في الإسناد، وإنْ لم يوجد التقارب في السِّنِّ [3] " [4].

وهذا إطلاق من ابن الصلاح على هذا النَّوع قاصداً رواية الأقران بشكلٍ عامٍ، ثمَّ خصَّص المراد بالمُدَبَّج وما عداه على النحو الآتي:

- تعريف المُدَبَّج:

" هو أنَّ يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر" [5]*.

١- وهذا هو النَّوع الثاني والأربعون من الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث" . معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤١٣).

٢- قال ابن حجر الأقران: هو أن يتشارك الراوي ومن روى عنه، في أمرٍ من الأمور المتعلقة بالرواية: مثل: السن، واللقيّ، والأخذ عن المشايخ، وغير ذلك. انظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٤٩).

٣- وقول ابن الصلاح عن الحاكم أنَّه اكتفى بالتقارب في الإسناد مستنبطٌ من قول الحاكم حيث قال: " وإنَّما القرينان إذا تقارب سنهما، وإسنادهما ". معرفة علوم الحديث (/ ٢١٥).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤١٤)، للاستزادة انظر إلى: معرفة علوم الحديث (/ ٢١٥)، والتقريب والتيسير (/ ٩٦)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٥١)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧٣)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٩٥-٢٩٦)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٥٤١)، والمقنع في علوم الحديث (٢/ ٥٢١)، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٥٢٣)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/٣٣٣)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٧٤)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٤٩)، والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٩١)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢١٦)، وفتح المغيث (٤/ ١٦٨)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٤٦)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢١٩).

٥- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤١٤)، للاستزادة انظر إلى: المصادر السابقة في الحاشية رقم (٤)، وهذا هو المُدَبَّج التَّام كما قال برهان الدين الجَعْبَرِيُّ. انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٥١).

* **تنبيه:** رواية الأقران والمُدَبَّج تكون في الصحابة، بأنْ يروي صحابي عن صحابي، أو كل منهما عن الآخر، أو تابعي عن تابعي، أو كل منهما عن الآخر، كذلك الأمر في أتباع التابعين وأتباعهم. انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤١٤). وقد يَكْثُر عدد الأقران في الرواية عن قرينين، بأن يكونوا ثلاثة، أو أربعة، إلى غير ذلك. انظر إلى: المقنع في علوم الحديث (٢/ ٥٢٢)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢١٧)، وفتح المغيث (٤/ ١٧٠-١٧١)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ ٥٥٣)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٤٨-٢٤٩).

- تعريف غير المُدَبَّج من رواية الأقران:

" هو أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه " [١].

العلاقة بين العلَّة ومعرفة المُدَبَّج وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض

هناك ارتباطٌ وثيقٌ بين العلَّة ومعرفة المُدَبَّج ورواية الأقران، فالعلَّة تدخل في هذا النَّوع من مداخل خفيَّةٍ قادحةٍ – غالباً- قد تُشكل على بعضهم، وخاصَّة الرواة المتحمِّلين النَّاقلين للرواية، ومن هذه المداخل:

- **إعلال الإسناد بسبب الوهم والخطأ وسوء الحفظ الذي قد يصيب الراوي، أو الرواة الذي يروون عن الرواة المقرونين.**

يَحْدُث للراوي إذا غلب على ظنِّه أنَّ السند فيه زيادة في ذكر أحد المتقارنين، وأنَّ ذلك وقع خطأ في النُّسخ أو ما شابه، ويحدث له أيضاً عندما يتحمَّل الحديث، أو يؤديه وفيه صحابيان، أو تابعيان، أو غير ذلك [٢]، قال السَّخَاوِيُّ: " وفائدة ضبطه الأمن من ظنِّ الزيادة في الإسناد " [٣].

- **إعلال الإسناد بعلَّةٍ قادحةٍ بسبب وهم الرواي وفهمه الخطأ لطبيعة صيغة التحديث.**

تقع العلَّة فيما يرويه الراوي من روايةٍ كانت صيغة التحديث فيها بين راويين "عن"، فأخطأ وفهم أنَّ صوابها أن تكون " و"؛ للدلالة على الإقران واشتراكهما في الرِّواية عن الراوي الذي ذُكر قبلهما في الإسناد.

قال السَّخَاوِيُّ من فوائد معرفة هذا النَّوع: " الأمن من...إبدال الواو بعن إن كان بالعنعنة " [٤].

١- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤١٤)، ، وانظر إلى: المصادر السابقة في حاشية (٤) ص:١٩٩، وهذا هو المُدَبَّج النَّاقص كما قال برهان الدين الجَعْبَرِيُّ. انظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٥٢).

٢- انظر إلى: التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (/ ٩١)، وفتح المغيث (٤/ ١٦٨)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٤٦)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢١٨)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ ٥٥١) .

٣- فتح المغيث (٤/ ١٦٨).

٤- المصدر السابق والصفحة.

- **يُعَدُّ المُدَبَّج ورواية الأقران ضعيفاً معلولاً إذا عرضناه على ميزان الشروط الواجبة لصحَّة الحديث وقبوله وقد فقد شرط الحديث الصحيح.**

وشروط الحكم على صحَّة الحديث هي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، وعدم الشذوذ والعلَّة، كما ذكرها ابن الصلاح في اشتراط توافرها للحديث الصحيح [١]، وهي القاعدة العامَّة، الأساسية؛ للحكم على الحديث بشكلٍ عامٍّ، من حيث الصحَّة، أو الحُسن، أو الضعف. [٢]

فإذا كان في سنده ضعف أصابه من قبل الرواة المقرونين الذين رووا عن بعضهم بعضاً بعد تطبيق قواعد الجرح والتعديل عليهم، ومعرفة أنَّ منهم من أُصيب بالوهم والخلل في عدالته أو ضبطه، حينها يكون السند مُعَلَّاً بعلَّةٍ في الراوي قد ترد الحديث حسب قدحها من عدمه، فيصح أن نقول عن الحديث الذي ذُكر فيه التدبيج وكان الراويين ضعيفين: إنَّه حديث ضعيف مُدَبَّج مُعَلّ، كما لو كانت فيه صفة الصحة أو الحُسن، فسيكون حديثاً صحيحاً أو حسناً مدبَّجاً؛ لأنَّ الحديث المُدبَّج إن صَحّ قُبل وإلا رُد بالنَّظر إلى سنده ومتنه.

- **وجود علَّة قادحة إذا أضيف الراوي المُدَبَّج من الأقران إلى غير الراوي المُقرن معه.**

يقع الوهم والخطأ إذا أُضيف أحد الراويين إلى غير قرينه بأن يدخل تشابه في الاسم أو الكنية أو غير ذلك.

لذلك ذكر السَّخَاوِيُّ أنَّ من فوائد معرفة المُدَبَّج الحرص على إضافة الشيء إلى راويه.

فقد قال: " ومن فوائدهما سوى ما تقدم الحرص على إضافة الشيء لراويه " [٣].

ومن هذا المدخل جاءت علاقة المُدَبَّج بغيره من علوم الحديث، كعلم الطبقات، وتواريخ الرواة ووفياتهم؛ لبيان ما فيه من علل. [٤]

١- انظر إلى: معرفة أنواع علم الحديث (/ ٧٩) .

٢- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث (/ ١٠٣).

٣- فتح المغيث (٤/١٧١-١٧٢).

٤- انظر إلى: المدبج ورواية الأقران (/ ٣٠- ٣١).

المبحث العاشر

العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ مِنَ العُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ [1]

تعريف الإخوة والأخوات من العلماء والرواة:

هو معرفة الإخوة والأخوات الذين يروون عن بعضهم بعضاً، سواء كانوا اثنين أو أكثر، من الصحابة، أو التابعين، أو أتباعهم، أو العلماء، ومعرفة طبقاتهم وأنسابهم. [2]

العلاقة بين العلَّة ومعرفة الإخوة والأخوات من الرواة والعلماء

ثمَّ علاقةٌ قويةٌ وثيقةٌ بين العلَّة ومعرفة الإخوة والأخوات من الرواة والعلماء، فقد يقع الوهم والخطأ بسبب الجهل بمعرفة الإخوة والأخوات من الرواة، وتظهر علاقة العلَّة بهذا النَّوع من عدةِ مداخل، منها:

- **معرفة الإخوة والأخوات من الرواة يساعد على إدراك العلَّة:**

تُدرك العلَّة من خلال معرفة الإخوة والأخوات من الرواة، عندما يكون سببها وقوع ظنِّ بعض الرواة خطأً ووهماً أنَّ أحد الإخوة الذي يشتهر بالرواية – أكثر من إخوته – هو المقصود في الرِّواية إذا جاءت الرواية عن بعض إخوته، فيقع اللبس والخطأ. [3]

١- وهذا هو النَّوع الثالث والأربعون من الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث" . معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤١٥).

٢- لم يَحُدّ ابن الصلاح هذا النَّوع بتعريفٍ معينٍ، ولكن هذا التعريف الذي ذكرته يُفهم من كلامه واستدلاله بالأمثلة عليه. انظر إلى: المصدر السابق (/ ٤١٥)، وللاستزادة انظر إلى: معرفة علوم الحديث (/ ١٥٢)، والتقريب والتيسير (/ ٩٦)، واختصار علوم الحديث (/ ٢٩٧)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٥٤٧)، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢٢١)، والمقنع في علوم الحديث (٢/ ٥٢٤)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٣٣٧)، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (/ ٥٢٧)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢٤٣)، وفتح المغيث (٤/ ١٧٢)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٤٩)، وشرح نخبة الفكر (/ ٧٧٨)، واليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (٢/ ٤١٩)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (/ ٥٥٣).

٣- انظر إلى: منهج النقد في علوم الحديث (/ ١٥٣).

قال القَارِّيُّ: " وفائدته دفع توهم اتحاد المتعدد [أي: تعدد الإخوة والأخوات في الرواية] بظنِّ الغلط [أي: بظنِّ أنَّ المشهور هو المقصود]؛ حيث يكون البعض مشهوراً دون غيره " [١] .

فبمعرفة الإخوة والأخوات من الرواة يُزال مثل هذا اللبس، وتثبت الراوية للرواة الإخوة – المشهور منهم وغير المشهور–، بعيداً عن الظَّنِّ بأنَّه تصحيفٌ في السند بقلبٍ، أو تحريفٍ.

فخطأ الرواة في تبديل أحد الإخوة الرواة مكان آخر من إخوته يُعَدُّ علَّةً قادحةً إذا كان المُبدل، أو المُبدل عنه ضعيفاً لا تستقيم روايته، أو العكس، وقد تكون علَّة غير قادحة – على غير بابها – إذا كان المُبدل والمُبدل عنه كلاهما ثقة.

ومن هذا الباب تحديداً تبرز أهميَّة هذا العلم، كما قال الحاكم عنه بأنَّه: " علم برأسه عزيز " [٢].

- **وقوع العلَّة في رواية الرواة الذين يَغْلُب على ظنِّهم بأنَّ بعض الرواة إخوة؛ بسبب الاشتراك في اسم الأب:**

قال السَّخَاوِيُّ: " وفائدة ضبطه [أي: معرفة الإخوة والأخوات من الرواة] الأمن من ظنِّ من ليس بأخٍ أخاً؛ للاشتراك في اسم الأب...، أو ظن الغلط " [٣]، وكذلك نقل عنه السُّيُوْطِيُّ [٤]، والقَارِّيُّ[٥]، وغيرهما.

فاللبس الذي يصيب بعض الرواة في إطلاقهم أنَّ بعض الرواة إخوة؛ بسبب الاشتراك في اسم الأب يوقع العلل في روايتهم، ومن هنا يدخل التصحيف والاختلاط أيضاً؛ نتيجة خطأ الراوي أو ظنِّه للغلط كما قال السَّخَاوِيّ، ولأنَّ التشابه والتماثل في أسمائهم يوقع الريبة عند الرواة .[٦]

وهذا الأمر لا يدفعه إلا التدقيق والفحص في نسب الرواة وطبقاتهم.

قال برهان الدين الجَعْبَرِيُّ: " يفيد في نسب الرواة " [٧].

١- شرح نخبة الفكر (/ ٧٧٨).

٢- معرفة علوم الحديث (/ ١٥٢).

٣- فتح المغيث (٤/ ١٧٢)، وتبع السَّخَاوِيّ على ذكر هذه الفائدة أغلب من جاء بعده من العلماء.

٤- انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٢٤٩).

٥- انظر إلى: شرح نخبة الفكر (/ ٧٧٨).

٦- انظر إلى: الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢٤٤)، وفتح المغيث (٤/ ١٧٢).

٧- رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٥٣).

ومن الأمثلة التي تبيِّن وتوضِّح علاقة العلَّة بمعرفةِ الإخوة والأخوات من الرواة والعلماء: وقوع العلَّة في الرواة الذين يظنُّون أنَّ بعض الرواة إخوة؛ لاشتراكهم في اسم الأب، ومن ذلك:

- أحمد بن إِشْكَابٍ، وعلي بن إِشْكَابٍ، ومحمد بن إِشْكَابٍ. [1]

فهؤلاء الرواة إذا نظرنا إليهم تَبَادَرَ إلى ذهننا أنَّهم مشتركون في اسم الأب، وأنَّ أباهم واحد – وهو: إِشْكَابَ –، لكن هذا خطأ وهو من قبيل غلبة الظَّنِّ على الرواة الذين يروون عنهم، فإن فهموا دون أن يفحصوا وينقِّبوا عنهم، وعن نسبهم وأنَّهم إخوة أو لا حينها تقع العلَّة في روايتهم، فإذا روى أحد الرواة عن أحد هؤلاء ظاناً أن أباه هو أب الراويين الآخرين وأنَّهم إخوته وقع في الوهم والغلط؛ لاحتمال أن يكون منهم – أي: الأبوين الآخرين – من لا تُقبل روايته، وهذا من سبيل العلَّة الإطلاقية – أي ليست على بابها– .

فالقَارِّيُّ بعد أن ذكر من فوائد هذا العلم – فيما نُقل عن السَّخَاوِيُّ – دفع الظَّنَّ بكون الأخ ليس بأخٍ؛ للاشتراك في اسم الأب، ومثَّل بالمثال الذي مثَّله على ذلك، ثمَّ قال: " فالأول [أي: أحمد بن إِشْكَابَ] حضرمي على ما ذكره في " المُغني "، والآخران غيره " [2].

وعلى كلامه فنسبهم مختلف ولا يَضير اشتراكهم في اسم الأب، فالظَّنَّ بأنَّهم مُتحدون فيه – أي في الأب – يُوجب وجود العلَّة التي يترتب عليها الخطأ عند الرِّواية عن أحدهم مع نسبته إلى والده الآخر، وقد يكون مردود الحديث، أو ليس بثقة.

- وكذلك مثل: عبد الله بن دينار، وعمر بن دينار. [3]

فالراوي الذي لا يدري، ولا يعلم نسبهم جيداً يظُّن أنَّهما أخوان، مع أنَّهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحداً، فالعلَّة واقعة في فهم الرواة النَّاقلين عنهم، حتى المشتغلين في مصطلح الحديث لا في الراويين أنفسهما – على احتمال أنَّهما ثقتان – .

١– وهذا ما مثَّل به السَّخَاوِيُّ في فتح المغيث. انظر إلى: فتح المغيث (١٧٢/٤).

٢– شرح نخبة الفكر (/ ٧٧٨).

٣– انظر إلى : تيسير مصطلح الحديث (/ ٢٥٠)، والمفصل في علوم الحديث (١/ ٤٣٧)، الشاملة.

المبحث الحادي عشر
العلَّةُ وعلاقتها بمَعْرِفَةِ رِوَايَةِ الآبَاءِ عَنِ الأبْنَاءِ [1]

تعريف رواية الآباء عن الأبناء:

وهو أن يكون في سلسة السند أب يروي الحديث عن ابنه، سواء كان صحابياً، أو تابعياً، أو غير ذلك. [2]

العلاقة بين العلَّة ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء

ثمَّ رابطٌ قويٌ يربط العلَّة بمعرفةِ رواية الآباء عن الأبناء؛ لما لهذا النَّوع من أهميَّةٍ ودقَّةٍ، حيث تُعدُّ ملاحظته من دقائق علم الحديث [3]، وأهميَّته تكمن أيضاً في بيان بعض الأمور التي قد تلتبس على حامل الرواية، أو طالب الحديث، فتصيبه بالآفة، والعلَّة؛ بسبب وهمه وخطئه.

فمدخل العلَّة في هذا النَّوع من باب الخطأ والوهم الذي يصيب الراوي، فيؤدي إلى القَلب، أو التصحيف، وكلاهما علَّة في الحديث قد تؤدي إلى ردِّه وعدم قبوله.

فقد قرر ابن الصلاح وقوع الخطأ والعلَّة في هذا النوَّع بعد أن ذكر مثالاً لبيان رواية الأب عن ابنه، وقد وقع فيه خطأ في اسم الأب فقُلِبَ، فعَقَّب عليه وقال: " فهو غلطٌ ممَّن رواه، ... " [4]، وسيرد ذكر هذا المثال [5].

١- وهذا هو النَّوع الرابع والأربعون من الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث" . معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤١٧).

٢- لم يَحُدّ ابن الصلاح رواية الآباء عن الأبناء بتعريفٍ معينٍ عندما تكلَّم عنه، ولكن هذا التعريف الذي ذكرته إنَّما يُفهم من كلامه في هذا النَّوع، والتعريف مفهوم من دلالة اسم النَّوع بشكلٍ واضحٍ. انظر إلى: المصدر السابق (١/٤١٧-٤٢١)، وللاستزادة انظر إلى: التقريب والتيسير (/ ٩٧)، ورسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٥٢)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (/ ٧٤)، واختصار علوم الحديث (/ ٣٠١)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢/ ٥٥٨)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٣٤٥)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٨٠)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (/ ١٥٠)، والغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢١٩)، وفتح المغيث (٤/ ١٨٠)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٥٤)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢/ ٢٢٤)، وشرح نخبة الفكر (/ ٦٣٨)، واليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (٢/ ٢٥٦).

٣- انظر إلى: تحرير علوم الحديث (١/ ٩٠).

٤- معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤٢٠).

٥- انظر إلى: ص: ٢٠٦.

وقال السَّخَاوِيُّ: " ومن فائدته الأمن من توَهُم التصحيف ونحوه " [1].

وقال أيضاً:" وفائدة ضبط أولهما [أي: رواية الآباء عن الأبناء] الأمن من ظَنِّ التحريف الناشئ عنه كون الابن أباً " [2] .

وهذا دليل على أنَّ هناك خوفاً من بعض الأمور التي يجب الأمن منها، وهي الأخطاء التي تصيب الحديث فتجعله معلولاً، ويكون حينها ميداناً من ميادين نقد العلماء، والمحدِّثين.

ومن الخلل الذي يجعل للعلَّة أيضاً مدخلاً في هذا النَّوع بالإضافة إلى التصحيف والقلب غُلوب ظنِّ الراوي أنَّه لابُدَّ أن يكون هناك تقديم وتأخير؛ لأنَّ المشهور هو رواية الأبناء عن الآباء وليس العكس، ويلحق ذلك نسب الرواية إلى أصحابها، حسب مرتبتهم ومنزلتهم، وإن كان ذلك يقع من الرواة بسبب وهمهم؛ فإنَّه يؤدي إلى عللٍ قادحةٍ في سند الحديث قد ترده وتجعله غير مقبول، وقد تكون علَّة خفيَّة على بابها. [3]

ومن الأمثلة التي توضِّح وتبيِّن العلاقة بين العلَّة ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء ما يلي:

حديثٌ معلٌّ بعلةٍ قادحةٍ في سنده، والعلَّة فيه قلب راوٍ:

قال ابن الصلاح: " وأمَّا الحديث الذي رويناه عَنْ أبي بكرٍ الصِّدِّيْقِ ﷺ، عَنْ عائِشَةَ – رضي الله عنها –، عَنْ رسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قالَ: « في الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ [4]»، فهو غلط ممَّن رواه، إنَّما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق، عن عائشة، وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي الصديق " [5].

فالعلَّة والغلط الذي حصل هنا هو القلب، قلب راوٍ مكان الآخر، ظناً ممَّن رواه أنَّ المقصود هو أبو بكر الصديق، فيكون رواية أب عن ابنه – أكابر عن أصاغر –.

فهذه الرواية كُشفت علتها مقارنةً بما ورد في الصحيح، هو ما ذُكر فيه أبو بكر ابن أبي عَتِيق، كما في البُخَارِيّ.

١– الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (/ ٢١٩)، وانظر إلى: التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر(/٨٩).

٢– فتح المغيث (٤/ ١٨٠).

٣– انظر إلى: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (٢/ ٢٥٧).

٤– والحديث أخرجه من طريق ابن أبي عتيق البخاري في صحيحه، في كتاب (٧٦): الطب، باب (٧) الحبة السوداء، (١٢٤/٧)، حديث رقم: (٥٦٨٧)، عن عائشة – رضي الله عنها–.

٥– معرفة أنواع علم الحديث (/ ٤٢٠)، وانظر إلى: رسوم التحديث في علوم الحديث (/ ١٥٣)، واختصار علوم الحديث (/ ٣٠٣)، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٣٤٦)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٨٤)، وفتح المغيث (٤/ ١٨٤)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٥٦).

قال العِرَاقِيُّ: " كما ذكره المُصَنِّف [أي: ابن الصلاح] من أنَّ من وَصَفَ أبا بكر الراوي لهذا الحديث عن عائشة بأنَّه الصديق فقد غَلِطَ؛ فإنَّه أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي بكر، وهكذا رواه البخاري في صحيحه " [1].

وقال السَّخَاوِيُّ: " وقع التصريح بكونه ابن أبي عتيق في صحيح البخاري، بل وفي جُلِّ الروايات، واسمه عبد الله، وعائشة هي عمة والده، وغلط الواصف لأبي بكر هذا بالصديق " [2]، وقال السُّيُوْطِيُّ شبيه ذلك. [3]

فالحديث في الأصل رواية أصاغر عن أكابر، كما هي الحال في معظم الأحاديث النبويَّة، والعلَّة فيه ظاهرة غير خفيَّة – أي على غير مقتضاها أو بابها –، وهي إبدال أبي بكر عبد الله بن محمد – الصدوق [4]– بأبي بكر الصديق ﷺ، وهي علَّةٌ غير قادحةٍ؛ لأنَّ كليهما مقبول الرِّواية، وقد تبيَّن ذلك من خلال تخريج الحديث وجمع طرقه.

١– التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (/ ٣٤٦)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٨٤).

٢– فتح المغيث (٤/ ١٨٤).

٣– انظر إلى: تدريب الراوي (٢/ ٢٥٦).

٤– انظر إلى: تقريب التهذيب (/٣٢١).

الخاتمة

ختاماً: أحمد الله ﷻ على توفيقه وإحسانه، وإمداده وإنعامه، وأصلي على مبعوث الحقِّ إلى النَّاس أجمعين محمد ﷺ، وارضَ اللهم عن صحابته أجمعين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فقد هداني وأعانني المولى ﷻ لإتمام هذا البحث مصحوباً بالتوكل عليه بعد الأخذ بالأسباب، وقد بيَّنت فيه العلَّة وما يتعلق بها من أمورٍ مهمَّةٍ، والعلاقة بين العلَّة والأنواع من النَّوع الثالث والعشرين إلى النَّوع الرابع والأربعين من مقدمة ابن الصلاح، وتتبعت في ذلك أغلب المسالك التي تكَّلم فيها العلماء بما يخُصُّ موضوع الدراسة، حتى ظهر هذا البحث بصورته النِّهائية، واستوى على سوقه، وما كان فيه من نقصٍ، أو خللٍ فإنَّه منِّي ومن الشيطان؛ فالكمال لله وحده ولا يُمكن أن يدعيه أحد.

وقد توصلت من خلاله إلى مجموعة من النتائج العلميَّة، وبعض التوصيات، أهمُّها:

أولاً- أهمُّ النَّتائج التي توصلت إليها:

١- التعليل العملي ظهر قبل التعليل النَّظري، وكان – أي التعليل العملي – عند المتقدمين يُطلق على كل خلل في الحديث، في سنده أو متنه.

٢- كل ضعفٍ في الحديث يُعدُّ علَّة، والعلَّة القادحة هي ما تردَّ الأحاديث وتجعلها غير مقبولة.

٣- تعريف العلَّة، أو المعلل الذي ذكره ابن الصلاح في كتابه " معرفة أنواع علم الحديث " تبعه عليه أغلب من جاء بعده، وهو التعريف الاصطلاحي للعلَّة، كما تبعوه في كثيرٍ من الأنواع التي نوَّعها وقسَّمها في الكتاب نفسه وإن وقع الخلاف في بعض الأمور التي ذكرها.

٤- إطلاق العلَّة بمعناها الواسع يشمل كل خللٍ واردٍ في الأحاديث النبويَّة الشريفة، سواء أكان هذا الخلل ظاهراً أم خفيَّاً، أو قادحاً أم غير قادح، بخلاف تقييد العلماء اصطلاحاً بكونها غامضةٍ خفيَّة قادحةٍ، فهي عندهم سببٌ خفيٌّ غامضٌ قادحٌ يقدح في صحة الحديث مع أنَّ الظاهر السلامة منه.

٥- تُكشف وتُعرف علل الحديث من خلال علم التخريج، وتتبع الطرق والروايات المختلفة والمقارنة بينها، وكذلك تُقبل الأحاديث بتعدد الروايات والطرق إذا وَجدنا لها شواهد ومتابعات وارتقت بشروطها.

٦- إنَّ كتاب ابن الصلاح يتميَّز بدقة التصنيف وبراعة المُصنِّف فيه؛ فقد ضمَّ فيه المُصنِّف أنواعاً أورد عليها بعض التفصيلات والتفريعات المفيدة، التي يحتاج إليها طلبة العلم بل والعلماء.

٧- بعض الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح تبع فيها من جاء قبله كالخطيب البغدادي والحاكم ونحوهما، ولكنَّه وسَّع الكلام فيها ووضَّحه .

٨- تدخل العلَّة في جميع الأنواع التي درستها، وقد يكون دخولها بصورةٍ مباشرةٍ، أو غير مباشرةٍ، بصورةٍ ظاهرةٍ، أو خفيَّةٍ.

٩- أغلب مداخل العلَّة في كثير من الأنواع المدروسة تتعلق بالطعن في الراوي بسبب وهمه، وغفلته، وكذبه، وغير ذلك.

١٠- دخول العلَّة في جميع أنواع الحديث يُثبت مكانة علم العلل بين غيره من علوم الحديث.

١١- تشابه بعض الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في مضمونها أو نمطها، جعل العلَّة تدخل فيها من مداخل متشابهة، كوهم الراوي وخطئه.

١٢- توجد علل في النَّوع الواحد مُركبةٌ من علل أنواع أخرى، كالمرسل الخفي، ففيه علَّة التدليس والانقطاع وغير ذلك.

١٣- العلاقة بين العلَّة والأنواع التي درستها علاقةٌ قويةٌ، قد ترد الحديث بسبب القدح الظاهر أو الخفيِّ، مع التفاوت بين الأنواع في ذلك.

١٤- علة النَّسخ علَّةٌ عمليَّةٌ فقهيَّةٌ وليست علَّةٌ حديثية، وكذلك علَّة اختلاف الحديث – غالباً –.

١٥- كثيرٌ من علل الحديث تقع بسبب الخلل الحاصل للشيخ أو الطالب في طرق تحمُّل الحديث وأدائه.

ثانياً – أهمُّ التوصيات التي أوصي بها الباحثين وطلبة العلم:

١- الاهتمام بدراية الحديث إلى جانب الرواية؛ لتمييز الصحيح من السقيم.

٢- دراسة الأسباب المتعلقة بتفرُّد ابن الصلاح في ذكر بعض الأنواع مستقلةً .

٣- القيام ببيان علاقة بعض أنواع علوم الحديث ببعضها بعضاً، ومدى اشتراكها وافتراقها فيما بينها.

٤- البحث عند دقائق علم مصطلح الحديث التي قد يغفل عنها كثير من العلماء والمصنِّفين.

٥- القيام ببعض الأبحاث المصطلحية الحديثيَّة التي تزيد المكتبة الإسلامية فائدةً وعلماً.

٦- تحري مواضع تعليل العلماء للأحاديث، أو الكلام عن علل الحديث بشكلٍ عام في مُصنَّفاتهم غير ما وُجِد في كتب الحديث ومصطلحه الخاصَّة بهم.
٧- يجب على من ينتمي إلى أهل الحديث أن لا يكتفي بحفظ القواعد أو الأسس التي اصطلحها العلماء وقيدوها، بل يحتاج إلى التطبيق العملي، والجلوس عند أهل هذا الشأن.
٨- إيجاد دراسة، أو بحث، أو مُصنَّف، قائم على تقسيم العلَّة على الاصطلاح الخاصِّ والعامِّ، أو على مُقتضاها وغير مُقتضاها، أو بابها وغير بابها.
٩- دراسة جهود بعض العلماء في تعليل الأحاديث، وبيان أثر ذلك على الأحكام الفقهية.
١٠- دراسة العلاقة بين العلَّة والأنواع التي زادها السُّيُوْطِيُّ في آخر تدريبه وزادها غيره، على الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح.

هذا، وبالله التوفيق، فقد تمَّ البحث بمَنِّ الله وكرمه، فالحمد لله من قبل ومن بعد حمداً أبدياً أزلياً دائماً غير منقطعٍ، وأصلي وأسلم على إمام الأولين والآخرين سيدنا محمد ﷺ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، جمال بن محمد السيد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م.

٢- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، بدون ط، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م.

٣- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين الفحل الهيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م.

٤- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين الفحل الهيتي، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م.

٥- الأحاديث المرفوعة المعلّة في كتاب: حلية الأولياء – من ترجمة طاوس بن كيسان إلى نهاية ترجمة مسعر بن كدام جمعاً ، وتخريجاً ، ودراسةً –، سعيد بن صالح الرقيب الغامدي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة دكتوراه، بدون ط، بدون ت.

٦- الأحاديث المرفوعة والموقوفة في كتاب: حياة الحيوان الكبرى للدَّمِيري، من بداية حرف (التاء) إلى نهاية حرف (الجيم)، تخريجاً ودراسة، رسالة: مقدمة لنيل درجة الماجستير، إبراهيم عبد الله المديهش، قسم السنة وعلومها، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض،١٤٣١هـ /٢٠١٠م.

٧- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي الدارمي البُستي – المشهور بابن حبان –، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨م.

٨- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري – المشهور بابن حزم الظاهري –، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.

٩- أحوال الرجال، أبو إسحاق، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني – المشهور بالجوزجاني –، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، بدون ط، بدون ت.

١٠- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي – المشهور بابن كثير-، تحقيق: ماهر الفحل، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ /٢٠١٣م.
١١- الآداب الشرعية والمنح المرعية، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الراميني الصالحي الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعمر القيَّام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ /١٩٩٩م.
١٢- أدب المفتي والمستفتي، أبو عمرو، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري – المشهور بابن الصلاح –، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م.
١٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري – المشهور بالقسطلاني –، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ /١٩٠٥م.
١٤- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني – المشهور بالشوكاني –، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ /١٩٩٩م.
١٥- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي القزويني – المشهور بأبي يعلى الخليلي –، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ /١٩٨٨م.
١٦- إسبال المطر على قصب السكر –نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر–، أبو ابراهيم، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين– المشهور بالصنعاني –، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م.
١٧- الاستذكار، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي – المشهور بابن عبد البر –، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.
١٨- الأشباه والنظائر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي– المشهور بالحافظ السيوطي –، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ /١٩٩٠م.
١٩- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر –، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

٢٠- إصلاح كتاب ابن الصلاح، علاء الدين مغلطاي، تحقيق: أبو عبد الله، محيي الدين بن جمال البكاري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م.
٢١- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني- المشهور بابن القيسراني -، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ /١٩٩٨م.
٢٢- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر، زين الدين محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني – المشهور بالحازمي -، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩هـ /١٩٤٠م.
٢٣- الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي – المشهور بالشاطبي -، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م.
٢٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية – المشهور بابن القيم الجوزية -، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ /١٩٩١م.
٢٥- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي – المشهور بالزركلي -، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م.
٢٦- الاقتراح في بيان الاصطلاح، أبو الفتح، تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، – المشهور بابن دقيق العيد -، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون ط، بدون ت.
٢٧- ألفية العراقي المسماة: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، أبو الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي- المشهور بالحافظ العراقي -، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م.
٢٨- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي – المشهور بالقاضي عياض -، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ /١٩٧٠م.
٢٩- الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع – حقيقه السنة والبدعة -، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي – المشهور بالحافظ السيوطي -، تحقيق: ذيب بن مصري بن ناصر القحطاني، مطابع الرشيد، ١٤٠٩هـ /١٩٨٨م.

٣٠- الأنساب، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، - المشهور بالسمعاني-، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ /١٩٦٢م.
٣١- الباعث على إنكار البدع والحوادث، أبو القاسم، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي - المشهور بأبي شامة -، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م.
٣٢- البداية والنهاية، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي - المشهور بابن كثير- ، دار الفكر، بدون ط، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
٣٣- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي - الملقّب بمرتضى -، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون ط، بدون ت.
٣٤- تاريخ ابن معين - رواية الدوري-، أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري البغدادي - المشهور بيحيى بن معين -، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.
٣٥- تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي - المشهور بابن شاهين -، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٣٦- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تحقيق: عبد الحليم النجار، ورمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م.
٣٧- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي - المشهور بالإمام الذهبي -، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٣م.
٣٨- التاريخ الأوسط، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي - المشهور بالإمام البخاري -، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م.
٣٩- التاريخ الكبير، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المشهور بالإمام البخاري -، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، بدون ط، بدون ت.

٤٠- تاريخ بغداد، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي – المشهور بالخطيب البغدادي –، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م.
٤١- تاريخ دمشق، أبو القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله – المشهور بابن عساكر –، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون ط، ١٤١٥هـ /١٩٩٥م.
٤٢- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، بدون ط، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.
٤٣- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ /٢٠٠٣م.
٤٤- التحمل والأداء عند علماء الحديث النبوي كيفيته وصيغه ومراتبه، محمد نجم، بحث منشور في مجلة الحكمة، المدينة المنورة، السعودية، بدون ط، ١٤٣٢هـ /٢٠١١م.
٤٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي- المشهور بالحافظ السيوطي –، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون ط، بدون ت.
٤٦- تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي–، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ /١٩٩٨م.
٤٧- تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣هـ /١٩٢٤م.
٤٨- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي – المشهور بالزركشي –، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.
٤٩- التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته، أسطيري جمال، دار طيبة للنشر والتوزيع، بدون ط، بدون ت.
٥٠- تصحيفات المحدثين، أبو أحمد، الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م.
٥١- التعريف بعلم العلل، هشام بن عبد العزيز الحلاف، الشاملة.

٥٢- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، أبو عبد الله، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي، تحقيق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ /١٩٩٥م.
٥٣- تقريب التهذيب، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر العسقلاني –، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.
٥٤- تقريب علم الحديث – منهج دراسي يجمع بين أصالة القديم و جدة الحديث –، أبو معاذ، طارق بن عوض الله، دار الكوثر، الطبعة الأولى، بدون ت.
٥٥- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي – المشهور بالإمام النووي –، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
٥٦- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، حسن بن محمد المشاط المالكي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ /١٩٩٦م.
٥٧- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، أبو بكر، معين الدين محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع بن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى: ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م.
٥٨- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي – المشهور بالعراقي –، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ /١٩٦٩م.
٥٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي – المشهور بابن عبد البر –، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، بدون ط، ١٣٨٧هـ /١٩٦٧م.
٦٠- التمييز، أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري – المشهور بالإمام مسلم –، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ /١٩٨٩م.

٦١- تهذيب التهذيب، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر –، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ /١٩٠٨م.
٦٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي – المشهور بالمزي –، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م.
٦٣- تهذيب اللغة، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي – المشهور بالهروي –، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ /٢٠٠١م.
٦٤- توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، رفعت بن فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٦٥- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح أو محمد صالح بن أحمد بن موهب السمعوني الجزائري الدمشقيّ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ /١٩٩٥م.
٦٦- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، أبو الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي – المشهور بالإمام السخاوي – ، مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.
٦٧- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، أبو ابراهيم، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين- المشهور بالصنعاني –، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ /١٩٩٧م.
٦٨- تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص، محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: العاشرة، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.
٦٩- الثقات، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي الدارمي البُستي – المشهور بابن حبان –، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م.
٧٠- جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات، مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير – المشهور بابن الأثير الجزري –، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، والتتمة تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ /١٩٦٩ م -١٣٩٢هـ /١٩٧٢م.

٧١- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد، صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي – المشهور بالعلائي –، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ /١٩٨٦م.
٧٢- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي – المشهور بابن رجب الحنبلي- ، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٣- الجامع الكبير – سنن الترمذي –، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي – المشهور بالإمام الترمذي –، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.
٧٤- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه – صحيح البخاري –، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي – المشهور بالإمام البخاري –، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.
٧٥- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل – رواية: المروذي وغيره –، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني – المشهور بالإمام أحمد بن حنبل –، تحقيق: وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى، الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م.
٧٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي – المشهور بالخطيب البغدادي –، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، بدون ط، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٧٧- الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٧٨- جرح الرواة وتعديلهم الأسس والضوابط – رسالة دكتوراه –، محمود عيدان أحمد الدليمي، جامعة بغداد، كلية العلوم الاسلامية.
٧٩- الجرح والتعديل، أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي – المشهور بابن أبي حاتم –، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ /١٩٥٢م.

٨٠- جزء يعلى بن عباد، يعلى بن عباد، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م.
٨١- جمهرة اللغة، أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.
٨٢- جني الثمر بشرح نخبة الفكر، عصام بن عبد الله السناني، الشاملة.
٨٣- الحاوي للفتاوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - المشهور بالحافظ السيوطي -، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م.
٨٤- الحديث المعلول قواعد وضوابط، حمزة المليباري، الطبعة: الثانية، الشاملة.
٨٥- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي- المشهور بالحافظ السيوطي -، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه -، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٨٧هـ /١٩٦٧م.
٨٦- الحفظ وأثره في قبول الحديث دراسة تأصيلية تطبيقية، أحمد بكري الطاهر، الشاملة.
٨٧- درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري - المشهور بالحريري -، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.
٨٨- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - المشهور بالحافظ السيوطي -، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون ط، بدون ت.
٨٩- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي - المشهور بالذهبي -، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ /١٩٦٧م.
٩٠- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، أبو الطيب، تقي الدين محمد بن أحمد بن علي المكي الحسني الفاسي - المشهور بتقي الدين الفاسي -، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م.
٩١- ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي - المشهور بابن رجب الحنبلي -، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥م.
٩٢- رسالة المسلسلات، أبو عبد الله، محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي - المشهور بالكتاني -، تحقيق: أبي الفضل بدر بن عبد الإله العمراني الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٩٣- رسوم التحديث في علوم الحديث، أبو إسحاق، برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ – المشهور بالجعبري –، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.
٩٤- زاد المعاد في هدي خير العباد، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية – المشهور بابن القيم الجوزية –، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.
٩٥- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م.
٩٦- السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل، نور بنت حسن قاروت، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بدون ط، بدون ت.
٩٧- السنة، أبو بكر، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي، عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ /١٩٨٩م.
٩٨- سنن أبي داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني – المشهور بأبي داود –، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م.
٩٩- سنن الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني – المشهور بالدارقطني –، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م.
١٠٠- السنن الكبرى، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي – المشهور بالبيهقي –، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م.
١٠١- سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي–، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
١٠٢- الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين–، أبو ذر، عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.

١٠٣- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح - رحمه الله تعالى -، أبو إسحاق، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي القاهري الشافعي - المشهور بالأبناسي -، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.
١٠٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.
١٠٥- شرح اختصار علوم الحديث، إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن اللاحم، الشاملة.
١٠٦- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، أبو منصور، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن بن الجواليقى، تقديم: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون ط، بدون ت.
١٠٧- شرح التبصرة والتذكرة، أبو الفضل، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي- المشهور بالحافظ العراقي -، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م.
١٠٨- شرح التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن، عبد العزيز بن محمد السعيد، الشاملة.
١٠٩- شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى: إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر، محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.
١١٠- شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحنفي - المشهور بابن العيني -، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ /٢٠١١م.
١١١- شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، تحقيق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٣م.
١١٢- شرح المنظومة البيقونية، محمد حسن عبد الغفار، الشاملة.
١١٣- شرح الموقظة للذهبي، أبو المنذر، محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ /٢٠١١م.
١١٤- شرح سنن أبي داود، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، الشاملة.

١١٥- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي – المشهور بابن رجب –، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.
١١٦- شرح عمدة الأحكام، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، الشاملة.
١١٧- شرح كتاب الموقظة، الشاملة.
١١٨- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، أبو الحسن، نور الدين المُلَّا علي بن سلطان محمد الهروي القاري – المشهور بالقاري –، المحقق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، بدون ط، بدون ت.
١١٩- شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر، زين الدين محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني – المشهور بالحازمي –، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٤م.
١٢٠- شروط الأئمة الستة، أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني – المشهور بابن القيسراني أو ابن طاهر المقدسي –، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٤م.
١٢١- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، أبو الطيب، تقي الدين محمد بن أحمد بن علي المكي الحسني الفاسي – المشهور بتقي الدين الفاسي –، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.
١٢٢- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.
١٢٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي – المشهور بالجوهري –، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.
١٢٤- صحيحُ ابن خُزَيمة، أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري – المشهور بابن خزيمة –، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م.
١٢٥- الضعفاء الكبير، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي – المشهور بالعقيلي –، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م.

١٢٦- الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني – المشهور بالدارقطني –، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٣-١٤٠٤هـ /١٩٨٣-١٩٨٤م.
١٢٧- الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي – المشهور بالإمام النسائي –، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ /١٩٧٦م.
١٢٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي – المشهور بالسخاوي–، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون ط، بدون ت.
١٢٩- الطب النبوي – جزء من كتاب زاد المعاد لابن القيم –، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية – المشهور بابن القيم الجوزية –، دار الهلال، بيروت، بدون ط، بدون ت.
١٣٠- طبقات الحنابلة، أبو الحسين، محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، بدون ط، بدون ت.
١٣١- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي – المشهور بتاج الدين السبكي–، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ /١٩٩٢م.
١٣٢- طبقات الشافعيين، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي – المشهور بابن كثير –، تحقيق: أحمد عمر هاشم، ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ /١٩٩٣م.
١٣٣- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي –المشهور بابن سعد –، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
١٣٤- طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، دخيل بن صالح اللحيدان، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة ٣٤ – العدد (١١٧)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
١٣٥- العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي–، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٠٤٥هـ/١٩٨٥م.

١٣٦- علل الحديث – تحقيق جزء من علل ابن أبي حاتم: بعض الجنائز، البيوع كاملاً، جزء من النكاح، من أول المسألة رقم (١٠٨٩) إلى نهاية المسألة رقم (١٢٣٩) –، علي الصياح.
١٣٧- العلل الصغير، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي – المشهور بالإمام الترمذي –، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون ط، بدون ت.
١٣٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني – المشهور بالدارقطني –، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م.
١٣٩- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم – المشهور بابن أبي حاتم –، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميدن، ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م.
١٤٠- العلل وأجناسها عند المحدثين، أبو سفيان، مصطفى باحو، دار الضياء، طنطا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.
١٤١- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني – المشهور بالإمام أحمد بن حنبل –، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.
١٤٢- علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية – بحث مقدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية –، وصى الله بن محمد عباس، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، بدون ط، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٤٣- عُلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، حمزة المليباري، الشاملة.
١٤٤- علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة –، صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة: الخامسة عشر، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م.

١٤٥- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، أبو محمد، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ابن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى العينى – المشهور بالعيني –، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ط، بدون ت.
١٤٦- عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.
١٤٧- عوالي الحارث بن أبي أسامة، أبو محمد، الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي – المشهور بابن أبي أسامة –، تحقيق: أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله الهليل، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ /١٩٩٠م.
١٤٨- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، أبو الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي – المشهور بالسخاوي –، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ /٢٠٠١م.
١٤٩- غريب الحديث، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي – المشهور بالخطابي –، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وعبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م.
١٥٠- غريب الحديث، أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغداديّ – المشهور بالهروي –، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ /١٩٦٤م.
١٥١- غريب الحديث، أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري – المشهور بابن قتيبة – ، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م.
١٥٢- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري – المشهور بالزمخشري –، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
١٥٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر العسقلاني –، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ /١٩٥٩م.
١٥٤- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، أبو يحيى، زين الدين زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي – المشهور بالسنيكي –، تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

١٥٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، أبو الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي – المشهور بالإمام السخاوي –، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م.
١٥٦- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر – الملقب بصلاح الدين –، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٣، ١٩٧٤م.
١٥٧- الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة، شمس الدين محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ – المشهور بابن عقيلة –، تحقيق: محمد رضا، البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
١٥٨- القاموس المحيط، أبو طاهر، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى – المشهور بالفيروزآبادي –، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
١٥٩- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي الحنفي- المشهور بابن الحنبلي –، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ /١٩٨٧م.
١٦٠- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون ط، بدون ت.
١٦١- قواعد العلل وقرائن الترجيح، عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.
١٦٢- الكامل في التاريخ، أبو الحسن، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري – المشهور بابن الأثير-، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ /١٩٩٧م.
١٦٣- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني – المشهور بابن عديّ –، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م.
١٦٤- كتاب العين، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون ط، بدون ت.

١٦٥- كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.
١٦٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، أبو الفداء، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي – المشهور بالعجلوني –، المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م.
١٦٧- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي –المشهور بالخطيب البغدادي –، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، بدون ط، بدون ت.
١٦٨- الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية، سليمان بن خالد الحربي، الشاملة.
١٦٩- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م.
١٧٠- اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي – المشهور بالزركشي –، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بدون ط، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
١٧١- اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري – المشهور بابن الأثير–، دار صادر، بيروت، بدون ط، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٧٢- لسان العرب، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن على جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى – المشهور بابن منظور –، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.
١٧٣- لسان المحدثين – مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم –، محمد خلف سلامة، الموصل، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م.
١٧٤- لسان الميزان، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر –، تحقيق: دائرة المعرف النظامية– الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.
١٧٥- ليس في كلام العرب، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.

١٧٦- المجتبى من السنن - السنن الصغرى -، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي - المشهور بالإمام النسائي -، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.
١٧٧- المجروحين، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي الدارمي البُستي - المشهور بابن حبان -، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، بدون ط، بدون ت.
١٧٨- مجموع الفتاوى، أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني - المشهور بابن تيمية -، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
١٧٩- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي - المشهور بالرامهرمزي -، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م.
١٨٠- المحصول، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي - المشهور بفخر الدين الرازي -، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م.
١٨١- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي - المشهور بابن سيده-، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
١٨٢- مختار الصحاح، أبو عبد الله، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي - المشهور بالرازي -، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية-، بيروت، صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.
١٨٣- المختصر في علم الأثر، أبو عبد الله، محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي الكافِيَجي - المشهور بالكافيجي -، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.
١٨٤- المخصص، أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي - المشهور بابن سيده -، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٨٥- المدبج ورواية الأقران، موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد(١١٦)، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.

١٨٦- المدخل إلى فهم علم العلل، حاتم بن عارف العوني، تهذيب: أبو همام السعدي، الطبعة: الثانية، ١٤٣١هـ /٢٠١٠م.
١٨٧- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد، عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، تحقيق: خليل المنصور، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ /١٩٩٧م.
١٨٨- المراسيل، أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم – المشهور بابن أبي حاتم –، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م.
١٨٩- المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري، الشريف حاتم العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م.
١٩٠- مسألة العلو والنزول في الحديث، أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني – المشهور بابن القيسراني أو ابن طاهر المقدسي –، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة ابن تيمية، الكويت، بدون ط، بدون ت.
١٩١- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع – المشهور بالحاكم –، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ /١٩٩٠م.
١٩٢- المستصفى، أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي الطوسي – المشهور بأبي حامد الغزالي –، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ /١٩٩٣م.
١٩٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني – المشهور بالإمام أحمد بن حنبل –، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ /٢٠٠١م.
١٩٤- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي – المشهور بالبزار –، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعات من الأولى حتى الأخيرة من ١٩٨٨-٢٠٠٩م.

١٩٥- مسند الحميدي، أبو بكر، عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي – المشهور بالحميدي –، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ /١٩٩٦م.
١٩٦- مسند الشهاب، أبو عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ /١٩٨٦م.
١٩٧- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ – صحيح مسلم –، أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري – المشهور بالإمام مسلم –، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
١٩٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي – المشهور بالقاضي عياض –، المكتبة العتيقة ودار التراث، تونس، والقاهرة، بدون ط، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
١٩٩- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي الدارمي البُستي – المشهور بابن حبان –، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ /١٩٩١م.
٢٠٠- مشيخة القزويني، أبو حفص، سراج الدين عمر بن علي بن عمر القزويني، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.
٢٠١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي –المشهور بالفيومي–، المكتبة العلمية، بيروت، بدون ط، بدون ت.
٢٠٢- المصنف، أبو بكر، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.
٢٠٣- المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثَّمَانِيَةِ، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر –، تحقيق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية، تنسيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، دار الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ – ١٤٢٠ هـ /١٩٩٨- ٢٠٠٠م.
٢٠٤- معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد، أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم بن الأعرابي البصري الصوفي – المشهور بابن الأعرابي –، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م.

٢٠٥- المعجم الأوسط، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني – المشهور بالطبراني –، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٢٠٦- معجم البلدان، أبو عبد الله، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي – المشهور بياقوت الحموي –، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ /١٩٩٥م.
٢٠٧- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكريّ الأندلسيّ، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٢٠٨- معجم الشيوخ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي – المشهور بتاج الدين السبكي–، المحقق: بشار عواد، ورائد يوسف العنبكي، ومصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م.
٢٠٩- المعجم الصغير – الروض الداني –، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني – المشهور بالطبراني –، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار، بيروت، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢١٠- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي – المشهور بابن فارس–، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.
٢١١- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى – المشهور بالعجلي –، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢١٢- معرفة الرجال عن يحيى بن معين – رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز –، أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري البغدادي، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
٢١٣- معرفة أنواع علم الحديث، أبو عمرو، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري – المشهور بابن الصلاح –، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٢١٤- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع – المشهور بالحاكم –، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٢١٥- المُعْلم بفوائد مسلم، أبو عبد الله، محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ ،١٩٩١م.
٢١٦- المغني في الضعفاء، المؤلف: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي – المشهور بالذهبي –، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدون ط، بدون ت.
٢١٧- مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية، شمس الدين محمد بن عمار بن محمد بن أحمد المصري المالكي – المشهور بابن عمار –، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ /٢٠١١م.
٢١٨- المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد، علي بن نايف الشحود، الشاملة.
٢١٩- المُفصَّلُ في علوم الحديث، علي بن نايف الشحود، المكتبة الشاملة.
٢٢٠- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، أبو الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي – المشهور بالإمام السخاوي –، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
٢٢١- المقترب في بيان المضطرب، أبو عمر، أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود بازمول السلفي المكي الرحابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.
٢٢٢- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، أبو حفص، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني البلقيني المصري الشافعيّ، تحقيق: عائشة عبد الرحمن – بنت الشاطئ – ، دار المعارف، القاهرة، بدون ط، بدون ت.
٢٢٣- المقنع في علوم الحديث، أبو حفص ، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن الشافعي المصري – المشهور بابن الملقن –، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٢٢٤- المنتخب من العلل للخلال، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد – المشهور بابن قدامة المقدسي –، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.

٢٢٥- منتخب من صحاح الجوهري، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي – المشهور بالجوهري –، الشاملة.
٢٢٦- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي – المشهور بالإمام النووي –، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٢٢٧- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، وقف السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ /٢٠٠٥م.
٢٢٨- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٠م.
٢٢٩- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق، سوريا، الطبعة: الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م.
٢٣٠- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي – المشهور بابن جماعة –، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.
٢٣١- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، حمزة المليباري، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
٢٣٢- المؤتَلِف والمختَلِف، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني – المشهور بالدارقطني –، تحقيق: موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.
٢٣٣- موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، أبو سهل، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، النبلاء للكتاب، مراكش، المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٢٣٤- الموضوعات، أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي – المشهور بابن الجوزي –، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ /١٩٩٥م.
٢٣٥- الموضوعات، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي – المشهور بالصاغاني –، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
٢٣٦- الموقظة في علم مصطلح الحديث، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي – المشهور بالذهبي –، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ /١٩٩١م.

٢٣٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي – المشهور بالإمام الذهبي –، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ /١٩٦٣م.
٢٣٨- ناسخ الحديث ومنسوخه، المؤلف: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ هَانِئ الإِسْكَافيُّ الأَثْرَم الطَّائِيُّ، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.
٢٣٩- النجم الوهاج في شرح المنهاج، أبو البقاء، كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري الشافعي، تحقيق: لجنة علمية، دار المنهاج،جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.
٢٤٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
٢٤١- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – مطبوع ملحقاً بكتاب سبل السلام –، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر –، تحقيق: عصام الصبابطي، وعماد السيد، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨هـ /١٩٩٧م.
٢٤٢- نزهة الألباب في الألقاب، المؤلف: أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر –، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ /١٩٨٩م.
٢٤٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل، أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر –، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.
٢٤٤- نظرات جديدة في علوم الحديث، حمزة المليباري، الشاملة.
٢٤٥- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي – المشهور بالبقاعي –، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٢٤٦- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المشهور بابن حجر –، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م.

٢٤٧- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي – المشهور بالزركشي –، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ /١٩٩٨م.
٢٤٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات، مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير – المشهور بابن الأثير –، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.
٢٤٩- نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني – المشهور بالشوكاني –، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ /١٩٩٣م.
٢٥٠- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، عام النشر:١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠م.
٢٥١- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي، بدون ط، بدون ت.
٢٥٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي – المشهور بابن خلكان–، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣١٧هـ /١٩٠٠م.
٢٥٣- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري – المشهور بالمناوي –، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ /١٩٩٩م.
٢٥٤- http://www.ahlalhdeeth.com /vb/ showthread.php?t=146826